أوروبا الجديدة

حاضرها ومستقبلها

بقلم

جورج ليختهم

THE NEW EUROPE

TODAY & TOMORROW

By :

GEORGE LICHTHEIM

اهداءات ٢٠٠٣

أسرة أ.د/القطب محمد القطب طبلية

القاهرة

أوروبا الجديدة

حاضرها ومستقبلها

بقلم

جورج ليختهم

The NEW EUROPE

TODAY & TOMORROW

By

GEORGE LICHTHEIM

هـذا الكتاب

كتاب قدمه صاحبه للنشر فى نوفمبر سنة ١٩٦٢ بعد أن نشره فى مجلة Commentary الأمريكية كحديث عن الماضى التاريخى « لأوروبا اليوم والغد » مقارنا بين ارتباط الدول الأوروبية بالحضارة فى مجملها العام .. وبين الارتباط الاقليمى المستند الى كيان جغرافى غير منفصل هو قارة أوروبا التى هى اصلا بمثابة شبه جزيرة لقارة آسية العظيمة ، ومتحدثا عن حركات الانتقال التى مرت بها الامبراطوريات التى قامت فى اوروبا ، حتى يصل بالقارىء الى أوروبا التى تعيش اليوم فى خضم تيارات الأطلنطى المتقاطعة .

وصدر الكتاب ضمن مطبوعات شركة فردريك بريجر للنشر بنيويورك سنة ١٩٦٣ ، ومع هذا فان الكتاب على ما حاول مؤلفه ينصرف بالحديث الى بعض سنوات قادمة مستندا فى هذا الى الاستقراء والاستنباط لواقعية الحوادث التى تمر بها « أوروبا اليوم » .

والواقع أن الثورة السلمية التى اجتاحت غرب أوروبا فى سنوات ما بعد الحرب لواحدة من اهم التطورات التى جاءت فى القرن العشرين .

على أن المؤلف فى الحقيقة ، بالرغم من الطابع الواسع المدى الذى للعنوان الذى وسم به كتابه ، انما يقدم لنا دراسة موجزة للتكامل الاقتصادى والسياسى لأوروبا فى طابع جديد ،

وذلك مقابل ماضيها التاريخى الذى قام مستندا الى الانقسام والتقسيم والى وجود دول ذات سيادة تعنى أهم ما تعنى بالمسائل القومية الخاصة والى درجة غير محدودة ٠

وقد حاول المؤلف أن يحلل كلا الاتجاهين وخرج من تحليله الى هذا التشكيل الذى يقوم فى غرب أوروبا متساميا على الروح القومية هادفا الى تكامل المجموعة كلها ٠٠٠ والذى يقوم أيضا فى مناطق أخرى داخل نطاق مجتمع حلف الأطلنطى ٠

ولما كانت السوق المشتركة هى فى الواقع لب وجوهر أوروبا الجديدة فلقد أعطاها المؤلف جانبا كبيرا من اهتمام ، وبحث عملها ونظامها وان كانت عنايته لم تقل عن هذا عند حديثه عن البناء الاقتصادى لأوروبا الغربية عامة وعند حديثه عن المشكلات التى أثارتها مسألة انضمام بريطانيا الى تلك السوق ٠

والواقع أن هذه الدراسة ولو أنها ليست منحازة لأى مدرسة من مدارس الفكر السياسى الا أنها تعكس اتجاهات أولئك الذين يعيشون فى غرب أوروبا ويقفون الى جانب عقيدة الاغفال التدريجى للمشاعر القومية الخاصة فى سبيل التكامل بين عدة دول فى مصلحة مشتركة تجتاز حدود كل منها ، ثم هى فى نفس الوقت تقدم بعض الانعكاسات للتضمينات التى للمجتمع الاقتصادى الأوروبى الذى يبدو أن سياساته التخطيطية تثب من فوق حواجز وحدود الحرية القديمة وتشكل تحديا ليس فقط للكتلة السوفييتية بل والى حد ما تشكل تحديا فى هذا المجال لمخلفات وبقايا عقيدة عدم التدخل التى كانت يوما ما تسود آراء الناس فى الولايات المتحدة ٠

والواقع أن المؤلفات التى تعرض لمناقشة القومية والاقليمية والتكامل فى مجموعات على أساس التضحية بالمصالح القومية الخاصة ليست بالقليلة .. وقد خرجت فى شتى المجالات وخاصة المجال السياسى ، ولكن المؤلف يناقش هذا الاتجاه اليوم فى مجال الاقتصاد وان كان لم يغفل الاغفال كله عن السياسة والتاريخ .

والمؤلف جورج ليختهم المانى المولد والتعليم له كتاب آخر بعنوان « الماركسية : دراسة نقدية » ويسهم فى عدد من كثير من الدوريات العلمية الدراسية فى بريطانيا والولايات المتحدة ، ويعيش فى بريطانيا منذ سنوات .

ولقد اتصل المؤلف منذ سنوات طوال بمختلف التيارات السياسية والثقافية فى القارة ، وكان ولا زال يعتقد بأن هذه التيارات تدل على الاختفاء التدريجى للنزاع بين الطبقات واضمحلال صورة الثورات الاجتماعية ، كما يعتقد بأن السياسات الأوروبية تعكس مشكلات جديدة للتنظيم الاقتصادى الاجتماعى الجديد الذى وقف له الفصل الختامى من كتابه .

على أن للكتاب أهمية خاصة فى الواقع من ناحية عرض التيارات الجدلية المتضادة حول مستقبل « الاقتصاد المختلط » وحول مشكلة نمو الاقتصاد فى ظل الراسمالية وفى ظل الاشتراكية .

ومن هذه النواحى كان هذا الكتاب كتابا يستحق أن يقرأ .

مقدمـــة

فى سنة ١٩٤٥ عنـدما انقشع غبار المعـارك ، اتضح أن المركز الهام السابق الذى كان لأوروبا فى شئون العالم ، كان من بين خسائر الحرب العالمية الثانية ٠٠ وبدلا من « انسجام القوى » تواجـد قطبان للجاذبية يتنافسان : الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ، مع مجموعـة من الدول القارية المتوسطة الاحجام بالاضافة الى الامبراطورية البريطانية التى اهتزت بدرجة عميقة وحولت نفسها بسرعة الى كومنولث مكون من أعضاء ذوى سيادة ، ومنذ ذلك الوقت برزت الصين والهند كدولتين كبيرتين متنافستين فى آسية وان لم تكونا متعادلتين ، وجاء كذلك تحرير افريقية فأكد اتجاها كان واضحا فى سنة ١٩٤٥ للمراقبين المفكرين ، ولقد كان « الجديد » فى الحقبة الاخيرة من السـنين التحركات المضادة للوصـول الى قيام أوروبا المتكاملة فى مكان النظام القديم للتكتلات المتبادلة العداء ، ولما كان الامر سيناقش فيما يلى على أساس أن هذه التطورات الحديثة ضرورية فضلا عن أنها موضع الترحيب ومن ثم فانه لا ضرر أن نسأل الى أى مدى يتمشى هذا مع ما كان عادة يظن بانه الطابع المميز للحضارة الاوروبية ، على أنه حتى اذا اتضح أنه لابد من دفع ثمن باهظ لدفن المنافسات الاوروبية الحالية التى لا مبرر لها ، فليس هناك ما يدعو للحزن على هذه الصفقة ٠ ومهما كان ما يطلب من الاوروبيين بما فيهم البريطانيين ـ أن يتخلوا عنه فمن الواضح أنه لا يستأهل حربا عظمى تعانيها كل سـلالة ٠٠ فما هو اذن ما سيميز أوروبا المتكاملة المستقبلة عن سابقاتها ؟

ومع أنه توجد طرق مختلفة لمعالجة هذا التساؤل لو فكر الانسان فى المسرح العالمى ، وأهمية أوروبا المتناقصة فيه ، الا أنه على ما يبدو ليس هناك الا جواب واحد معقول اذا نظرنا من ناحية ماضى القارة الخاص ٠ أن أوروبا الجديدة لن تكون مجموعة دول ذات سيادة ٠٠ فان السيادة تجد تعبيرها النهائى فى القدرة على شن الحرب ، واذا كان الاعضاء المنتظرون للاتحـاد الأوروبى الغربى سيتخلون عن حقهم فى شن الحرب على بعضهم بعضا ، فانهم انما يبطلون سيادتهم الى هذا الحد ٠٠ واحتمال أن يتم هذا فى الفترة من الان لغاية سنة ١٩٧٠ ، هو الامر الذى يميز بصفة رئيسية الوعى

الأوروبى اليوم عن وعى الجيل السابق الذى كان لايزال يرى السيادة التامة للدول هى كل شىء ‥ كما أن ذلك الجيل كان بالطبع يرى أن أوروبا تكون كلا واحدا ، وان الدول الخاضعة للحكم السوفييتى جزء منه ‥ وعندما فكر رجال الدول ومستشاروهم فى متاعب المستقبل المحتملة ، فكروا بالطرق التى تبدو اليوم قديمة مبتذلة ، ولو أن بعض المعالم المألوفة مازالت ماثلة للعيان ‥ كان من المتوقع أن تنشأ الاخطار من ضعف تسوية « فرساى » فى سنة ١٩١٨ وبالاخص من الاطماع والاعتراضات الالمانية المعروفة ‥ ولذلك فانه فى سنة ١٩٢٥ عندما حذر مستشار الخارجية البريطانية سير جيمس هيدلام ــ مورلى James Headlam-Morley وزير الخارجية سير أوستن تشيمبرلين Austen Chamberlain من المنازعات القادمة بين المانيا وجاراتها ، لاحظ أن « نقطة الخطر فى أوروبا » لم تكن على (الراين) بل كانت على (الفستولا) ثم استطرد متسائلا :

« هل حاول أحد أن يتبين ماذا يمكن أن يحدث لو حصل تقسيم جديد لبولندا ، أو اذا قطعت أوصال دولة تشيكوسلوفاكيا بحيث تختفى من القارة الاوروبية ؟ ان أوروبا بأسرها ستعمها الفوضى ‥ ولن يبقى أى مبدأ أو معنى للترتيبات الاقليمية للقارة (١) ·

والسبب فى أن هذا النوع من الاسلوب يبدو متعلقا بالماضى ــ ولو أنه بالماضى القريب ــ هو أن الانسان لم يعد يفكر بعد فى نظام أوروبى سياسى على أنه مستقل بذاته ‥ فان هذا النظام أصبحت تحكمه اليوم ردود الفعل من جانب القوتين الكبيرتين ‥ وما تعنيه هذه الحقيقة بالنسبة للاوروبيين ليس من السهل أن يستوعبه المراقبون الخارجيون ‥ انها حقيقة ترجع الى جذور المفهوم القديم لاوروبا على أنها المسرح الذى كانت تمثل فوقه الكائنات الوطنية ذات السيادة منافساتها التاريخية ‥ أما اليوم فيمكن أن نعتبر أن هذه المرحلة قد انتهت ، والواقع أنه لا حاجة الى الاسف على أن ألمانيا لم تعد قادرة على أن تلعب بالشرق ضد الغرب (كما كانت لا تزال تفعل ذلك ، مما كانت له عواقب وخيمة ، خلال المدة التى بين الحربين من سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٣٩ ، ‥ ومن المحقق أن هذا التحول قد سار الى أبعد مما كان يظنه معظم الناس فى سنة ١٩٤٥ ‥ فقد كانت الامبراطورية البريطانية فى تلك الايام لا تزال تعد احدى الدول الثلاث

---

(١) جيمس هيد لام ــ مورلى (دراسات فى التاريخ الديبلوماسى) لندن ١٩٢٩ صفحات ١٨٢ ــ ١٨٤ (الانهيار السياسى لاوروبا) نيويورك ١٩٥١ صفحات ١٢٨ ــ ١٢٩ ·

الكبرى ، وكان يبدو من المحتمل أن ألمانيا ، ولو أنها قد هزمت ، قد تنهض مرة أخرى وتصبح القوة المسيطرة على القارة .. ولم يكن من المتوقع فى نظر السياسيين الذين اجتمعوا فى بوتسدام لتسوية مصير ألمانيا أن أوروبا الوسطى القديمة التاريخية ستتلاشى ، وأن بريطانيا قد تقرر الدخول فى اتحاد فيدرالى لاوروبا الغربية (الذى كان يبدو اذ ذاك مختفيا وراء اتحاد جمركى فقط) .

والآن اذا كانت طريقة أوروبا التقليدية فى الحياة قد قامت على تعايش كثرة من الوحدات السياسية ذات السيادة ، فماذا يكون مستقبلها فى عالم تحتفظ فيه الدول المتفوقة ذريا وحدها بما اعتادت على تسميته بالسيادة ؟ وهذا التساؤل لا يمكن استبعاده على أنه سؤال أكاديمى ، بل أنه لواقعى بدرجة كبيرة ، كما أنه السبب فى حقيقة أن كثيرا من الاوروبيين البارزين ما زالوا غير متحمسين لكل فكرة التكامل أو الفيدرالية .

كان للدولة الوطنية فيما مضى أهميتها بالنسبة للأوروبيين لانها كانت تبدو لهم أنها قد استعادت بعض الفضائل والمزايا الكلاسيكية لطابع الدولة القديمة .. وكان هذا الشعور قويا بصفة خاصة فى أواخر القرن التاسع عشر ، عندما غير المذهب التحررى (الليبرالية) العلاقة بين الدولة والمواطنين .. فقد اتضح عندئذ أنه من الممكن أن تتفوق الامة على الاصول العلاقية للسياسات المطلقة للاسر الحاكمة وتصبح مجتمعا أصيلا . ونحن جميعا نعلم ماذا حدث لهذه الاحلام ، ولكن من المهم أن نتبين أنها فى العصر المتحرر قد أتاحت الدليل العقلى على الشعور بأن ذلك لم يكن مجرد تملق ذاتى أو كراهية للاجنبى .. ولا نزال حتى اليوم نجد مثل هذه الوطنية فى انجلترا وفرنسا وألمانيا الغربية وايطاليا ، وتتغذى الدول الأوروبية من رواسب تعلق الانسان ببلاده على أنها وطنه الروحى .. المكان الذى يتقاسم فيه أعمق القيم ، وحيث يستطيع الرجال والنساء أن يتقابلوا وان يتكلموا نفس اللغة ، وحيث يمكن مناقشة الشئون العامة بروح التفاهم المتبادل ، وحيث لا يعتبر من غير المعقول الاستشهاد بخطبة (بركليس) لاهل أثينا .. ولكن الالمان لم يشاركوا أبدا فى هذه المشاعر ، وبالاخص لأن التحررية الالمانية قد فشلت فى احراز القوة .. ومعظم الاوروبيين الشرقيين الى يومنا هذا لا يكادون يعرفون كيف تكون الحياة فى دولة لا تكون فيها الحكومة قوة غريبة معادية وبعيدة عن اشراف المواطنين اما فى أوروبا الغربية ، اذا تركنا أسبانيا والبرتغال جانبا ، فان روح المجتمع قائمة ، وتجعل من الميسور للشعب أن يفكر فى دولة ليست بالغول

المخيف بل المنبعثة عن أمانيهم وافكارهم الجماعية ٠٠ وفي الدول الصغيرة في أوروبا الغربية التى اكتسحها الالمان فى سنة ١٩٤٠ ثم كافحت بعد ذلك من أجل التحرر ، فان هذه المشاعر ربما تكون قد نمت بدرجة أقوى ، لأن الديمقراطية والوطنية قد اجتازتا معا الاختبار بنجاح فى نفس الوقت ٠٠ ولذلك فان من الشــواهد الباعثة على الامل ، أن نجــد أكثر هذه الدول استقرارا ، وهى هولندا فى طليعة الفيدرالية الاوروبية ، وقد يكون هذا شــاهدا على أن الولاء الوطنى القــديم لا يتنــاقض مع الروح الاوروبيــة الجديدة ٠

لكل هذا يقتضى أن نعترف أن الاوروبيين سيتحملون مجهودا ضخما للتخلص من ماضيهم ٠٠ فلقد ارتبطت الروح العامة والاحترام الذاتى حتى ذلك الوقت بالوطنية الشــاملة ٠٠ ومن السخف وصف هذه المشــاعر بأنها « غير معقولة » ٠٠ وعلى أى حال فانه ليس من طبيعــة مشاعر الولاء الاولية أن تكون معقولة بصفة كلية ٠٠ كما أنه ليس منطقيا اطلاقا نبذها باعتبارها عقبات غير ملائمة فى طريق الوصول الى هدف التكامل الاوروبى، لان خصوم الفيدرالية قد يروون بأن الكيان الاوروبى الموحد يقتضى أن يبنى على التضحية بكل ما كان يعطى للحياة الاوروبية معناها فى الماضى ٠٠ والحياة المماثلة المعروفة للمدن الايطالية تنطبق على هذه النقطة ٠٠ ولا يرغب أحد فى العودة الى الوراء للتوحيد الايطالى ، ولكن لا يمكن أن ننكر أن البندقية وفلورنسا ونابولى قد انغمرت وقتا طويلا فى الاقليمية ٠٠ فهل يقدر أن تعانى لندن وباريس وروما نفس هذا المصير ؟ واذا قــدر لها ذلك فهــل سيظل مواطنوها يشعرون بأنهم يعيشون حياة لها معناها ؟

وسنحاول فيما يلى الرد على بعض هذه الاسئلة ٠٠ على أننا فى الغالب سنهتم بالامور الاكثر واقعية ، ومن أهمها التنظيم الاقتصــادي لأوروبا الجديدة الذى أخذ ينهض الآن أمام عيوننا ٠٠ ومع ذلك فلا يمكن أن يكون هناك فاصــل جاف بين الاطــار المادى الذى يقتضى أن تتخــذ فى داخله القرارات السياسية وبين تلك القرارات ذاتها ، لأن ما يعمل بواســطة الاشخاص الذين يحتلون مراكز السلطة يكون هاما للغاية فى تكييف الجو الذى يقتضى أن يعيش فيه النــاس وأن يعملوا ٠٠ ويعتبر الى حد كبير تاريخ حركة الاتحاد الاوروبى من سنة ١٩٤٥ قصة الفرص التى انتهزها أو أضاعها الزعماء الوطنيون — بما فيهم المبرزون المثقفون — فى مختلف الدول الاوروبية ، الذين وجدوا أنفسهم ، غداة الحرب العالميــة الثانية

معرضين للتهديد المزدوج من الانشقاق بين الشرق والغرب ، وتهديد العصر الذرى ولم يكن من دوافع مادى ساحق ، سواء أكان عسكريا أم اقتصاديا يمكن أن يقال أنه حدد مسلك حكومات وجماهير بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية وايطاليـا ، كانت هنـاك على الاصح ضغوط متعارضة ، أتاحت بدورها قيام ردود فعل مختلفة ، وأحيانا متناقضة ·· واذا كان فى ساد فى النهاية حل معين ـ الحل الاوروبى ـ فلا يجب أن يقودنا هـذا الى الظن بأن المصير قد تحدد ، أو الى التقليل من شأن القوى المعارضة ·· وبصفة خاصة يجب أن لا تخفى حقيقـة أن البريطانيين كانوا مترددين الى أقصى حد فى التحول نحـو « الاوروبية » ، وأنهم لولا ضغط الالحاح الامريكى المستمر ربما يكونوا قد نجحوا فى اضعاف سير حركة التكامل الى أن تنعدم الحركة من تلقاء نفسها ·· وفى الدراسة الواقعية ، لا يعزى لوم الى أحد ، وخاصة عندما تكون المسألة مسألة تقدير التكلفة الروحية للتخلى عن الامجاد السـابقة ·· وسنسجل هذه التأثيرات فقط من بين العنـاصر الاخرى للاساليب الاوروبية ونحاول فيما عدا ذلك رسـم اطار خارجى للمجتمع الجديد الذى يسمو هدفه الى ما وراء المشاعر الوطنية ، والذى يأخذ الآن مكان أوروبا فى الطابع القـديم لمجتمع من دول وطنية ذات سيادة تعنى بالفكرة القومية وحدها ·

أصــــل تاريخى

القارة أم الحضارة ؟

يمكن التفكير فى أوروبا من عــدة طرق ٠٠ وربما كانت أبسطها هى التفكير فيها من النواحى الجغرافية ، باعتبارها شبه جزيرة لآسيا ، وفى هذه الحالة يبدو خط التقسيم التاريخى الذى يفصل بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية ، بطبيعة الحال ، فى غير محله ٠٠ وكانت هذه هى وجهة نظر عالم جغرافى فرنسى كان منذ بضع سنوات مضت قد رسم حدود القارة بحيث كانت تضم منطقة الاراضى المركزية العظمى التى تسمى عادة « روسيا الأوروبية » :

« بين المساحات الارضية الهائلة لآسية وأفريقية ، يقع نوع مذهل من أراضى وبحار مختلطة ببعضهـا تســمى أوروبا ٠٠ فبين المحيط المتجمد الشمالى وشــمال الاطلنطى والبحر المتوســط ، وغابات وأدغال آســيا السوفييتية ، تتكون الاراضى الاوروبية من مناطق برزخية وأشباه جزر ، بالاضافة الى مجموعة من الجزر المتناثرة حولهـا وهى بالكاد تستحق أن تســـمى قارة ٠٠ على أنهـــا كانت ولا تزال جزءا من العـــالم متزايد الاهمية [١] » ٠

وتبعا لهذا الوصف تكون روسيا الواقعة غربى سلسلة جبال أورال جزءا من أوروبا ، وهى حقيقة أكدها هذا الكاتب :

« يمتد الحد الشرقى تقليديا (خط الاورال) أى قمة سلسلة جبـال أورال من السواحل القطبية الى الجنوب ، ثم يتبع مجرى نهر أورال الذى

---

(١) جان جوتمان Jean Gottmann جغرافية اوروبا طبعة نيويورك ١٩٥٤ ص ١ ٠

يصب فى بحر قزوين ٠٠ ثم يعبر الحد بحر قزوين فى اتجاه جنوبى ثم ينحرف مرتدا الى البحر الاسود فى اتجاه غربى على امتداد سلسلة جبال القوقاز (٢) » ٠

ان ما يمكن أن يقال لهذا التعريف الاصطلاحى ، أنه فى الحقيقة تعريف « تقليدى » وعلاوة على ذلك فانه يضع فى تقديره أيضا حقيقة أن روسيا الاوروبية تسكنها بصفة أساسية الشعوب السلافية ، التى لا مجال للشك فى علاقتها الطويلة مع الشعوب الاوروبية الاخرى ٠٠ على أن السكان والثقافة يبرزان مظهرا مختلفا أو بالاحرى اثنين ٠٠ فاذا أمكن القول أن جميع الشعوب السلافية تكون كما تاريخيا فاننا نصل بذلك الى حد جغرافى ثقافى لغوى يفصل بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية يسير كثيرا أو قليلا مع امتداد خط الحدود السياسية الحالى بين الشرق والغرب ٠٠ ان هذا التقسيم قد يبدو جائرا ، ولكنه يعكس حالة ترجع الى الوراء الى عهد بعيد ، حالة لا تتعلق بشئون سياسية : التمييز بين سهل أوروبا الشرقية العظيم وبين الاراضى الساحلية التى تحف بالاطلنطى والمتوسط ٠٠ ويرى فى هذا المظهر ، الاختلاف الهام القائم بين قسمى أوروبا القارى والبحرى ، وتجرى الحدود الفاصلة بينهما عبر أواسط ألمانيا : وهو تقسيم يتمشى مع الانقسام الواضح بين طرازين محدودين من الحضارة ٠٠ فعندما نذكر أن الاكتشافات العظمى والرحلات البحرية التى وقعت فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر التى أدت الى نشوء العالم الجديد وانتشار النفوذ الاوروبى فى أفريقيا وآسيا ، كانت مقترنة بصفة رئيسية بدول الساحل الاطلنطى ، فانه لن يبدو تعسفيا أن يمتد خط الحدود التاريخى عبر المنطقة التى تسمى عادة بأوروبا الوسطى : حيث تقع هامبورج وتريستا على جانبها الغربى ، وتقع الى الشرق الاراضى المتصلة بروسيا الاوروبية وتكون كل كلا قائما بذاته ٠٠ ان المؤرخ قد يصف هذه الصورة بتركيزه حينا على وحدة كل الارض الاوروبية وحينا على التوتر الخلاق بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية ٠٠ ولكن بالرغم من أن مسألة ما اذا كانت روسيا تتبع أوروبا أم لا تتبعها يجب أن تتوقف على كيفية نظر الروس أنفسهم للمشكلة ، الا أنه على الاقل يمكن القول أن

---

(٢) نفس المرجع ص ٨ ، انظر ايضا مرجريت ريد شاكلتون *Margaret Reid Shackleton* (أوروبا) الطبعة الرابعة ١٩٥٠ ص ٤ : « ان أوروبا تنقسم غالبا الى اقليمين طبيعيين عظيمين شرقى وغربى - وحتى من اى اطلس صغير يمكن ان نتبين الفارق بين السهل الرتيب العظيم فى الشرق ، والظواهر المتنوعة فى باقى القارة » ٠

كيفما وضعت اوروبا فانها مكونة من نصفين قائمين بذاتهما ، ولكل منهما خواصه المميزة ٠٠ والجدل بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية يبلغ من القدم على الاقل منذ سميت الحضارة الغربية تقليديا : بالاوروبية ٠ واذا كنا سنركز اهتمامنا فيما سيلى بالجزء البحرى من القارة ، فيجدر أن نضع فى الذاكرة أن السهل الشرقى العظيم تسكنه شعوب كان تاريخها منذ أوائل العصور الوسطى يتشابك بكيفية لا فكاك منها بتاريخ شعوب أوروبا الغربية ٠

ان مثل هذه الذكريات قد تكون غير ملائمة بالنسبة للاخصائى الجغرافى ٠٠٠ فالجغرافية الاقتصادية لها خواصها المتعلقة بها ومن بينها كثافة السكان وهى ليست أقلها أهمية ٠٠ وأوروبا كما عرفناها سابقا ، أى بما فيها روسيا الاوروبية ، هى أكثر القارات كثافة للسكان وهى كذلك أصغر القارات ، فهى أقل من نصف مساحة أمريكا الشمالية ، وربع مساحة آسيا وبالرغم من أن مساحتها لا تبلغ الا ٨٪ من مساحة أرض العالم ، فان عدد سكانها يبلغ ٥٥٠ مليونا من البشر أو أكثر من خمس سكان العالم ٠٠ وهذا يجعل كثافة سكانها تبلغ حوالى ١٤٠ شخصا لكل ميل مربع ٠٠ أى ضعف الرقم فى آسيا وثلاثة أمثال الرقم فى الولايات المتحدة وعشرة أمثاله فى أفريقيا ٠٠ وهنا يكون من شأن ادخال روسيا الاوروبية ارباك هذه الصورة ٠٠ واستبعاد الاتحاد السوفييتى ودول أوروبا الشرقية التى تدور فى فلكه ، مع اضافة تركيا الى الجانب الآخر نصل الى مجموع يبلغ ٣٠٠ مليون نسمة ، يشترك ممثلوهم الدبلوماسيون فى المنشئات الغربية العامة ، وبالاخص الاجتماعات البرلمانية المختلفة فى دورة انعقاد مستمرة غالبا فى ستراسبورج منذ سنة ١٩٤٩ (٣) ٠

ومن الواضح اذن أنه فى سياق بحثنا هذا ينبغى أن يقدم الجغرافى مكانا للمؤرخ ٠٠ وسنهتم لاغراض عملية بالنصف الغربى من القارة أى بأوروبا الغربية التاريخية ، يضاف الى ذلك ، من ناحية ، تلك الأجزاء من أوروبا الوسطى التى لم تقع بعد سنة ١٩٥٠ تحت السيطرة السوفييتية (وبالاخص المانيا الغربية) ٠٠ ومن ناحية أخرى أراضى البحر المتوسط

---

(٣) ماكس بيلوف *Max Beloff* ـ اوروبا والاوروبيون ـ تقرير وضعه بناء على طلب المجلس الاوروبى (١٩٥٧) ص ٣ ٠

مثل أسبانيا والبرتغال واليونان وتركيا (٤) أما يوغسلافيا فتقع على خط الحدود بين المنطقتين كما هي حال فنلنده مع التفاوت، والواقع أنه من المتعذر القول بالضبط أى ناحية تتبعان ، لان مفهوم « أوروبا الغربية » انما يحدد جزئيا بواسطة الجغرافيا • ولكى نأخذ أكثر الامثلة وضوحا : أن بريطانيا رفضت فى النهاية الانضمام الى اتحاد سياسى مع غرب اوروبا ، الا أن الجزر البريطانية ما زالت تكون مع ذلك جزءا من حضارة أوروبا الغربية التى يتبعونها تقليديا • وعلى العكس يمكن القول أنه كيفما كان الشكل السياسى فان حدود امتداد « أوروبا الغربية » لتتجاوز كل الحدود الثقافية التى رسمها التاريخ •

وقد لمس هذه الصعوبات مؤتمر مائدة مستديرة أوروبى عقد فى روما سنة ١٩٥٣ عندما سئل بعض كبار الساسة والمفكرين عن آرائهم فى الموضوع • ومع أن البروفسور أرنولد توينبى ـ قد لا يكون أكثرهم أهمية ولكنه من بين أفضل المعروفين بينهم ـ قال فى ذلك :

« ان أوروبا التى يعنينا أمرها ليست بقارة الجغرافى التقليدية •• فعندما نتكلم عن « الاوروبيين » فاننا نعنى فعلا ، على ما أعتقد ، أولئك السكان فى شبه الجزيرة الشمالية الغربية من العالم القديم والجزر المجاورة لها وهم اما رعايا روحانيين أو رعايا سابقين لبطريركية روما ، وبعبارة أخرى أننا نقصد المسيحيين الكاثوليك والبروتستانت الذين يعيشون فى الركن الشمالى الغربى من العالم القديم(٥) » •

وفى البحث التالى وجد البروفسور توينبى أنه يقتضى افساح مكان لشعوب أخرى « ومن بين الآخرين : العرب واليونانيين والبلغاريين والرومان والاتراك » •• وبذلك أثار الشكوك حول جدوى نظريته •• لان استبعاد الروس بينما يدخل الاتراك يعتبر على أى حال اجراء مثير للشك

---

(٤) وبعد ذلك قبرص ولبنان واسرائيل ، وليس مصر ولا الاراضى التى كانت تكون سابقا شمال افريقيا الفرنسى ، الا اذا قررت السعى الى روابط مستديمة مع اوروبا الغربية، على انه حتى فى هذه الحالة فانه قلما يمكن اعتبارهم اعضاء فى التحالف الفيدرالى لغرب اوروبا •• ويمكن القول بالطبع ان تركيا ايضا لا يمكن ان توصف بذلك •

(٥) بيلوف ص ٧ •

لمؤرخ يعلق مثل هذه الاهمية على العقيدة الدينية (٦) وفي النهاية فان كل التفكير التاريخي يعتبر الى حد ما تعسفيا ، ويتوقف على التعريف الذاتي ٠ ولكن بقدر ما يمكن الاسترشاد بالسوابق نجد أنه كان لكل شعوب أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية نقطة بداية مشتركة في الحضارة الكلاسيكية أو حضارة البحر المتوسط ، واذا كان خط التقسيم اليوم يفصل أراضي السلاف عن الغرب ، فلا يستتبع ذلك أن هذا التقسيم الخاص يرجع الى الازمنة الغابرة ٠٠ وحتى مثل هذا السبب الهام كالوحدة الاوروبية لا يخول للمؤرخ أن يرجع باهتماماته الى الماضي (٧) ٠٠ وهكذا فان التقسيم الحالي لاوروبا الى قسمين يتميزيان بأنظمة اجتماعية سياسية متناقضة يتخذ عدة مظاهر مختلفة تتوقف على وجهة نظر الرائي ٠٠ فقد يمكن للانسان أن يقر بالوحدة الاساسية للحضارة الاوروبية ، ثم يعتقد مع ذلك بأن الفاصل السياسي يسير تبعا لحدود ثقافية قديمة ٠

ومسألة أخرى غير مرتبطة بهذه المشكلة ، هي ما اذا كان « العصر الاوروبي لم يصل الى نهايته خلال النصف قرن الماضي » ٠٠ وهنا يتفق كتاب المدرستين على أنه قد انتهى فعلا ٠٠ واننا منذ سنة ١٩١٤ كنا نشهد نهاية التفوق الاوروبي في العالم ، وبداية ظهور نظام عالمي جديد ، تسيطر عليه قوتان غير أوروبيتين ٠٠ والمؤرخون الغربيون يتجهون الى الكلام عن العصر «الاطلنطي» ؛ أما بالنسبة للروس فان الامر يختلف ، حتى لو تغيرت المبادىء السياسية السوفييتية ٠٠ ولكننا نستطيع هنا تجاهل وجهة النظر الروسية وأن نتحرى بأي معنى يمكن القول ـ في العالم الاوروبي على أي حال ـ ان عصرا أوروبيا قد تلاه عصر أطلنطي ٠٠ اذا بحثت هذه البيانات من ناحية ماتتضمنه بالنسبة للحضارة وطريقة الحياة ، فسيتبين أنها لا تشير

---

(٦) وهذا اشار اليه ايضا بروفسور بيلوف (انظر اوروبا والاوروبيون ص ١١) الذي أبدى « أن روسيا هي عضو رئيسي في عائلة الشعوب الاوروبية ٠٠ وعن طريق ميراثها البيزنطي يمكن أن تعتبر انها ليست اقل اقترابا من عالم البحر المتوسط اليوناني الروماني من دول شمال غرب اوروبا » ٠

(٧) انظر اوسكار هاليكي *Oscar Halecki* « حدود واقسام التاريخ الاوروبي » لندن ١٩٥٠ نيويورك ١٩٥٢ ـ والبروفسور هاليكي كمؤرخ بولندي يمكن ان يكون في وضع افضل من البروفسور توينبي لتقدير مساهمات شعوب اوروبا الشرقية في اصطناع الحضارة الاوروبية من الفوضى التي سادت اوائل العصور الوسطى وفي مصطلحاته الفنية ان العهد السابق للعهد الاوروبي ، هو عصر البحر المتوسط وليس العصر الكلاسيكي ٠

الى علاقات القوة ٠٠ ان ما تعنيه هو أنه لم يعد شكل معين من تنظيم سياسى يرتكن على نظام الدولة الشعبية هو الطراز المسيطر فى شئون العالم ٠٠ لان التاريخ الاوروبى منذ أواخر العصور الوسطى على الاقل كان تاريخ دول شعبية متنازعة ومتنافسة ، كما كان تاريخ البحر المتوسط سجلا لتاريخ ولايات متنافسة ٠٠ والقول بأن العصر الاوروبى قد انتهى هو اقرار بأن الدولة الشعبية لم تعد بعد الشكل السياسى المسيطر (٨) ٠

وقبل الرجوع الى هذه النقطة يجدر أن نتأمل فيما يعنيه البيان المألوف أن توازن القوى الاوروبى التقليدى قد توقف عن العمل ٠٠ هذه مسألة أخرى مختلفة عن فقدان أوروبا لسيادتها العالمية السابقة ، ولو أن المسألتين مرتبطتان ببعضهما ٠٠ ولنبدأ بالتوازن الاوروبى الداخلى : فهذا يمكن اعتباره بمثابة جهاز آلى ظهر الى الوجود عندما بدأت الدول الحديثة تتكون ، والواقع أنه كان ينظر اليه عامة على هذا الاعتبار بواسطة المؤرخين ٠٠ ومنذ وضع ليوبولد فون رانك **Leopold von Ranke** الفكرة فى مقدمته لمؤلفه تاريخ الامم اللاتينية والتوتونية (١٨٢٤) أخذ مؤرخو القارة ــ وتبعهم بسرعة البريطانيون ــ يتجاوبون مع فكرة « الوحدة بالتباين » لاوروبا الغربية **Unity in diversity** التى قامت على العلاقات المتبادلة للامم الستة الكبرى للعالم الرومانى وهى فرنسا وأسبانيا وايطاليا وبريطانيا واسكندناوه ٠٠ وكان السلافيون خارج هذا التكوين ولكن أدخلت فيه روسيا عن طريق توازن القوى ٠٠ وقد وصف رانك نفسه فى كتاباته بعد ذلك كيف أدخلت روسيا فى عهد بطرس الاكبر فى القرن الثامن عشر تدريجيا فى المجتمع الاوروبى ــ جزئيا كوسيلة لتوازن سيادة فرنسا فى الغرب ٠٠ وكانت روسيا لذلك شبه دولة أوروبية فقط ، خلافا لبولندا التى كان المؤرخون الفرنسيون يعتبرونها

---

(٨) فى هذا الصدد وما بعده مما سيلى انظر بصفة خاصة جوفرى باراكلو « التاريخ فى عالم متغير » لندن ونيويورك ١٩٥٥ ص ١٣٥ ماكس بيلوف (الدول العظمى) لندن ونيورك ١٩٥٥ ص ٢٤ – لودويج وهيو (المانيا وسياسات العالم فى القرن العشرين) نيويورك ١٩٥٩ – الفريد ويبر (الوارد للتاريخ الاوروبى) لندن ١٩٤٧ – ستيوارت هيوز (اوروبا المعاصرة كمبردج ١٩٦١ – جورج موسى) ثقافة اوروبا الغربية شيكاغو ١٩٦١ ، وكلمة الدولة الشعبية *Nation-State* تعنى الدولة التى تقوم على شعب واحد متطور يقيم فى منطقة محددة ٠

عضوا هاما في العائلة الاوروبية ٠٠ وما زالت هذه النظرة التقليدية هي وجهة نظر ماركس كما يمكن للقارىء أن يتبين ذلك من أبحاثه ضد دبلوماسية القياصرة في السنوات الخمسينيات من القرن التاسع عشر ٠

والآن تعرض أمام أوروبيي القرن التاسع عشر الذى يألف هذه الصورة ، مشكلة ما اذا كانت الدول غير الاوروبية ستجذب بصفة مستديمة الى دوامة الشئون الاوروبية وتطبق قواعد سلوكها الخاصة ٠٠ ان رانك نفسه قد أرخ تبلور « توازن القوى » الاوروبى الحديث من سنوات ١٤٩٤ ـ ١٥١٤ عندما بدأت فرنسا وأسبانيا معركتهما الطويلة من أجل الزعامة في ايطاليا ٠٠ ولما كانت الدول الاخرى تجتذب ببطء الى لعبة الاطماع المتشابكة هذه ، كانت الدائرة تتسع بالتدريج لكى تستوعب قادمين جدد مثل روسيا والسويد ، بينما فى نفس الوقت حول اكتشاف الامريكتين المنافسات الفرنسية ـ الاسبانية والانجليزية ـ الفرنسية نحو « العالم الجديد » ٠٠ وفى القرن الثامن عشر أصبح توازن القوى الاصلى اطلنطيقيا ٠ وفى القرن التاسع عشر أصبح عالميا واختلط بحركة تصنيع آسيا وافريقيا لتكوين نظام عالمى كانت أوروبا مع ذلك هى مركزه ٠٠ ولغاية سنة ١٩١٤ كان يمكن القول أن كل ما حدث فى الاربعة قرون المذكورة لم يكن الا مجرد توسيع تدريجى للدائرة الاصلية وأن روسيا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية واليابان والصين كانت أعضاء جدد تنضم الى اللعبة التى كانت قد تعلمت فى النهاية قواعدها الخاصة بها ـ وبالاخص قاعدة أنه لا ينبغى أن يسمح لدولة واحدة أن تتسلط ، وأن الحروب تشن من أجل الفائدة ، وأنها تخمد عندما يبدو أن الزمام يكاد يفلت ، ولكن حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ زعزعت هذه الافتراضات ، وحرب ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ هدمتها كلية ٠٠ ومنذ هذا الوقت أخذ الناس يعتادون تدريجيا فكرة أن « العهد الاوروبى » قد انتهى ، لكى يتلوه عهد أطلنطى ـ ومن المحتمل عهد باسفيكى ، كما حلت أوروبا نفسها وقتا ما محل حضارة البحر المتوسط القديمة ٠٠ وفى الواقع أنه قد بدأ يبدو هذا الرأى محدود للغاية وأن علينا أن نتعلم التفكير بطريقة عالمية ٠

وتعتبر مقتضيات هذا التغيير من وجهة النظر الاوروبية ثورية ٠٠ اذا اتبع الانسان المظهر التقليدى ، لامكن القول أن العهد الاوروبى لسياسات العالم قد استمر من سنة ١٤٩٤ الى سنة ١٩١٤ ٠٠ وقبل سنتين من بداية هذا العهد كان كولومبس قد اكتشف أمريكا وبذلك أتاح نقطة مقاومة ملائمة ٠٠ أما بزوغ روسيا فلا يمكن تحديده بنفس الدقة ،

ولكن (مسكوف) القرن السادس عشر كانوا قد تخلصوا من السيطرة التتارية وأخذوا يبرزون ويمتدون ، بينما خف فى نفس الوقت التهديد التركى للدول المسيحية مما سهل على الدول الغربية أن تستبدل ما كان موضع مشغوليتها فى العصور الوسطى بالدفاع عن الايمان ضد غير المؤمنين ٠٠ والقصة التالية لذلك قد صار تلخيصها باختصار ، واذا كان كل هذا الفصل التاريخى المعروف يكمن خلفنا ، فالى أى شىء يعزى ذلك ؟ من الواضح أنه يعزى الى الحقيقة أنه فى النهاية أصبحت لعبة المنافسات تدافع عن نفسها وأدت الى حالة حررت فيها كل من أمريكا وروسيا نفسيهما من الروابط الاوروبية ٠٠ وهذا هو الظرف الذى يكمن وراء العبارة المألوفة القائلة أن أوروبا قد انتحرت فى حربين عالميتين ٠ أن أوروبا فى الحقيقة لم تنتحر ٠٠ ان الذى حدث هو أن منازعاتها الداخلية لم يعد من الممكن تسويتها بواسطة جهودها الخاصة ٠٠ وكان من الضرورى استدعاء الدول الجانبية ـ أمريكا وروسيا ـ وكان وزنهما المتفوق هو الذى حسم المشكلة سواء فى سنة ١٩١٨ وفى سنة ١٩٤٥ ، ولو أنه فى المناسبة الاولى عمل الألمان على هزيمة روسيا قبل أن تكتسح بلادهم ، وبذلك ظل الوهم بأن التوازن القديم المعروف لم يختفِ فى الحقيقة ٠٠ واقتضى الامر نشوب حرب ثانية لتنويرهم ٠

وهناك مظهر آخر جدير بالذكر ، مظهر الحالة التى كان فيها التوازن الاوروبى تحت سيطرة الساسة البريطانية من أجل منع سيادة أى دولة معينة من دول القارة ٠٠ ولكن البريطانيين لم يسيطروا فقط على النظام الاوروبى ، بل كانوا أيضا بمثابة الرابطة بين هذا النظام وبين العالم الخارجى ٠٠ كانت هناك دائرتان : الاوروبية والعالمية ، وكانت انجلترا تتبع كلا منهما ٠٠ وقد تشابكت الدائرتان ونظرا لان انجلترا كانت فى نقطة التقاطع ، استطاع الساسة البريطانيون أن يتوسطوا بين العالم القديم والعالم الجديد ٠٠ ونشأت الفرصة فى القرن الثامن عشر ووصلت الى ذروتها فى القرن التاسع عشر ، ثم ضاعت فى العشرين ، ولو أن الكيفية التى ضاعت بها لم تحقق توقعات تلك الحكومات الاوروبية التى كانت تأمل فى أن « توازن » أمريكا بازاء بريطانيا ٠٠ وفى خلال الحرب العالمية الاولى ، قام الالمان بمثل هذه المحاولة وفشلوا ٠٠ وبعد سنة ١٩١٧ قضت الحكومة السوفييتية والشيوعية الدولية عشرين عاما فى انتظار ما كانت تعتبره تصادما لا مناص منه بين أمريكا وبريطانيا ٠٠ ولكن ذلك لم يتحقق أبدا ٠٠ وكانت الحقيقة هى أن « التوازن » الاوروبى لم يعمل فعلا خارج أوروبا ٠ وقد استنفذت قواعد اللعبة بواسطة أنظمة الحكم المطلقة فى

القرنين السادس عشر والسابع عشر ، ولم يشمل مفهومها الخاص مسلك الدول الاطلنطيقية الجديدة ·· وهكذا حتى قبل انهيار « النظام » الاوروبى المنافسة الدائمة والتوازن ، قد أظهر عجزه عن جر أمريكا فى صحبته ·· وقد فضل الامريكيون ـ على خلاف الروس ـ أن يبقوا فى الخارج الى أن يتمكنوا من أن يصبحوا ورثة أوروبا ·· والآن بطبيعة الحال أصبحت « العزلة » الامريكية فى حالة جمود أشبه بمركز روسيا القديم على تخوم النظام الاوروبى ، وقد تولت « القوتان الجانبيتان » السيطرة على الجهاز المركزى ·

واذا كان هذا هو أحد المفاهيم التى تؤخذ من سياق الاحداث اثناء عهد السيادة الاوروبية ، فهناك أيضا استنتاج آخر يتعلق بالتباين بين التكامل خارج أوروبا وبين التفكك أو التحلل الاقليمى فى داخلها ·· وقد أشير بحق الى أن « كل حرب أوروبية قد أدت الى انقسام أعظم على حين أن كل حرب استعمارية أدت الى تماسك أعظم » وقد احتفظ عمل النظام الاوروبى بالدول الوطنية العديدة فى حالة من التوازن ، بالابقاء عليها جميعا محدودة الحجم نسبيا ·

وفى نفس الوقت اتسعت الدول غير الاوروبية وغطت مساحات فسيحة حتى بلغت الحد اللازم لتحجب الدول الاوروبية التى كانت فى وقت ما مرشدة لها ·· ان « حريات أوروبا » قد دفع ثمنها بواسطة التفكك أو التجزئة ·· لانه بسبب أنه لم يسمح لدولة واحدة أن تسيطر ، فقد بدت القارة فى النهاية فى صورة مجموعة من وحدات ذات سيادة أضعف من أن يكون لها وزن على المستوى العالمى ·· وقد حل هذا المصير بهولندا فى القرن الثامن عشر ·· وحل بفرنسا وألمانيا وبريطانيا فى القرن العشرين ·· ومنذ هذا الوقت لاح للمفكرين فى أوروبا أن متابعة « توازن القوى » عملية تجلب الهزيمة على نفسها ·· وكانت الفيدرالية هى رد الفعل أو نتيجة هذا الاكتشاف ·· فهل كانت هى رد الفعل الوحيد ؟ ان الاوروبيين أكثر ادراكا من غيرهم فى خارج القارة بما كبدتهم فوضاهم التقليدية من خسارة كما أنهم يدركون أن مدنيتهم قد ترعرت مع قيام الدولة الوطنية ومن المحتمل كثيرا أن لا تعيش بعدها ·· وهذه فكرة مزعجة ثم هى فكرة غير مألوفة بالنسبة لغير الاوروبيين ·· وقد تكون متشائمة دون مبرر ، ولكن لا يمكن نبذها على الفور وسنضطر للرجوع اليها ··

على أن ما يهمنا فى الوقت الحاضر ليس هو هذه المتاعب المتزايدة التى فى اعطاف « القارية الاوروبية » بل أنه هو تكييف البريطانيين لانفسهم بالنسبة لدورهم الجديد على حافة النظام الاوروبى ٠

امبراطورية فى مرحلة تحول وانتقال :

فى سنة ١٩١٤ كانت الحكومة البريطانية تسيطر على مصائر ربع الجنس البشرى وعلى علاقات مع معظم الباقى ٠٠ ولم يكن للامبراطورية البريطانية نظير بين الدول ، كما لم يكن للبحرية الملكية منافس جدى بين كل القوى البحرية فى العالم ٠٠ وكان أقرب منافس لها هو الاسطول الالمانى ، الذى كانت قوته تبلغ بالكاد نصف قوتها وكانت بريطانيا فى عزلة عن القارة الاوروبية ، وكانت تنافس الروسيا فى آسية ٠٠ وقد استخدمت فرنسا كثقل مضاد ضد ألمانيا ، كما استخدمت اليابان كتهديد للروسيا ٠٠ أما لسائر الدول فلم تعط اهتماما قليلا نحو ما اذا كانت دولا موالية أو معادية وكانت على علاقات ودية مع الولايات المتحدة ولكنها علاقات بعيدة ٠٠ وكانت (الدولتان الانجلو ساكسبون) ــ اذا استعملنا التعبير الاصطلاحى فى ذلك العهد ــ تنتهجان طريقين متوازيين ، ولو أن الشدائد الخطيرة كانت تقربهما الى بعضهما ٠٠ وكانت الامبراطورية البريطانية بالطبع هى أعظم الاثنتين وكذلك أقدمهما ٠٠ والواقع أنه حتى سنة ١٩١٧ لم يكن من المحقق بعد ما اذا كانت الولايات المتحدة تعنى حقا بأن تلعب بحال ما دور القوة العالمية ٠

قد اقتضى مرور أقل من نصف قرن لاسقاط هذا الكيان الى الحضيض ولكن بذور التغيير كانت تعمل عملها من قبل الحرب العالمية الاولى ، فقد كانت القواعد الاقليمية البريطانية ضيقة للغاية ، وكانت القوة البحرية على وشك أن تحجبها القوة الجوية ، وحرية التجارة كانت آخذة فى التضاؤل ، وبدأت الامبراطورية الاستعمارية تهتز ٠٠ وفى الداخل كانت الديمقراطية ٠٠ التى طالت المحافظة عليها داخل نطاق الانظمة البرلمانية التى تسيطر عليها أحزاب المحافظين والاحرار ، قامت بالتعدى أو الاغارة على الاقلية المستأثرة بالحكم ٠ كل هذه المؤثرات التى كانت تعمل معا ، بالاضافة الى حربين عالميتين ونهضة الروح الوطنية بين المستعمرين البيض فى دول الدومنيون ــ كندا واستراليا ونيوزيلاند وأفريقيا الجنوبية ، قد حولت الامبراطورية بالتدريج الى كومنولث يتكون من دول ذات سيادة ، لم تعد تتماسك معا بواسطة المركز الامبريالى السابق ٠٠ وذهبت مع الريح تلك الارصدة من القوة البحرية ، الامبراطورية ، القلة

المختارة المستأثرة بالحكم ، الجنيه الاسترليني الذى لا يمكن تحديه ٠٠ وحل محلهـا الوعى الجزرى ، الديمقراطيـة ، رفاهيـة الدولة ، والايمان بالمنظمات الدوليـة ٠٠ وكان القرار الاخير بطلب العضوية فى اتحـاد فيدرالى أوروبى مكون من ذات سيادة كثيرة أو قليلة ـ الذى يستتر حاليا وراء شكل اتحاد جمركى ـ كان بمثابة التصديق على تطور توقعه المراقبون البعيدو النظر منذ أوائل هذا القرن ٠٠ وبالنسبة لهذا التضامن الواضح للكومنولث الذى غالب الحيـاة وبالنسـبة للروابط الدائمـة من اللغـة والتقاليد ، فان سـجل نصف القرن الاخير يبدو بمثابة تقهقر طويل على طريق يسير للخلف منتقلا من امبراطورية عالمية الى دولة جزيرية (٩) ٠

كان التحول سريعا وتاما ـ وربمـا كان من الخطأ اسـتعمال كلمـة التدهور ـ الى حد أنه كان يبدو من غير المحتمل حتى لغاية سنة ١٩٤٥ عندما كانت بريطانيا تعتبر احـدى الدول الثلاثة الكبرى وكان زعماؤها ما زالوا يجتمعون بزملائهم الامريكان والسوفييت على قدم المساواة فى مؤتمر بوتسدام Potsdam ـ على أنه يتبين من أحداث الماضى أنهم كانوا مدينين بهذا الدور بدرجة كبيرة الى شخصية ونستون تشرشل المتسلطة وعلاقته الشـخصية بالرئيس روزفلت وقد تأكـد التضـامن الانجليزى الامريكى طوال الحرب بواسطة الشريك الانجليزى أكثر من أن يكون بواسطة الامريكى ، الذى كان قد أخذ يفكر على أساس أن مكانة بريطانيا ستنخفض بعـد الحرب ٠ وكلما ظهر خلاف بين مصالحهما ، كان البريطانيون بصفة عامة هم الذين يسـلمون فى أمور جوهرية ، مع قيـام وزارة الخارجيـة باتخاذ اجراء احتياطى ضد تصميم رئيس الوزراء بأن لا يسمح بأى شىء من شأنه أن يسىء الى الروابط الشـخصية التى أقامهـا مع الرئيس ٠٠ وكانت هذه العلاقة السريعة الزوال تخفى تحولا حقيقيـا ، ولو صامتا ، للقوة وحالت دون أن يدرك الشعب البريطانى مدى خطورة ما صار اليه

---

(٩) كانت المدرسة الامبريالية فى المانيا الولهلمية تعمل لهذا الحدث منذ سنة ١٩٠٠ وما بعدها ، ولكنها بطبيعـة الحال كانت تتوقع ان تكون المانيا هى المستفيـدة الرئيسيـة على ان تيودور روزفلت من ناحيـة اخرى ، ولو انه كان يشعر بشىء من الارتيـاب فى استمرار قدرة بريطانيا على حكم بلاد مثل مصر (حيث كانت الروح الوطنية بدات بثورة حتى قبل سنة ١٩١٤) لم يكن يسعه الا الاعجاب بما وصفه بالدور الحضارى للامبراطورية البريطانية واهتم بالتعبير عن هذه المشاعر علنا اثناء زيارته لانجلترا فى مايو ـ يونيـة سنة ١٩١٠ ـ انظر (بيلوف) « الدول العظمى » ص ٢١٥ ٠

مركز بلادهم العالمي في سنة ١٩٤٥ والى أي حد أصبح يتوقف على حسن نية أمريكا (١٠) ·· وفي الامور ذات الاهمية القصوى (مثل استعداد روزفلت عقد صفقة مع ستالين على حساب التقسيم الدائم لاوروبا الوسطى) لم تكن المعارضة البريطانية بذات أهمية ·· واستمرت القصة مع انهاء حكومة ترومان لقانون الاعارة والتأجير فجأة في أغسطس ١٩٤٥ ، وهو اجراء كان له أثره القوى في منع حكومة العمال التي كانت قد انتخبت حديثا من القيام بتحول منظم للعودة الى ظروف وقت السلم ·

ويعزى الكثير من سرعة ضعف النفوذ البريطاني الى نقص تصور الهوايت هول وتشبثها بعناد بسياسات بالية ، ولكن برود واشنطن ازاء بريطانيا التي انتخبت حكومة شبه اشتراكية قد لعب دوره (١١) وكذلك كان عدم التناسب الاساسي بين الوسائل المالية والاعباء السياسية من الامور التي لا يتحمل الامريكيون مسئوليتها ·· ومثل فرنسا في سنة ١٩١٨ أحرزت بريطانيا في سنة ١٩٤٥ نصرا عسكريا فارغا ، أخفى حقيقة تدهورها من مركزها الاول كدولة عظمى ، ومن الامور التي لها مغزاها أن أول تفجير لقنبلة ذرية في أغسطس ١٩٤٥ قد حدث بعد أيام قليلة من انتهاء مؤتمر الثلاثة الكبار في بوتسدام ·

وفي السنوات الاخيرة كشف الظهور التدريجي للمذكرات والتواريخ الشخصية عن مدى الصعوبة التي واجهت الحكومات البريطانية بعد الحرب ــ وبالاخص حكومة تشرشل ــ ايدن من سنة ١٩٥١ الى سنة ١٩٥٥ ، وحكومة ايدن المشئومة ١٩٥٥ ــ ١٩٥٧ لتكييف نفسها طبقا لعالم متغير ·· ومن وقت لآخر كنا نجد الوزارة سواء برئاسة آتلي

---

(١٠) للرجوع الى تفصيلات اوفى انظر لويلن وودوارد *Llewellyn Woodward* سياسة بريطانيا الخارجية في الحرب العالمية الثانية (لندن ١٩٦٢) ــ وكذلك عرض هذا المؤلف في ملحق التايمس الادبي بتاريخ ١٦ مارس ١٩٦٢ ·

(١١) انظر خاصة ر· ف· هارود *Harrod* « حياة جون ماينارد كينيس *John Maynard Keynes* لندن ١٩٥٢ ص ٥٨٦ ــ والقصة التي تحكي كيف استطاعت حكومة ترومان أن تزعزع مركز حكومة العمال وهي لا تزال في اسبوعها الاول في الحكم ، في المجلد الثالث من مذكرات هوج دالتون *Hugh Dalton* المد العالي وما بعده » (لندن ١٩٥٢) ــ وكان دالتون وزير الخزانة من ١٩٤٥ ــ ١٩٤٧ وكان عليه أن يواجه العواقب الوخيمة للسياسة الامريكية في تلك الفترة ·

أو تشرشل أو ايدن ، ولو بدرجة اقل برئاسة ماكملان ، غير راغبة فى أن تجعل ثوبها السياسى العسكرى متناسبا مع الحالة الاقتصادية لقماشها .. واذا تركنا جانبا الخلل العقل مثل القيام بحملة السويس سنة ١٩٥٦ ، نجد قرار حكومة العمال المثير فى سنة ١٩٥١ تحت ضغط الحرب الكورية ، الخاص بتنفيذ برنامج تسليح كسيح عاجز بقصد التأثير على الرأى العام الامريكى ... وهذا الاستخدام السىء للموارد الضئيلة قد اضاف القليل الى قوة الغرب العسكرية .. ولكن كان تأثيره أنه ظهر حكومة آتلى وعجل بأزمة مالية أزاحتها عن الحكم فى أكتوبر ١٩٥١ فى ظروف لا تختلف كثيرا عن ظروف انهيار حكومة مكدونالد قبل ذلك بعشرين عاما .. على أنه منذ المفاوضات بشأن القرض الامريكى لبريطانيا ١٩٤٥/١٩٤٦ كان من الواضح أن الولايات المتحدة لم تكن تميل الى تدعيم الاقتصاد البريطانى الى ابعد من الحد الادنى الضرورى لمنع كارثة شاملة ، والتحول الفعال لبريطانيا الى دولة محايدة مسالمة منزوعة السلاح .. ولقد كان هذا التعلق العنيد بأوهام الدولة العظمى ، التى ينقصها الاساس الاقتصادى يكون نصف تاريخ ما بعد الحرب .. أما النصف الآخر فيتكون من القصة المعروفة لعلاقات الحكومة البريطانية بأوروبا القارية .

ولما كانت المشاركة الانجليزية الامريكية على أسس متعادلة تقريبا تعتبر وهما (كما كانت خرافة الثلاثة الكبار) ، كان من الممكن أن يظن أن الواحد أو الآخر من الطرفين السياسيين الرئيسيين قد يعتنق فكرة الوحدة الاوروبية لكى يعطى بريطانيا دورا قياديا فى نظام أوروبى يستطيع أن يحتفظ بكيانه فى عالم من جبابرة الوطنية المتطرفة .. وفى الواقع لا المحافظون ولا العمال حاولوا ذلك فى الوقت الملائم ، ولو أن كلا منهم كان يحاول أن يبدو « أوروبيا » عندما يكون فى المعارضة .. وكانت النتيجة ترك القارة تعتقد اعتقادا وثيقا بأن البريطانيين ــ باستثناء هيئة صغيرة نسبيا من الاحرار ــ كانوا اما غير مكترثين ، واما معادين فعلا للتكامل الاوروبى .. ومن الناحية الظاهرية تبدو مثل هذه النظرة الضيقة شاذة ، وعلى أى الاحوال ، فى حالة الاشتراكيين الذين لم يشاركوا المحافظين اطلاقا فى ايمانهم بالامبراطورية .. ولا يمكن أن يكون لهذا علاقة بالولاء للكومنولث ، لان هذا فى حد ذاته لا يمنع الناس من الاعتقاد بأن بريطانيا كانت جزءا من أوروبا الغربية دون مناص .. والفرنسيون كذلك كانوا ورثة ماضى امبراطورى ومع ذلك فقد لوحظ بحق بأنهم لم يكونوا

يعتبرون أنفسهم أقرب الى اهل غرب أفريقيا منهم الى الهولنديين ٠٠ والحقيقة هى أنه بين سنتى ١٩٤٥ و ١٩٦٠ كان معظم الشعب البريطانى من جميع الاحزاب ما زال يميل الى الاعتقاد فى امكانية المشاركة الانجليزية الامريكية المطلقة التى يمكن أن تصبح محور نظام أطلنطى ٠٠ ان التخلى التدريجى عن هذا الحلم ــ أولا من جانب الاحرار ثم من عناصر داخل الحزبين الكبيرين ــ جعل من المستحيل على الحكومة البريطانية فى سنة ١٩٦٢ أن تبدو بالاحرى أكثر اقتناعا بشأن موضوع «التوحيد الاوروبى» ٠ ولكن لغاية النصف الاول من العام المذكور كان السلوك السياسى السائد يوضع طبقا للتأكيد العقائدى بأن الاولوية يجب أن تكون للكومنولث عندما يكون الامر الاختيار بينه وبين أوروبا ٠٠ وهذا يمكن أن يعتبر انتصارا للعقيدة على الحقيقة المجردة ، أو بمعنى آخر كمنفذ للهروب نحو الاتحاد الأطلنطى المفترض حصوله فى السنوات السبعينيات ٠

ويعتبر سجل الاجتماعات البرلمانية فى ستراسبورج اختبارا جيدا للمشاعر والنوايا البريطانية خلال هذه المدة ، لانها خلافا لاتفاقية السوق المشتركة التى تلت ذلك ، ظهرت نتيجة للمشاركة الرسمية ولو لم تكن حماسية ، للكومنولث البريطانى (١٢) ٠

ان الدستور الذى قام عليه المجلس الاوروبى فى ستراسبورج قد وقعه يوم ٥ من مايو ١٩٤٩ فى لندن مندوبون عن حكومات البلجيك والدانمرك وفرنسا وايرلندا وايطاليا ولكسمبورج وهولندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة ، ودخل حيز التنفيذ يوم ٣ أغسطس من نفس العام (١٣)٠ وقد سبقته حملة غير رسمية باشراف بعض الرجال ذوى النفوذ من

---

(١٢) وصف دالتون فى الجزء الثالث من مذكراته الوقع الشديد الذى كان لحضور الوفد البريطانى اجتماع المجلس الاوروبى فى ستراسبورج ١٩٤٩ على دول القارة ، وكان تشرشل وقتها فى المعارضة ، وكان يزعج حكومة العمال بموقفه الموالى للاوروبية ولذلك بدا لحكومة العمال ان تصب ماء باردا على راس الوفد البريطانى ، وساعدهم على ذلك ان الزعيم العمالى فى البرلمان وليم هوايتلى لم يكن قد عبر ابدا القنال الانجليزى وكان المعروف عنه انه لا يوثق به من جميع الاجانب كما انه يجهل لغاتهم ــ وقد رشحه زملاؤه كرئيس للمجلس الاوروبى ــ انظر كرستوفر لايتون « العمال واوروبا » النشرة السياسية ربع السنوية (لندن) يناير ــ مارس سنة ١٩٦٢ ٠

(١٣) انظر روبرتسون « المجلس الاوروبى » ــ لندن نيويورك سنة ١٩٦١ ص ١ ٠

جميع الاحزاب ، ونال تاييدا رسميا كثيرا أو قليلا من جميع حكومات أوروبا الغربية التى يهمها الامر ٠٠ ويمكن الرجوع الى بعض تصريحات ونستون تشرشل المثيرة وقت الحرب ، وكان وقتها فى أوج قوته (١٤) ثم بعد ذلك الى الوقت الذى قد تستطيع فيه ألمانيا الغربية الانضمام الى الدائرة ٠٠ وفى المدة التى تلت الحرب مباشرة سادت بعض الشكوك حول الدور الذى يمكن أن تريد بريطانيا القيام به ، ولكن تشرشل ــ ولم يكن وقتها فى الحكم ــ قبل رئاسة (حركة أوروبا المتحدة فى بريطانيا) وفى ١٩ سبتمبر ١٩٤٦ فى خطاب عام فى زوريخ أكد مرة أخرى : « يجب علينا أن نقيم نوعا من الولايات المتحدة الاوروبية » (١٥) وردد أقواله وزير الخارجية أرنست بيفن Ernest Bevin الذى صرح فى مجلس العموم يوم ٢٢ من يناير ١٩٤٨ بقوله « أعتقد أن الوقت قد حان لتضامن أوروبا الغربية » وأيده بحرص رئيس الوزراء عندئذ مستر آتلى (الذى كان قد صرح فى سنة ١٩٣٩ بأن أوروبا اما أن تتضامن أو تهلك) (١٦) وأبدى تاييده كل من مسيو سباك Spaak رئيس وزراء بلجيكا وقتئذ ، ووزيرى الخارجية الفرنسى والايطالى مسيو بيدو Bidault وكونت سفورزا Sforza ، وفى (المؤتمر الاوروبى) الذى دعت الى عقده (اللجنة الدولية لحركات الوحدة الاوروبية) والذى عقد فى لاهاى من ٨ الى ١٠ مايو ١٩٤٨ وحضره ٧١٣ مندوبا من ١٦ دولة شعروا كما لو كانوا محمولين فوق تيار

---

(١٤) على سبيل المثال رسالته التالية الى وزارة الحرب فى اكتوبر ١٩٤٢ : « انها لكارثة هائلة لو ان البربرية الروسية غطت على ثقافة واستقلال الدول القديمة الاوروبية ٠٠ ومن الصعب القول الآن ، ولكنى واثق ان العائلة الاوروبية يمكن ان تعمل متحدة كشخص واحد تحت المجلس الاوروبى ٠٠ وانى اتطلع الى الامام نحو دول متحدة اوروبية وآمل ان ارى مجلسا ربما من عشر وحدات تشمل الدول العظمى السابقة ٠٠ (انظر المجلس الاوروبى ص ١) ٠٠ وقد قصد تشرشل بالدول العظمى السابقة فرنسا والمانيا ، دون بريطانيا ، التى كان يعتبر انها لا زالت دولة عظمى ٠

(١٥) انظر اندرو وفرنسيس بويد *Andrew & Francis Boyd* (الاتحاد الغربى) لندن وواشنطن ١٩٤٩ الملحق ب ٠

(١٦) روبرتسون *Robertson* ص ٢ ــ ٣ ٠

ظافر (١٧) ‥ وأمكنهم أن يشعروا بالامل ، لانه في يوم ١٧ مارس ١٩٤٨ كانت حكومات بريطانيا وبلجيكا وفرنسا وهولندا ولولكسمبرج قد وقعت اتفاقية بروكسل التى نصت على التعاون الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والدفاع الجماعى » وعلى انشاء المجلس الاستشارى لوزراء الخارجية ، ثم وقع فى باريس يوم ١٦ أبريل ١٩٤٨ اتفاق التعاون الاقتصادى الاوروبى الذى يربط معـا الدول السـتة عشر التى استجابت لمشروع مارشـال الامريكى ‥ على أنه فى يولية عندما قدم وزير الخارجية الفرنسى بيدو أول اقتراح رسمى لانشاء البرلمان الاوروبى ، تقدم البريطانيون فورا باقتراح مضاد لانشاء جهاز حكومى بحت للمشـاورة ، وبذلك أتاحوا للاوروبيين القاريين أول بادرة لهم للتلميح عن أحجام لنـدن عن قبول أى ارتباطات ملزمة ‥ وأخيرا صار التغلب على الصعوبة عندما وافق البريطانيون ، وقد تبينوا قوة شعور القارة ، على الاشتراك فى الجمعية الاوروبية العامة ، ويجدر بالذكر أن الاتفاق على انشـاء لجنة من الوزراء وجمعية استشارية تكونان معا المجلس الاوروبى جاء متفقا فى الغالب مع توقيع اتفاقية شمال الاطلنطى فى ٤ من أبريل ١٩٤٩ ـ ومن الواضـح أن البريطـانيين قد وافقوا لان الامريكيين (طبقـا لتصريح وزارة الخارجية الصـادر فى يولية ١٩٤٨) « **يحبذون بقوة ازدياد تضامن الشعوب الحرة فى أوروبا الغربية** » (١٨) ولكنهم ظلوا يعتبرون أنفسهم الحلقة التى تربط أوروبا بالولايات المتحدة وهو اتجـاه بدا واضحا من المنـدوبين البريطانيين من جميع الاحزاب فى الاجتماعات التالية للجمعية الاوروبية فى ستراسبورج ‥ ولما كانت هذه الجمعية ، خلافا لمجلس الوزراء ، عبارة عن هيئة برلمانية تتكون من أعضاء

---

(١٧) كان مستر تشرشل رئيس الشرف فى هذه المناسبـة ، وكان رؤسـاء اللجـان الثلاثة الرئيسيـة مسيو رامادييـه *Ramadier* الزعيم الاشتراكى الفرنسى ، والسياسى البلجيكى فان زيلاند *Van Zeeland* والبروفسور سالفادور دى مادرياجا *Salvador de Madariaga* عن الاحرار الاسبانيين فى المنفى ـ وقامت بعد ذلك اللجنة الدولية للحركة الاوروبية يوم ٢٥ اكتوبر ١٩٤٨ وتولى رياستها الشرفية مستر تشرشل ـ مسيو ليون بلوم مسيو هنرى سباك ـ سنيور جاسبيرى .

(١٨) روبرتسون ص ٥ ـ ٦ .

من مختلف الهيئات التشريعية الوطنية يعملون بصفتهم الفردية ، فان تلك التعبيرات عن مشاعرهم كانت لها دلالة اضافية على أنهم يدلون بها من تلقاء أنفسهم وانهم يصرحون بها دون تدبير سابق (١٩) ٠

وليس هنا مجال الافاضة فى القصة المعقدة للمفاوضات الخاصة بالوحدة الاوروبية ، وكثرة الهيئات الرسمية وغير الرسمية التى ظهرت نتيجة لهذه الجهود الطويلة الامد ٠٠ وسيرد فى الفصل التالى بيان مختصر عن هذا الموضوع ٠٠ وما يهمنا هنا هو الاتجاه الذى اتخذته الحكومة البريطانية ، والاحزاب السياسية والشخصيات الهامة ، طوال المدة التى كان فيها الاوروبيون القاريون يبذلون أولى جهودهم العظمى للتغلب على انقسامات الماضى التاريخية ٠

وكانت الخمسة عشر عاما التى أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية بالنسبة لبريطانيا فترة للتكييف مع عصر بدأت الامبراطورية البريطانية تتفكك فيه تدريجيا (مثل الامبراطورية الفرنسية ولكن على عكس الروسية التى امتدت الى جميع الجهات تحت اسمها الجديد وتحت ستار مذهب جديد) ٠٠ وسواء أكان هذا يرجع الى انتصار الديمقراطية ، والى أثر الاحرار والعمال فى السياسات البريطانية ، أم الى عدم اكتراث الشعب البريطانى والى مشاعر الكراهية الذاتية التى أصابت الصفوة الاجتماعية التى انهكتها حربان أهليتان أوروبيتان متتاليتان (٢٠) ، وعلى أى حال فان هذا أقل أهمية من ادراك أن الشعب البريطانى لم يستطع أن يتنبأ من فوره بالمدى الذى يمكن أن تصل اليه هذه العملية ٠٠ كانت هناك محطات وسطى على الطريق ٠ حتى بعد أن أحرزت الهند استقلالها فى سنة ١٩٤٧ ، **حينما كان يبدو أن الشرق الاوسط يمكن الاحتفاظ به كمنطقة**

---

(١٩) عندما اخذت الجمعية فى القرار اول قانون اساسى اوروبى - وهو تصريح حقوق الانسان - تميز الوفد العمالى البريطانى بالامتناع ، بل انه حشد جبهة لمعارضته (انظر لابتون ص ٤١) ٠

(٢٠) هيوج سيتون واطسون *Hugh Seton Watson* « السياسى الجديد » لندن - ١٦ مارس ١٩٦٢ ٠

تحت النفوذ البريطانى ٠٠ وعندما تبين أن القومية العربية ، فى شكلها العربى الجماعى والعدوانى الجـديد ليست سهلة الانقياد ، تحولت تلك الآمال جزئيا الى أفريقية ، هناك أيضا أرغم ظهور الوطنية السوداء ومقاومة المستوطن الابيض الحكومة البريطانية الى أجراء الاختيار التعيس ، الذى كانت دلالته أن أخرجت جنوب أفريقية نفسهـا من الكومنولث فى مارس سنة ١٩٦١ ٠٠ وعلى أى حال فان الشعور الامبريالى القديم استرد قواه داخل حزب المحـافظين ، بينمـا تذبذبت معارضـة العمال والاحرار بين « الاوروبية » المسـتترة وبين الامل فى أن يتخذ الكومنولث شـخصيته الدائمة الخاصة به بعد اعطاء تسـاهلات كافية للوطنية الهندية والعربية والافريقية ٠٠ وفى الواقع أن الكومنولث قد جاء لكى يعنى بالنسبة لكثير من الاحرار والاشتراكيين على وجه التحديد منظر الوطنية المتطرفة الجديدة ، وأخاء العناصر المتعددة الاجناس وكان المحافظون يأملون بطبيعة الحال أن يفلتوا بواسطة تساهلات بسيطة للوطنية والديمقراطية (غالبا من نوع رمزى) بينما يحتفظون بجوهر المركز الاسـتعمارى القديم وبكيان قوة عالمية تستطيع مواجهة أمريكا وروسـيا ، وفى هـذا الجو لم يكن ممكنـا الارتباط بالتكامل الاوروبى الذى يمكن أن يدل على التقبل الضمنى الى وضع جديد تماما فى العالم ٠

وكان الالتجاء الى الناخبين أقل احتمالا اذ أن الكومنولث فى نظر الرجل العادى كان يعنى دولا مثل استراليا ونيوزيلاند وكندا وجنوب افريقيا حيث استوطن ملايين من الشعب البريطانى واقاموا بيوتهم ٠٠ والقول بأن علاقات بريطانيا المشتركة بهؤلاء « أعضـاء العائلة » أقل من علاقاتها المشتركة مع دول أوربية مثل المانيا وفرنسا وايطاليا كان يبدو فى نظر بعض الناس ليس فقط مثيرا للسخط بل سخيفا وغير معقول ٠٠ والواقع أنه يحسن القول أن الشعور العام فى هذه النقطة لم يتغير حقيقـة وقد لا يتغير لجيل آخر مهما كانت الاجراءات الرسـمية التى تتخـذ لتسهيل التحول التدريجى نحو « الاوروبية » ٠

واذا كانت هذه مجرد أوهام ، فقد دعمتها اتجاهات قوية ، سلسلة من التصرفات السياسية فى فترة ما بعد الحرب ، وبعض التمويه القانونى

البارع ، وقدر ما من الخداع الذاتى (٢١) كما دعمها أيضا عنصر ، نادرا ما ذكر ، ولكن يجب النظر اليه بأهمية بالغة : الا وهو الحكم فى المشاركة الاطلنطية حيث تتقاسم بريطانيا السيطرة فيها مع أمريكا ٠٠ ان الاتحاد الاطلنطى يعنى أشياء مختلفة بالنسبة لمختلف الاشخاص ٠٠ فهو قد صار حديثا بالنسبة للولايات المتحدة يعنى المشاركة مع أوروبا الغربية الموحدة والفيدرالية ٠٠ أما الرأى البريطانى فيمكن أن يقبل هذا الهدف ، ولكن ليس هناك ما يخفى حقيقة أن السياسة البريطانية كانت حتى الآن تهدف الى شىء آخر ٠

تيارات الأطلنطى المتعارضة :

منذ سنة ١٩٤٥ كان لحركة الاتجاه نحو الاتحاد الاوروبى شبيه مقابل فى محاولة تعميم فكرة اتحـاد الاطلنطى ٠٠ وأخيرا فى الواقع أصبح من المألوف معـاملة الفكرتين كأنهما متممتان لبعضهما ، ولكن لم تكن الحالة دائما كذلك ففى أوائل الفترة التالية للحرب ، وغالبـا طـوال سنوات الخمسينيات كان ينظر الى التحالف العسكرى الذى أمكن تحقيقه بواسطة منظمة حلف شمال الاطلنطى (الناتو) على أنه نظام عالمى يحتضن التجمعات الثلاثة الكبرى : أمريكا الشمالية ، الكومنولث البريطانى (مع كندا أو بدونها ، وهذا يتعلق بكيفية دورها) ثم دول أوروبا القارية ، وظهر مثل طيب على هذا الاتجاه من التقرير الذى أصدرته فى سنة ١٩٥٢ جماعة من كبار الرجال ذوى النفوذ فى لندن ، عزت فيه هذه الجماعة تكوين (الناتو) الى حقيقة أن أوروبا الغربية وبريطانيا وحدهما لا تستطيعان تنظيم قوة كافية لمنع محاولات العدوان ضد أوروبا الحرة ٠ وكانت الجدة الضرورية لهذا فى سنة ١٩٤٩ تكمن فى حقيقة أن قرب قارة أمريكا الشمالية ـ الولايات المتحدة وكندا ـ للاتحاد بدرجة وثيقة مع بريطانيا وأوربا الغربية ، ليس فقط من أجل الدفاع بل من أجل جميع الجهود التى تدخـل فى تخطيط

---

(٢١) ذكر سيتون واطسون « ان الكيفية التى انتهت بها الامبراطورية البريطانية اكثر كياسة من نهاية الامبراطورية (العثمانية ، او النمسوية او الفرنسية) ولو انه يحسن ان نبالغ فى ذلك ٠٠ وكانت ماوماو وقبرص والملايو مسائل بسـيطة اذا قورنت بفيتنام والجزائر ٠ ولكنها لم تكن سارة كثيرا للمختصين بها ولا زالت هناك ايضا مسالة الكونجو ٠ وقد تكون حقيقة ان اجمالى قتلى البلقان فى ثورات القرن التاسع عشر وفى الحروب التى شنت ضد تركيا اكبر من عدد المسلمين والهنود الذين قتلوا فى الهند سنة ١٩٤٧ موضوعا هاما جديرا بالبحث ٠

العوامل الرادعة ضد الحرب الشاملة (٢٢) وبالنسبة لواضعى هذه الوثيقة الذين من بينهم بعض الممثلين البارزين « للعناصر » العسكرية والديبلوماسية ، كان التمييز بين « بريطانيا » و « أوربا الغربية » يبدو واضحا من تلقاء نفسه بحيث لايحتاج الى توضيح آخر ٠٠ واستطرد التقرير موضحا أن بريطانيا ، بالرغم من كونها عضوا فى مجموعة أوربا الغربية التى تكونت بمقتضى اتفاقية بروكسل لسنة ١٩٤٨ فانها قوة عالمية لها مصالح حيوية خارج أوربا تحول دون اندماجها الكامل مع جاراتها الاوروبيات ، كما أنها تحدد ما تستطيع أن تفعله من أجل أوروبا الغربية (٢٣) ٠٠ أما بالنسبة لاوروبا الغربية فى الواقع فان مسئوليات بريطانيا ينبغى أن لا تكون أهم من ـ أو أعظم بقليل من ـ المسئوليات التى قبلتها الولايات المتحدة (٢٤) ٠

واذا كان لانسان أن يدهش اليوم لكيفية تمسك أشخاص من ذوى النفوذ بمثل هذه الآراء من عشر سنوات مضت ، فان جزءا من الرد على هذا التساؤل يوجد فى هذه الملاحظة ، وهى أن بريطانيا ، كما فى الأزمات الشديدة الاخرى ، كانت الحلقة الرئيسية بين نصفى الكرة الارضية ، وكانت المحافظة على التوازن بين مصالحها فى أوربا ومصالحها فى الخارج احدى المشاكل الهامة فى السياسة البريطانية ٠٠ ولولا وجود (الناتو) لكان الاحتفاظ بهذا التوازن أشد صعوبة (٢٥) ٠٠ فكان (الناتو) يعتبر بمثابة وسيلة ملائمة تمكن الحكومة البريطانية من مواصلة دورها التقليدى فى التوسط بين أوروبا وأمريكا ، كما أن الجزر البريطانية لم تكن هى نفسها جزءا من أوربا الغربية ، وكما لو كان مصيرها فى العصر الذرى لايرتبط هذا الارتباط الشديد بمصير القارة ٠ على أن هذا التصور الغريب كان فقط مظهرا واحدا لعقيدة شبه رسمية لاحتلال « نقطة تقاطع ثلاثة دوائر » : أوربا والكومنولث بالاضافة الى الدول الحديثة الظهور فى آسيا وأفريقيا ، وأمريكا الشمالية ، مع النتيجة المترتبة على ذلك وهى

---

(٢٢) المعهد الملكى للشئون الدولية (حلف الاطلنطى) ، تقرير بواسطة (جماعة البحث فى شاتهام هاوس) لندن ونيويورك ١٩٥٢ ص ١ ٠

(٢٣) نفس المرجع ص ٢ ٠

(٢٤) نفس المرجع السابق ٠

(٢٥) نفس المرجع ص ٣ ٠

أنه كان يلجأ الى الكفاية السياسية البريطانية للتوسط بين الدوائر الثلاثة، وأصبح هذا الاعتقاد الذى كانت تعتنقه وزارة الخارجية على الاقل ، واضحا عندما أصبح الموجه الرئيسى لسياسة بريطانيا الخارجية فى تلك المدة السير أنطونى ايدن رئيسا للوزراء فى سنة ١٩٥٥ ٠٠ **وقد أتيحت لقراء مذكراته الفرصة ليدركوا كيف خدع سوء التقدير القائل لما كان يسمى « بالتحالف الانجلو أمريكى » ايدن وجره الى طريقة فى التصرف تفاقمت فى النهاية الى كارثة قنال السويس سنة ١٩٥٦** (٢٦) ٠٠

وقد يبدو أنه منذ سنة ١٩٥٧ لم تكن هناك حاجة للاهتمام بموضوع ان المشاركة الانجلو امريكية بهذا المفهوم كانت وهما وخيالا ومع ذلك فقد استمرت قوة الجاذبية الغربية لهذا السراب فدفعت بسياسة بريطانيا الى الانحراف حتى بعد أن أسفرت هزيمة السويس عن طبيعتها الواهية ٠٠ وكانت تلك هى السنوات التى بدأ فيها اتحاد فى القارة تحت ستار السوق المشتركة ومعاهدة روما لسنة ١٩٥٧ ـ وجاء فى دراسة حديثة لهذا الموضوع :

« وكانت تتاح من حين لآخر لبريطانيا فرصة لزعامة أوربا الغربية والمساعدة فى تشكيلها ، ولكنها كانت فى كل مرة ترفض هذا الدور ٠٠ ولا عجب اذا كانت القارة قد تحولت الى الارتياب فى توددها اليها ، والجهود التى تبذل اليوم للوصول الى تسوية تجارية وسياسية مع الدول الستة مصيرها الفشل ان لم تدخل فى حسبانها تماما القرائن التاريخية والمذهبية التى بدأت فيها تلك الدول تبنى مجتمعها الجديد ، والروح الذى يلهم السياسيين والموظفين المدنيين الذين يقودونها (٢٧) » ٠

وعندما يتحرى الانسان الاتجاهات التى تكمن وراء هذا التخاذل الغريب ، يصل الى مجموعة من المشاعر المعقدة لايمكن أن تؤخذ على محمل الانعزالية أو التقليدية ٠٠ فقد اختلطت فيها الآراء « الاوربية »

---

(٢٦) « الدايرة الكاملة » ـ مذكرات السير انطونى ايدن (لندن وبوسطن ١٩٦٠) وللتعليق التعليمى على هذا المؤلف راجع عرض الكتاب فى ملحق التايمس الادبى بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٦٠ ٠

(٢٧) كيتزنجر *U. W. Kitzinger* **ـ « تحدى السوق المشتركة » (اكسفورد ١٩٦١) ص ١ ٠**

و « الاطلنطية » ٠٠ ان المؤلف الذى لايخامره شك فى ضرورة وحدة أوربا ، بما فيها الجزر البريطانية ، يرى نفسه مضطرا لأن يؤكد أن بريطانيا عند نقطة تلاقى عالمين مختلفين ٠٠ ففى سنة ١٩٥٧ أكد أحد المؤرخين أن فكرة الرابطة الاطلنطية تبدو فى نظر كثير من الناس أكثر موافقة لحقائق الحياة الدولية من رابطة مركزه على « أوربا » (٢٨) وقبل ذلك بصفحات قليلة وجه نفس الكاتب الاهتمام الى الاصدار على طوابع ثقافية أوروبية خاصة تسخف المزاعم الوطنية للوحدة « وهكذا ففى أيرلندا نجد أن الاحذية المستخدمة فى صيد البط البرى مشابهة للمستعملة فى اسكندنياوه ٠٠ وقد أصيب الوطنيون النرويجيون بصدمة عندما علموا أن ملابسهم « المحلية » أصلها من فرنسا ، وأن رمزهم الوطنى وهو الكاب الاحمر هو نفسه القبعة التى كانت تلبس وقت الثورة الفرنسية » (٢٩) ٠٠ وان الانسان ليعجب لماذا يقال للقارىء بعد هذا أنه « اذا سئلت بريطانيا أو النرويج لكى تختار بين رابطة الاطلنطى وأوروبا فانهما ستختاران رابطة الاطلنطى (٣٠) فلماذا نواجههما بمثل هذا الاختيار غير الحقيقى ؟ وماذا عن فرنسا وهولندا وكلاهما يحفان بشواطىء الاطلنطى ٠٠ يبدو فى بعض الاوقات أن المؤرخين حتى ذوى العقلية المتحررة يجدون صعوبة فى الاعتراف بأنه بالنسبة للمراقب من وراء الاطلنطى فان جميع دول أوروبا الغربية تبدو متشابهة بدرجة ملحوظة ٠

فما الذى يعنى اذن بالتأكيد الذى يسمع غالبا بأن الحل الحقيقى لبريطانيا ــ والولايات المتحدة أيضا ــ يكمن فى تنمية رابطة الاطلنطى التى تضم أمريكا الشمالية وأوربا الغربية والكومنولث البريطانى ؟ ان هذا السؤال يجب أن يكون موضع التأمل قبل الدخول فى مناقشة الشئون الاوروبية البحتة ٠٠ لانه على هذه الاجابة يتوقف المظهر الذى يمكن للانسان من خلاله أن يرى حركة الوحدة الاوربية ٠٠ فاذا كان الاتجاه « الاطلنطى » ينطوى على معنى أكثر من أن يكون موضع التفاهم المشترك على أن معظم الدول المختصة تتجمع حول طرق تجارة

---

(٢٨) بيلوف « اوروبا والاوروبيين » ص ٢٥ ٠

(٢٩) نفس المرجع ١٧ ــ ١٨ ٠

(٣٠) نفس المرجع ص ٢٥ ٠

الاطلنطى ، (٣١) فلا بد أن تكون له أهمية على « الدوائر الثلاثة » ٠٠ والا فلماذا يوجد غالبا انصار « الاطلنطية » ، سواء فى الولايات المتحدة أو بريطانيا ، من بين الناس الذين كانوا الى عهـــد قريب يروجون فـكرة المشاركة المطلقة الانجلو أمريكية ؟ ٠

وقد تســاعد نظرة بســيطة الى الماضى القريب على وضع الامور فى نصابها ٠٠ ان معــارك الحرب العالمية الثانية قد جرت ـ بقــدر ما يتعلق ببريطانيا ـ تحت علم المقاومة الانجــلو أمريكية للطغيان فى القــارة ٠٠ وقامت الدول البحرية مرة أخرى بممارســة دورها التــاريخى ، وكانت ستواصله فى فترة ما بعد الحرب لو أن الخطر الروسى قد أعقب التهــديد الالمانى ، ونجد التكوين الكلاسيكى لهذه العقيدة فى المجلدات الستة لسير ونستون تشرشل عن دوره فى الحرب ، ولكن كتاب (الحرب العالمية الثانية) هو الوثيقة الوحيدة الاكثر أهمية ؛ النابعة من بريطانيا ، والتى يتركز فيها الاهتمام بالمشاركة الانجلو أمريكية والاتحاد فى الوقوف ضد جميع المعتدين ، ولما كان ســيل المطبوعات فيما بعــد الحرب يتدفق من الجانب الامريكى ، فقد كان يتضح تدريجيا ، بأن الموضوع ينظر اليه بكيفية أخرى فى وشنطن حيث كان الرئيس ومن حوله أكثر اهتمــاما باقامة عــلاقات مقبولة بعد الحرب مع روسيا ، والاحتفاظ بقبضة أمريكا على الصين ، عن ارضاء الرغبات البريطانية فى اقامة صداقة انجلو أمريكية دائمة (٣٢) ٠ وعندما يستنكر أنصار « حلف الاطلنطى » اليوم فكرة دخول بريطانيا فى نطاق « ضيــق » على حساب نطاق أطلنطى « أوســع » فانمــا يحترمون

---

(٣١) وهذا بطبيعة الحال ليس صحيحا فيما يتعلق بدول الكومنولث البريطانى مثل استراليا ونيوزيلاند اذا لم نذكر الهند ٠٠ ولكن فى هذه الحالة فان الافتراض الضمنى يبدو فى أن روابطهم بالعالم الانجلو امريكى او العالم المتحدث بالانجليزية يسبغ عليهم كيانا اطلنطيا شرقيا ٠

(٣٢) انظر وودوارد *Woodward* ٠٠ والحديث فى هذا الموضوع لا نهاية له ولكن ربما امكن القول على سبيل التلخيص انه عند المقارنة يتبين ان المشاركة الانجلو امريكية كانت مفهوما بريطانيا قبله الامريكيون بشىء من الاحجام وببعض التحفظات غير القليلة وترجع هذه الاوضاع الى نصف قرن مضى سبق الفترة حول سنة ١٩٠٠ عنــدما وضــعت الحكومة البريطانية اول قرار لاقامة علاقة وثيقة بين بريطانيا والولايات المتحدة ٠

تقليدا ٠٠ والسؤال الوحيد هو ما اذا كانوا لايخدعون أنفسهم بتصورهم أنه من الممكن لبريطانيا أن يكون نصفها فى أوروبا ونصفها لخارجها ، بينما ترأس فى نفس الوقت مجموعة كومنولث داخل نطاق « اتحاد عضـوى » يشمل ما يسمى بالعالم الغربى باكمله (٣٣) ٠

ان ما يمكن أن يقال عن هذه المقترحات هو أنها بينما يمكن أن تتيح للولايات المتحدة وسيلة لتنسيق سياسات التحالف ، فانهـا قلما تمـكن بريطانيا من أن تتملص من الاختيار بين الاتجـاه الاوروبى أو الانجلو ــ امريكى ٠٠ وعندما يقال للانسان أن التحالف الغربى يمكن أن يعتبر ثلاثى القوائم ــ أى يشمل أوروبا الغربية والكومنولث والولايات المتحـدة (٣٤) يكون من الواضح أن هذا النص الصريح يتملص من مسالة ما اذا كانت بريطانيا تحسب عضوا فى مجموعة أوروبا الغربية ٠٠ ومن وجهة نظـر أولئك الذين يستمرون فى تأييد آراء تشرشل بشـأن المشاركة الانجلو أمريكية فى السيطرة على العالم ــ أو على أى جال العالم « الحر » ــ فان هذا يعتبر بالضبط مزية المشروع ٠٠ أما ما اذا كان يجد كثيرا من القبول لدى الامريكيين ، فان هذا موضوع آخر ، وقد أخذ الكتاب الذين يعطفون على الفكرة العامة للرابطة الاطلنطية ينظرون اليه أخيرا بالارتياب (٣٥) ٠

وستبحث مسالة اقتصاديات حلف الاطلنطى فى فصل قادم مع تحليل للسوق الاوروبية المشتركة ٠٠ ويبقى أن نقول هنا أن المذهب الذى يؤيده كانت له نتيجـة سيئة هى تضليـل المتحـدثين البريطانيين عن التصميم

---

(٣٣) للاطلاع على شرح لهذا الراى انظر مقال بروفسـور جورج كاتين وموضـوعه « وضع الاتحاد الاطلنطى اولا » فى صحيفة الدايلى تلغراف بتاريخ ٢٤ من يناير ١٩٦٢ حيث اشار الى تصريحات بعض المتحدثين الامريكيين مثل السناتور فولبرايت ، وولتر ليبمـان ويندل ويلكى ، وجميعهم يحبذون مثل هذا الاتحاد ٠ وكان هذا بالطبع قبل أن يدخل الرئيس كينيدى الى المسرح ٠

(٣٤) كاتين *Catin* ، نفس المرجع ، ان الانسان ليعجب كيف أن امريكا اللاتينية والهند واليابان تصلح ضمن هذا التكوين الثلاثى ٠٠ الارجح انهم يجدونه مكانا غير مريح بالنسبة لهم ، بالرغم من تاكيد المؤلف أن طلبهم العضوية بعد ذلك سيبحث بروح التساهل دون مشاعر العنصرية ٠

(٣٥) مقال بروفسور بيلوف عن الاتحاد الاطلنطى فى صحيفة التايمس بتاريخ ٢ من فبراير ١٩٦٢ ٠

الواضح للغاية لثلاثة حكومات أمريكية متواليةعلى انجاح الاتحاد الاوروبى ، ولغاية سنة ١٩٦١ كان من المعتقد فى هوايتهول أن بريطانيا تستطيع البقاء خارج السوق المشتركة ، لان واشنطن قد تتردد فى النهاية عن العمل على تنمية كتلة قوية اقتصاديا من جميع دول أوروبا الغربية التى يمكن أن تتحامل ضد الولايات المتحدة . ان التفكير المقترن بالتمنى لابد وأن كان له قسط كبير فى رسوخ مثل هذه التخيلات ، كما كان له دور على الارجح فى المحاولات الملحة للحط من قدر الدول القارية الكبيرة فى أعين الجمهور الامريكى (٣٦) .

كان لهذه الاتجاهات أثرها المقابل فى الجانب الآخر من القنال .وليس هناك شيء يمكن ايضاحه على أساس شخصى فقط ، ولكن معاملة الملاطفة التى لاقتهـا أوروبا الغربيـة ، وبالاخص فرنسـا ، من الانجلو أمريكان المنتصرين فى سنة ١٩٤٤ / ١٩٤٥ لا يمكن تجاهل أهميتها فى تحليـل للقصة التالية .. فى المجـلد الثـانى من مذكرات الجنرال ديجول ؛ روى الجنرال المقابلة الغريبة له مع تشرشل فى يونية ١٩٤٤ عندما ألح عليـه رئيس الوزراء لزيارة واشنطن والحصول على تصديق روزفلت لكى يعمل كممثل لفرنسا فقد حدث أثناء هذه الجلسة الصاخبة أن تشرشـل ، فى حضور ايدن وبيفن ، صرخ قائلا « هنا شيء يجب أن تعلمه .. كما كان علينا أن نختار بين أوروبا وبين البحر المكشوف فاننا سنختار دائما البحر المـكشوف .. وكلما كان على أن أختـار بينك وبين روزفلت فسـأختار روزفلت دائما (٣٧) .. ولما كان روزفلت من جانبه ينوى استبعاد فرنسا من تسوية ما بعد الحرب ، فان هذا التصريح المثير كان بمثابة بيان واضح أن تشرشل كان يفضل كيانا ثانويا داخل نطاق المشاركة الانجلو أمريكية،

---

(٣٦) قال معلق بريطانى هام « كان من الامور المطمئنة ان نسمع مستر مكملان يعلن فى ربيع ١٩٦١ انه اكتشف ان الحكومة الامريكية لا تعارض فكرة توسيع السوق الاوروبية المشتركة بادخال بريطانيا فيها .. (اندرو شونفيلد) « مناقشات الاطلنطى » مجلة اتكاونتر *Encounter* لندن مارس ١٩٦٢ .

(٣٧) شارل ديجول « مذكراته عن الحرب » المجلد الثانى (لندن ونيويورك ١٩٥٩) ص ٢٢٧ ـ مع تحريف بسيط فى نص هذه الترجمة .

على دور المدافع عن مصالح آوروبا (٣٨) . وعلى أثر ذلك حصل ديجول على ايضاح لوجهة النظر الامريكية شرحها له في واشنطن روزفلت نفسه (٣٩) وكان مضمونها أن عالم ما بعد الحرب ستحكمه هيئة رباعية تتكون من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وبريطانيا العظمى والصين مع برلمان من الدول الاصغر ـ وهو الامم المتحدة المستقبلة ـ التى تعمل بمثابة (كواس) لتعطى مظهرا ديمقراطيا لادارة « الاربعة الكبار » وقد عملت واشنطن على أن تكسب الصين الى صفها ، حتى يمكن عزل الاتحاد السوفييتي والتغلب عليه ٠٠ أما بالنسبة لباقى الدول فستكون هناك قواعد أمريكية في سائر أنحاء العالم ، بعضها على الارض الفرنسية ٠٠ ان السلام القادم سيكون سلاما أمريكيا ، وسيدخل العالم فى القرن الامريكى وكل ذلك باسم الديمقراطية بطبيعة الحال ٠٠ وانه لما يدعو الى الدهشة أن ديجول ، بعد أن سمع هذه الآراء اتجه الى موسكو لتوقيع تحالف قصير لمدة الحرب ، زوده بثقل متوازن ازاء موقف روزفلت الخانق تجاهه٠٠ وكانت حقيقة اتجاهه قد تحددت قبل ذلك بوقت قصير أثناء زيارة قام بها الى روما حيث بحث موضوع اتحاد بعد الحرب بين دول أوروبا الغربية ـ ألمانيا وفرنسا وايطاليا وبلجيكا وأسبانيا والبرتغال ـ وليس من العجيب أن تجرى هذه المباحثات في الفاتيكان (٤٠) .

---

(٣٨) فى هذه النقطة لم يكن يؤيده جميع زملائه فى الوزارة ، ولا وزارة الخارجية ولكن اثناء الفترة الحرجة الحاسمة كان نفوذه هو السائد ٠٠ ومن هنا كان تاييده لحركات الاتحاد الاوروبى بعد الحرب مما اثار بعض الشكوك فى القارة ، كلما كانوا يذكرون دوره فى وقت الحرب .

(٣٩) أنظر (مذكرات الحرب) المجلد الثانى ص ٢٣٩ ـ ٢٤٤ ويجب القول ان ديجول كان بالاحرى كريما ازاء ما اظهره روزفلت نحوه من خسة وحقد .

(٤٠) ديجول ص ٢٣٨ ـ وبعد ١٨ سنة ، و ٤ سنوات من توليه السلطة فى سنة ١٩٥٨ ما زال الرئيس ديجول يفكر فى الاتحاد الاوروبى فى شكل اتحاد فيدرالى مرن بين الدول ، ولو آن اسبانيا والبرتغال اختفيا من كشف هذه الدول ، لتحل محلهما هولندا وربما انجلترا (لو اظهرت روحا أوروبية) انظر ملاحظاته فى مؤتمر صحفى فى باريس يوم ١٥ من مايو ١٩٦٢ .

ومن المفيد أن نعى هذا الاساس فى الذاكرة عند بحث القصة المعقدة للجهود الاوروبية بعد الحرب من أجل التكامل السياسى كان العامل الشخصى يتدخل فى كل تدبير ، ولكنه كان يفعل ذلك بكيفية فعالة فقط عندما كان يستطيع توجيه القوى المجهولة ، غير الشخصية ، التى تنتظر القيادة ٠٠ وفى أوروبا الغربية ، بعد سنة ١٩٤٥ ، جمعت هذه القوى نفسها حول محور حركات المقاومة أثناء الحرب وهى حركات ديمقراطية وطنية ٠

ولو أن الشيوعيين حاولوا التأثير عليهم وأمكنهم أن ينجحوا فى أماكن متفرقة من الاستيلاء على بعض الجماعات وعندما نفض الشيوعيون أيديهم بعد انقلاب براغ سنة ١٩٤٨ وانتصار الديمقراطيين المسيحيين فى الانتخابات الابطالية فى ربيع العام المذكور ، سرعان ما ظهر أن الاتحاد الاوروبى لجأ الى تنوع متسع من القوى السياسية يمتد من الاشتراكيين الى الاحزاب الكاثوليكية المعتدلة ، مستبعدا كلا من اليمين المتطرف واتباع موسكو ٠٠ أما التاريخ التالى للحركات الحكومية بشأن التكامل الاقتصادى ، والسياسى نهائيا ، فترجع أصوله الى ذلك الخليط من الولاء الشخصى والسياسى ، وليس أقلها أن كثيرا من الشخصيات البارزة من أنصار الاتحاد الاوروبى كانوا قد تعارفوا فى السجون ومعسكرات الاعتقال وقت الحرب ٠٠ وكان من بينهم المان وفرنسيون وغيرهم من الدول التى يحتلها الالمان ٠٠ وهكذا خرجت الحركة الى بداية تختلف كلية عن الظروف الاعتيادية التى تنتظر الاندماجات السياسيه أو الاقتصادية ٠٠ وليس من المبالغة القول أن ما جعلها تستمر فى حركتها هو ذلك الدافع الاصلى ، الذى ربما يمكن تلخيصه فى هذه العبارة أنه من أجل أن تتجنب أوروبا النكبة — أو على أى حال أوروبا الغربية — فمن الواجب أن تتحد فيدراليا ٠ واذا كان هذا ينطوى على انتهاء السيادة الوطنية فى شكلها التاريخى ، فان الزعماء « الاوروبيين » — ولو لم يكونوا تقليديين مثل ديجول نظرا لعقيدته فى شكل ما من التوحيد الاوروبى — كانوا على استعداد للوصول الى هذه النتيجة ٠٠ والشىء الذى كان ناقصا هو استعداد مماثل من الجانب البريطانى الاستغناء عن مبهمات الأطلنطى والكومنولث التى لم يعد لها علاقة كبيرة بالواقع السياسى الحالى ٠٠ ولم يكن هناك استعداد فى لندن للتخلى عن الحلقة التى تربطها مع واشنطن ، والاهم من ذلك — حتى من ناحية الشعور العام — موقفها كدولة

منتصرة عظيمة ذات التزامات عالمية واسعة ٠٠ وأما باقى الدول الاوروبية فكان ينظر اليها كضحايا سيئة الحظ لكارثة أمكن لبريطانيا أن تنجو منها لحسن حظها (٤١) ٠

وكان الجهد الذى بذل فى التحول التالى الى وجهة نظر أكثر واقعية بعدم التناسق المتزايد بين الوسائل الاقتصادية والاغراض العسكرية السياسية موضعا للنزاع ، ولكن فى بريطانيا على الاقل كان مما يجدر ذكره أنه فى كل عام ، وفى كل ميزانية سنوية ، كانت هناك زيادة فى عدد ونفوذ الناس الذين كانوا يشعرون بأن الدول الاصغر يجب اسقاطها من سباق الاسلحة الذرية : ليس فقط لاسباب معنوية أو حتى سياسية ، بل فقط لان امكانياتها لاتمكنها من مواجهة تكاليفها ، أما بالنسبة لبريطانيا فكان السبب أن « **الرادع الذرى المستقل** » ليس الا مساهمة ضئيلة فى تكوين قوة الغرب ، وفى هذا الصدد كان هناك تغيير يذكر فى الموقف منذ أوائل الخمسينيات ، عندما كانت الاستراتيجية الانجلو أمريكية ولا تزال تبحث على أسس تقليدية ، كما لو كانت مسألة قوة بحرية ازاء قوة برية ٠٠ وفى سنة ١٩٦٠ كان حتى خصوم فكرة دخول بريطانيا فى اتحاد فيدرالى أوروبى مستعدين لتحبيذ الاعتماد على « **المظلة** » الذرية الامريكية ، بدلا من انشاء قوة ذرية مستقلة ، سواء كانت وطنية أو عن طريق حلف الاطلنطى (الناتو) ٠٠ كانت بداية الشعور بأنه طالما بقى التوازن بين أمريكا وروسيا قائما ، فان الدول الاوروبية بما فيها بريطانيا تستطيع أن تستغنى عن جهود انشاء قواتها الضاربة الخاصة بها ؛ ان مثل هذا التقدير قد سهل بشكل واضح الاتجاه من جديد نحو مشكلة الوحدة الاوروبية ولو أنه ليس جميع أولئك الذين يتمسكون بالواقعية فى السياسة العسكرية ، كانوا يرغبون فى السير بالامور الى حد تحبيذ « الانغمار » فى أوروبا » ٠٠ كانوا يستطيعون بطبيعة الحال أن يشيروا الى الحقيقة أن بعض

---

(٤١) انظر المناقشة بين رايموند أرون و اندرو شونفيلد التى نشرت فى صحيفة ليسنر *Listener* لندن عدد ٨ فبراير ١٩٦٢ خاصة ملاحظة شونفيلد « حقيقى ان بريطانيا ولنقلها بصراحة قد حذفت من حسابها قارة أوروبا فى سنة ١٩٤٥ » والاكثر صراحة ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى قد حطمتا ادعاءات بريطانيا بانها دولة عظمى ـ وقد القت اولاهما اول قنبلة ذرية لاثبات هذه الحقيقة ٠٠ على أن هذا الامر اقتضى وقتا لكى يدركه الشعب البريطانى ٠

كبـار الاوروبيين المسـئولين ــ وعلى رأســهم الجنرال ديجول ــ كانوا مصممين على أن يقرنوا التكامل الاقتصادى بانشاء قوة ذرية تحت رقابة وطنية (٤٢) .

ان بذور هذا الشك تكمن فى وعود سنة ١٩٤٩ لحلف شمال الاطلنطى الذى اقترن بانشاء المجلس الاوروبى ، وأولى الخطوات نحو وحـدة قاريه أعظم .. ففى المادة الخامسه اتفقت الدول الموقعة على أن أى اعتداء مسلح ضد واحدة أو أكثر منها يعتبر اعتداء ضدها جميعا .. ولما كان العمـل الثأرى يجب أن يكون فورا ، فقد اتفقت أيضا على أن تضع بعض قواتها الوطنية تحت قيـادة مشتركة ، الى المدى الذى يحـدد أو يلغى سلطتهـا الوطنية ، الى قيادة مركزية تكون عادة قيادة أمريكية .. وكان هذا الاجراء مقبولا من معظم الاوروبيين فى الفترة التالية للحرب مباشرة طالمـا أنهم كانوا يشـعرون أنهم فى أمان بحال معقولة تحت حماية « المظلة » الذرية الامريكية .. ثم أصبح الامان أقل اقناعا أو كفاية مع ازدياد الشك حول ما اذا كانت الولايات المتحدة تقدم أو تستطيع أن تستخدم قوتها الذرية لساعدة حليفه أوروبية بعد أن أنشأ الاتحاد السوفييتى قوته الضاربة الخاصة به ، بدرجة تكاد تكون مساوية للقوة الامريكية . وبدون محاولة الدخول فى الموضوع المعقد لأهلية أو معقولية الطاقة الذرية ، يمكن القول أنه مع مرور الزمن اكتشف الشركاء الاوروبيون فى (الناتو) أسبابا لانتـاج قوتهم الرادعة الخاصه بهم .. وقد عزز تصميمهم على ذلك التصريح الذى أدلى به وزير الخارجية الامريكية وقتئذ مستر كرستيان هيرتر أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ يوم ٢١ أبريل ١٩٥٩ :

« لا أستطيع أن أتصور أن أى رئيس يقدم على الاشتباك فى حـرب ذرية شاملة الا اذا كنا نحن أنفسنا معرضين لخطر التدمير الشامل » .

وبالرغم من أنه ما من دولة من مختلف الدول الاوروبية كانت تأمل جديا فى أن تبنى قوة استراتيجية تكون فى حد ذاتها من القوة بحيث تكفى

---

(٤٢) انظر دنيس هيل *Denis Healey* « السباق ضد القنبلة الذرية » (سلسلة ابحاث فابيان) رقم ٣٢٢ مارس ١٩٦٠ خاصـة ص ٦ : كان الخوف من ان يفقـد الرداع الذرى الامريكى صلاحيته للخلف هو السبب الاساسى فى أن الدول الاوروبية بقيادة بريطانيا وفرنسا ، بدأت تنتج اسلحة ذرية استراتيجيـة لنفسـها ــ ولو أن فـكرة « المكانة » أو « الهيبة » لا تقل اهمية » .

لأن تكون رادعة للاتحاد السوفييتى ، فان الدول المذكورة يمكن أن تزداد اقترابا من هذا الهدف بواسطة تجميع قواتها معا ٠٠ ومن ناحية أخرى يمكن القول أنها لو فعلت ذلك فانها قد تعجل اليوم الذى قد تقرر فيه الولايات المتحدة أن الوقت قد حان لأن تركز جهودها على شئونها الاقرب لوطنها ٠٠ وقد ذكر كاتب له بعض النفوذ فى هذه الشئون : « **أنه اذا كانت لامريكا عندئذ قوة ضاربة معينة خاصة بها ، فقد تفضل أن تلغى جميع التزاماتها الاستراتيجية فى أوروبا بدلا من أن تضع نفسها تحت رحمة حلفاء هوائيين ؟** Trigger-happy (٤٣) وربما لا يكون من الضرورى افتراض أن الحلفاء قد يكونون فى الحقيقة هوائيين فقد يكونون مسالمين أو حتى محايدين ، وعلى أى حال فان حيازة قوة رادعة معتدلة (بالاضافة الى قوة انتاجية هائلة وحضارة صناعية) قد تعطى الحلفاء قدرة على المساومة وسببا معقولا للتخلص من المشاكل أو التعقيدات العالمية ٠

وليس هنا مجال الدخول فى مشكلات سباق التسلح ، كما أن مؤلف هذا الكتاب ليس أهلا لان يفعل ذلك ٠٠ ان المسألة التى تهمنا هنا هى فى وقت واحد مسألة أضيق وأقل شأنا من أن تكون موضع اهتمام الخبراء العسكريين ٠٠ ويمكن تلخيصها فى هذا السؤال ٠٠ هل يمكن الدفاع عن أوروبا ؟ ولكن هناك غموض فى المعنى المقصود هنا بكلمة « أوروبا » ٠٠ فهل يفكر فيها الانسان على أنها مجموعة من الدول الوطنية ذات السيادة ، تنتهج كل منها خطتها الخاصة بها ، والكل مرتبط معا بالتزام شامل نحو التحالف الغربى ؟٠٠ أم أن أوروبا فى طريقها نحو تنمية تضامن سياسى وعسكرى خاص بها ؟ ان هذا التساؤل يرجع بنا حقا الى الموضوع الذى تضمنته المقدمة ٠٠ واذا كانت أوروبا الغربية على وشك أن تنزع جلدها التاريخى القديم وتصبح منطقة موحدة فوق الوطنية ذات سلطة مركزية سياسية ، فهل يهدف زعماؤها الى أن يجعلوها شريكا معادلا للولايات المتحدة داخل حلف الاطلنطى أم « قوة ثالثة » محايدة ؟ ونكون بعيدين عن الصدق والصراحة لو أنكرنا أن الاوروبيين منقسمون على أنفسهم فى هذه

---

(٤٣) هيل *Healey* ص ٨ ـ وفى مقال للتايمس بتاريخ ٥ من يناير سنة ١٩٦٢ فضلت الاهتمام بالناحية الاخرى من الموضوع : « ان المخاوف من تخاذل امريكا فى اقحام نفسها فى قضية حرية أوروبا ليست جديدة ـ ولهذا السبب تتشبث بريطانيا بقوتها الذرية « المستقلة » ، ويسير الجنرال ديجول قدما فى تكوين قوته الذرية » ٠٠٠ وقد أيد هذا الراى الرئيس الفرنسى فى تصريحه العام يوم ١٥ مايو ١٩٦٢ عندما توقع بكيفية صريحة أوروبا الغربية القائمة بذاتها وبامكانياتها الذرية الدفاعية الخاصة بها ٠

المسألة ، وربما كان كذلك بعض الامريكيين ذوى النفوذ .. ومن بين المتحدثين بلسان الحكومة الامريكية مستر ماك جورج باندى Mc George Bandy وكان من المعروف أنه يعبر عن رأى الرئيس كيندى عندما صرح يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٦١ فى النادى الاقتصادى بشيكاغو : « **ان اعتقادى الخاص أن أفضل وسيلة مثمرة لادراك المستقبل السياسى لرابطة الاطلنطى هى التفكير فيها على أساس المشاركة بين الولايات المتحدة من ناحية ، وقوة أوروبية عظمى من الناحية الاخرى** » وعلق معترضا على هذا التصريح المستر نيس هيلى ، الذى كان وقتها مشرفا على سياسة الكومنولث لحزب العمال البريطانى ثم هو ناقد معروف لوجهة النظر « الاوروبية » .. وقال :

مما لايقبله العقل انه اذا اصبحت أوروبا ، بما فيها بريطانيا ، قوة عظمى ، كما توقع باندى ، فانها لن تجعل نفسها مستقلة بصفة كلية عن الولايات المتحدة فى ميدان القوة الذرية الضاربة .. فبمجرد أن تفعل ذلك فان (الناتو) سيفقد سبب وجوده ، وستتوقف رابطة الاطلنطى عن التطور ، ان لم يكن عن الوجود .. وقد يكون هذا هو ما يتمناه كثير من الامريكيين سرا .. ولكنى لا أعتقد ان هذا يكون فى المدى الطويل فى مصلحة الولايات المتحدة أو أوروبا أو العالم بجملته (٤٤) .

ومن الواضح أن هذه المسألة قاطعة .. وسيذكر فيما بعد أن حركة ما بعد الحرب نحو التكامل الاوروبى التى أحرزت أول انتصار كبير لهـــا

---

(٤٤) انظر (نيو ليدر *New Leader*) بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٦٢ . ولعله لا يكون من قبيل المصادفة البحته ان نفس الكاتب كان يرى أيضا امكانية نشوب حرب اهلية فى فرنسا او قيام دكتاتورية فاشية ذات عواقب خطيرة على رابطة الاطلنطى ، وكان يرى ان « الاوروبية » كانت فى طريق التلاشى فى المانيا الغربية كما دلت على ذلك تصلب بون فى صدد السياسة الزراعية للسوق المشتركة » .. وفى الواقع ان بون لم تظهر اى صلابة ولكنها على العكس اظهرت انها متجاوبة للغاية .. والانقلاب الفاشستى فى فرنسا رفض بعناد ان يتحقق ، بالرغم من الحاحات اليسار البريطانى عدة سنوات .. ولكن الكتاب الذين تنقصهم الحجة لدعم ما يريدون تفصيله ، يستطيعون دائما أن يعثروا على شواهد لتأييد وجهات نظرهم .

بمعاهدة روما سنة ١٩٥٧ ، وكانت هناك ثغرة بين أنصار تضامن أطلنطى أعظم وبين أولئك الذين يرون أوروبا الموحدة بمثابة « قوة ثالثة » محتملة فى منتصف الطريق بين التكتلات العالمية التى ترأسها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ٠٠ ان مفهوم الوحدة الاوروبية كان فى حد ذاته محايدا بين تلك التفسيرات المتنافسة ، ولكن هذه الثغرة ستظل حتى اذا لم تظهر أوروبا الفيدرالية الى حيز الوجود ولم تصبح قوة عسكرية عظيمة ٠ انها شىء غريزى ملازم فى وضع أوروبا الجغرافى ، أن أمريكا الشمالية هى الجزء الوحيد من منطقة حلف شمال الاطلنطى الذى يمكن أن يتحمل عواقب حرب ذرية شاملة ٠٠ والاوروبيون جميعا يعلمون أنه عندما يبدأ نزاع مسلح فى « التسلق » الى أبعد من حد معين ، فان حضارتهم المشتركة يكون قد قضى عليها بالهلاك ٠٠ وهذه نقطة يجب التركيز عليها لان بعض الامريكيين يتعمدون غض النظر عن هذه الحقيقة أو يخلطون مثل هذه الآراء «بالحيادية» وفى الواقع أن الموقف الحالى ينتج عن انهيار « أيقونة بريطانيا » والتنمية المعاصرة لقوة جوية أبعد بكثير من النقطة التى صار الوصول اليها أثناء الحرب العالمية الثانية (اذا استثنينا المرحلة الاخيرة جدا) ٠٠ والواقع أن القوة لذرية قد وضعت حدا نهائيا لنوع الحرب « الكلاسيكية » التى كان لا يزال فى الامكان احتمالها بواسطة الدول الوطنية الاوروبية فى سنة ١٩٣٩ ــ ١٩٤٥ ، ونذكر هنا قول ثقة بريطانى فى هذا الصدد ، وهو شخص غير مصطبغ بالمشاعر الحيادية :

« كان شىء واحد يمكن من احتمال التدمير الشديد هو أنه مهما كان مدى التلفيات التى يسببها التدمير » فان البنـاء الاساسى للمجتمع يظل متماسكا ، لقد كان هذا ٠٠ ولكن الآن يجب أن يتطلع الفرد للامام نحو التحطيم الشامل لحضارته تحطيما لا أمل فى اصلاحه الى غاية ما للفرد من طاقة ، ولكن التعزية الوحيدة أن العدو سيلقى هو أيضا نفس المصير (٤٥) ٠

والسؤال الآن بالنسبة للاوروبيين الغربيين هو ما اذا كانت «الايقونة» الامريكية ستكفل السلام فى الواقع ، أم أن حالة الحيرة الذرية الحالية تعتبر

---

(٤٥) مشيل هوارد « التدمير بالقنابل والقنبلة » صحيفة (انكاونتر) بتاريخ ابريل سنة ١٩٦٢ ــ انظر ايضا فى نفس العدد (عكس استراتيجية الناتو) بقلم جون ستراشى وزير الحرب فى وزارة العمال ١٩٥٠ ــ ١٩٥١) عرض تفصيلى لنظرية ان اوروبا تستطيع ويجب أن يدافع عنها بواسطة الوسائل التقليدية وبواسطة الاوروبيين انفسهم ــ وانظر « هدسن » (« حماقة » قنابلنا) « انكاونتر » بتاريخ يولية ١٩٦٢ ٠

مقدمة لحرب قد تتطور بسرعة لتتجاوز الحد الذى يلائم النطاق الموروث للحضارة الاوروبية ٠٠ وكلمة « الاوروبية » يجب أن يوضع تحتها خط فى هذا النص ٠٠ ولا فائدة من محاولة اخفاء الحقيقة أن الاوروبيين (كسائر الناس) يهتمون أساسا بأمنهم الخاص٠٠أو أن مجتمعهم يعتبر أكثر تعرضا للحرب الذرية من المناطق المتخلفة فى العالم ٠ وقد لا يكون لسكان أوروبا مطلب أدبى بأن يوضعوا فى مثل هذا الوضع المفضل نسبيا ، ولكن مثل هذه الاعتبارات ليس من شأنها أن تعطل الشعوب أو زعمائها اذا اقتضى الحال الاختيار بين الاوضاع المتقابلة والتى لا شك أن الحياد المسلح يعتبر واحدا منها ٠٠ واذا استمرت الاستراتيجية الامريكية مرتبطة بفكرة « القوة الرادعة » وبخطط مواجهة الهجوم السوفييتى المحتمل مع زيادة مستمرة فى الاسلحة الذرية « الاستراتيجية » ، فلن تحتاج الحالة الى موهبة للتنبؤ بأن قواعد (الناتو) السياسية ستذوب وتضمحل ٠٠ وعلى العكس ، اذا عملت الامم الاوروبية الغربية — وفى مقدمتها فرنسا والمانيا — على انشاء قواتها الارضية «التقليدية» بقوة كافية ، بالاضافة الى مجموعة منسقة من الاسلحة الذرية التكتيكية تحت اشرافها الخاص (المنفصل أو المتحد) وايضا « قوة استراتيجية رادعة » متواضعة ، فانها ستشعر فى الوقت المناسب بأنها قادرة ليس فقط على الاستغناء عن القواعد الامريكية الموجودة فى أراضيها — وهى رصيد معطل على أى حال — بل أيضا عن « المظلة » الامريكية ٠٠ وعندئذ ستتكون (رابطة الاطلنطى) من نصفين مستقلين ، ولو أنه يمكن الافتراض أن الوحدة الكامنة فيها قد تكون قوية بالقدر الكافى الذى يجعلها تبقى بعد تغير العلاقة العسكرية والتكنولوجية ٠

على أن اعتبار بريطانيا جزءا من النصف الاوروبى ، أو اعتبارها قوة مستقلة تقوم بمثابة مسمار المحور الذى يحفظ التكوين كله ، فهذا يتوقف جزئيا على تفضيل الانسان الشخصى لأحد الافتراضيين ٠ وعلى وجه الاجمال فان الرأى الاوروبى يتجه نحو تحبيذ وجهة النظر الاولى ، وكانت الحركة الفكرية فى بريطانيا الى عهد حديث فى نفس هذا الاتجاه ، ولو أن عقبات قوية ما زالت قائمة ٠٠ ومن الواضح انها ليست اقتصادية بحتة ، ولو أننا فى الاجزاء القادمة من هذا البحث سنوجه اهتماما خاصا بهذه الناحية من الموضوع ٠ ان المشكلة الحقيقية كانت دواما مشكلة السيادة الوطنية ، سواء كمسألة مبدأ وكمسألة تقترن بالاستراتيجية العالمية التى تنظر الى التضامن الانجلو أمريكى كدعامة للتحالف الغربى كله ، وان نظرة الزعماء الامريكيين الى أوربا الغربية (بما فيها بريطانيا) كوحدة ، وكشريك معادل للولايات المتحدة لهى شىء حديث ليس موضع الترحيب التام من جانب

المتحدثين البريطانيين سواء من اليمين أو اليسار ٠٠ أن مذهب « التبعية الداخلية » للأطلنطي التى أبرزها الرئيس كنيدى فى بيانه الهام يوم ٤ يولية ١٩٦٢ ، لها أخطارها من وجهة نظر أولئك الذين يقدرون « مركز بريطانيا الخاص » ٠٠ وفكرة أن بريطانيا هى احدى دول أوربا الغربية ، وأن المشاركة الانجلو أمريكية ما هى الا خرافة فى طريق التلاشى ، وأن الحكومات البريطانية المتتالية منذ سنة ١٩٤٥ كانت تحير ثلاثة حكومات متواليه فى واشنطن بتتبع هذا السراب الخادع ـ كل هذه الافكار لم تسقط بعد من وعى الناخبين ، وما زالت موضع جدل ونقاش حتى الى اليوم بين أجزاء هامة من الاقلية ذات الرأى ٠

وبصراحة فان ما هو معرض للخطر أكثير بكثير من مجرد التفاخر الوطنى فهناك آراء ضد عضوية بريطانيا فى الرابطة الاقتصادية الاوروبية ـ وبالاحرى فى الرابطة السياسية الاوروبية المستقبلة التى لا تزال غير محدودة المعالم ـ وهى لا تعتمد فى صلاحيتها على قبول الخرافة الامبريالية او على الخيال الغريب « للاشتراكية فى جزيرة واحدة » ٠٠ واذا تركنا جانبا كلا من الاحلام الخاصة بالحنين الوطنى « لليمين القديم » ، والسخافات المتعبة « لليسار الجديد » ، نجد أن هناك حالة خطيرة ضد تحويل المملكة المتحدة الى دولة عضو فى الرابطة الاقتصادية الاوروبية ، وهذه ترتكز أساسا ، على فكرة أن المصالح الاوروبية قد لا تنسجم بسهولة مع مصالح الكومنولث ، أما فيما يتعلق بالمواد الغذائية وغيرها من المسائل الاقتصادية فهذه حقيقة مسلم بها ، ولكنها تنطبق أيضا على مستقبل التوجيه السياسى لأوروبا مستقبلا ، وليس هذا بسبب أن اتحادا أوروبيا تسيطر عليه فرنسا وألمانيا وايطاليا من شأنه أن يكون رجعيا وعسكريا ، وانما بسبب أن أوروبا الفيدرالية لهى قوة أعظم بكثير من أن تحصر وتحتوى داخل النطاق الانجلو أمريكى الحالى ٠٠ ولا ضرورة للذهاب بعيدا للتأكيد بأن الفكرة الاوروبية لها طعم مضاد للأمريكية (٤٦) ولو أنه من الواضح أنها تتردد فى أذهان بعض ذوى النفوذ فى أوروبا ٠٠ ويكفى أن نتحقق من أن مقدماتها تشمل الاعتقاد بأن أوروبا قد حجب شأنها فى النظام الذى أنشىء بعد سنة ١٩٤٥ تحت الرعاية الانجلو أمريكية ٠ ولهذه الفكرة أنصارها حتى فى بريطانيا من بين أنصار الاوروبية السفطائيين ، فى الجناح

---

(٤٦) ليونارد بيتون *Leonard Beaton* **« القضية ضد الانضمام لاوروبا » صحيفة جارديان مانشستر بتاريخ ٢٦ من يولية ١٩٦٢ ٠**

اليسارى من حزب المحافظين ، الذين يقف وراء أعضاء أكثر تيقظا من الجيل الصاعد فى الصناعة والفنون ٠٠ أنه رأى يتناقض بكيفية غريبة مع أمل واشنطن المعروف فى أن تعمل بريطانيا كأعظم حليف لأمريكا يمكن الاعتماد عليه في أوروبا ٠٠ ومن المفهوم أنه يوجد أناس فى هوايتهول وفى وزارة الخارجية ما زالوا يعتقدون ، أن البريطانيين بمجرد أن ينغمروا فى أوروبا فانهم سيعملون على توجيهها نحو المصلحة المشتركة للدول الانجلو سكسونية ٠٠ وهذا تفكير ينطوى على التمنى فان الاوربيين ليسوا فى الوضع الذى يتركوا فيه شئونهم ليديرها أناس يعتبرونهم خارجين عنهم ٠٠ واذا كان البريطانيون يعولون على أن يلعبوا دورا قياديا فيأوروبا الجديدة ، فان عليهم أن يظهروا لشركائهم المرتابين أنه عند قيام تضارب خطير فى المصالح بين نصفى عالم الاطلنطى ، يكون من الممكن الاعتماد عليهم فى أن ينحازوا الى الجانب الاوروبى ٠٠ ومن الواضح أن هذا قد يثير بعض التوتر فى كل من الكومنولث والمشاركة الانجلو أمريكية التى كانت بمثابة الملاذ لسياسة بريطانيا الخارجية لسنوات عديدة ٠٠ وليس من المتعذر التنبؤ بظروف يمكن أن يحدث فيها انشقاق قد يفرق ما تبقى من تماسك سياسى فى الكومنولث ٠٠ وهذه مسألة حساسة للغاية لان الكومنولث يعتبر أساسيا كاسرة ، ليس من السهل فهمه على الخارجين عنه، وقادرا على بعث مشاعر غير معقولة ، ربما تكون فى قوة «الفكرة الاوروبية» ذاتها ٠٠ والواقع أنه يمكن القول أنه اذا احس البريطانيون بأنهم أشد ارتباطا بهذه الدول البعيدة والمتشابهة العقلية ، منهم بجاراتهم الأوربية فانهم يحسنون صنعا بالبقاء خارج الرابطة السياسية الاوروبية ٠٠ ومن المؤكد أنهم لا يحسنون لأنفسهم ولا للأوروبيين القاريين بأن يصبحوا أعضاء موزعى القلب وساخطين فى مشاركة لا يرغبون حقا أن يتبعوها ٠

ان ما يجعل اتخاذ القرار حرجا هو أن الرابطة ستهدف طبعا نحو السيادة الذاتية ، ان لم يكن الاستقلال ، فى ميدان الاستراتيجية السياسية ـ العسكرية ٠٠ وكان هذا على أى حال المشكلة الناشبة بين الولايات المتحدة وفرنسا منذ قيام نظام حكم ديجول ٠٠ وأنه لمن السذاجة بدرجة كبيرة الافتراض بأن هذه المشكلة ستختفى عندما يغيب الجنرال ديجول عن المسرح ٠٠ فان الديجولية ربما تكون قد تأصلت فى الوطنية الفرنسية التقليدية ٠٠ لقد اندمجت الآن فى شيء أوسع وأحدث وليس هو مجرد الحياد الاوروبى بل قد يتميز بمفهوم « الحياد المسلح » بين التكتلات ، الجدير بأن يلقى التأييد من جانب جميع الجهات السياسية ـ دون استثناء اليسار المتطرف ٠٠ ان ما يكمن وراء الخلاف شبه الفنى حول

استعمال « القوى الرادعة » الوطنية أم الاوروبية ، هو فى الحقيقة مسالة ما اذا كانت أوروبا الغربية تستطيع أن تصبح مستقلة ذاتيا داخل (الناتو) وعلى هذا التساؤل ــ كما هو معروف ــ ترد كل من واشنجطن وباريس باجابات تختلف عن بعضها اختلافا جذريا (٤٧) . فوجهة النظر الامريكية هى أن أوروبا ، لا هى فى حاجة الى ، ولا هى تستطيع مواجهة تكاليف ، قوات ذرية خاصة بها ، ولو أن « الرادع » البريطانى مقبول ضمنا طالما أنه يبقى بالفعل تحت الرقابة الامريكية .. وبانشاء مركز مقاومة لوجهة النظر هذه التى لا تزال هى المتغلبة للآن ، تكون السياسة الديجولية قد أعدت المسرح لنزاع فرنسى أمريكى ينسذر بأنه يمكن أن يتحول الى نزاع أوروبى ــ أمريكى .. وقد أوضحت (التايمس) اللندنية هذا الموضوع عندما كتبت :

« انه من الواضح أن السوق المشتركة ، بوجود أو عدم وجود بريطانيا فيها ، على وشك أن تدخل المرحلة الثانية من مراحل تقدمها نحو نوع من الاتحاد الفيدرالى السياسى .. وقد نشأت عن هذا أزمة تتعلق بالسلطة والقيادة فى التحالف الغربى ، وثورة من جانب الدول الاوروبية ضد الاحتكار الامريكى للقوة الذرية الاستراتيجية .. ولما كان الاتجاه الطبيعى لسياسات القوة ينحو الى وجود قطبين ، فقد تطورت المشكلة الى ما يعتبر حقا نزاع فرنسى ــ أمريكى .. ففى سنة ١٩٦٣ سيكون لدى فرنسا قوتها الذرية التى ستكون بمقتضى معايير « نظريات المباراة » السفسطائية للحرب الذرية ، فجة وغير مقنعة .. اذ ستتكون على أى حال لغاية سنة ١٩٦٥ من طائرات تفوق الصوت مزودة بقنابل ذرية يمكن استخدامها بطلاقة .. ويقول الدارسون لتعقدات توازن القوى الذرية أن هذه لا تمثل قوة رادعة يعتد بها .

---

(٤٧) شرح وزير الدفاع روبرت مكنمارا الموقف الامريكى بوضوح فى خطته فى متشيجان يوم ٢٦ يونية ١٩٦٢ . ان السياسة البريطانية بصفة عامة مائعة الى حد ما ولكنها فى الشهور الحديثة يبدو انها ازدادت اقترابا من الموقف الفرنسى .. وكان هذا من بين النتائج العديدة فى التغيير الوزارى فى بريطانيا فى يولية سنة ١٩٦٢ الذى احرز تقدما « للاوروبيين » الذين يكونون ايضا الجناح اليسارى فى الوزارة وفى حزب المحافظين ــ ولا يزال الراى الفرنسى منقسما بين « الاوروبيين » اى الفيدراليين وبين الديجوليين من انصار القوة الضاربة الوطنية ولكن ليس بين هذين الجانبين من يحبذ الاعتماد الكلى على الولايات المتحدة.

وكان هناك اتجاه فى الولايات المتحـدة ، والى حد ما فى بريطانيا ، لوصف باتجاه الجنرال ديجول بأنه نوع من جنون العظمة .. ومن الواضح أن اعتبارات المكانة الوطنية كانت تدخل فى تقديراته ، على أنه من الخطأ رفض الفكرة بسبب أنها تقوم فقط على التفاخر العنيد ، والواقع أنها كما يقول والتر ليبمان : «**مسألة سياسات القوة يلعبها سادة اللعبة**» وعلى حين تجلس بريطانيا مزودة بقوتها الرادعة المستقلة التى كان لها أثر كبير فى التأثير على السياسة الذرية الفرنسية ، فانها تحظى بالعلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة ، الامر الذى يجـد الجنرال ديجول صعوبة فى التسمح فيه ، وفى نفس الوقت تسـعى للحصول على حق الدخول فى الرابطـة الاوروبية .. ان أولئك الذين سـيكيفون سياسـة بريطانيـا الدفاعية للسنوات القليلة القادمة يضعون أمامهم هذه المشكلة على أنها أول مشاكلهم صلاحية للترويض وأقلها (٤٨) .

وبوصولنا الى هذه النقطة يحسن أن ننهى بحثنـا الأولى لهذا الاطار الذى يجب أن توضع فيه حركة الوحدة الاوروبية لفترة ما بعد الحرب .. وسنركز البحث فيما يلى هـذا على الموضوع الرئيسى عن تكامل القـارة الاوروبية منذ سـنة ١٩٤٥ وبالاخص انشـاء (الرابطـة الاقتصـادية الاوروبية) ، التى تشتهر باسم (السوق المشتركة) .

ان بعث « أوروبا ـ والمفهوم منها هنا أنها تعنى القارة ـ يجب أن ينظر اليه من خلال الصورة التى أريد اظهارها بواسطة هذا الفصل التمهيدى . ولكن عندما نجىء الى موضوع كيف ولماذا اتجهت حركة القارة نحو التكامل بعـد سـنة ١٩٤٥ يكون المرجع (الاطلنطى) غير نافع حقـا ... لان الاندفاع انبعث من نفس قلب القارة القديمة ، قبل أن ينتشر لخارجها ..

---

(٤٨) مقال للتايمس بتاريخ ٢٦ يولية ١٩٦٢ (بقلم مراسلها لشئون الدفاع) نشر فى نفس الوقت الذى جرت فيه مناقشة الجمعية الوطنية الفرنسية لسياسة الحكومة فى انشاء قوة ذرية ضـاربة .. والجدير بالذكر انه فى تلك المناسبـة ان بعض النقـاد الصحفيين الديجوليين من اليساريين اقحموا انفسهم فى مجادلات بشأن معارضة (او قبول) مغامرة تنطوى على الوعد بجعل فرنسـا من الناحية العسـكرية مستقلة عن الولايات المتحدة .. اما اضدادهم المعارضون فى بريطانيا فكانوا يرون ان المسألة كلها ليست الا مظهر آخر لجنون العظمة الديجولية .. وهكذا تجنبوا المسألة بحذافيرها الخاصة بالنزاع حول دور أوروبا فى المستقبل .

ولذلك فانا نضطر عند هذه النقطة الى أن ننهج مظهرا مختلفا وأضيق نوعا ما ، قبل أن نرجع مرة أخرى الى ذلك « البحر المكشوف » الذى يربط أوروبا بأمريكا ٠٠ ولا شىء يمكن أن يفيد ذكره حول تكييف رابطة الاطلنطى فى المستقبل ، تؤيده الآراء الواقعية الا اذا عملنا أولا على ايضاح ماذا تشبه أوروبا الجديدة فعلا فى عصرها المتفوق على الوطنية ، وأين تكمن جذور أهميتها المستديمة ٠٠ ان هذه الجذور تاريخية ، من ناحية أنه يمكن اعطاؤها أهمية محددة ٠٠ ان لها علاقة بتلك الظاهرة الطبيعية الفريدة ، الدولة الوطنية ـ نموها ، وذروة كوارثها فى حربين عالميتين والتحول الذى تقوم به حاليا ٠٠ ان التكامل الاوروبى يعتبر نسبيا أمرا تافها اذا اقتصر على الشئون الاقتصادية ، ولم يشمل مسألة السيادة السياسية كما كانت مفهومة الى الآن فى مكان ميلاد الوطنية ٠٠ فلقد كان المفهوم بين الاوروبيين من سنة ١٨١٥ الى سنة ١٩٤٥ أن السياسات كانت تدور حول المنازعات والاطماع الوطنية المتضاربة ٠ ولكن منذ سنة ١٩٤٥ أخلى هذا المفهوم مكانه لمفهوم جديد ، هو أن أوروبا فى عصرنا هذا يجب أن تطور مبادىء (ما فوق الوطنية) ـ ان التوتر بين الولاء للقديم أو الجديد ليكمن تحت سطح الاحداث ، ويعطيها الدافع الذى يرفع الدراما السياسية فوق مستوى النزاع المصلحى البحت ٠

٢

نحو التكامل الأوروبى : ١٩٤٥ — ١٩٦٠

من مارشال إلى مسينا

قامت الحركة نحو زيادة التكامل السياسى والاقتصادى فى أوروبا الغربية على أساس من الصورة الخلفية التى رسمناها باختصار فى الفصل السابق ·· ان لها أيضا تاريخ خاص ، ينبغى تلخيصه قبل أن ندخل فى موضوع موارد أوروبا الحالية والتوقعات المستقبلة ·

اذا تركنا جانبا مشاريع وقت الحرب للحكومات الاوروبية المنفية فى لندن ، وانشاء هيئة الامم المتحدة (التى لاتدخل فى موضوعنا) يمكن أن نبدأ القصة بتكوين المجلس الاوروبى فى ستراسبورج ، الذى سبقت الاشارة اليه ·· وقد اقترن ذلك ، فى الجانب الاقتصادى ، بحركات نحو التكامل الاقتصادى انبعثت من القارة نفسها التى مزقتها الحرب ، ولو أن نجاحها أصبح ميسورا بسبب الثقل الهائل الذى قامت به الولايات المتحدة للاندفاع للامام ·· وكان مشروع الجنرال مارشال المشهور للمعونة فى يونية سنة ١٩٤٧ واستجابة الحكومة البريطانية الفورية بكيفية غير عادية ، هو الذى دفع بالكرة التى واصلت دورانها نحو المرمى ، وهو جعل أوروبا الغربية تكفى نفسها بنفسها وبذلك تكون مستقلة عن أى معونة أمريكية أخرى ·· والست عشر دولة التى وقعت حكوماتها يوم ١٦ ابريل سنة ١٩٤٨ (اتفاقية التعاون الاقتصادى الاوروبى) المعروفة باسم (مشروع مارشال) كانت كلها ممثلة اما فى (الناتو) أو فى (ستراسبورج) حيث كان مسموحا بالحضور أيضا لدول محايدة مثل النمسا أو سويسرا التى كانت ممنوعة أما بمعاهدة أو بمقتضى القانون الوطنى من الاشتراك فى أحلاف عسكرية ·· وتبدو الصورة الناتجة معقدة ولا سيما اذا أخذ فى الحسبان الانقسام الذى تلى ذلك بين الدول الاوروبية « الستة » والدول الاوروبية « السبعة » ، ولكن النقطة البارزة أنه بطريقة أو بأخرى فان كل دولة فى أوروبا الغربية بما فيها اسبانيا ، التى كانت قد قوطعت ديبلوماسيا من جانب بعض الدول الاخرى ، قد صار ادخالها ·· ويمكن

أن يتبين هذا من قائمة الاعضاء للمنظمات الستة الرئيسية : من (الناتو) الذى كان يضم بطبيعة الحال الولايات المتحدة وكندا ـ الى منظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى (معونة مشروع مارشال) والمجلس الاوروبى ، الى الهيئات الاقتصادية المتنافسة الخاصة بالدول « الستة » والدول «السبعة» التى ظهرت الى حيز الوجود بالتوقيع على (اتفاقية الرابطة الاوروبية للفحم والصلب) فى سنة ١٩٥٢ واتفاقية روما فى سنة ١٩٥٧ ٠٠ وبذلك نكون قد أوردنا بياننا المختصر لحركات التكامل المذكورة لتقديم عرض تصويرى للحالة السياسية ـ الاقتصادية الناجمة ٠٠ ويجدر بالذكر أن اتفاقية ابريل سنة ١٩٤٨ للتعاون الاقتصادى الاوروبى قد سبقت مؤتمر لاهاى « للحركة الاوروبية » بمدة شهر واحد فقط ، وظهر (الناتو) الى حيز الوجود فى نفس الوقت تقريبا ، بينما ظهرت الهيئات الاقتصاديةالاوروبية فى حقبة الخمسينيات ٠٠ ولا أهمية هنا للخلافات بالنسبة للترتيب الزمنى ٠

يتضح مما تقدم أن هذه المنظمات قد وضعت لتشمل الدول الاوروبية التى لا تقع تحت سيطرة الاتحاد السوفييتى ، بما فى ذلك الحالات المشكوك فيها مثل تركيا (نصفها فقط فى أوروبا ولو أنها كانت ممثلة فى ستراسبورج) ويوغسلافيا (أوروبية ولكنها شيوعية) واسبانيا (فاشستية ولذلك قوطعت من مؤتمر ستراسبورج البرلمانى) وأخيرا قد صار ادخالها جميعا بطريقة أو بأخرى ، وقدمت الولايات المتحدة وكندا تأييدهما بقدر كبير الى (الناتو) والى (التعاون الاقتصادى الاوروبى) ٠٠ على أن هذه الجداول التنظيمية تكشف القليل عن الحياة التى تنشط مثل هذه الهيئات ٠٠ وعلى أى حال ، كان من المفهوم أن حركة ما بعد الحرب بحذافيرها ستحل نفسها وتتحول الى هذيان معقد من البيروقراطيات المتنافسة ٠٠ وقد حدث هذا فى (الناتو) الى حد ما بحيث بعث على التندر بالقول بأنه اذا أقدم الروس يوما ما على التحرك فسيكون عليهم أن يشقوا طريقهم عبر غابة من اللجان ، والارجح أنهم سيرهقون أنفسهم فى السير ٠٠ وربما كان هناك ما هو أشد خطرا وهو أن حركة خلق أوروبا المتحدة قد تغرق فى « شوربة ألف باء » البيروقراطية ٠٠ ومن فضل المشرفين عليها أن هذا لم يحدث ، بالرغم من عدة مظاهر لخيبة الامل الشديدة التى صادفتها فى طريقها ٠٠ وكان أسوأها فشل (رابطة الدفاع الاوروبى) التى رفضها البرلمان الفرنسى فى أغسطس ١٩٥٤ ، بعد سنتين من التوقيع على اتفاقية تكفل المساهمة الالمانية فى الدفاع الاوروبى ، بواسطة الحكومات المختصة ٠٠ ومن التناقض الظاهر أنه بعد هذا الفشل

(العلامة × تدل على العضوية)

الدولة	الناتو (Nato)	الرابطة الاقتصادية الأوروبية (أ) (OEEC)	المجلس الأوروبى (ب)	الهيئات الاقتصادية الأوروبية	منطقة التجارة الحرة (EFTA)	السكان (بالمليون)
النمسا		×	×		×	٧ر—
بلجيكا	×	×	×	×		٩ر١
الدانمرك	×	×	×		×	٤ر٦
فنلندا					مشتركة	٤ر—
فرنسا	×	×	×	×		٤٥ر٤
ألمانيا	×	×	×	×		٥٢ر١
اليونان	×	×	×	×		٨ر٨
أيسلانده	×	×	×			—ر٢
أيرلندا	×	×	×			٢ر٨
ايطاليا	×	×	×	×		٤٩ر٢
لكسمبرج	×	×	×	×		—ر٣
هولندا	×	×	×	×		١١ر٤
النرويج	×	×	×		×	٣ر٦
البرتغال	×	×			×	٩ر١
أسبانيا		×				٣٠ر٠
السويد		×	×		×	٧ر٥
سويسره		×	×		×	٥ر٣
تركيا	×	×	×			٢٧ر٣
المملكة المتحدة	×	×	×		×	٥٢ر٣

المصدر ـ كيتزنجر *Kitzinger* نفس المرجع ص ٨

(أ) فى ١٩٦١ تحولت الرابطة الاقتصادية الاوروبية *OEEC* الى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية *OECD* مع انضمام امريكا وكندا كاعضاء ـ وليوغوسلافيا مراقب فى المنظمة .

(ب) انضمت قبرص للمجلس الاوروبى فى سنة ١٩٦١ .

(ج) توقع على مشروع اتفاق لاشتراك اليونان فى الرابطة الاقتصادية الاوروبية فى سنة ١٩٦١ .

اتفق شركاء المانيا على السماح لها بأن يكون لها جيش وطنى ، وأن تصبح عضوا فى (الناتو) ، وهى نفس الاشياء التى جاهدت رابطة الدفاع الاوروبى لتجنب وقوعها حرصا على المشاعر الفرنسية (٤٩) .

ولكن قبل أن تصل الامور الى ذروتها فى المجال العسكرى ، وتترتب عليها هزيمة وقتية لهدف التوفيق الفرنسى الالمانى ، أيدت الحكومتان المختصتان بصفة رئيسية تصميمهما . فى مجال آخر .. وفى يوم ٩ من مايو ١٩٥٠ اقترح وزير الخارجية الفرنسى مسيو روبرت شومان Robert Schuman ادماج صناعات الفحم والصلب الفرنسية والالمانية ، ودعا دولا أوروبية أخرى للانضمام ، وقد قبلت أربع منها الدعوة وهى ـ ايطاليا وهولندا وبلجيكا ولكسمبرج ـ وفى يوم ٢٥ من يولية ١٩٥٢ أصبحت الاتفاقية التى أنشئت بموجبها الرابطة الاوروبية للفحم والصلب سارية المفعول ، وعندما دعيت بريطانيا للاشتراك فى المفاوضات رفضت ، وعبر مستر هارولد ماكميلان ، وكان وقتها لا يزال فى المعارضة ، عن شعور شاركته فيه حكومة العمال وأنصارها عندما قال أثناء المناقشة « أن أمرا واحدا محققا واننا قد نواجهه .. أن شعبنا لن يسلم الى أى سلطة فوق الوطنية الحق فى أن يغلق مناجمنا أو مصانعنا للصلب » (٥٠) .. وهكذا ظهرت الرابطة الاقتصادية « للستة » فى حيز الوجود ، ان لم تكن ضد المقاومة البريطانية ، فعلى الاقل فى ظروف كانت تؤكد ابتعاد بريطانيا عن القارة .. فكان لب الرابطة فرنسيا المانيا وقد ظل كذلك (٥١) .

ومشروع شومان Schuman (وهو فى الواقع من بنات أفكار مسيو جان مونيه Jean Monnet الذى كان وقتها رئيسا للجنة التخطيط التى

---

(٤٩) كتزنجر *Kitzinger* نفس المرجع ص ١٣ ـ للعلاقة بين رابطة الدفاع الاوروبى والمجلس الاوروبى انظر روبرتسون ص ٩٩ ـ لم تكن بريطانيا عضوا فى رابطة الدفاع ، ولكنها وقعت على المعاهدات التالية التى اقامت اتحاد اوروبا الغربية لاشتراك المملكة المتحدة مع « الستة » (بما فيها المانيا الغربية) للاغراض العسكرية .

(٥٠) كيتزنجر ص ١٠ .

(٥١) شيرلى وليمز *Shirley Williams* ـ (السوق المشتركة وسوابقها) (مجموعة فابيان للابحاث) العدد ٢٠١ ـ اكتوبر ١٩٥٨ ص ٨ ـ وجون بيندر *John Pinder* بريطانيا والسوق المشتركة (لندن ١٩٦١) .

أنشئت فی سنة ١٩٤٦ لتنسيق اعادة انشاء الاقتصاد الفرنسى) قد أدى مهمتين : فقد سد الثغرة التاريخية بين فرنسا وألمانيـا ، واحتفظ بالكرة مندفعة فی اتجاه رابطة اقتصادية أوروبية أكثر اتساعا في أواخر السنوات الخمسـينيات ٠٠٠ وكان واضعوه الاساسـيون هم المراقبون الفعليون للسياسـة الخارجية فی ايطاليا وفرنسـا وايطاليـا ـ أديناور وشومان ودى جاسبيرى ـ وكانوا جميعـا بالمصادفة زعمـاء أحزابهم الديمقراطيـة المسيحية ٠٠ وكان رابعهم المسيو بول هنرى سباك البلجيكى ، الذى أدخل الاشتراكيين فی الصف من أجل جعل الرقابة فوق الوطنية على الصناعة هی الوسيلة للتغلب على الخصومات الوطنيه التقليدية فی أوروبا ، التى لم يعد لها معنى الآن ٠٠ وهكـذا كانت الحركة من بادىء الامر تلقى التأييد الاشتراكى القوى ولو أن الديمقراطيين الاشتراكيين الالمان احتاجوا لبعض الوقت لكى يتحرروا من مشورة البريطانيين ومن الوطنية الضيقة لزعيمهم كورث شـوماشر Kurt Schumacher ٠٠ على أنه من العبث الادعاء أنه حتى هذا التضامن الاشتراكى المسيحى القوى قد استطاع أن يتغلب على العقبـات الكامنة فی طريق التكامل ، لو لم تكن المصالح الوطنية قد عولجت بكيفية ملائمة ، ولو لم تقدم الولايات المتحدة معاونتها الحسنة ٠٠ والواقع أن مشروع شـومان قد فعل المحـال بتمكينه ألمانيـا الغربية من الدخول فی رابطة أوروبية صغيرة كانت فرنسا تتولى فيها مكان الزعامة السياسية ٠٠ وباقامة اتحاد لصناعات الفحم والصلب على أسس مفيدة للفرنسيين ، ووضعهما تحت سـلطة عليا مشـتركة ، يكون المشروع قد أخضع مشروع اعادة بعث ألمانيا صناعيا وسياسيا الى مفاوضة حرة طليقة ٠ وكان هـذا مقبولا لدى كل من الجانبين واسـتغنى به عن رقابات نظام الاحتلال ٠٠ ولذلك فانه كان خطوة هامة نحـو ذلك التصـالح الألمـانى الفرنسى الذى على محوره دار كل التاريخ التالى لحركة الوحدة الاوروبية ٠ وقد أعطى البريطانيون ، بابعاد أنفسهم ، اللمسة الاخيرة دون قصـد ، وأخيرا بعد أن أصبح الالمان والفرنسيون أمام بعضهما وجها لوجه ، قرروا أن يستخلصوا أفضل ما يمكن وأن يصبحوا أوروبيين ٠

لقد تطلعت مقدمة الاتفاقية الفحم والصلب التى وقعت عليها الدول « الستة » فی سنة ١٩٥١ الى رابطة اقتصادية أوروبية تامة : « **تقديرا للحقيقـة بأن أوروبا يمكن أن تبنى فقط بواسـطة الاعمال القوية التى تخلق تضامنا فعليا ، وباقامة أسس مشتركة للتطور الاقتصادى** » ٠٠ وكان هذا أكثر من مجرد فصاحة كلامية ٠ وانما كان تعبيرا عما يجول فعلا فی أذهان موقعى الاتفاقية ٠ على أنه لغاية الآن كان مجرد تعبير عن هدف ٠

نان الكسب المباشر قد تضمنته تلك البنود التى اقترحت الغاء القيود على تحركات الفحم والصلب بين الدول الاعضــاء الستة ٠٠ كما اتخــذت خطوات لازالة أنواع التفرقة التجارية واقامة نظام موحد للنقل ٠ وأوضحت المعاهدة أيضا أنه بعد فترة انتقال مدتها خمس سنوات تنتهى فى فبراير سنة ١٩٥٨ تفرض تعريفة خارجية مشتركة على واردات الفحم والصلب ، وقد أشــار هذا النص والتحــديد الزمنى مبكرا الى اتفاقية روما ســنة ١٩٥٧ التى أقامت الرابطة الاقتصادية الاوروبية التامة ٠٠ ومن الناحية التنفيذية ، فان (السلطة العليا) للاعضاء التسعة (ثمانية منهم معينون بواسطة الحكومات الستة) ، قد خولت سلطات أدت الى وصفها بأنها هيئة فوق الوطنيــة ، ومن هذه الســلطات حق مراقبــة الاســـعار ، وتوصيل الاستثمارات ، وعقد القروض والاعتمادات ، وتخصيص حصص الصلب والفحم أثناء فترات النقص ، وتحديد الانتاج اذا كان هنــاك فائض ٠٠ ولما كانت هذه (الهيئة) تمول ادارتها الخاصة بواسطة ضريبة على كل طن من الفحم والصلب ينتج فى الرابطة ، فهى تعتبر مستقلة عن الحكومات وبالتالى ذات سيادة حقا ٠٠ وفى نفس الوقت كانت مضطرة لان تتعاون مع مجلس وزراء مكون من ممثلين للحكومات الاعضاء ، وتصدر القرارات فى المجلس بأغلبية الاصوات ، على خلاف الاجراء فى الرابطة الاقتصادية الاوروبية الذى ينص على اجماع الآراء ، وبذلك أعطى لكل مشــترك حق التصويت ٠٠ وهذا التخلى عن قاعدة الاجماع كان أحد الاســباب الذى جعل البريطانيين يشعرون فى هذه المرحلة أنهم غير قادرين على الاشتراك فى الرابطــة ٠٠ فلم يكن الانجليز على اســتعداد للتمشى مع الســمو على عقيدة الوطنيــة Supranationalism وبالتــالى بالتخلى عن الســيادة الوطنية (٥٢) ٠

وهكذا نشأت الحركة نحو التكامل الاوروبى على جبهة أكثر اتساعا من جبهة رابطة الفحم والصلب ٠٠ وقد كانت الرابطة فى الواقع ، ان لم يكن فى الشــكل ، نواة سلطة سياســية مستقبلة فوق الوطنية ، اذ أن

---

(٥٢) بالاضافة الى ذلك تكونت جمعية برلمانية كانت بطبيعة الحال تتضارب مع جمعية ستراسبورج التى انشئت بمقتضى معاهدة سنة ١٩٤٩ وخاصــة لان واجباتهــا كانت أكثر تحديدا ٠٠ البرلمانات الوطنية تغض النظر على الاسس الحزبية عند تعيينها المندوبين البرلمانيين فى هذه الجمعية العامــة ، وبذلك لم يعين منــدوب شــيوعى واحــد بالرغم من حجم الاحزاب الشيوعية فى فرنسا وايطاليا ٠٠ ولما كان الشيوعيون من ناحيــة المبــدا يعارضون التكامل الاوروبى ، فانهم لم يجدوا المجال للشكوى من تركهم ٠

الشئون السياسية والاقتصادية أصبحت غير قابلة للانفصال فى المواضيع التى تؤثر على صناعات أوروبا الاساسية ‥ وقد كان هـذا واضحا من أحكام المعـاهدة التى أقامت (الهيئة العليـا) المستقلة ذاتيـا والجمعية العـامة ، التى تسـتطيع بأغلبية ثلثى الاصـوات أن ترغم (الهيئة) على الاستقالة ، بالاضافة الى مجلس وزراء ومحكمة العدل ‥ وكان النموذج الاصلى التأسيسى هـو مجلس ستراسبورج الأوروبى ، بفارق أن مجلس ستراسبورج لم يصبح سـلطة سياسـية حقيقيـة بل ظل مجرد هيئـة استشارية ‥ وبالمثل أيضا أنه فى ستراسبورج لم يكن فى اسـتطاعة وزراء خارجية أربعة عشر دولة (بالاضافة الى ٢٠٠ مندوب من ١٥ برلمان) اتخاذ قرارات سياسية فى حالة عدم التفاهم حول مستقبل أوروبا ، وفى نفس الوقت كونت الدول السـتة رأيهـا بشـأن التكامل وكانت تسير قدما في تنفيذه فى محيطها الاضيق ولكنه أكثر فعالية ‥ ومما له دلالته أن رابطة الفحم والصلب سرعان ما تطورت الى برلمان أصيل مع تشكيلات حزبية نظامية مع اتجاه الى وضع الخطوط التوجيهية للسياسة ٠

« اتجهت « الجمعية » الى المظاهر فوق الوطنية لرابطة الفحم والصلب اتجاه البطة نحو المياه ‥ فمن وقت لآخر كان أعضاء « الجمعية » يلحون من أجل المزيد من الاستخدام القوى للسلطات المخولة (للهيئة العليـا) ضد نقابات المنتجين ، ومن أجل سياسة الاستثمار ، وفى تجنب أعمال التفرقة ‥ وغالبا ما اتجه النقد بأن (الهيئة) قد خضعت لبعض المصالح الوطنية أكثر مما كانت تتغلب عليها ٠

وقد كان لهـذا تأثيره على مسـلك الاعضاء أنفسـهم ‥ ففى السنة أو السـنتين الاولين كان معظم الاعضـاء يتكلمون كألمان أو فرنسـيين أو هولنديين ‥ ولكن فى السنة الاخيرة أو نحوها أخذ طابع الانحياز الحزبى يتغلب على الطوابع الوطنية ٠ وتكونت شـيع حزبية كان الديمقراطيون المسيحيون أكبرها والاشتراكيون والاحرار (٥٣) » ٠

وبالاختصار أخذ الاتجاه يتحول نحو التكتلات القارية وقد وجد هـذا الميل تعبيرا فى التحالف بين المندوبين وبين (السلطة العليا) فوق الوطنية ضد المصالح الوطنية المقررة أو المكتسبة ‥ وكان البرلمانيون يرغبون ، وهم أبعد من أن يكونوا عقبة فى طريق التكامل ، فى أن تتقدم (السلطة

---

(٥٣) انظر وليمز *Williams* ص ١٢ ٠

العليا) بسرعة أكثر ضـد العوائق الوطنيـة ٠٠ وبذلك أحرز الزحف الاوروبي طبيعة ديمقراطية مما سهل على الاشتراكيين والاتحادات العمالية، المشاركة فيما كان يبـدو فى بادىء الامر لبعض المرتابين أشبه باتحـاد نقابات ٠٠ وفى الواقع أن ازالة الحواجز الداخليـة للمتـاجرة فى الفحم والصلب قد تمت نهائيا فى سنة ١٩٥٨ عندما تشكلت الرابطة الاقتصادية الاوروبية وفى خلال السنوات الخمس نفسهـا ، ارتفعت قيمة التجـارة فى منتجات الصلب داخل الرابطة بنسبة ١٥٧٪ وانتـاج الصلب بنسبة ٦٥٪ بينما أعينت صناعة الفحم الراكدة لتجديد نفسها ٠ وهذا النجاح الذى سهله دون شك الازدهار العـالمى ، جعل من الممكن التنبؤ بالخطوة التالية ، التى كانت انشاء الرابطة الاقتصادية التى تضم المجال الاقتصادى بأكمله ٠ وأظهر هذا التقدم التدريجى سخف الرأى القائل بأن الفيدراليين الاوروبيين قد اعتنقوا فكرة نظرية غير عمليـة ، وضعت بين فكى الواقع الاقتصادية ٠٠ وفى الواقع كان « العمليون » Functionalists (وبالاخص البريطانيون والسـكندينافيون) هم الذين كانوا فى خـلال تلك الفترة نظريين فى اسـتنكارهم لكل حركة كانت تهدد بالتدخل فى السـيادة الوطنية المطلقة ٠٠ وعندما اجتمع وزراء خارجية الدول الستة فى مسينا Massina فى يونية سنة ١٩٥٥ فانهم أحجموا عن وضع أهداف سياسية لم يكن الرأى العـام قـد نضج لقبولهـا ــ كمـا دل على ذلك انهيـار الرابطة الدفاعية ٠ وجاء فى بلاغهم « أن المرحلة التاليـة فى بناء الوحدة الاوروبية يجب أن تكمن فى الميدان الاقتصادى » وهكذا عادوا الى الاتجاه الذى تمثل فى المعاهدة الناجحة التى أقامت (هيئة الفحم والصلب) ٠

معاهدة روما :

برهنت مسينا على أنهـا ليست الا محطـة فى الطريق الذى أدى الى معاهدة روما فى ٢٥ مارس سنة ١٩٥٧ التى أقامت الرابطة الاقتصادية الاوروبية (E. E. C) المعروفة باسم « السوق المشتركة » ٠٠ ويمكن أن نتجاهل هنا حركات التدخل الحكومى بما فيه من محاولات استعراضيـة للمراكز ، ولكن توجد نقطتان جديرتين بالذكر ٠٠ الأولى أن مؤتمر مسينا قد أنشأ لجنة برئاسة مسيو سباك (Spaak) وزير خارجية بلجيـكا وقتئذ ، اجتمعت فى بروكسل مدة تسعة شهور لكى تدرس ، بين مواضيع أخرى ، اقامة اتحاد لموارد الطاقة الذرية فى أوروبا ، وكانت نتيجة هـذه الجهود (التى وردت فى التقرير الذى صدر فى أبريل التـالى) هى التى

وضعت اسس مفاوضات روما ·· والنقطة الثانية أن معاهدة روما (٥٤) تبعا لأقوال كاتب بريطانى « قد وضعت بشىء من العجلة من أجل استغلال التكوين السياسى فى ١٩٥٥ – ١٩٥٧ عندما كان مسيو موليه (Mollet) رئيسا للوزارة الفرنسية ، وقبل أن يواجه الدكتور أديناور (Adenauer) عملية الانتخاب فى خريف ١٩٥٧ وبينما كانت اقتصاديات أوروبا تمارس تقدما وازدهارا (٥٥) ان هذه المناورة توضح حالة سبق الاشارة اليها الا وهى اعتماد « الفيدراليين » الاوربيين على القوة السياسية للاحزاب الحاكمة الديمقراطية المسيحية والاشتراكية ·· وفى الواقع أن الاضطراب السياسى فى فرنسا فى خلال السنة التالية الذى انتهى بانهيار جزئى للحكم البرلمانى وعودة الجنرال ديجول الى السلطة ، قد أظهر الحكمة فى هذه الاحتياطات ·· ولبضعة شهور قليلة كان يبدو غير مؤكد ما اذا كانت المعاهدة ، التى دخلت التنفيذ فى أوائل سنة ١٩٥٨ ، ستحترم تماما بواسطة احدى الدول الهامة الموقعة عليها ·· كان التاريخ الحرج فى هذا الصدد هو أول يناير سنة ١٩٥٩ عندما بدىء فى تنفيذ الدورة الاولية للتخفيضات الجمركية ·· فقد نفذت الحكومة الفرنسية الجديدة التعهدات القانونية التى ورثتها ، ولم تثر أى صعوبات حول التخفيضات الضرائبية ، ولو أنها أظهرت عدم تحمس نحو الفيدرالية ·· وزالت العقبة الاولى الكبرى دون مصادفات سيئة ، ودخل ما يعرف الآن باسم السوق المشتركة الى حيز التنفيذ فى نفس التاريخ الذى توقعه الموقعون على الاتفاقية ·

ولا شك أن هذا القرار من جانب الحكم الديجولى بالسير فى الطريق الذى ورثه عن الحكم السابق ، يرجع بعض الشىء الى أن معاهدة روما كانت تحتوى على بعض بنود للتملص ، اذا قورنت (بتقرير سباك) الذى كان وثيقة فيدرالية أكثر صلابة لا مهرب منها ·· وعلى عكس الاتفاقية التى

---

(٥٤) وحقيقة القول انه كانت هناك معاهدتان تتعلقان على التوالى بالسوق المشتركة وبالطاقة الذرية ·· وقد وقعت كل من الاتفاقية الخاصة بانشاء الرابطة الاقتصادية ، والاخرى الخاصة باقامة الرابطة الذرية الاوروبية فى ٢٥ مارس سنة ١٩٥٧ فوق (تل كابيتولين *Capitoline Hill*) المشرف على روما ، مما اتاح للايطاليين بديلا عن الامبراطورية الرومانية القصيرة الاجل التى وعدوا بها فى ظل الحكم الفاشستى ·

(٥٥) كيتزنجر نفس المرجع ص ١٧ – للوقوف على تاريخ مختصر لمفاوضات السوق المشتركة ورفض بريطانيا الانضمام اليها فى اى مرحلة انظر بيندر *Pinder* نفس المرجع ص ١٥ ·

أنشئت بمقتضاها (سلطة الحديد والفحم) كانت اتفاقية روما « بيانا عن التصميم » يتوقف على رغبة الموقعين فى تنفيذ أحكامه ٠٠ والواقع ، أنهم لم يفعلوا ذلك فقط ، بل أنهم من بعض النواحى ذهبوا حتى الى أبعد من البرنامج الاصلى ، وهذا هو أكبر أمر ملحوظ اذ أن الاتفاقية فى الحقيقة قد أدمجت السياسات الاقتصادية بكيفية لا تتفق مع السيادة الوطنية غير المحدودة ٠٠ ومبدئيا على الاقل كانت تتطلع الى اتحاد اقتصادى سياسى ، ولم تكن للاعمال الخلفية التى قامت بها الحكومات الفردية من أثر الا ابطاء سيرها نوعا ما ٠٠ وتبعا لوصف المعاهدة فان السوق المشتركة ـ أو اذا استعملنا الاسم الصحيح الرابطة الاقتصادية الاوروبية ـ الزمت الموقعين عليها (فرنسا وألمانيا الغربية وايطاليا والبلجيك وهولندا ولكسمبرج) بدرجة من التكامل لم تصل الى درجة الاتحاد الاقتصادى التام ولكنها تجاوزت الاتحاد الجمركى ٠٠ وسنبحث فيما يلى بعض مقتضيات الاتفاقية ، ولكن المبدأ العام جدير بالتركيز اذ أن له أهمية واضحة بالنسبة للمؤمنين بالتخطيط الاقتصادى ٠٠ وكان هذا التركيز على التكامل فى الواقع ـ تمييزا له عن مجرد ازالة الحواجز التجارية ـ هو الذى أتاح للاشتراكيين وغيرهم من مؤيدى التخطيط أن يلعبوا مثل هذا الدور الهام فى المفاوضات ، كان على الحركة الاوروبية للعمال أن تقدم تأييدها ٠

ويبدو هنا ما يشبه التناقض ، لان المعاهدة نادت بازالة التعريفات الوطنية وغيرها من العوائق من طريق حرية التجارة ، وكذلك الالغاء التدريجى للاعانات المالية الحكومية ، ولكن هذه القرارات كانت فى حد ذاتها سياسية وكانت تتوقف على السلطات المركزية ، اذ أعطيت سلطة كافية لتجاوز المصالح المحلية ٠٠ ان الدولة ، بعبارة أخرى ، قد رفعت الى اعادة تكييف الاقتصاديات الوطنيه المعطلة والمقيدة بكيفية مفتعلة ، ولو أن الغرض البعيد المدى من العملية كان تقليل الرقابات البيروقراطية ٠٠ وفى الحال تجاوب مظهر الحرية التجارية للمعاهدة ، لضرورة اقتصادية ضئيلة للغاية ٠ ففى السنوات الستة بين انشاء مشروع مارشال (اتفاقية التعاون الاقتصادى الاوروبى OEEC) فى سنة ١٩٤٩ وبين اجتماع وزراء الخارجية فى مسينا سنة ١٩٥٥ ، زادت التجارة الداخلية الاوروبية الى أكثر من الضعف فى الحجم وسمت على الحواجز النقدية والجمركية ولكن كانت فرنسا بخاصة مختلفة فى التزاماتها بتحرير تجارتها ، بينما كان اتحاد (البنيلوكس Benelux) (المكون من هولندا وبلجيكا ولكسمبورج) يضغط من أجل زيادة سرعة ازالة الحواجز الجمركية ٠٠ وفى الواقع كانت حركة تحرير التجارة تتجه نحو التوقف ٠٠ وطالما كانت على

حركة تتوقف على الاتفاقية المعقودة بين الثمانى عشرة دولة الاعضـاء فى التعاون الاقتصادى الاوروبى (OEEC) فلم يكن من المستطاع تحقيق أى تقدم هام ٠٠ وكان للحل المختار ـ أى تخفيض الضريبة الجمركية على أساس اقليمى ـ ميزة مزدوجة هى ملاءمتـه للدول المنتظرة كأعضـاء فى « أوروبا الصغيرة » « Little Europe » ، وانطباقه مع « الاتفاقيـة العـامة للتعريفـات والتجـارة (الجات GATT) التى كانت تنضـم لعضويتهـا كل دول التعـاون الاقتصـادى الاوروبى (٥٦) ولذلك كان ما حدث فى مسينا وروما هو أن الزحف السـياسى نحو التكامل اختلط بالضغط الاقتصادى لازالة الحواجز من أمام تجارة أوروبا الداخلية النامية٠ وقد اختارت الدول الستة هذا الحل الخاص لأنه أتاح وسيلة لاعادة حركة التكامل مرة أخرى فوق القضبان دون اعطائها صبغة سياسية سافرة ٠٠ وكانت السوق المشتركة وسيلة وهدفا فى آن واحد ، تبعا للكيفية التى ينظر بها اليها ٠٠ كان البريطانيون ينظرون اليها فى ذلك الوقت كحلم أو خيال ورفضوا الاشتراك فى المفاوضات الخاصة بها ٠٠ وبدلا من ذلك ، تقدموا بعد شيء من التشكك بفكرة « منطقة التجـارة الحرة الاوروبية » منطقة تدور حول الاتحاد الجمركى المقترح للدول الستة ٠

الستة والسبعة :

يجدر بالذكر فى هذه المرحلة أن أولى المحاولات التى جرت بعد الحرب لتزويد كل أوروبا الغربية باطار قانونى مشترك قد واجهت مقاومة من جانب بريطانيا أو على الاكثر تأييدا فاترا للغاية ٠٠ ان منظمة ستراسبورج لم تصبح مألوفة اطلاقا فى بريطانيا ، وفى الحقيقة أن الحكومة البريطانية قد أبدت اهتماما عند انضمامها الى المجلس الاوروبى لكى تجعله « أقـل ارباكا لها بقدر المستطاع » (٥٧) وبالمثل أخذ « اتحاد أوروبا الغربيـة »

---

(٥٦) بمقتضى المادة الرابعة عشر من اتفاقيـة (الجات) يمكن تخفيض التعريفات على أساس اقليمى بشرط ان تخفض الى صفر على مدى وقت معقول ٠٠ وكانت هذه طريقة بصدد الصعوبة التى نشأت عن منع (الجـات) للتخفيضـات الجمركية التى تنطوى على تفرقة ضـد أطراف ثالثة ٠

(٥٧) لورد ستراتج *Strang* « الداخل والخارج » لندن ١٩٥٦ ص ٢٩٠ ونقله عن (روبرتسون) ٠ فى « المنشئات الاوروبية » لنـدن ونيويورك سـنة ١٩٥٩ ص ١٣ وكان لورد ستراتج فى ذلك الوقت وكيل الخارجية الدائم وقد عبر بجلاء عن مشاعر رئيسه مستر ارنست بيفن ٠

العسكرى الذى أنشىء فى سنة ١٩٥٤ يسير متلكئا ، وفى سنة ١٩٥٧ سحبت هوايتهول واحدة من الفرق الاربعة الموعودة ، والتى تعهد السير أنطونى ايدن بوضعها على الراين لغاية سنة ٢٠٠٠ ! — وفى المجال الاقتصادى رفضت بريطانيا الانضمام الى رابطة الفحم والصلب وحضور مباحثات مسينا ولذلك فقد سمع الاوروبيون بشىء من الدهشة فى ديسمبر ١٩٥٦ (**أى بعد قليل من حملة السويس الفاشلة**) مستر سلوين لويد ، وزير الخارجية وقتئذ يقترح « التصميم العظيم » لجمعية أوروبية واحدة ، تندمج فيه منشئات ستراسبورج ومختلف الهيئات البرلمانية الاستشارية الدولية مع الجمعية العامة لرابطة الفحم والصلب ٠٠ ولما كان قد أصبح من الواضح أن الاخيرة فى طريقها لأن تصبح نواة للبرلمان الاوروبى فقد بدت هذه الحركة فى نظر الفيدراليين أشبه بمحاولة « لاغراق أوروبا فى الاطلنطى » (٥٨) ولم يكن « للتصميم العظيم » — وهو اسم يدعو للسخرية لمشروع فاشل وضع على وجه السرعة بقصد تعطيل حركة التكامل الاوروبى — أى أثر أكثر من أن يكون تحذيرا للدول الستة يبدى أن الحكومة البريطانية معادية لمشروعهم ٠

وظهر الدليل على ذلك فورا عندما واجهت لندن نجاح مفاوضات روما بمشروع منطقة التجارة الحرة ، الذى كان من الواضح أنه ارتجل على الفور ليدرأ التهديد عن الصادرات البريطانية الذى تنطوى عليه اتفاقية روما ٠٠ ولما كانت أعضاء التعريفة المنخفضة عى السوق المشتركة ٠٠ ألمانيا ودول البنيلوكس — هى أفضل عملاء بريطانيا فى القارة ، فقد كان من المفهوم بأن هوايتهول ينبغى أن لا نستسيغ فكرة ضريبة خارجية أوروبية مشتركة تكون فى المتوسط أعلى نوعا ما من الضرائب التى تحصل عن البضائع البريطانية بواسطة أربعة من الدول الستة ، بينما فى نفس الوقت كان يقتضى أن تزول الحواجز الداخلية بين الدول الستة ٠٠ على أن الاقتراحات البريطانية كانت تبدو أشبه بتخريب متعمد ٠٠ فقد كانت تهدف الى انشاء منطقة أوروبية شاملة للتجارة الحرة ، تشمل كلا من دول السوق المشتركة وكذلك الدول التى لم ترغب الانضمام الى الستة من أجل تنمية اتحاد اقتصادى أصيل ٠٠ وهذه المنطقة لا يكون لها تعريفة خارجية مشتركة ، ولكنها تسمح لكل أعضائها بأن تتبع سياسات ضرائبية منفصلة بالنسبة للدول غير الاعضاء ٠٠ وبعبارة أخرى ، فهى تمكن بريطانيا بأن تحتفظ بترتيباتها الخاصة مع دول الكومنولث ٠٠ ولدرجة كبيرة لم تكن

---

(٥٨) كيتزنجر ص ٨٦ ٠

التخفيضات الجمركية المتبادلة داخل نطاق المنطقة لتبطبق على المنتجات الزراعية ٠٠ ولما كانت واردات الاغذية المعفاة من الضرائب والواردة من وراء البحار هى حجز الزاوية فى تجارة بريطانيا مع الكومنولث ـ وبالاخص فى حالة كندا واستراليا ونيوزيلاند ـ فان الامر لا يحتاج الى تفكير عميق لادراك أن الحكومة البريطانية كانت تحاول الحصول على جميع المزايا للتعريفات المخفضة في القارة ، بينما تستمر فى منح الافضليات للكومنولث على حساب المزارعين الاوروبيين ، وقد سيطرت فكرة الاحتفاظ بالافضليات المتبادلة الى بريطانيا وشركائها فى الكومنولث منذ قيام اتفاقيات أوتاوا لسنة ١٩٣٢ على عضوية بريطانيا في اتحاد ضرائب جمركية أوروبى ٠ على أنه في تلك المرحلة لم تعتبر الحكومة البريطانية ذلك سببا يجعلها تنبذ أو تعدل اتفاقيات أوتاوا ٠٠ كانت الفكرة بالاحرى هى أنه اذا كان القاريون يريدون أن تشترك بريطانيا فى مشروعهم (أوروبا الصغيرة) فان عليهم أن يدفعوا ثمن السماح للمملكة المتحدة بان تحصل على أفضل ما فى العالمين كليهما ٠٠ وكان ما يرمى اليه هذا الاقتراح هو أن تستمر بريطانيا فى الاحتفاظ بتكاليف الصناعة منخفضة بكيفية مفتعلة عن طريق استيراد المواد الخام والمواد الغذائية الرخيصة الثمن من الكومنولث ، بينما تتمتع بحرية الدخول فى أسواق القارة ٠٠ ولهذا كله كان هناك بعض التأييد للمشروع من جانب الهولنديين والالمان ، ولو أن الاولى لم تكن تحب استبعاد الزراعة ، والاخيرة كانت منشقة بين اتجاه مجتمع الاعمال الموالى لبريطانيا، ورغبة بون فى التفاهم مع الفرنسيين ٠٠ وفى النهاية اختار كل من أديناور ووزارة خارجية بون صف فرنسا وهو ما أحزن كثيرا دكتور ايرهارد ، الذى كان يعلق عليه البريطانيون عن غير بصيرة ، آمالا كبيرة ٠٠ وكان تدخل الفيدراليين فى لجنة السوق المشتركة هو الذى غير الموازين ، التى كانت فى ذلك الوقت قد خرجت الى حيز الوجود ٠

ومع هذه الدرجة من التأييد الالمانى الاكيد ، أنهت الحكومة الفرنسية الجديدة ، والتى كانت على أى حال أكثر تصميما من سابقتها (ولو أنها لا تحبذ الفيدرالية بصفة خاصة) ، أنهت ، فى ديسمبر سنة ١٩٥٨ فجأة مفاوضات منطقة التجارة الحرة ، وبذلك اضطرت شركاءها فى الرابطة الاقتصادية الاوروبية بأن يفعلوا بالمثل ٠٠ وترك البريطانيون لشأنهم ، وأخذت السوق الاوروبية تعمل على انقاض مشروع منطقة التجارة الحرة ٠٠ وكان رد الفعل البريطانى هو أن أنشأوا ، فى أواخر سنة ١٩١٩ ، اتحاد التجارة الحرة الاوروبى (E F T A) المكون من بريطانيا والسويد والدانمرك والنرويج والنمسا وسويسرا والبرتغال ، الذى انضمت اليه

فنلندا كعضو مشترك فى سنة ١٩٦١ . وبالمقارنة مع الـ ١٧٠ مليون نسمة فى السوق المشتركه فان الـ ٩٠ مليون فى منطقة التجارة الحـرة يعتبرون أيضا كما له أهميته ، ولكن من وجهة النظر البريطانية ، فانها لا تضيف الا ٣٨ مليون نسمة الى سوق المملكة المتحدة ـ وفى الغالب من العملاء الطيبين على أى حال ـ لان التعريفات الجمركية السكندناوية كانت منخفضة ولم يكن من المرجح أن يسبب الغاؤها فارقـا كبيرا للصـادرات البريطانية ، (التى لـم ترتفع فى الواقع بأسرع ممـا ارتفعت فى الدول الستة) .. وبذلك استفاد شركاء بريطانيا من اتحاد التجارة الحرة أكثر جدا مما استفاد البريطانيون .. وقد امتزج المشروع ببعضه بكيفية سريعة على أمل أن يعطى درسا للاوروبيين القاريين ـ وبالاخص الالمان والفرنسيين وبذلك يغريهم على تغيير موقفهم .. وكان ما فعله هو مضايقة الفرنسيين بينما فشل فى التأثير على الالمان (٥٩) ـ وقد أتاحت منطقة التجارة الحرة تخفيضات جمركية متبادلة تؤدى الى الالغاء التام فى سنة ١٩٧٠ ، ولكنها فيما عدا ذلك لم تدع الى التوحيد الاقتصادى .. فاذا كان قد ظن أن الستة يمكن أن يقبلوا فى النهاية السبعة كشريك متفاوض واحد ، فان الامـل يكون قد خاب .. وفى نفس الوقت فان الحكومة البريطانية ذاتها كانت قد بدأت فى التفكير بكيفية أخرى .. ففى يناير ١٩٦٠ صرح مستر سـلوين لويد بأنه كان من الخطأ عدم الانضمام الى المحـادثات التى أدت الى قيـام رابطة الفحم والصلب ، وفى يونية من نفس العام كانت هوايتهول تحاول متأخرة الدخول فيه وسـافر مستر ماكميلان فى أغسطس الى بون لمقابلة دكتور أديناور وبدأت الاشـاعات تنتشر بأنه طلب من الالمـان أن يبذلوا مساعيهم الحسـنة فى باريس .. ولكل ذلك الامر احتـاج سنة أخرى ، مع أزمة اقتصادية خطيرة حقا ، قبل أن تعلن الحكومة البريطانية فى أغسطس ١٩٦١ عن استعدادها للشروع فىمفاوضات للانضمام الى السوق المشتركة.

ان الصعوبات التى تنطوى عليها أى محاولة لادماج بريطانيا مع أوروبا الغربية القارية تشكل بالضرورة بحثا متكررا فى هذه الدراسة ، والمقصود هنا فقط هو ايضاح بعض المشاكل التى نشأت نتيجة للانشقاق السـابق لاوروبا الغربية الى جماعتى الستة والسبعة المتنافستين .. وكان رد الفعل البريطانى الاصلى لمعاهدة روما هو اقتراح انشاء منطقة تجارة حرة صناعية

---

(٥٩) اظهرت الحكومة الفرنسية معارضتها برفضها السماح (لاتحاد منطقة التجـارة الحرة) بانشاء مركز رياسـته فى باريس اذ قال الرئيس ديجول : (ان باريس ليسـت فندقا) .

بحيث تمكن المملكة المتحدة من الاحتفاظ بنظام امتيازات الكومنولث الذى أنشىء منذ سنة ١٩٣٢ ـ وعندما فشل هذا ـ وبالاخص لأن الفرنسيين وقفوا ضد فكرة اعفاء البضائع البريطانية من الضرائب طالما أنها تعان بكيفية غير مباشرة بواردات غذائية رخيصة ـ لم يعد من الممكن أن يهدفوا الى تدبير يبدأ بمقتضاه سريان تخفيضات الضرائب الجمركية للسوق المشتركة وللمنطقة التجارة الحرة أيضا في سنة ١٩٥٩ ، ثم تسيران معا بعد ذلك ٠٠ وبدلا من ذلك بدأ التعاون الاقتصادى الاوروبى ، ومنطقة التجارة الحرة يظهران ككتلتين متنافستين داخل المنطقة العامة (للناتو) بفارق هام هو أن التعاون الاقتصادى الاوروبى كان عبارة عن اتحاد جمركى أصيل له أجهزة مركزية قوية بحيث تستطيع أن تفرض سياسة مشتركة ، بينما كان تكوين منطقة التجارة الحرة أكثر مرونة ولم يكن لها تعريفة خارجية مشتركة ٠٠ وعلى هذا الوضع ، كان يعتبر نصرا بالنسبة للمدرسة « العملية » (Practical) والوظائفية Functionalist التى كانت دائما ما تلقى التأييد القوى فى بريطانيا ، حيث كان الجدل القارى والمتاجرة بالدساتير تقابل بالشك العميق من جانب اليسار السياسى كما يقابل به أيضا من اليمين (٦٠) ٠

على أن منطقة التجارة الحرة قد فشلت فى القيام باللعبة بمعنى أنها فشلت في التأثير على القاريين أو على الامريكان ٠ فقد اعتبرها الاولون مجرد عملية حجز mere holding opration ، والاخيرون كانوا يفضلون عليها التعاون الاقتصادى E E C ، على وجه التحديد ، لانه وعد بالتعجيل فى التضامن السياسى لاوروبا الغربية ٠٠٠ وعلاوة على ذلك لم يكن لواشنطن مصلحة في ترتيبات تجارية من شأنها أن تعطى شركاء بريطانيا وراء البحار سوقا أفضل فى أوروبا على حساب الفلاح والعامل الأمريكى ٠٠ ولذلك لم تشجع فكرة أن يوسع الستة مبدأ المعاملة المنفصلة بحيث يشمل الكومنولث البريطانى ، وبذلك تقفل عمليا السوق الاوروبى أمام صادرات الولايات المتحدة ٠٠ فاذا كانت الحكومة البريطانية تعمل لنوع من التفرقة تميز به الكومنولث فقد كان من المحقق أن يثير هذا الاستياء الامريكى ٠٠ وقد اتضح كل هذا في خلال مدة تزيد قليلا عن عام فيما بين يولية ١٩٦٠ (عندما بدأت منطقة التجارة الحرة تخفيضاتها

---

(٦٠) للرجوع الى بيان واضح عن هذا الموضوع انظر وليم بيكلز *William Pickles* « ليس مع اوروبا » ـ الحالة السياسية للبقاء فى خارجها » ـ (نشرة مكتب فابيان الدولية) لندن ـ ابريل ١٩٦٢ ٠

الجمركية) وبين الصيف التالى ، عندما أعلن مستر ماكميلان فجأة استعداد بريطانيا للتفاوض للدخول فىالرابطة الاقتصادية الاوروبية (٦١) أن نقطة التحول الفعلية قد جاءت مبكرة قليلا فى يناير ١٩٦٠ عندما قرر مؤتمر اقتصادى اطلنطى مكون من دول (الناتو) استبدال منظمة الرابطة الاقتصادية الاوروبية O E E C بتشكيل جديد هو منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية O E C D ٠٠ وقد ضمت هذه الاخيرة الولايات المتحدة وكندا ٠٠ وكانت أهمية هذه الحركة أنها مكنت اللجنة الاوروبية فى بروكسل ـ التى يسيطر عليها الآن الفيدراليون برئاسة البروفسور هلستين Hallstein وزملاؤه الفرنسيون الاكفاء للغاية ـ من وضع أيديها بأيدى أمريكا الشمالية ، وبذلك تجاهلوا كل مشروع منطقة التجارة الحرة ، وانزال بريطانيا الى مجرد دولة أوروبية أخرى ٠٠ وكان هذا الوضع بالتحديد هو الذى أغضب البريطانيين خصوم الفيدرالية الاوروبية : الذين تضاعف استياؤهم عندما غيرت هوايتهول خطتها فى تخاذل واحجام (٦٢) عندما شاهدت علامة الخطر فى النهاية ٠

ولا يدخل تاريخ المفاوضات البريطانية التالية مع الدول الستة ضمن نطاق هذه الدراسة ٠٠ على أنه من المفيد أن نلقى نظرة فاحصة على ما كان يعتبر دائما حافز بريطانيا الاساسى فى هذه الامور ، الا وهو الرغبة فى أن تربط معا كلا من أوروبا الغربية بأمريكا الشمالية (٦٣) ٠٠ وقد اتخذ هذا غالبا شكل الادعاء بأن منشئات بريطانيا السياسية لا يمكن ادماجها

---

(٦١) هانسارد *Hansard* ـ مجلس العموم ٢ اغسطس سنة ١٩٦١ انظر ايضا بيان ادوارد هيث المفاوض الرئيسى مع دول السوق المشتركة فى بروكسل بتاريخ ١٠ اكتوبر ١٩٦١ ٠

(٦٢) كيتزنجر نفس المرجع ص ١٠٣ ـ وللشئون الاقتصادية التى ينطوى عليها هذا الاتجاه انظر التقرير الهام للبروفسور جيمس ميد *James Mead* (المملكة المتحدة والكومنولث والسوق المشتركة) ٠

(٦٣) انظر ماكاى *Mackay* « نحو ولايات متحدة اوروبية » لندن ١٩٦١ ص ١١٧ ـ والمؤلف احد اعضاء العمال البرلمانيين القلائل من ذوى النفوذ الذى كان يؤيد القضية الاوروبية ـ ومات بعد وقت قصير من نشر كتابه ٠

بمنشئات القارة (٦٤) • وبالتبادل ، أمكن مواجهة الاحتجاج بأن الكومنولث البريطانى المتعدد الاجناس بسده الثغرة القائمة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة (وبين الشعوب البيضاء والشعوب الملونة) كان يفضل بدرجة كبيرة على التجمع الاوروبى « الضيق » : ولو أنه لم يوضح كيف يمكن أن تعتبر أوروبا ، الوثيقة الارتباط بممتلكاتها السابقة البريطانية والفرنسية ، « ضيقة » • والواقع أن العقبة الحقيقية هى أن كلا من اليسار واليمين قد ازداد اعتيادهم على وضع كانت تقف فيه بريطانيا فى مركز عالم الكومنولث ، الذى يربط أوتاوا مع دلهى بواسطة طرق اتصال تسيطر عليها لندن كلية •• وكان هذا بمثابة الحافز الرئيسى داخل هذا النظام العالمى (المرادف فى الحقيقة لمنطقة الاسترلينى ، باستثناء كندا) ، أن بريطانيا كانت ولا تزال تلعب دورا مستقلا عن كلا من أوروبا ومن الولايات المتحدة ، وكان اكتشاف أن الامريكيين يزداد سعيهم نحو المشاركة ليس مع « أوروبا زائدا بريطانيا » وانما مع أوروبا بما فيها بريطانيا ، هو الذى غير الصورة تغييرا جذريا •

وكان هذا الاكتشاف فى الواقع لم يكن ملائما لحزب المحافظين الذى كان يعتبر تقليديا حزب الامبراطورية بأكثر مما لخصومهم العمال • ولكن فى ذلك الحين حدث أن كان المحافظون فى الحكم وكان عليهم أن يعالجوا الموقف ، بينما استطاعت (المعارضة) أن تكون ناقدة •• وهكذا شملت خيبة الامل بشأن منطقة التجارة الحرة ، ولو بكيفية غير مباشرة ، موقف كل من الحزبين السياسيين الكبيرين الذى كان السبب الرئيسى فى كيف أن السياسيين البريطانيين أصبحوا أكثر انزعاجا فى سنة ١٩٦٢/١٩٦١ بعد حالات الحيرة والارتباك التى عانوها فى السنوات السابقة • فاذا كانت قد حدثت فى سنة ١٩٦٢ اضطرابات تمردية فى صفوف المحافظين ، بينما يمكن أن يقال بكيفية معقولة أن « المعارضة » فى صفوف العمال كان لديها فرصة اكتساح البلاد على أساس مضاد للاوروبية وموالى للكومنولث ، هذه الاهتزازات التى بدت على السطح السياسى قد ترجمت ـ الى عبارات سياسية ـ ذلك الاستياء المبهم من جانب الجمهور عما كان يبدو بمثابة تخلى شامل

---

(٦٤) انظر بيكلس *Pickles* ـ وانظر بليندر *Plinder* ص ٨٠ •

عن كل من السيادة الوطنيه ، وروابط الكومنولث من أجل « أوروبا »(٦٥)
ولكن بالرغم من أن هذه المشاعر تصل الى أعماق أبعد غورا من أى حجج
عقلية أخرى كان من المحقق أن يوضع القرار النهائى على مستوى مختلف ..
ولكن العوامل الاستراتيجيه والاقتصادية ، كما ينظر اليها من وجهة نظر
هوايتهول (حيث يقتضى مراعاة التوازن العالمى للقوى) كان من شأنها
أن تقلب الوضع ، بغض النظر عن حقيقة حالة الشعور العام .. فاذا كان
هذا قد تطلب التخلى الاخيارى عن السيادة فى الامور المتعلقة للطريقة
الجديدة فوق الوطنية فى معالجة الشئون الاقتصادية الاوروبية ، فان القرار
البرلمانى ـ كيفما كان فى النهاية ـ يقتضى أن يتقرر بواسطة اعتبارات
غير قانونيه .

منشئات الرابطة الاقتصادية الاوروبية (٦٦) :

لما كان الغرض من اتفاقية روما هو انشاء سوق مشتركة أو اتحاد
جمركى بين الدول الموقعة عليها ، فقد اهتمت الوثائق القانونية التى تحدد
الاطار الانشائى للرابطة بدرجة كبيرة بالمواد التى تغطى كل نواحى
السياسة الاقتصادية .. على أن هذا يجب أن لا يؤدى بنا الى معاملة
« التكوين العالى » السياسى للرابطة على أنه مجرد وسيلة نحو هدف
اقتصادى .. ولكن من الاصح القول أنه كان يخطر فى عقول الموقعين على

---

(٦٥) فى هذه المرحلة كان الاحرار فقط هم الملتزمون كلية بالدخول فى التعاون الاقتصادى الاوروبى باى ثمن فى الغالب (وبالتخل عن القوة الذرية الرادعة البريطانية باعتبارها عديمة الجدوى وباهظة التكاليف) . وتمسكت الحكومة فى الواقع بموقفها بالرغم من عدم الموافقة الاجماعية تقريبا التى ظهرت فى مؤتمر ساسة الكومنولث فى سبتمبر ١٩٦٢ ، ولكن معارضة العمال ضد « الانغمار فى أوروبا » كانت تزداد صلابة ـ وكانت هناك شكوك حول موقف اليمين فى حزب المحافظين .

(٦٦) بالنسبة لهذا القسم والذى يليه انظر بصفة خاصة (روبرتسون) « المنشئات الاوروبية » ص ١٤٨ ـ اميل بنوا *Emile Benoit* (اوروبا الستة والسبعة) نيويورك ١٩٦١ ص ٩ ـ جان فرانسوا دانيو *Jean François Daniau* (السوق المشتركة) لندن ونيويورك ١٩٦١ ص ٥١ بول سترتين ـ (التكامل الاقتصادى) ـ (المظاهر والمشاكل) ١٩٦١ .

اتفاقية السوق المشتركة باعتباره الاساس المادى للاتحاد السياسى لاوروبا الغربية فى المستقبل سواء مع بريطانيا أو بدونهـا ٠٠ وللهيئات الحاكمة للسوق المشتركة التى تعرف رسميا باسم « منشـئات الرابطة » صبغة سياسية من ناحية أنها قد حلت محل بعض الوظائف التى كانت تمارسها تقليديا الحكومات والبرلمانات الوطنية ٠

ويوجد أربعة من مثل هذه المنشئات وهى : « الجمعية » Assembly (وتعرف الان بالبرلمان الاوروبى) (٦٧) ـ ومجلس الوزراء الذى تمثل فيه الحكومات الاعضاء بكيفية مباشرة ـ محكمة العدل ولها سلطات تفسير المعاهدة وتسوية المنازعات بشأن بنودها ، ثم اللجنة Commission (والتى هى الجهاز التنفيذى الحقيقى) ٠٠ وبالاضافة الى ذلك توجد هيئتان استشاريتان اللجنة المالية Monetary Committee واللجنة الاجتماعية الاقتصادية ٠٠ ثم هيئتان خارجيتان متناسقتان مع الرابطة الاقتصـادية الاوروبية ذاتها ، وهما : رابطة الفحـم والصلب الاوروبيـة E C S C ورابطة الطاقة الذريه الاوروبيـة EURATOM ٠٠ وفى المـدة الاخـيرة أصبح للرابطة الاقتصادية الاوروبية E E C الرقابة على الموارد المالية لبنك اسـتثمار أوروبى ، وصندوق اجتماعى أوروبى (أساسيا لزيادة التدريب الصناعى وتعويضات العمل) ، وصندوق تنمية ما وراء البحار ، ولهذا الاخير أهمية خاصة بالنسـبة للاراضى المستعمرة السـابقة والتى تشترك الآن بكيفية غير مباشرة فى السوق المشتركة ٠

وتقابل « الجمعية » (التى أوضحت واجباتها فى المواد من ١٣٧ الى ١٤٤ من معاهدة روما) تقابل بصفة عامة الجمعية المشتركة ، التى انتهت الآن ، لرابطة الفحم والصلب ، فيما عدا أنعدد أعضائها يبلغ الضعف غالبا، وأن الدول الكبرى أكثر تمثيلا فيهـا ٠٠ وقبيل قرار بريطانيا الانضمام اليها كانت تتكون من ١٤٢ عضوا موزعة بالتساوى فى الغالب على أربع كتل تصويتية : فرنسا وألمانيا الغربية وايطاليا لكل منها ٣٦ منـدوبا ، ومجموعة (البنيلوكس) لها ٣٤ مندوبا (١٤ لكل من بلجيكا وهولندا و ٦ للوكسمبرج) ٠٠ وهى بتكوينها الحالى من مندوبين تعينهم البرلمانات الوطنية من بين أعضائها ، فانها لا تعكس بالضبط التكوينات الحزبية فى الداخل نظرا لاستبعاد الشيوعيين ٠٠ ومن ناحية أخرى فقد استمرت على

---

(٦٧) فيما عدا فى النص الفرنسى الرسمى حيث تعرف باسم (الجمعية البرلمانية الاوروبية) ٠

عادة رائديها السابقة من تكوين تكتلات تسمو فوق الوطنية من الديمقراطيين المسيحيين ، والاشتراكيين ، والاحرار يجلسون ويقترعون معا بغض النظر عن أصولهم الوطنية · واتجهت منذ قيامها في سنة ١٩٦٠ نحو التطور فى اتجاه تشريعى حقيقى وازاحت باضطراد الهيئة التنفيذية ، أو بالحرى الهيئتين ، اللتين أنشئتا بواسطة الاتفاقية ·· وأصبحت « اللجنة » فقط هى المسئولة مباشرة أمام « الجمعية » ·· أما مجلس الوزراء فغير مسئول أمامها ·· وعلى أن هذا الوضع للامور عرضة للتغيير ، كما يبدو ذلك محتملا ، عندما يخلف الجمعية الحالية برلمان أوروبى حقيقى ينتخب مباشرة بواسطة الاقتراع العام (٦٨) ·

ولما كانت (الجمعية البرلمانية الاوروبية) ـ مثل الجمعية العمومية لرابطة الفحم والصلب من قبلها ـ تجتمع فى ستراسبورج وتعمل بمثابة هيئة تشريعية ، كان لابد أن تجتذب قدرا كبيرا من أهمية (الجمعية التشريعية للمجلس الاوروبى) المشار اليها آنفا ·· وفى المدى الطويل يبدو من المحتمل أن برلمانا أوروبيا حقيقيا ـ أى هيئة مكونة من أعضاء منتخبين ومخولة بسلطات تشريعية حقيقية ـ ستستبدل نفسها بدلا من « الجمعيات » الحالية ، التى ستبدو عندئذ كهيئات سابقة أو طلائعية بالنسبة لها ·· ان المشكلة تكمن فى العلاقة المستقبلة لقلب أوروبا الغربية ـ « أوروبا الصغيرة » كما يسميها ناقدوها ـ مع الظل الاوسع مجالا لدول (الناتو) الممثلة فى ستراسبورج ·· ومن المفهوم أن المجلس الاوروبى الاصلى يمكن أن يصبح بمثابة الطليعة لبرلمان رابطة الاطلنطى ، يمثل أمريكا الشمالية وكذلك أوروبا الغربية والجنوبية ودول البحر المتوسط مثل تركيا ·· وحتى مع هذا ، يبدو من غير المحتمل أن يتخلى الاوروبيون الغربيون عن وحدتهم الجديدة ومنشئاتهم المشتركة ·· أما السرعة والمدى الذى تتغير بهما الرابطة الاقتصادية الى رابطة سياسية

---

(٦٨) اتخذت أول حركة سافرة فى هذا الاتجاه يوم ١٧ من مايو ١٩٦٠ عندما أصدرت « الجمعية » قرارا يوصى بان تتخذ الدول الاعضاء الخطوات اللازمة · وقد أيدت هذا القرار بعد ذلك « لجنة العمل من أجل الولايات المتحدة الاوروبية » وهى المحرك الحقيقى لكل حركة التكامل ·· ومما له أهميته ، هنا كما فى أى موضع آخر ، ان القوى الفيدرالية والديمقراطية كانت تسير معا جنبا الى جنب ·· وكما ذكرت لسان حال (شاتام هاوس) (العالم اليوم *The warld today*) فى مقال افتتاحى (مايو ١٩٦٢) ان « اللجنة » و « البرلمان » تتجهان الى اعتبار نفسيهما كحلفاء فى طريق تنمية التكامل الاوروبى ضد ما يبدو احيانا من تخاذل « مجلس الوزرا » ·

لمسألة أخرى ، حتى الوقت الحاضر يقتضى التأكيد بأن السيادة الوطنية فى الامور المتعلقة بالشئون الخارجية أو الدفاع لا تتأثر بمعاهدة روما : فان السلطات التى تسبغها على الرابطة سلطات اقتصادية بحتة ، وأى حركة أخرى الى الامام نحـو الفيدرالية الاصلية ستقتضى معاهدة جديدة .. فلا « مجلس الوزراء » الذى يتخـذ قراراته عـادة بالاجمـاع أو بأغلبية الاصوات (٦٩) ولا محكمة العدل (سبعة قضاة يعينون بواسطة الحكومات لمدة أقصاها ست سنوات) ، يمكن أن تدعو لأبداء تفسير أو تعقيب معين.. على أن هناك نقطة جديرة بالذكر : ان التعليمات التى يصدرها المجلس تعتبر ملزمة قانونا من وقت صدورها .. وهذا يتفق مع ما جرى به العرف القارى ، ولكنه يتعارض مع التقليد البريطانى لدستور غير مكتوب ، الذى يخضع من ناحية المبدأ للسيادة غير المحدودة لبرلمان وستمنستر .. ومن الاسهل أن تعمل أى معاهـدة تحل محل القوانين الوطنية فى القارة أكثر مما يمكن أن تعمل فى بريطانيا حيث يستطيع البرلمان ، نظريا ، أن يرفض اى التزامات يلتزم بها بسبب تشريع أسبق ، ولو أنه ، عمليا ، لايحتمل أن يحدث هذا ، ويمكن القول أن أى دولة تستطيع أن تخرج من أى تعاقد اذا صممت على ذلك حقا ، ولكن مبدأ السيادة البرلمانية المطلقة يجعل من الاسهل الى حد ما رفض أى التزامات شديدة الوطأة ــ اذا كانت الحكومة تميل الى ذلك ..

وهذه الهيئات الاربعة المذكورة عالية ، ليست ذات أهمية متساوية .. ولأسـباب عملية يبـدو أن اللجنـة الاوروبية أكثر احتمـالا من مجلس الوزراء ، لأن تصبح الجهاز التنفيذى الحقيقى ــ وهذا بالرغم من النص على أن « المجلس » هو صاحب الكلمة الاخيرة فى مواضيع السياسة..والحقيقة الماثلة هى أن المديرين التسعة الذين يكونون « اللجنة » ويعينون بواسطة الحكومات الاعضاء مشتركة معا ، يسبغ عليهم وضعا خاصا .. وهم علاوة

---

(٦٩) قبيل مفاوضات انضمام بريطانيا كان هذا يعنى ١٢ صوتا من ١٧ صوتا : اذ أن فرنسا والمانيا وايطاليا كان لكل منهما اربعة اصوات والبنيلوكس خمسة ولذلك كان من الممكن لدولة كبيرة ودولة صغيرة تتحدان معا أن تسيطرا على اصوات معارضة وبذلك تحولان ضد اقتراحات تتطلب اغلبية الاصوات .

على ذلك مخولون بمقتضى النظام الاساسى « بممارسة وظائفهم فى استقلال تام » عن حكوماتهم الوطنية ٠٠ وهم فى هذا يتبعون المثال الذى وضعته (السلطة العليا) لرابطة الفحم والصلب باستثناء أن سلطات الهيئة الاخيرة أبعد أثرا اذ لا يقاسمها فيها أى جهاز وزارى (٧٠) ٠

ومعاهدة روما مطولة ومعقدة بحيث لايمكن اعطاء ملخص منها هنا ، وبعض الاجهزة المساعدة التى انشئت بمقتضاها مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، قد تبدو أكثر أهمية على الورق مما هى فى حقيقة أمرها ٠٠ ولكن يقتضى ايراد ملخص عن (لجنة الطاقة الذرية الاوروبية Euratom التى أنشئت متناسقة مع الرابطة الاقتصادية ٠٠ فقد جعلت موضع اتفاقية خاصة لسببين : الاول ، ان الحكومات الستة سبق أن وصلت الى اتفاق بأنه يقتضى بذل مجهود مشترك فى هذا الميدان الجديد من أجل كبح طاقات أوروبا الذرية ، واذا أمكن ، جعل المنطقة أقل اعتمادا على الولايات المتحدة ٠٠ وقد تطلب هذا رقابة الدولة ، أو حتى ملكية الدولة ، وبذلك خرجت عن نطاق الاحكام الاقتصادية العامة للمعاهدة ، التى تهدف الى تقليل أو ازالة التدخل الحكومى فى اقتصاد السوق ، وهذه نقطة سنعود اليها فيما بعد ٠٠ وثانيا : كان من الضرورى النص على أن الاستخدام العسكرى للطاقة الذرية يقتضى استبعاده ٠٠ وكان هذا شرطا للموافقة الفرنسية ، اذ أن الحكومة الفرنسية ، حتى قبل قيام الحكم الديجولى ، كانت مصممة على المحافظة على حقوقها فى هذا المجال ٠٠ ولما كانت المانيا الغربية بمقتضى اتفاقيات باريس سنة ١٩٥٤ قد تخلت عن الحق فى صناعة الاسلحة الذرية ، ولم يكن لدى المشتركين الاربعة الآخرين النية على ان يفعلوا ذلك ، فان الاتفاق لم يكن صعبا ٠٠ وهكذا فان لجنة الطاقة الذرية الاوروبية انما تشبه سوقا مشتركة فى ميدان النشاط الذرى للاغراض

---

(٧٠) انظر المواد ١٥٥ ـ ١٦٣ من معاهدة روما ـ وللوقوف على تفسير انظر (روبرتسون) « المنشئات الاوروبية » ص ١٥٦ ـ وقد يكون جديرا بالذكر ان التعبير « فوق الوطنية » *Supranational* فى اتفاقية روما (الوارد فى المادة ٩ من اتفاقية الفحم والصلب التى نقلت عنها المادة ١٥٧ من اتفاقية روما) قد حذف ٠٠ ولكن هذا التساهل اللغوى نحو خصوم الفيدرالية قلما يؤثر على جوهر الموضوع ٠

الصناعية والعلمية ، ومركزا لتنسيق البحث الوطنى ، وكذلك للتعاون مع الدول غير الاوروبية ٠٠ وعلى غرار (السلطة العليا) للفحم والصلب ولجنة السوق المشتركة فهى على أى حال ـ مسئولون فقط عن المنشئات فوق الوطنية للرابطة (٧١) ٠

ويبدو التكوين الانشائى الناتج معقدا ولكن من الناحية العملية تجعله سهولة الوصـــول فى مختلف مراكز السلطة بسـيطا ٠٠ ومع البرلـمـان الاوروبى الموجود فى ستراسبورج ، ولجنة السوق المشتركة ولجنة الطاقة الذرية فى بروكسل ، والسلطة العليـا للفحم والصلب فى لوكسمبرج المجاورة ، فان الانشاء المقترح (لسكرتارية سياسية) جديدة فى باريس (التى لا تزال فى مرحلة المناقشة) لن يعقد الامور بدرجةكبيرة ، وبالاكثر لان سفراء الحكومات الاعضاء المفوضون لدى الرابطة الاقتصادية الاوروبية يكونون نوعا من حلقة غير رسمية بين « المجلس » وبين « اللجنة » وهكذا فان هذه الاخيرة ستصبح القوة الدافعة الحقيقية ٠٠ والسبب واضح : هو أن « اللجنة » على خلاف مجلس الوزراء ـ الذى يصـــدر قراراته باجماع الآراء أو باغلبية معينة ـ فانها تصدر قراراتها على أساس الاغلبية العادية ٠ ومهمتها هى تنفيذ الاتفاقية ، وهذا يعنى من الناحية العملية فرضأحكامها على المصالح المعارضة ، ولو أنه يمكن ، فى هذه الناحيــة ، اعتراضهـا بواسطة المجلس والمحكمة ٠٠ ولها سلطات اصدار توجيهات وقــرارات وكذلك توصيات وتصديقات وهى بذلك تستطيع بكيفية معينة أن تأمر دولة معينة أن تتخذ اجراءات معينة أو أن تكف عن اجراءات أخرى ٠٠ وأخيرا فهى فوق الوطنية ومركزية فى آن واحد ، ومن هنا فهى تجسيد مثالى لفكرة الفيدرالية ، التى تتطلع الى الازالة التدريجية للعقبات الوطنية فى طريق التخطيط والتكامل الاوروبى الشامل ٠٠ ولهذا السبب نفسه فانها أصبحت هدف الدول اليمينية التى تشعر بالقلق من ناحية اضمحلال السيادات الوطنية والبرلمانية (٧٢) ٠

---

(٧١) من الناحية العملية فان الحكومة الفرنسية قد حدث تحت ضغط الرئيس ديجول نوعا ما استقلال ممثلها فى الهيئة التنفيذية فى لجنة الطاقة الذرية الاوروبية ، ومقرها حاليا فى بروكسل ٠

(٧٢) انظر بيكلس *Pickles* نفسالمرجع ـ ص١٩ يوجد شرح عن الطبيعة البيروقراطية للجنة ٠ وقد يكون للجدل وزنه لو لم تكن القوى الديمقراطية الممثلة فى (الجمعية البرلمانية) فى صف « اللجنة » فى جهودها لازالة العقبات من طريق التكامل الاوروبى ٠

ان الفيدرالية هي في الواقع الوجه المقابل للتكامل ـ وقد كان الامر كذلك من بداية الخطوات الاولى التي اتخذتها (لجنة العمل) للمسيو مونيه Monnet ، وظل صحيحا طوال كل التقلبات السياسية التي وقعت في السنوات التالية ٠٠ ولهذا السبب أصبحت « اللجنة » حليفة لكل تلك القوى السياسية في القارة التي تهدف الى اقامة حكومة أوروبية حقيقية.. ان تكوينها البيروقراطي ـ أو الفني ، اذا كان من الافضل استعمال هذا التعبير ـ قد أعدها لصالح « فوق الوطنية » ، وهكذا تفعل ايضا علاقتها الرسمية بمجلس الوزراء ٠٠ والاخير وهو السلطة السياسية النهائية ، يستطيع أن يقبل أو يرفض السياسات العريضة « للجنة » ولكنه لايستطيع تغييرها الا باجماع الاصوات ، وهو ما لا يمكن الحصول عليه الا نادرا٠٠ ويعطي هذا الحكم وزنا كبيرا لجهود اللجنة ، التي تغطي كل ميدان التعريفات والزراعة ، والسياسات الاجتماعية والتشريع المضاد لاتحاد النقابات ، وكذلك الشئون المالية التي تؤثر على ميزان المدفوعات الخارجية للرابطة ، ورقابة سياسات الاستثمار ٠٠ وأخيرا ، باعتبارها الممثل الرسمي للرابطة الاقتصادية الاوروبية في العلاقات مع المناطق غير الاوروبية ، فقد اضطلعت بالدور القيادي مع المفاوضات مع الاعضاء المنتظرين أو الاعضاء المشتركين ٠٠ وبها هيئة أفراد تبلغ حوالى ١٨٠٠ من الخبراء المدربين والموظفين المدنيين ، وقيادة تكرس نفسها للتكامل ولذلك فان اللجنة تحتل قلب الزحف الفيدرالي نحو أوروبا المتحدة ٠٠ ولم يدهش أحد عندما التزم نائب رئيسها علنا (وهو فرنسي) بالتصريح بأنه في النهاية سيكون من الضروري اقامة ما وصفه بأنه « حكومة حقيقية وليس مجرد اجتماعات وزراء من حين لآخر » (٧٣) ٠

السوق المشتركة ٠

ان المنشئات تستمد حياتها من الاهداف التي قامت لخدمتها ٠٠ وكان الهدف الرئيسي لمنشئات الرابطة الاوروبية هو انشاء السوق المشتركة٠٠ وبينما يفهم ذلك بشكل واسع ، الا أن الاصل في مفهوم السوق المشتركة ليس مقدرا بصفة عامة ٠٠ وحتى أنصارها يبدون غامضين من ناحيتها ، بينما لا يهتم نقادها دائما بايضاح اعتراضاتهم بدقة كافية ٠٠ فان الحديث عن « التخطيط وعن عدم التدخل في سير العمل Laisserfaire أو حول

---

(٧٣) روبرت مارجولين *Robert Marjolin* « السوق المشتركة وتوحيد اوروبا » (بروكسل ١٩٦١) ص ١١ ٠

اخطار الحماية الاوروبية ازاء الدول المتخلفة (أى الدول منتجة المــواد الاولية) يجب أن يظل مبهما ، ان لم يقم عليه دليل بواسطة فهم حقيقة ما تعهد أعضاء الرابطة الاقتصادية فعلا بعمله ٠

وابسط طريقة لوصف السوق المشتركة هو تعريفها باتحادجمركي٠٠ ولكن هذا لايكون الا نصف القصة فقط وربما كان النصف الاقل أهمية٠٠ ان التوحيد الضرائبي ليس بأكثر من وسيلة لا غنى عنها لانشاء رابطة اقتصادية حقيقية ، على أنه يعتبر المفتاح لباقي الوسائل الاخرى ٠٠ ان التعريفة المشتركة على الواردات من خارج الرابطة ، بالاضافة الى الازالة التدريجية لــكل التعريفات الداخلية ، والحصص بين الاعضــاء ، همـا الاجراءان الاساسيان اللذان أقاما منذ بداية الامر مفهوم الرابطة الاقتصادية الاوروبية مفصولا بوضوح عن مشروع منطقة التجارة الحرة الذى تتبناه بريطانيا ٠٠ وينص الجزء الاول من اتفاقية روما على المواصفات التفصيلية فى هذا المجال ، والهدف العام هو الوصول الى الحــرية التامة للتجــارة الداخلية فى خلال مدة من ١٢ الى ١٥ سنة من بداية المعاهدة ٠٠ ومن الناحية العملية زيدت سرعة هذا البرنامج ، حتى أنه تذكر من الآن سنة ١٩٧٠ ــ أو حتى سنة ١٩٦٧ ــ على أنها تاريخ اختفاء التعريفات والحصص الداخلية بما فيها المفروضة على المنتجات الزراعية ، تعريفات خارجيــة مشتركة (٧٤) ٠

وبينما يمكن أن تعتبر ازالة الحواجز مسالة لا تؤثر الا على الدول الاوروبية المختصة ، الا أنه من الواضح أن تطبيق تعريفة خارجيةمشتركة يكون له تعقيدات بالنسبة لباقى العالم ٠٠ وقد وضعت بمقتضى اتفاقية روما بخاصــة أقص معــدلات التعريفات التى تتراوح فى معظم الحالات من ٣ الى ٢٥ فى المــاية ولو أنهــا ترتفع عن هــذا المعــدل فى بعض المنتجات ٠٠ وتدل المقارنة بين متوسط الضرائب الخارجية وبين الضرائب الوطنية السابقة على أن ناقدى الرابطة الاقتصاديــة الاوروبيــة الذين وصفوها بأنها كتلة وقائية كانوا عــلى خطــأ مبين ٠٠ وفى الواقــع أن التعريفة المشتركة بمقتضى المعاهدة ، أسفرت عن معدل أكثر انخفاضــا بدرجة كبيرة عن متوسط التعريفات الوطنية التى كانت سارية قبل أن

---

(٧٤) لواردات الـكومنولث الى بريطانيــا موضوع قــائم بذاته ، كانت المفاوضــات لا تزال تدور بشانه فى ينــاير ١٩٦٢ عنــدما وافقت الدول الستة على تنسيق سياساتها الزراعية ٠٠

تدخل السوق المشتركة الى حيز العمل ٠٠ أما بالنسبة لكل من فرنسا وايطاليا فقد وصلت الى نصف معدلاتها السابقة ٠٠ صحيح أن بلجيكا وهولندا ولكسمبرج اضطرت أن ترفع معدلاتها السابقة ، التى كانت منخفضة بكيفية غير عادية ، ولكن الأثر الاجمالى مع ذلك يتجه الى زيادة تحرر التجارة الدولية ٠٠ وبعبارة أخرى أن المنتج الاوروبى سيحصل على قدر أقل من الحماية الضرائبية عن غير الاوروبيين ، وبطبيعة الحال عن أى كان داخل الرابطة ذاتها ، حيث سيتعرض لأول مرة للصدمة التامة لقوى السوق غير المقيدة (٧٥) ٠

لى أن الاتحاد الضرائبى انما يطلب كوسيلة لهدف أوسع ، تعتبر عبارة (الاتحاد الاقتصادى) ملائمة له ، ولو أن المعاهدة قد تجنبت هذا التعبير ٠٠ أن عبارة « الرابطة الاقتصادية » قد اختيرت للتغلب على صعوبة ايجاد تسمية مشتركة تكون مقبولة من جميع المشتركين ٠٠ وتتميز الرابطة الاقتصادية كما وصفتها الاتفاقية بالاهداف التالية التى تذهب الى أبعد من مجرد الاتحاد الجمركى :

(أ) حرية حركة رأس المال واليد العاملة عبر الحدود الوطنية ٠

(ب) ازالة الاجراءات الحكومية (وبالاخص المعونات المالية من جميع الأنواع) التى يكون لها تأثير على تقييد التجارة أو افساد المنافسة ٠

(ج) العمل على انسجام السياسات الاجتماعية أى بصفة خاصة السياسات المتعلقة بالاجور ومزايا الضمان الاجتماعى والعمالة ٠

(د) وكالات مشتركة لتنسيق الاستثمار داخل الرابطة وخارجها ، وبالاخص فى الاراضى التابعة السابقة وراء البحار ٠

---

(٧٥) للوقوف على التفاصيل انظر بنوا *Benoit* ص ٢٠ ـ مع بعض الاستثناءات ، توضع التعريفة المشتركة على المستوى الذى يمثل المتوسط الحسابى للضرائب التى كانت تتقاضاها الدول الأعضاء فى أول يناير ١٩٥٧ ـ تبعا لتساهلات متبادلة صار التفاوض بشأنها بواسطة الرابطة الاقتصادية وشركائها التجاريين ٠٠ وكان معنى هذا ، عمليا ، تخفيض هائل فى الضرائب الفرنسية والايطالية ، وارتفاع فى ضرائب البنيلوكس ، ولا تغيير يذكر فى المانيا الغربية ٠

ان تحقيق هذه الاهداف ـ التى كتبت جميعها فى المعاهدة ـ لا يزال قاصرا عن تكوين الاتحاد الاقتصادى التام ، من ناحية أنها لا تنص على عملة مشتركة ، ولا تقتضى أن تصبح الاجور والاستثمارات الوطنية أوسياسات العمالة جميعها متشابهة ٠٠ ان كل ما تتطلبه المعاهدة هو « انسجامها » الى الحد الذى يمكن الرابطة من القيام بعملها ٠٠ وعلاوة على ذلك فان قبول هذه الاجراءات بواسطة الاعضاء محدد فى معظم الحالات ، نظرا لأنه لا يمكن تقريرها بواسطة (اللجنة الاقتصادية) وانما يجب اعتمادها بواسطة مجلس الوزراء مع ماله من حق الاعتراض الثابت ، وحتى فى مرحلة أبعد ، عندما يصبح المجلس فى كثير من الحالات قادرا على العمل بواسطة اقتراع أغلبية محددة ، فان أى دولة من الاعضاء تستطيع مع ذلك أن تلجأ الى مختلف بنود التهرب مدعية أولوية التشريع الوطنى ، أو الاخطار على الامن القومى ٠٠ وعلى وجه الاجمال يمكن القول أن هذه الاحكام تتناسب مع علاقة سياسية من نوع كونفيدرالى ، أكثر منها مع النظام الفيدرالى الحقيقى ٠ وكان من المشاهد بوضوح أنه فى تلك المرحلة قد فرض حكم الاغلبية قدرا كبيرا من الضغط والتوتر ، سواء عن طريق برلمان وطنى ذى سلطات تشريعية حقيقية ، أو عن طريق التصويت فى مجلس الوزراء ٠٠ وكانت النتيجة اتفاق أو تفاهم كان من مزاياه على الاقل عدم ايذاء المشاعر الوطنية الى حد الاضرار بالمشروع كله ٠

ولا تستدعى النصوص التى تحكم حرية تحرك راس المال واليد العاملة وتكوين الاعتمادات المالية المركزية لمواجهة صعوبات التحويل اهتماما خاصا ٠٠ ومن ناحية أخرى ، هناك نقطتان جديرتان بالذكر لما لهما من أهمية عامة كبيرة : ان الاتفاقية عملت حسابا للاضرار التى ينطوى عليها أى اتحاد جمركى بالنسبة للاعضاء الاضعف اقتصاديا ، ولنفس السبب قد ادرجت بعض أحكام خاصة لمعالجة الحقل الزراعة بأكمله على مستوى فوق وطنى ، وابعاده عن حيز الاقتصاد السوقى ٠٠ وينبغى أن تخطط زراعة أوروبا كمجموعة ٠٠ وليست هذه هى أقل الظواهر أهمية فى عملية حازت بركة كل من الاحرار والاشتراكيين فى أوروبا الغربية ، بما

فيهم بعض المدافعين عن آخر حصن للاقتصاد السوقى البحت ، الذين فى هذه الحالة قد اتفقوا ضمنا على التوفيق بين مبادئهم (٧٦) .

وهذا الارتباط بين التخطيط بكيفية عامة للزراعة ليس مصادفة .. ان كل اتحاد جمركى يحمل بين طياته اضرارا خطيرة بالنسبة لأعضائه الاضعف ، وفى داخل أراضيهم ، بالنسبة للفروع الاقتصادية الاقل انتاجا .. وهو أبعد من أن يساعدهم على التغلب على اضرارهم ، بل قد يسبب لهم مزيدا من التخلف .. وفى التاريخ الاوروبى الحديث ، نجد أن الحالة الكلاسيكية هى توحيد ايطاليا منذ قرن مضى ، الذى ترك الجنوب الزراعى الفقير فى حالة أسوأ مما كان .. أما شمال ايطاليا فقد أحرز فوائد جمة من الاتحاد الجمركى الذى وضع وقتئذ ليغطى البلاد كلها .. ولم يحصل جنوب ايطاليا على أى فائدة ، بل تفاقمت حالة تكوينها الضعيف بنتائج بعيدة المدى كانت فى السنوات العشرينيات تعتبر قاتلة بالنسبة للديمقراطية الايطالية .. وهذا هو نوع من مشكلة مذهبية يرفض أنصار حرية التجارة والقائلون بحرية التصرف Laissez fairists أن يرونها او يعالجونها على أنها مجرد مضايقة عابرة .. وكمثل على هذا الاتجاه يمكن أن نذكر ملاحظة لاقتصادى شهير قال :

« ان ازالة التعريفات وغيرها من الحواجز من طريق مرونة التحرك التى تتبع توحيد ايطاليا ، قد وسعت نطاق المبادلات المفتوحة أمام شعب جنوب ايطاليا ، واتساع نطاق الاختيار عادة ما يفيد السكان بدلا من أن يضرهم (٧٧) .

---

(٧٦) وقد ادرك هذا نوعا النقاد الاشتراكيين البريطانيين للمشروع باكمله .. وقال مستر بيكليس فى نشرة مكتب فابيان السابق ذكرها « يجب أن نعترف بجدارة فكرة التخطيط الزراعى على مستوى القارة حتى لو كره الانسان الوسائل المتبعة لذلك واحس بالخوف من نتائجها المحتملة » ص ٢٥ - ثم كتب بعد ذلك بقليل فى ص ٢٩ يقول : « ان الطريقة لتقليل حالة عدم الاستقرار فى اوروبا هى اعطاء اى مساعدة نستطيعها من الخارج ، وليس بتضحية بريطانيا لها .. فان المبعوث الدينى الحساس (المبشر) لا يقفز الى قزان اكلة لحوم البشر من أجل تخفيف درجة الحرارة فيه » .

(٧٧) ت باور Bauer « التنمية الاقتصادية الدولية » (الجريدة الاقتصادية مارس ١٩٥٩ ص ١١٠/١١١ .

وفي الواقع أن ما فعله التوحيد ، وما عاصره من ادخال حرية التجارة على مستوى الامة ، لايطاليا في سنة ١٨٦١ - أى قبل قرن بالضبط من اتفاقية روما ، التي وضعت لحسن الحظ بمزيد من الحكمة بواسطةاقتصاديين لم يعودوا بعد منحازين لفكرة Laissez-faire كان من شـأنه أن يدمر الصناعات الضعيفة وغير المحمية في الجنوب ، بينما كان التحول الى الحماية الصناعية في سنوات ١٨٨٠ سببا في الاضرار بزراعته ٠٠ وكانت النتيجة القصيرة المدى هي الاضطرارالى الهجرة الجماعية الى أمريكاالشمالية والجنوبية ٠٠ أما العواقب البعيدة المدى فكانت أشد أثرا : فان الجنوب قد جذب ايطاليا الى أسفل الى مستواه الاجتماعي السياسى ، لانه بالرغم من أن الحـركة الفاشستية قد ولدت في الشمال الا أنهـا زادت في الريف المتخلف مشكلة الجنوب الزراعية غير المحلولة ، وبصفة عامة التنديد الذى كانت تتهم به الديمقراطية بواسطة الاحرار الحاكمين وتمسكهم العنيـد بمذاهبهم الاقتصادية ٠٠ وكان هذا يعنى من الناحية العمليـة تخريب اجزاء كبيرة من البلاد ، أو اهمال تنميتها ، على حساب منفعة قليـل من المراكز الصناعية المتقدمة وعلى خلاف هذا في المذهب الاقتصادى ، فان معاهدة روما تبذل محاولة لتصحيح المفارقات الاقليمية عن طريق تخطيط الاستثمار في المركز ٠ والاشتراكيون يستطيعون المجادلة بأن هذا لم يتقدم بالدرجة الكافية ٠ والشيء الذى لا يمكنهم أن يفعلونه بأمانة هو الادعاء بأنه وثيقة لأنصار حرية التصرف أو عدم التدخل Laissez-fairist [٧٨] ٠

ان مكان الزراعة من هذه الصورة يحدده وزنها النوعى في سبـاق الحياة الاقتصادية الاوروبية ، واذا تركنا بريطانيا جانبا ، وأقل من ٥ ٪ من سكانها يعتمدون على الزراعة ، كحالة خاصة ، فان دول أوروبا الغربية ملتزمة بأن تحمى مصالح منتجيهـا ، الذين يبلغون بعائلاتهم من ٢٠ الى

---

(٧٨) وهذا لا ينفى ان كثيرا من مؤيديها - ربما بخاصة في الولايات المتحدة ما زالوا يداعبون وجهة نظر بسيطة التفكير عن الاقتصـاد العـالمى ٠٠ وفي تلك الهيئـات يمـكن تفسير العبارة القديمة « ان كل المصالح القانونيـة تنسجم معا » بحيث تعنى ان الحرية التجارية التامة يجب ان تستفيد منها جميع اقسام المجتمع ، فيما عدا بالطبع اولئك الذين تكون مصالحهم غير قانونية ٠٠ ولكن مثل هذا الهراء لم يعد يحظى باى تاييد ، وليس له اى اثر على السياسات الاوروبية المعاصرة ٠

٤٠ في المائة من تعداد سكانها (٧٩) . وتتضمن اتفاقية روما تبعا لذلك ، احكاما خاصة (واردة من الملحق الثانى) تصور ما وصف بأنه (سوق منظمة) للزراعة الاوروبية (٨٠) وقد وصف هدفها رسميا بأنه « لزيادة الطاقة الانتاجية الزراعيـة ، وكفاية مستوى معيشـة ملائمة للسـكان الزراعيين ، واستقرار الاسواق وضمـان الامدادات المنتظمة ، وضمـان الاسعار المعقولة للمستهلكين » وستكون هذه اللغة مألوفة للامريكيين .. وهى بالطبع لا تنطبق على المذهب الاقتصادى فى القرن التاسع عشر .. ان الانسان يحتاج فقط الى التساؤل عن « حياة مستوى معيشة ملائم » أو بأى مستوى يمكن تحديده حتى يتحقق من أن هذه الاحكام في حد ذاتها تقطع الافتراضـات التى تتمسك بها المذاهب الحيـة الباقيـة للتـحرر الاقتصادى .

وعى الهيئات التى تتجه نحو الحرية التجارية غير المحدودة ، نجد أن هذا الاهتمام بالزراعـة وبالفـلاح يخضع غالبا للاعتبارات السياسيـة العادية : كما لو أن السكان الزراعيين لهم أى وسائل أخرى لجعل وزنهم محسوسا ، غير الاجراء السياسى .. أو كما لو لم يـكن هـذا بالطريق الديمقراطى السليم لمواجهة موازنة الجذب الاقتصادى الاعظم للمـراكز الصناعية المدنية .. ولكن فى الواقع أن واضعى المعاهدة كانت لديهم كل الاسباب ، بخلاف التقديرات السياسية ، لاخـراج الزراعـة من نطـاق المنافسة غير المحدودة ، التى تكون (منطقة التجارة الحرة) قد تركتها .. ومحاولة توحيد أوروبا صناعيا ، دون توجيه اهتمام للزراعة ، قد يعنى اعادة ظهور جميع المفارقات الداخلية التى سبق أن اجتاحت (الستـة) فرادى فى المستوى الاعلى للرابطـة الاوروبيـة .. واذا كان الفلاحـون الفرنسيون فى سنة ١٩٦١ قد سدوا الطرقات وهددوا بأعمال العنف ، فانهم لم يفعلوا ذلك لانهم كانوا يستنكرون السوق المشتركة وانما لانهم كانوا يشعرون بالقلق بسبب فشلها الى الآن لحل مشكلة فائضاتهم الزراعية غير الضخمة .. وكان تأثير مظاهراتهم فى الواقـع هو دفـع حـكومات (الستة) الى بذل مجهود لوضع سياسة مشتركة للزراعة ، مستـوفاة بأسعار مضمونة .. وكان يبدو أن المصالح الوطنية كانت تسيطر على

---

(٧٩) فى سنة ١٩٦٠ كانت نسبة السكان العاملين فى الزراعة تقل عن ربع المجموع ولكن النسبة كانت اعلى قليلا فى فرنسا واكثر فى ايطاليا .

(٨٠) دنيو *Deniau* نفس المرجع ص ٦٨ .

المساومات العنيفة بين الستة ، وكانت فرنسا وإيطاليا وهولندا بصفة خاصة تصر على أنه اذا كان عليها أن تخفض تعريفاتها على البضائع الصناعية ، فانه يقتضى أن يفتح الالمان صدورهم للفائضات الزراعية ٠٠ على أن المشكلة التى تحولت الى مطالب وطنية متضاربة على مستوى السياسات الاوروبية كانت المشكلة الاجتماعية الاقتصادية للوصول الى توازن معقول للصناعة والزراعة ٠٠ وهذا هو السبب فى أن الاتفاقية كان لها مثل هذه الاهمية ٠٠ فان أى شخص كان يستطيع أن يتنبأ بأن الحكومات المتعلقة على ناخبين ، يكون العمال والفلاحون بنسبة الربع فى المتوسط تكون متجاوبة للضغوط التى تقع عليها منهم ٠٠ والشىء الذى كان يتطلب دليلا على صحته هو أن تستطيع (الستة) الاتفاق على سياسة مشتركة ــ الأمر الذى عملوا فى النهاية على تحقيقه ٠

ان هذا البحث السطحى الى حد ما للسياسات الاقتصادية التى نصت عليها اتفاقية روما قد يمكن استكماله بواسطة عرض مختصر للاجراءات التى سبق اتخاذها أو تصورها لتحقيق تدفق متحرر للبضائع والخدمات وكذلك لليد العاملة والمهارات الفنية داخل الرابطة ٠٠ وهذه يمكن تلخيصها تحت العناوين الثلاثة التالية : ــ

(ا) الحواجز الداخلية للتجارة :

بدأت الجولة الاولى لخفض التعريفات بين الدول الاعضاء فى أول يناير سنة ١٩٥٩ عندما خفضت جميع الضرائب بنسبة الى ١٠٪ القانونية، تم تلا ذلك تخفيض معادل تبعا للجدول المقرر يوم أول يولية سنة ١٩٦٠ ــ ومنذ هذا الوقت صار تسهيل المعدل الزمنى وأجريت التخفيضات بكيفية أسبق من الجدول ٠٠ وفى يناير سنة ١٩٦١ كانت التعريفات الصناعية داخل الرابطة تقف عند نسبة ٧٠ ٪ فقط من معدلها فى سنة ١٩٥٧ ، وفى يولية سنة ١٩٦٢ كانت قد هبطت الى ٥٠٪ من النسبة الاساسية ٠٠ والمتوقع الآن ان الهدف من الالغاء الكلى للحواجز الجمركية الداخلية سيتحقق فى أوائل سنة ١٩٦٧ وقد اختفت الحصص Quotas كلية فى الغالب (باستثناء المواد الغذائية التى تخضع للاتفاقية المنفصلة المعقودة فى بروكسل فى يناير سنة ١٩٦٢) ٠٠ وكان من بين نتائج زيادة سرعة اجراء هذا ارتفاع يبلغ ٥٠٪ فى التجارة داخل الرابطة خلال السنتين الاوليين بعد أن بدأت دورة خفض التعريفات الجمركية ٠

(ب) التعريفات الخارجية :

فى مارس سنة ١٩٦٠ كانت ثغرات الاتفاقية قد سدت ، وحددت الضرائب النهائية بواسطة مجلس الوزراء ٠٠ ومع السماح بكشف عن المنتجات الخاصة التى تقتضى ضرائب أعلى ، كانت التعريفة العامة الخارجية تعمل بمعدل ٧ر٤ ٪ (ونسبة ضئيلة للمواد الخام ـ و ٩ر٥ ٪ للبضاعة المشغولة ومن ١٣ر٦ الى ١٧ر٢ فى المائة للمهمات الرئيسية وغيرها من المصنـاعات) ٠٠ وهـكذا اتيحت درجـة معتدلة من الحمـاية للمنتجين الصناعيين الاوروبيين ، ومنذ هذا الوقت أدت المفاوضات مع الولايات المتحدة الى مزيد من التخفيض (٨١) ٠

(ج) حرية نقل رأس المال واليد العاملة :

كان الهدف هنا ٠٠٠ معاملة المواطنين فى الدول الاعضاء كما لو كانوا مواطنين أوروبيين ٠٠ أى ازالة جميع العقبات الأساسية من طريق حركة الاشخاص والممتلكات عبر الحدود الوطنية ٠٠ وفى الواقع كان هذا من الاسهل تحقيقه بالنسبة لرأس المال أكثر من اليد العاملة ٠٠ اذ أن الاموال أكثر قدرة على الحركة والنقل من النـاس ٠٠ ومع ذلك فان مبـدأ قيام سوق أوروبى لليد العاملة لجميع العاملين الذين يتقاضون أجورا وللباحثين عن العمالة قد نص عليـه القـانون ، ولو بكثير من الاسـتثناءات وبنود للتملص مثل التى تتعلق مثلا بالادارة العامة (ستستمر الدول فى تعيين رعاياها فى الوظائف الحكومية) ، والصحة العامة والامن (فالهجرة لغير المرغوب فيهم تظل محظورة) ثم الخدمة لمدد قصيرة (بأن تكون تصاريح العمل قابلة للتجديد ، ولكن بعد أربعة سنوات فقط من العمـل المنتظم تسـقط كليـة جميع أنواع التفرقة على أسـاس الوطنيـة) ٠٠ ومن الناحية العلمية لم تحصل حركات انتقال جماعية نظرا لأن جميـع دول

---

(٨١) انظر دنيو *Deniau* ص ١٣٤ ـ وللوقوف على تفصيلات عن اجراءات التخفيض الجمركى ، والاستثناءات الممنوحة بالنسبة لسلع معينة (وخاصـة من اجل استفادة الدول المشتركة فى افريقيا) انظر كتزنجر ص ٢٢ ـ وفى ربيع سنة ١٦٢ تعهدت دول الرابطة الاقتصادية الستة تخفيض ضرائبها الخارجية بنسبة ٢٠٪ على معظم مصنوعاتها ، وبذلك جعلتهـا ادنى من الضرائب البريطانيـة ازاء دول ثالثة ٠٠ وبمجرد ان تدخل السـوق المشتركة مرحلتها الثالثة (فى سنة ١٩٦٦) لن تحتاج اى تخفيضات اخرى الى الاتفاق عليها بالاجماع بل يمكن اقرارها بمجرد اغلبية الاصوات ٠

« الرابطة » باستثناء ايطاليا تعانى نقصا فى اليد العاملة ، وحتى فى ايطاليا قد تخلص التقدم الصناعى من حشود المتعطلين من «الجيش الاحتياطى » ـ ولهذا السبب فان الاحتياطات المعقدة الخاصة « بالصندوق الاجتماعى » الذى انشىء من جل تعويض العمال عن فقد العمل قد دلت على انها ملائمة للغاية ٠٠ وأخيرا ، حدث بعض التقدم فى التنسيق الموعود للاجور ودفعات الضمان الاجتماعى ، وهو شرط لدخول فرنسا ، بالنظر للتشريع الفرنسى الذى ينص على مساواة الاجر بالنسبة للرجل والمرأة ، والمزايا الاجتماعية المتساوية لخمسين فى المائة فى الغالب من قانون الاجور الاساسية (٨٢) ٠

التخطيط والحرية :

« التخطيط » تعبير له قيمته وكذلك « الحرية » ، وكلاهما قد لجأ اليه نقاد وكذلك أنصار الرابطة الاقتصادية الاوروبية وهدف كل منهما التدليل على أن السوق المشتركة هى فى الحقيقة اتحاد نقابات هائل مكون من كبار ذوى المصالح ومن السياسيين الرجعيين ، أو بقصد اظهار أنه اذا كان على السوق المشتركة أن تكفل الوفاء بأهداف معاهدة روما ، فان عليها أن تتطور مبتعدة عن التحرر الكلاسيكى ، وتتجه الى اقتصاد مخطط ، بدون أن تصبح مطلقة Exclusive أو وقائية Protectionist وبدون أن تنقلب فتتحول الى تعليمات حكومية ٠٠ وهناك بطبيعة الحال القدامى من أنصار عدم التقييد أو عدم التدخل Laissez-fairist (أو الاحرار فى الاصطلاح الاوروبى) (٨٣) الذين يؤيدون السوق المشتركة لانهم يرون فيه استيفاءا جزئيا لهدفهم الطويل الامد للتخلص من جميع الحواجز من

---

(٨٢) للوقوف على تفصيلات انظر بنوا *Benoit* ص ٣٣ ـ وكيتزنجر ص ٣٠ ـ ومن الناحية العملية اتضح انه ليس من السهل التوفيق بين التخطيط الوطنى وسياسات تحديد الاسعار مع احكام الرابطة الاقتصادية الاوروبية وقواعد رابطة الفحم والصلب التى تحظر التفرقة ٠٠ وللوقوف على الحالة الخاصة الناجمة عن تصميم الحكومة الفرنسية مراقبة مستوى اسعار الصلب انظر مجلة (الايكونوميست) بتاريخ ٥ مايو ١٩٦٢ ٠

(٨٣) ربما يقتضى التنوية الى انه فى اوروبا لا يدل التعبير « بالاحرار » ما يعنيه غالبا فى الولايات المتحدة : الشخص الذى يحبذ المزيد من الرقابة العامة أو توسيع القطاع العام ، والاوروبيون الاشتراكيون ، وحتى تشكيلة فابيان ، ما زالوا يسمون انفسهم اشتراكيين وليس احرارا ٠

طريق حرية التجارة ٠٠ ومن الواضح أنه بفضل براعة مؤسسيها تستطيع الرابطة أن تكسب التأييد من جانب المحافظين والاحرار والاشتراكيين على السواء ٠٠ ومع ذلك فانه يبدو أن الامر يتطلب بعض التوضيح النظرى٠٠ فان المحافظين الزراعيين ، و الاحرار الذين يقولون بحرية العمل ، والاشتراكيين ذوى عقلية التخطيط ، قد يكون لديهم جميعا سبب معقول لتأييد أهداف معاهدة روما ، ولكن فى النهاية لابد من مواجهة السؤال الكئيب : ما هو المنطق الاقتصادى الذى يميز المعاهدة ، والكيفية التى يتوقع أن تتطور بها الرابطة ؟ وهل هى مجرد خليط من الاتفاقيات أم هى تتعلق بمجموعة معترف بها من الاهداف التى لها مفهومها فى نظر المجتمع الحديث ؟ ٠

وكانت السياسات الاوروبية ، من الناحية التقليدية ، تدور حول تقسيم ثلاثى للمجتمع : المحافظون الذين يدافعون عن طريقة الحياة قبل قيام الصناعة ، والاحرار من أنصار الاقتصاد السوقى وعدم التدخل Laissez-faire ، والاشتراكيون المؤيدون للملكية العامة ٠

وفى القرن التاسع عشر (وفى تقدير آخر لغاية السنوات الثلاثينيات كانت هذه الاقسام تقابل النزاع الطبقى التاريخى الذى كان يدفع الملاك والفلاحين ضد البورجوازية الصناعية والتجارية ، ويدفع كليهما ضد الطبقة العاملة الناهضة ٠٠ وهذا هو وضع الاستعداد الذى تنطوى عليه وجهة النظر الاشتراكية المألوفة للسياسات الاوروبية ٠ وقد فشل هذا جزئيا فى الحقبات الاخيرة ، الا فى المناطق التى لم تتحول تحولا تاما بواسطة الثورة الصناعية ٠٠ ولكن بالرغم من أن العلاقات الطبقية السابقة لم تعد تحتفظ باهميتها السابقة ، فان التقسيم الثلاثى ما زال ملحا ٠٠ والسياسات الاوروبية ترتكز على جهاز ثلاثى الارجل يتكون من المحافظين والاحرار والاشتراكيين ، يدافع المحافظون فيه بصفة عامة عن قيم المجتمع قبل قيام الصناعة ، ويؤيد الاحرار شكلا حديثا للرأسمالية يحتوى على ضمانات ضد التدهورات والبطالة الجماعية ويلح الأشتراكيون على أقصى توسع ممكن فى تشريع العمل وحالة الترفيه ، بالاضافة الى تخطيط اقتصادى شامل لمصلحة المجتمع كله ٠٠ وليست هذه الاهداف متناقضة ، ولكنها تتعارض وبذلك تعطى الانطباع أن المجتمع ما زال يواجه المنازعات الطبقية الخاصة بالقرن التاسع عشر ٠٠ والحقيقة الواقعة ، أن المشكلة هى مشكلة التفاهم على مستوى جديد كلية ٠ هو المدى الذى يمكن أن تعتبر فيه الملكية العامة وتخطيط الموارد الاقتصادية متمشية أو ملائمة مع العملية الاقتصادية

السوق ٠٠ وهكذا فان الجدل يتسبب عنه خلافات خطيرة ٠٠ ولكن مبدئيا كان جميع الاطراف التى يهمها الامر على يقين من أن المسألة مسألة توازن ، وليس استبدال نظام اجتماعى بنظام آخر ٠ وفى هذا الصدد يمكن أن يقال أن الاقتصاد المختلط Mixed Economy (وحالة الرفاهية) Welfare State قد أحرزت الاعتراف العام ، ولو كان هذا بحال ضمنية ٠

ولكن بالرغم من أن المنازعات السياسية قد فقدت كثيرا من حدتها ، فانها ما زالت حادة من الناحية النظرية ، وهى من بعض الاعتبارات تتعذر على الحل ، لانها ترجع الى مثل ونظريات مختلفة متضاربة ٠٠ وربما كان من الاسهل على حكومة ائتلافية من المحافظين والاشتراكيين الوصول الى تفاهم بشأن الملكية العامة (وتذكر فى هذا الصدد النمسا وايطاليا) ، بأسهل من أن يسهل المحافظون والاشتراكيون الى الاتفاق على القيم المختصة بطرق الحياة الزراعية والصناعية ٠٠ وبالمثل فان الاقتصاديين من الاحرار والاشتراكيين فى الدول المتقدمة مثل بريطانيا أو السويد أو هولندا ، قد يكونون على أتم وفاق فيما بينهم ومتفقين على تسعة أعشار الموضوع عندما يتعلق الامر باجراءات عملية لتمويل حالة الترفيه أو استعمال علاجات Keynesian × ضد التدهورات الاقتصادية ٠ ولكن الاتفاق يتحطم على العشر الباقى ، الذى يتعلق بمفهوم التخطيط الاقتصادى وكون هذه ليست مسألة أكاديمية لهو ما يجب أن يتضح لكل انسان يقدر ما هو المقصود بعبارة « التخطيط » فى الظروف التى تتخذ فيها الحكومات القرارات الاساسية التى تتوقف عليها كل حياة المجتمع ٠٠ وفى هذا الصدد كان الاحرار ، لحقبات من السنين يقاتلون فى عملية مؤخرة ، على حين قنع الاشتراكيون من جانبهم بمجرد الاقتراب من هدفهم النهائى ٠٠ ان قدرا كبيرا يتوقف على ما اذا كان ينظر الى (الرابطة الاقتصادية الاوروبية) على أنها اطار انشائى للتحرر الكلاسيكى أم كأداة تخطيط اشتراكى قل أو كثر أم كتوازن لكليهما (لو أمكن تحقيقه) ، كما يتوقف الكثير من الناحية السياسية على الاتجاه غير الاكيد للاحزاب الكاثوليكية واتجاه اتحادات العمال عندما تواجه هذه الضغوط المتضاربة ٠٠ هذه هى حقيقة أمر السياسات المعاصرة فى أوروبا ، وتبدو جميع المسائل الاخرى تافهة بالمقارنة معها ٠

× نسبة الى البارونماينهارد جون كينيس (١٨٨٣ - ١٩٤٦) الاقتصادى الانجليزى والمؤلف فى علوم الاقتصاد (المراجع) ٠

ويمكن تبسيط الامور بدرجة كبيرة لو أمكن تخفيض نزاع الاحرار والاشتراكيين الى عامل مشترك أقل غموضا من (الترفيه الخاص والعام) . ولكن بالرغم من بعض (التقارب) المتبادل بالمقارنة الى حالة ما قبل الحرب ، فان الجانبين فى هذا النزاع ، لا يتكلمون في الحقيقة نفس اللغة ، فكل منهما يبقى على اعتقاده بأن الطرف الآخر يتجه اتجاها غير معقول وغير واقعى وغير متفق مع العصر .. وبينما لم يعد التحرر الجديد الكينيسيانى Keynesian neo-liberalism بمثابة « عدم التدخل » Laissez-fairist من ناحية وضع كل ثقته فى اقتصاد السوق فانه يذعن لضرورة مراقبة الدولة فقط الى الحد المطلوب لاتاحة اطار انشائى يمكن للافراد فى نطاقه أن يدخلوا بحرية فى علاقات اقتصادية مع بعضهم البعض .. والتشريع المضاد للائتمان يجب أن يحافظ على المنافسة ، وفرض الضرائب يمكن أن يعالج مفارقات الدخل الكبيرة ، ويمكن أن تفعل السياسة النقدية ما فى استطاعتها لتجنب التدهورات .. ولكن الهدف يبقى كما كان من قبل ، مجتمع يكون فيه « الشراء من أرخص الاسواق والبيع فى أعلاها سعرا » . ويكون من المتوقع أن يؤدى الى التوسع المستمر فى الفرص الاقتصادية بالنسبة للجميع .. وتعتبر المنافسة وحرية التجارة وسائل نحو النمو الاقتصادى السريع ، وازدياد حالة المساواة فى دخل الافراد والطبقات .. ان المواصفات المادية التى تنبع من هذه الافتراضات قد تضمنتها تلك الاحكام من معاهدة روما التى نصت على الاستغناء عن التعريفات الداخلية وعلى حرية تدفق رأس المال واليد العاملة من أحد أطراف الرابطة الى الطرف الآخر .. وتعتبر المعاهدة ، من هذه الناحية ، وثيقة للتحرر الطبقي .. وهذا الاعتبار بالطبع هو الذى أكسبها التأييد القلبى ، ان قليلا أم كثيرا ، من جانب طبقة الاعمال فى الرابطة (٨٤) .

ومن سوء حظ راحة بال الاحرار الذين يذهبون مذهب كينيسى اذا لم نذكر أنصار عدم التدخل السابقين له pre Keynesian Laissey-fairists الذين لا يزال لهم أتباع فى أوروبا الغربية ويستطيعون من حين لآخر ممارسة نفوذ سياسى — ان هذه الافتراضات يعارضها الاشتراكيون

---

(٨٤) على اثر بعض الحالات العصبية فى فرنسا ، التى صار التغلب عليها عندما اكتشف رجال الصانع الفرنسيون ، لدهشتهم العظيمة ، انهم كانوا فى اتم حالات التنافس مع الالمان .

وأنصار التخطيط الاقتصادى بصفة عامة (٨٥) ٠٠ ان فلسفة التحرر الكامنة ، غير مقبولة فى نظر أولئك الذين ما زالوا مقتنعين أنها ــ بالرغم من بعض التساهلات عن حقيقة الواقع ــ لا تزال أساسيا مسألة تسول ٠٠ ان التكامل الاقتصادى عندما يوصف بواسطة الاحرار ، يفترض كقضية مسلمة أن المنافسة وحرية التجارة يجب أن تؤديا فى المدى الطويل الى تخصيص الموارد بحيث يمكن افادة جميع الوحدات الاقتصادية « القابلة للحياة » Viable ، بينما تبقى صامتة ازاء مصير غير القابلة للحياة nonviable ٠٠ أنها أيضا تتجاهل حقيقة أن أهداف الاقتصاديات الحرة ــ النمو السريع وحرية الاختيار ــ يمكن احرازها بواسطة التخطيط الهداف ، بينما تتلافى التأثيرات الجانبية ، التى تحدث عرضا وغالبا ما تنطوى على كوارث ، للمنافسة غير المنظمة ٠ ان الاختيار بين الاعتماد على نظام آلى للسوق وبين رقابة شاملة بواسطة سلطة تخطيط مركزية ، يرجع ترجيحات اجتماعية مختلفة ٠٠ ان الحرية والمساواة لا تتناقضان من ناحية المبدأ ، ولكنهما من الناحية العملية تتضاربان ٠٠ « ان المساواة فى السوق والمساواة فى نظر القانون ، والمساواة فى الداخل والثروة ، يمكن أو لا يمكن أن تكون تعبيرات للمساواة الاساسية المكنونة فى مفهوم المثل الاعلى للمساواة (٨٦) وفى الاقتصاد الضئيل ــ وحتى أوروبا الغربية لم تصل بعد الى ما هو فوق هذا المستوى ــ لا يمكن تجنب المصادمات ، ولو أنه من الممكن تخفيف حدتها بواسطة اجراءات الترفيه ٠٠ وبالاضافة الى ذلك فان التعبير بكلمة « التكامل » Integration لا يقول شيئا عن الوزن النسبى الذى يعطى لمصالح العمال ازاء مصالح رأس المال أو الادارة ٠٠ وقصارى القول أن التنازع السياسى باقى ويسير فى طريقه ، شأنه كالتنازع النظرى ٠ »

ويبدو كل هذا بالاحرى معنويا أو مبهما ، ولكنه يتحول بسرعة الى سياسات عملية عندما يطلب الى الاحرار والاشتراكيين وأنصار عدم التدخل Laissez-fairists وواضعى الخطط ، ايضاح وجهات نظرهم عن

---

(٨٥) ان الاختلاف تافه للغاية ، ولكن بيروقراطية الرابطة الاقتصادية الاوروبية تضم أناسا بارزين ، وخاصة الاقتصاديون والاداريون الفرنسيون الذين تدربوا فى مدرسة التخطيط الاقتصادى بعد الحرب والذين هم فى الواقع اشتراكيون ولو أنهم ليسوا باعضاء فيه ٠

(٨٦) ستريتن *Streeten* نفس المرجع ص ١٧ ٠

الشكل المستقبل للرابطة الاقتصادية٠٠ فعقيدة الاحرار فى تحرير التجارة تشير الى مفهوم عن الرابطـة الاقتصادية الاوروبية على أنهـا خطوة نحو الاقتصـاد الاطلنطى ـ عالم اقتصـادى فى النهاية ـ تختفى منه جميع التعريفات الوقائية ويصل فيه المفهوم الاقتصادى فى النهاية الى مستقره ٠ ويجدر القول أن مثل هذه الآراء ينظر اليها بشىء من عدم الثقة ، ليس فقط من جانب المحافظين ذوى العقلية الضرائبية الذين يشعرون بالقلق من ناحية مصير الزراعة والطرق التقليدية للحياة ، بل أيضا من جانب الاشتراكيين ذوى العقلية التخطيطية الذين يشـكون أنه فى ظل هذه الظروف يصبح الاتجاه الهدفى للحياة الاقتصادية أكثر صعوبة ٠٠ ان عالم سنة ١٩١٤ ، الذى ينظر اليه هذا النوع من التحرر باعتباره عصرا ذهبيا ، ليس هـو بالعالم الذى يأمل فيه الاشتراكيون بشغف ٠٠ وعلاوة على ذلك ، فانه مما يقبل الجـدل أن فكرة اعـادة هـذا العصر مجرد خيـال ٠٠ ان التكامل الاقتصادى الشامل للعـالم كله ليس بحـال ما مما يؤمل فيه جديا فى المستقبل القريب حتى من جانب أشد الاحرار تحمسا ٠٠ وفى نفس الوقت فان الاتجـاه الحـالى ـ التجـارة الحرة الاقليمية ـ الذى يبـدو من بعض الاعتبارات أشبه بخطوة أولى ، قد يتداخل عمليا مع الهدف ٠٠ والرابطة الاقتصادية لكى تكون قابلة للحياة يجب أن تعمل على تنمية نسبة عالية من التقدم ، الذى يتوقف بدوره على حجم ملائم من الصادرات ، ومع ذلك فان الجذب الداخلى لسياسات العمالة التامة تدفع بالاسعار والاجور الى الارتفاع وبذلك تتداخل فى هدف التصدير ٠٠ للاحتفاظ بتوازن سليم بين الاحتياجات الخارجية والداخلية ـ التى تعنى من الناحية العملية توازن الضغوط المتنافسة لرأس المال واليد العاملة ـ ينبغى على الحكومات أن تنشىء أجهزة للتخطيط ، التى تحصل بدورها قوة دافعة خاصة بها ٠٠ والمطالب المتضاربة الخاصة بالعمالة التامة ، وزيادة الصادرات ، وزيادة سرعة معدلات النمو ، وزيادة المساواة الاجتماعية ، يمكن كفالتها مبدئيا دون « تدخل » الدولة ، ولكنه فقط على حسـاب تقلبات عنيفة ٠٠ وفى معركة تقرير التوازن الصحيح بين الاعتبارات البعيدة المدى والاعتبارات القصيرة المدى ، يستطيع كل طرف أن يعبىء تأييدا اجتماعيا قويا ، فان الدولة مضطرة الى التدخل والى أن تجعل نفسها حكما بين جماعات الضغوط المتنافسة ٠٠ ومن الناحية العملية يتجه هذا الى تدعيم دور البيروقراطية بصفة عامة ، وبيروقراطية التخطيط بصفة خاصة ٠

وفى ضوء هذه الاعتبارات ، يمكننا أن نختتم بالقول بأنه لما كانت (منطقة التجـارة الحرة) تمثل الحل المتحرر للمشـكلة ، فان الرابطـة

الاقتصادية الاوروبية ـ بالنسبة لكل التحفظ السياسى من جانب موقعى معاهدة روما ـ تتجه الى ما هو أبعد من التحرر ـ وباقامة سلطات فوق الوطنية ، مخولة سلطة تخطيط أو اقتراح الاستثمارات ، وتنمية التطور الاقتصاد فى المناطق المتخلفة فى جنوب أوروبا وفيما وراء البحار ، وتخطيط الزراعة والنقل الاوروبى ، وهدم الاحتكارات النقابية (الكارتل) ، ووضع تعريفه خارجية مشتركة تجاه العالم الخارجى ، تكون المعاهدة قد تخطت أو تجاوزت حدود المذهب الكلاسيكى المتحرر ٠٠ وأنها لتفعل ذلك بينما تحقق فى نفس الوقت المطلب المتحرر الخاص باكتساح الحواجز الداخلية أمام حرية التجارة ٠ وقد ترك التفاهم المتبادل الناجم عن هذا معنى « التكامل » غير محدد ، فيما بين الهدف المتحرر للمنافسة الحرة ، وايمان واضعى الخطط فى الاتجاه الهداف ٠

ومن الناحية العملية فان التنازع يترجم نفسه الى جذب بين المنشآت الحقيقية للرابطة ـ وفى مقدمتها اللجنة الاقتصادية ، واللجنة الاوروبية للطاقة الذرية ، وبنك الاستثمار الاوروبى الخ الخ ـ وبين قوى السوق التى تنادى باكتساح الحواجز الداخلية ٠٠ وقد ظهر مثل واضح على ما يمكن أن يعنيه التخطيط فوق الوطنى من الناحية العملية وذلك فى يونية ١٩٦٢ عندما اعتمدت رابطة الفحم والصلب فى لوكسمبرج ما أسمته « بوثيقة التنسيق » Document of synthesis بشأن انشاء سوق مشتركة على وجه العجلة (٨٧) ٠٠ وللوصول الى هذا الهدف ، كان على (الهيئة العليا) أن تسحب امدادات الطاقة الداخلية لاوروبا الغربية وكذلك موارد الطاقة المستوردة ـ وبالاخص البترول ـ ثم تبحث فى السياسات التى تتبعها بازاء احتمال تعطيل مناجم الفحم غير الاقتصادية، وقد افترض أنه عند حلول سنة ١٩٧٠ سيأتى حوالى نصف اجمالى احتياجات أوروبا من الطاقة ، من البترول (مقابل ١٠٪ فى سنة ١٩٥٠) وعلى ذلك فسيكون مفتاح أسعار الطاقة هو تكاليف البترول الخام المستورد ، الذى سيدخل بعد سنة ١٩٧٠ الى السوق المشتركة بدون أى قيود ، باستثناء واردات أوروبا الشرقية التى ستخضع لنظام الحصص ٠٠ والتقدير المتوقع للطلب الاوروبى من الطاقة فى سنة ١٩٧٠ يبلغ ٧٠٠ مليون طن « معادل للفحم » سنويا مقابل ٥٠٠ مليون طن حاليا ، ، وتتكون معظم الزيادة من البترول المستورد ٠٠ وحاليا يكون لسوق مشتركة للطاقة تدخل وارداتها من البترول المستورد الخام بدون ضريبة تعقيدات واضحة بالنسبة

---

(٨٧) انظر مجلة ايكونوميست بتاريخ ١٦ يونية ١٩٦٢ ٠

لصناعة التعدين الاوروبية ، وكذلك بالنسبة لبعض موردى البترول مثل الجزائر .. من الامثلة التى توجب اتخاذ قرار يلزم أصحاب النظريات من الاحرار والاشتراكيين بأن يعملوا على تكوين أساسى أو موقف مشترك .. وهو أيضا جزء من الجواب ــ ولو أنه جزء فقط ــ على السؤال الملح عما يعنيه « التخطيط » عمليا .. ان كل حكومة تتورط الآن قليلا أو كثيرا فى كل أنواع التخطيط ــ المالى والصناعى وميزان مدفوعات وهكذا ــ ومن السهل أن تتضارب أمامها المصالح المتنافسة التى تهدف الى الاشادة بمطالبها الخاصة عندما تعطى هذه المطالب طابع الشعبية المألوف . ويمكن مبدئيا أن يحدث هذا أيضا ــ وسيحدث دون شك ــ على المستوى الاوروبى .. والامر الاكثر أهمية أن يرى الانسان أمامه حالة واضحة « للأورقراطيين » Eurocrats الاكثر خبثا الذين يحاولون أن يفرضوا طابعا معقولا Rational pattern على موارد الطاقة الاوروبية .. ولا حاجة الى القول أن حلهم المختار يمكن تحديه .. ويمكن انتقاده ، مثلا ، على أساس أنه ليس من الاقتصاد بالنسبة لاوروبا أن تنتج كثيرا جدا من طاقتها الخاصة بها ، ولكن هذه مسألة أخرى .. واذا كان أحد يهتم بمسألة الى أى حد يمكن أن يصبح التخطيط ممارسة معقولة Rational exercise للرقابة الواعية فى المحيط الاقتصادى ، فان التجارب التى تجرى الآن فى أوروبا الغربيه يجب أن تعتبر من أهم المستحدثات فى عصرنا .

ومن المهم التحقق من أن هذا النوع من التخطيط فوق الوطنى قد نشأ عن رضع السياسة الوطنية المألوفة للغاية ، التى بدأت بعض دول أوروبا الغربية الكبرى تنتجها بعد سنة ١٩٤٥ ، عندما زحف واضعو الخطط الى الحكم .. وكان معظم التفكير الاساسى الذى تنطوى عليه الرابطة الاوروبية تفكيرا فرنسيا الى الآن ، وكانت فرنسا منذ سنة ١٩٤٥ ملتزمة بمبدأ « التوجيه » Dirigisme وان كانت درجات التشديد على هذا تختلف تبعا لاختلاف الجماعات السياسية نفسها . ولا شىء أكثر سذاجة من فكرة أن الرابطة ــ بسبب أن بعض مبادئها تكافح ضد مبدأ الحماية الوطنية ــ تلتزم بالاعتماد على قوى السوق، ثم ان معارضة ألمانيا الغربية المعروفة ضد التخطيط ــ وهى جزئيا رد فعل غير مفهوم ضد التجربة المدمرة للاشتراكية الوطنية ــ تذكر عادة كدليل عند مناقشة النوع الوحيد للرقابة الاقتصادية الفعالة فى الرابطة هو الذى يقنع جهود النقابات الاحتكارية (الكارتلات) .

ان ما يتجاهله أولئك النقاد هو أن اتجاه بون النظرى (الذى ذبل قليلا فى المدة الاخيرة مع انتهاء عهد « المعجزة الاقتصادية » تاركة الطريق أمام مشاعر القلق المعروفة حول التضخم وارتفاع الاسعار)

لم يمنع فرنسا من التسلط على (لجنة بروكسل) ، وأصبحت فرنسا ـ عن طريق محاولة حل مشاكلها الخاصة بالنمو ـ المخططة العظمى لاوروبا . كما أنه لم يمنع الاتجاهات الايطالية الحديثة جدا نحو مزيد من الرقابة العامة على الاقتصاد ، هذه الرقابة التى بدأت بتاميم امدادات طاقة القوى .

وللتخطيط منطقه الخاص به ، الذى يبدأ بقرار اتخاذ وجهة نظر اجمالية عن الاقتصاد ، وكما لوحظ بحق ، فان الرابطة الاقتصادية تعتبر « توجيهية » Dirigiste بطبيعتها (٨٨) .. انها تحكم بواسطة رجال يعلمون أن يوم الرأسمالية الحرة غير المنظمة قد انتهى .. وقد أقامت فعلا نطاقا تعمل فى داخله المنافسة كحافز على الكفاءة فقط ، وكمساعد على التخطيط المركزى الشامل .. وأكثر ما يلاحظ هذا فى الزراعة التى يجرى فى الواقع تخطيطها الآن استجابة للاهداف الاشتراكية السياسية التى وضعت من القمة .. ولكنها أقل ظهورا فى الصناعة ، لان المقاولات الكبرى « المكرتلة » (أى الخاضعة للكارتلات ، وهى النقابات الاحتكارية) تبدى مقاومة للمراقبين ، لخلق وهم بأن المنافسة لم تتفوق فى الواقع .. وعلى أن الحقيقة الاساسية هى ، أنه هنا أيضا ، تتخذ القرارات المركزية على أسس سياسية .. والصخب المتزايد حول « الفنية » Technocracy وحول السلطات المتطرفة للجنة بروكسل ، لدليل على أن عالم العمل لا يشترك فى الفكرة الساذجة القائلة بأن معاهدة روما قد جعلت أوروبا بمناى عن مبدأ حرية التصرف .

والخطر ، طالما يوجد خطر ، يكمن فى وجهة أخرى . فان المنطق الاقتصادى يقضى ليس فقط بقدر من التخطيط المركزى بواسطة الحكومات ولكنه ينص أيضا على زيادة تركيز القوى فى المستويات الادنى .. سواء كانت تحت رقابة حكومية أو فى أيدى خاصة ، فانها تتجه نحو اتخاذ مظهر التكوين الاحتكارى .

ويتحد التخطيط العام مع الخاص للوصول الى حالة تتضاءل فيها أهمية المنافسة الاصيلة ، وتخصص بصفة متزايدة للصناعات الصغرى والى هوامش الحياة الاقتصادية ، بينما تسيطر على القطاعات الاساسية للاقتصاد

---

(٨٨) ليسل *Leslie* (المنافسة فى اوروبا الجديدة) مجلة « ليستنر » ١٦ اغسطس ١٩٦٢ « لعدة سنوات كرس زعماؤها جهودهم للوصول الى نهاية مرغوبة بوسيلة مدبرة .. لقد عاشت لكى تخطط وعاشت بواسطة التخطيط » .

الصناعات المملوكة للدولة ، والاحتكارات الخاصة من مختلف الاحجام والكفايات ٠٠ وفى نهاية هذا الاجراء يوجد تفاهم متين التخطيط العام والتخطيط الخاص ، والاخير اما متحد (مكرتل) أو فى أيدى تعاونية ، ومن الناحية العملية يجب أن يأخذ هذا الشكل مشاركة وثيقة متزايدة بين الحكومات وبين الاعمال الكبيرة ٠ ويمكن أن يؤدى هذا تحت ظروف سياسية معينة ، ومع الاتحادات المسيطرة على الدولة ، الى ظهور التكوين الاتحادى للمجتمع ، مع الديمقراطية المتحررة جنبا بجنب المنافسة والمقاولات الحرة ٠٠ ويوجد فى تكوين أوروبا الاشتراكى ما يحبذ مثل هذه النتيجة ٠٠ وفوق كل شيء فلقد حدث ذلك قريبا جدا فى بعض الدول الاوروبية الهامة كرد فعل ضد الانهيار الاقتصادى الذى حدث فى السنوات ١٩٣٠ ٠

ولكن رؤية هذا الخطر ليس معناها انه لابد أن يقع فعلا ٠٠ ويتوقف ما اذا كان سيحدث أم لا يحدث على توازن القوى الاجتماعية الذى يتغير تبعا لتقدم أو تدهور الاتجاهات المتضاربة ٠٠ ويوجد على الاقل عنصران متميزان يعملان ضد سيطرة المقاولات الكبيرة وتضامن الدولة : الديمقراطية على هذه الصورة ، والاندفاع نحو تخطيط الاقتصاد الاوروبى فى نطاق الاهداف الاشتراكية الموضوعة بواسطة « الفنيين » Technocrats فى لجنة بروكسل ، وهم أيضا أكثر « الاوروبيين » اقتناعا ، وستستمر الديمقراطية فى أن تجد حصنها فى البرلمانات الوطنية وفى الحركات العمالية، وغيرها من المنظمات الشعبية ، وفى بقايا الليبرالية الاقدام طالما انها ليست الا اداة ملائمة للمقاولات الكبيرة ٠ والمأمول أن السلطة المعنوية للجنة بروكسل ستؤيد ليس فقط من جانب الحكومات الوطنية ـ والحكومة الفرنسية فى مقدمتها ـ بل بالوعى السياسى المتزايد للطبقة المثقفة الفنية Technical Intelligentsia التى بدأت تظهر بمثابة الطبقة الرئيسية فى المجتمع الجديد ٠٠ وسيتوقف على الاتجاه السياسى لهذه الطبقة الراقية ما اذا كان ميزان القوى سيتحول فى اتجاه التخطيط الديمقراطى أو الفنى Technocratic أو التضامنى ـ والاخير قد يجد مقابله السياسى فى بعض أشكال « الفاشية » Fascism ٠٠ ان حكومة أوروبية لا تسيطر عليها الديمقراطية المتيقظة بدرجة كافية القوى يمكن فى الواقع أن تتدهور الى حكومة أقلية أو بيروقراطيين تحركهم الاتحادات الكبيرة والمتحدثون بلسانها ٠٠ ولان هذا الخطر حقيقى هذا على وجه التحديد فان حركات العمال فى أوروبا والاحزاب الاشتراكية قد حاولت من بادىء الامر السيطرة على البيروقراطية الاوروبية وانشاء مواقع استراتيجية داخل التكوين السياسى : وقد نجحت فى ذلك حتى الآن ٠

ولهذه الصورة المزعجة لاوروبا والتى تسيطر عليها الاعمال الكبيرة كما يسيطر عليها البيروقراطيين من الواقعية ما يكفى لتعبئة التيارات المتضاربة الملازمة للمجتمع الحديث .. ولما لم يكن من المستطاع تجنب تركيز وضع القرارات ، فان على القوى الديمقراطية أن تستوثق أن العملية تسير تحت الرقابة ، وأن الحكومة بالموافقة وحكم القانون تتقوى ولا تضعف .. وستكون أكثر نجاحا اذا عزفت عن أن تسمح لنفسها بالانحراف لتكون مجرد قانصة أصوات ، والدفاع عن مصالح طائفية ، أو منازعات أكاديمية عن مزايا أنواع الحكومات البرلمانية أو الرياسية كتلك التى استوعبت أخيرا بعض جهودها فى فرنسا .. وانه من العبث والخطر ربط قضية الديمقراطية بمثل هذه المسائل الجانبية .. وفى النهاية ، فان الامر الذى له أهميته هو مقدرة القوى الديمقراطية على تهيئة بعض الطبقة المختارة القادرة على التغلب على تعقيدات فترة ما بعد عصر التحرر Postliberal age فاذا فشلت فى ذلك فانها لن تفلت من مسئوليتها بواسطة الخطب الرنانة ضد الحلول شبة الاستبدادية من نوع الحلول الديجولية التى يتكهنون بأنها ستملأ الفراغ الذى تركه انهيار السلطة البرلمانية التقليدية .. ان الاستجابة الديمقراطية للتحدى الملازم لمثل هذه الحالات يكمن فى اعادة النظر فيما تعنيه الرقابة الشعبية على الهيئة التنفيذية .. ولا يحتاج هذا الى أن يكون قاصرا على العلاقة المألوفة بين الحكومة وبين البرلمان بل يمكن أيضا أن يأخذ شكل هيئة ديمقراطية متشاركة ومسئولة ــ مع النقابات العمالية فى مقدمتها ــ وبكيفية أكثر مباشرة مع وضع وتنفيذ المشاريع الاقتصادية الوطنية لمدة أربع أو خمس سنوات .. كما أنه ليس من المتعذر اعادة تنظيم تكوين الهيئات النيابية حتى تستطيع أن تعطى الوزن للمصالح المتضامنة .. ان خطر التضامنية Corporatiom كبديل للرقابة الديمقراطية ينشأ على وجه التحديد عندما لا تكون هذه المصالح متكاملة بكيفية صحيحة فى كيان الحكومة النيابية .. ان المجتمع الجماعى الحديث الذى يعترف بأخلاص بالحاجة الى توازن المصالح المتضاربة ، غير مضطر لهذا السبب لان يقوم باختيار غير واقعى بين السلطة وبين الديمقراطية .. ومع قليل من حسن الحظ والادراك الجيد يمكن الحصول عليهما كليهما معا .

٣

تكوين أوروبا الغربية

الملامح العامة :

أوروبا التى يختص بها هذا الفصل تشمل عشرين دولة . وهى تبعا لترتيبها الابجدى : النمسا ــ بلجيكا ــ بريطانيا ــ الدانمرك ــ فنلندا فرنسا ــ اليونان ــ أيسلانده ــ أيرلنده ــ ايطاليا ــ لكسمبرج ــ هولندا النرويج ــ البرتغال ــ أسبانيا ــ السويد ــ سويسرا ــ تركيا ــ المانيا الغربية ــ يوغوسلافيا .. وهذه ليست أوروبا الجغرافية ولا هى « أوروبا الصغيرة » الخاصة بمعاهدة روما .. وباستثناء فنلندا ويوغوسلافيا فان جميع الدول الواردة فى هذه السطور أعضاء فى منظمة التعاون والتنمية (OECD) التى أنشئت بمقتضى الاتفاقية الموقع عليها فى باريس فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ مع انضمام كندا والولايات المتحدة مع شركائهما الاوروبيين فيما اعتبر الهيئة الاقتصادية المقابلة لحلف (الناتو) ومع أنها تضم كذلك الدول المحايدة الاساسية النمسا والسويد وسويسرا ، ولا تضم فنلندا ويوغوسلافيا لأسباب سياسية واضحة ، بينما تضم كندا والولايات المتحدة من ناحية أخرى فان هذا يجعل مناقشة اقتصاديات أوروبا الغربية فى (منظمة التعاون والتنمية) أمرا غير عمليا ، ولو أنه من الضرورى القيام بذلك اذا روعيت (رابطة الاطلنطى) .. وفى هذه النقطة، كما فى أى ناحية أخرى ، على الانسان أن يختار ، وأن يوضح قصده الفنى، ويحصل هذا على أفضل وجه لو يقرر ما هو الامر الذى يريد أن يتكلم عنه .. فاذا كان موضوعه هو الجغرافيا الاقتصادية لأوروبا الغربية فعندئذ لا يجب أن تحول الحقيقة بأن اسبانيا كانت تحكم بواسطة دكتاتورية فاشستية منذ سنة ١٩٣٩ ، بينما كانت يوغوسلافيا تحت الحكم الشيوعى منذ سنة ١٩٤٥ ، ولا يجب أن يحول هذا دون بحث تكوينها الاقتصادى جنبا الى جنب مع اقتصاديات الدول الأخرى المجاورة .. ومن ناحية أخرى فلا بد من وضع حد فاصل فى مكان ما لو آن البحث اقتضى أن يظل واقعيا .. ولا يمكن للانسان أن يتجاهل الحقيقة أن معظم أوروبا الشرقية تكون كتلة اقليمية متماسكة ، تعتبر المانيا الشرقية مثلا جزءا منها ، بينما ان

يوغوسلافيا ليست جزءا منها (٨٩) • ويعتبر هـذا التقسيم من الناحية التاريخية جديدا ولذلك فهو ظاهريا عديم المعنى •• ولا حاجة لتفكير عميق لادراك أن النمسا والمجر ولو أنهما منقسمتان بخط حدود لا يمكن اختراقه غالبا ، فان بينهمـا من المصـالح المشتركة أكثر ممـا تشتركان فيـه مع شركائهما المختصين بكل منهما •• ولكن بالرغم بأن كلا منهما تتبع حوض الدانوب ، الا أنهما يتبعان أيضا تكتلات اقتصادية اقليمية قائمة بذاتها ، تسير باضطراد فى اتجاهات تنمية مختلفة • وفيما يلى سنعتبر أن أواسط أوروبا ـ كوحدة سياسية واقتصادية ـ قد اختفت وقتيا أو دائما ، وأن التقسيم الحالى الى أوروبا شرقية وأوروبا غربية يتناسب مع الاتجاهات الاقتصـادية التى تؤدى ـ فى الممارسـة ـ الى ظهور الى طرازين مختلفين للمجتمع (٩٠) •

ولأغراض عمليـة ، يمكن أن نتجـاهل كلا من تركيا ويوغوسـلافيا باعتبارهما على حافة منطقة أوروبا الغربية ، بينما تقع كل من أسـبانيا والبرتغال واليونان (بقبرص أو بدونها) فى مجموعة فرعية محددة خاصة بها •• واذا استبعدت الجزائر وتونس ومراكش ، لا يمكن للانسان أن يتحدث جديا عن اقتصاد منطقة البحر المتوسط •• ويمكن أن يكون هناك مجال لتجميع هذه الدول الثلاثة من دول شمال أفريقية مع تركيا واليونان وأسبانيا والبرتغال ويوغوسلافيا ، وفى هذه الحالة يمكن القول بأن مصر واسرائيل يقتضى ادخالهما أيضا •• ولكن الى أى حد نقف ؟ ومن الواضح أن هذه التجمعات تقاطع بعضها وكل ما يمكن عمله هو محاولة عدم تعقيد المشكلة باقحام معايير غير مختصة مثل التوازن بين قوى السوق والتخطيط العام فان هذا الميزان على أى حال ميزان متغير حتى فى داخل المملكة الواحدة

---

(٨٩) لو اصبحت بلغراد عضوا فى منظمة (الكوميكون Comecon) التى تنسق اقتصاديات جميع دول أوروبا الشرقية الخاضعة للسوفييت فانها عندئذ تعتبر طبقا للتصنيف كاحدى دول اوروبا الشرقية • وهذا هو المعيار الواضح الوحيد اذا فكر الانسـان من ناحية الحقائق السياسية الحالية •• فان حقيقة ان يكون للدولة حكومة شيوعية واقتصـاد مخطط النقابى ، اقرب الى اليونان وتركيا منها الى المانيا الشرقية مثلا ••

(٩٠) فيما يختص بهذا الصدد ، وما سياتى أيضا • انظر بصفة خـاصة فردريك ديورست *(Frederick Dewhurst)* (احتياجات اوروبا ومواردها) نيويورك ١٩٦١ •

وليس من الصحيح بصفة محتمة أن تكون هناك علاقة ارتباط بين الليبرالية الاقتصادية والولاء للديمقراطية ٠٠ وأغلب ما يمكن قوله هو أن الدول المتخلفة تتجه نحو تنمية أشكال حكم استبدادية واقتصاديات مخططة لكي تلائمها ٠٠ ولكن طريقة « تخطيطها » مختلفة للغاية في القصد وفي الناحية الفنية ، عن تخطيط الدول المتقدمة صناعيا مثل فرنسا التي انتهجت اقتصادا (شبه مخطط) بعد سنة ١٩٤٥ ٠ ومرة أخرى ، لا يمكن للانسان اخراج أسبانيا من أوروبا الغربية بسبب اتجاهها السياسي الحالي ، على أن طلبها الخاص باعتبارها كدولة « حرة » أسوأ من طلب تركيا ٠٠ والاجراء المعقول هو اغفال مثل هذه الاعتبارات جميعها ٠٠ واذا ما تم ذلك فان ما يقصد به « أوروبا الغربية » لن ينطوي على أي تعقيدات معينة (٩١) ٠

وبالحالات المشكوك فيها أو بدونها فان هذا الجزء من أوروبا جغرافيا ، يضم التركيزات العظمى للقوى الاقتصادية خارج الولايات المتحدة ٠ ومن المؤكد أن موارده الاقتصادية لاتتناسب مع حجمه ، فمساحة أوروبا الغربية تبلغ فقط ٣٪ من مساحة الارض في العالم ، وتعداد سكانها يزيد قليلا عن ١٠٪ من سكان العالم ، الا أن اجمالي انتاجها يصل الى ٢٥٪ من اجمالي انتاج العالم و ٢٠٪ من اجمالي انتاج المواد الغذائية و ٤٠٪ من اجمالي تجارة العالم ٠٠ وتعداد سكانها وقدرة ٣٢٠ مليون نسمة (٩٢) يسكنون منطقة تعتبر من أشد المناطق ازدحاما بالسكان في العالم وأعظمها تصنيعا ٠٠ وعلاقتهم الاقتصادية مع باقي العالم تضعهم في مركز خاص أشبه «بالمصنع» الذي يجهز المواد الخام المستوردة ٠٠ واذا تركنا جانبا التجارة الداخلية في داخل أوروبا الغربية فان مركز هذه المنطقة « كمصنع العالم » تنم عنه حقيقة أن ٨٠٪ في الغالب من وارداتها عبارة عن منتجات أولية ، و ٢٪

---

(٩١) المبحث الخاص « بصندوق القرن العشرين » الذي يستبعد تركيا ويوغوسلافيا (والأخيرة لأسباب سياسية) ، يترك مجالا لاسبانيا ، والأرجح لأنها احدى الدول غير الشيوعية ذات الميول الغربية في أوروبا واقتصادياتها تتجاوب على نطاق واسع مع الدول لبست في هذه الناحية أو تلك ٠٠ فيوغوسلافيا جغرافيا ومن ناحية النمو الاجتماعي المتحررة لقوى السوق أقرب منها الى الاوامر الحكومية ٠٠ وكل التصنيفات تحكيمية ٠٠

(٩٢) بالأرقام التقريبية ، مع مراعاة مشكلة تحديد المنطقة وللرجوع الى التفصيلات انظر (ديورنست) فصل ٢ ص ٣٢

فقط مصنوعات ٠٠ بينما أن النسب المئوية لصادراتها معكوسة تماما فى الغالب (٩٣) ومع توقع ازدياد الاعتماد على الموارد غير الاوروبية من الوقود (وبالاخص البترول) ، فالارجح أن هذا التباين سيزداد وضوحا ويقدر أنه فى سنة ١٩٧٠ يحتمل أن تصل واردات أوروبا الغربية من العالم الخارجى الى حوالى ٤٥٪ أكثر من مجموعها فى سنة ١٩٥٥ الذى بلغ ١٨ بليون دولار ، مع زيادة ارتفاع الوقود والمواد الخام والمعادن الاخرى ارتفاعا كبيرا وبسرعة أكثر من المواد الغذائية والمواد الخام الزراعية ٠٠ وبالرغم من انخفاض ضئيل فى نسبة الواردات بالنسبة لاجمالى الناتج ، فان هذا سيضع أوروبا الغربية فى مركز المستورد الاكبر الوحيد للمنتجات الاولية وتمثل التجارة الداخلية الاوروبية الان حوالى نصف اجمالى النشاط التجارى لدول أوروبا الغربية ويرجح أن تزداد بسرعة أكثر (٩٤) .

ويجب أن تقترن هذه الملاحظات العامة بما يذكرنا أن أوروبا الغربية تشمل مناطق كبيرة مما درج حتى الآن على تسميته « بالدول المتخلفة » وهو تعبير يخفى تحته حقيقة أنه فى بعض الحالات تكون هناك حركة « تنمية » قوية كانت تجرى منذ قررن على أسس خاطئة كانت نتيجتها أن تآكل التربة وانهاك المحصول قد أضافتا نفسيهما الى حالة الفقر وتكدس السكان. وتضم هذه المناطق الراكدة المتخلفة جزءا كبيرا من جنوب ايطاليا ، ومعظم أسبانيا والبرتغال ، واجزاء من اليونان وتركيا وبعض مناطق أيرلندا ٠٠ وسكان أراضى منطقة البحر المتوسط الذين يبلغ تعدادهم مائة مليون نسمة أو نحو ذلك اذا أخذوا كمجموعة (بما فيهم تركيا واليونان ويوغوسلافيا وكذلك الاجزاء الفقيرة فى جنوب ايطاليا) ، لا يشتركون فى المزايا الجمركية الخاصة بحضارة صناعية ـ وهذه ظاهرة تدل عليها بشكل واضح حقيقة أن متوسط دخلها لا يبلغ الا ثلث دخل سكان مجموعة شمال غرب أوروبا ٠٠ (وحالة جنوب ايطاليا يجرى علاجها الآن عن طريق ما حققته ايطاليا بعد الحرب من ازدهار صناعى وعضويتها فى الرابطة الاقتصادية الاوروبية) ٠٠ وفى الواقع أن أوروبا الغربية تشتمل على « حضارتين » مختلفتين ، احدهما وهى الجنوبية الاكثر تخلفا تتميز باعتمادها الشديد على الزراعة ، أوجه النشاط المتعلقة بها . وتوجد حالة من البطالة بدرجة كبيرة فى الاراضى ، وفى الغالب من العمال غير المؤهلين الذين لا يمكن

---

(٩٣) نفس المرجع فصل ٢٨ ص ٨٨٩

(٩٤) نفس المرجع ص ٨٩٠ ـ وكما تبين قبلا هذا البحث يستبعد تركيا ويوغوسلافيا .

استيعابهم بسرعة فى الصناعة ، حتى لو كانت الموارد الاقتصادية ميسورة وقد حاولت هذه الدول بطريقة مثالية فى الماضى أن تحل مشكلتها الخاصة بتكدس سكانها ، وذلك بارسال المهاجرين الى الخارج ، وبالاخص الى الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية • وهى تجد حاليا بعض التفريج لأزمتها فى الازدهار الصناعى فى شمال ايطاليا وفى فرنسا وألمانيا الغربية والمناطق المجاورة •• وهذا جزء من الاجابة على السؤال لماذا لا تفعل « أوروبا » المزيد لمساعدة الدول المتخلفة ، ففى أوروبا أقاليمها المتخلفة الخاصة بها ولا تزال بعيدة عن حل مشاكلها •

وحتى مع هذا الاحتياط الهام ، فان أوروبا الغربية اذا أخذت كمجموعة ، تظل واحدة من ثلاثة أوساط عظمى للقوة الاقتصادية فى العالم الحديث •• والمركزان الآخران أمريكا الشمالية والاتحاد السوفييتى • ويقصد بالملاحظة التالية أن تكون تلخيصا مختصرا لبعض الملامح الرئيسية الشائعة فى هذا الاقليم •• وتترك الى ما بعد سلسلة من الايضاحات العامة عن مقوماتها الوطنية الرئيسية •

وتبعا لأى قياس خاص بكتابة التاريخ ، قد وصلت أوروبا الى ذروة قوتها وثروتها ، بالنسبة للقارات الاخرى ، فى أوائل القرن الحالى •• ومن الواضح أن أولئك الكتاب الذين رأوا حوالى سنة ١٩٥٠ تدهورا مطلقا ونسبيا كذلك (٩٥) قد قللوا من شأن القوى التحديدية للمجتمع الحديث•• فبعد ذلك بعشرة سنوات ، كان ممكنا لمجموعة من الاقتصاديين الامريكيين أن يلاحظوا مع الارتياح أن الاكثر من ٣٠٠ مليون نسمة وهم سكان أوروبا الغربية يتمتعون بمتوسط دخل ذى قدرة شرائية يزيد بأكثر من الثلث أكثر مما كان لمتوسط الفرد من الـ ٢٦٠ مليون نسمة الذين كانوا يعيشون فى نفس هذه المنطقة عشية نشوب أعظم حرب مدمرة عرفت فى التاريخ •• ان الانتاج الصناعى فى مهد هذا المجتمع الصناعى الحديث زاد الى أكثر من الضعف فى خلال الحقبتين الماضيتين •• والانتاج الزراعى ـ مع تناقص عدد الرجال المشتغلين بالزراعة قد زاد بأكثر من الثلث عما

---

(٩٥) شاكلتون *(Shackleton)* « الجغرافيا الاقليمية فى أوروبا » ص ١ قال انه « من المحقق ان الحربين العظيمتين الاخيرتين قد افقرتا القارة بشكل خطير » ••

كان عليه فى السنوات السابقة مباشرة للحرب (٩٦) وعلاوة على ذلك ، فبينما كان هذا التقدم غير متعادل ، وترك بعض المناطق المتخلفة دون أن تتأثر بشىء فى الغالب ، تجاوزت معدلات التقدم فى جميع الدول الاوروبية تقريبا فى سنوات ١٩٥٠ وحدها معدلات التقدم فى الولايات المتحدة وكندا (٩٧) ٠٠ وفيما بين سنة ١٩٥٠ و سنة ١٩٥٩ زاد اجمالى الانتاج الوطنى المشترك للدول الثمانى عشر فى (منظمة الرابطة الاقتصادية الاوروبية (OEEC) ، التى أصبحت فيما بعد (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) بنسبة ٤٦٪ أو ٨٠ بليون دولار (مقدرا فى سنة ١٩٥٤ بأسعار السوق) ٠٠ وكان هذا يعادل ربحا سنويا مركبا يزيد عن ٤ر٣٪ ، وهو ما يكفى لان يحقق زيادة تبلغ حوالى مائة فى المائة عن ١٩٥٠ فى سنة ١٩٦٧ ـ وهذه أرقام الانتاج الاجمالى ٠٠ اما الانتاج الصناعى فقد ارتفع أسرع من ذلك بدرجة كبيرة (٩٨) ٠

وهناك بعض نقط اضافية جديرة بالذكر ٠ أولا ، أنه فى سنة ١٩٥٠ كانت أوروبا الغربية قد اصلحت كثيرا من أضرار الحرب وحققت انتاجا وطنيا إجماليا أعظم ـ بالنسبة لاجمالى السكان وبالنسبة للفرد) أكثر مما كان عليه فى السنة الاخيرة السابقة للحرب (١٩٣٨) وكان من المعروف أنها ليست جيدة للغاية ٠٠ وثانيا ، أن جزءا كبيرا جدا من أكبر انتاج قد صار استثماره أى أنه استخدمه فى تكوين رأس مال ٠ وكان هذا صحيحا بالنسبة لدول مثل فرنسا وايطاليا وهولندا والنرويج التى اتبعت بعد

---

(٩٦) ديورنت ص ٣ ـ قدر الكاتب بطريقة مختلفة نوعا ما أن الأوروبيين الغربيين فى سنة ١٩٦٠ كانوا يستهلكون ٦٠٪ من البضائع والخدمات اكثر مما كان يستهلكه السكان الذين كانوا يقلون عنهم بنسبة ١٥٪ الذين كانوا يعيشون على نفس هذه الأرض قبيل الحرب العالمية الثانية ـ راجع ص ٨٦٢ ٠

(٩٧) نفس المرجع ٠

(٩٨) نفس المرجع ص ١٦ وللتفاصيل انظر (الرابطة الاقتصادية الاوروبية احصائيات عامة) باريس يناير ومارس ١٩٦٠ ـ أوروبا والاقتصاد العالمى سنة ١٩٦٠ ـ وفى المسح الاقتصادى لأوروبا سنة ١٩٤٩ رأت اللجنة الاقتصادية لأوروبا انه بعد عشر سنوات سيزداد الانتاج الصناعى بنسبة من ٤٠٪ الى ٦٠٪ ، والواقع انه حصلت زيادة فى سنة ١٩٥٤ تبلغ ٤٠٪ وفى سنة ١٩٥٦ تبلغ ٦٠٪

سنة ١٩٤٥ تخطيطا حكوميا واسع النطاق ، كما كان صحيحا لمناطق حرة التصرف مثل ألمانيا .. ومن ذلك الوقت فصاعدا كان التقدم غير متعادل ولكنه يستحق النظر، وفيما بين سنتي١٩٥٠ و ١٩٦٠حققت ألمانيا والنمسا واليونان (التى كانت متقاعسة فى سنة ١٩٥٠ عندما كانت لا تزال تعانى من وطأة أضرار الحرب) حققت تقدما سريعا فى الانتاج الاجمالى (بلغ فى ألمانيا ٩٠٪) .. وتليها ايطاليا وكانت نسبة زيادتها ٦٤٪ فى سنة ١٩٥٩ ، ثم تجاوزت هذه النسبة بعد ذلك .. وأحرزت فرنسا وهولندا وسويسرا حوالى ٥٠٪ خلال الحقبة ، والدول السكندينافية حوالى الثلث.. وبلجيكا ولوكسمبرج حوالى الربع ـ والمملكة المتحدة الخمس .. أما فى أيرلندا حيث كان تعداد السكان يهبط لم يزد الانتاج الا بنسبة ١٠٪ فقط وعلى وجه الاجمال حققت ألمانيا وايطاليا أسرع تقدم ولو أنه فى ايطاليا كان التقدم يتركز فى الشمال الكثيف التصنيع وبذلك زاد من اتساع التباين مع باقى ايطاليا ، وتمثلت هذه الحالة على نطاق أوسع مرة أخرى فى توسيع الثغرة بين دول البحر المرسط الاكثر فقرا وبين مجموعة الشمال الفنية ولو أنه من بين الدول الاولى ، اليونان ، حققت تقدما مذهلا كما حدث تقدم حتى فى أسبانيا .. ومن بين دول مجموعة السوق المشتركة الستة ، تعثرت بلجيكا خلف الدول الاخرى فى حين أنه من بين الدول السبعة كانت النمسا وسويسرا فى المقدمة ، بينما أحرزت الدول السكندناوية تقدما مرضيا ولكنه ليس مثيرا .. وتأتى بريطانيا فى المؤخرة .. ويبدو أن هذا التقدم الضئيل نسبيا لبريطانيا وبلجيكا يعكس مشاكل أساسية لهذه البلاد التى كانت فى طليعة الثورة الصناعية ، وواجهت صعوبة فى تكييف أنظمتها القديمة المتعلقة بالصناعة والنقل لكى تتمشى مع المطالب الحديثة وارتفع الانتاج الصناعى فى كل مكان تقريبا بأسرع من الانتاج الكلى .. وفى سنة ١٩٥٧ حصلت خمس دول فقط وهى الدانمرك والبرتغال وأسبانيا وأيرلندا واليونان ، على أقل من ٤٠٪ من اجمالى انتاجها الوطنى من الصناعة ، ومع ذلك فكان من بينها واحدة من أغنى الدول (الدانمرك) كذلك أربعة من أفقرها (ليس من بينها تركيا ويوغوسلافيا التى تعتبر من نفس الفئة (٩٩) .

---

(٩٩) نفس المرجع ص ٢١ ــ ٢٢ وحقيقة ان الدانمرك تحصل على حصة كبيرة من اجمالى انتاجها الوطنى من الزراعة لا تعنى بطبيعة الحال ان هذه البلاد يمكن وضعها فى فئة مجموعة دول البحر المتوسط ، وكان اشد تغيير مذهل فى هذه المجموعة الاخيرة فى ايطاليا حيث بلغ اجمالى الانتاج الصناعى فى سنة ١٩٥٠ ثلث الانتاج الاجمالى بينما بلغ فى سنة ١٩٥٧ ــ ٤٤٪ وفى سنة ١٩٦١ حوالى ٥٠٪

والنتيجة الواضحة ــ وهى أن الازدهار الاقتصادى لاوروبا الغربية فى هذه الحقيقة كان مرتبطا بحركة التصنيع النامية فى المنطقة ــ لها ارتباطات بعيدة المدى بعلاقه أوروبا بالقارات الاخرى ٠٠ وعلى وجه الاجمالى فان المنطقة تقف بكيفية ما فى نفس العلاقة مع باقى العالم ، كما تفعل سويسرا مع باقى أوروبا ٠٠ وكلما أصبحت أكثر غنى فانها تصبح أيضا أكثر تعرضا ، هذا الاعتماد المتزايد على التجارة الخارجية يذهب بعيدا الى حد توضيح ازدياد الطبيعة المسالمة لسياسات أوروبا الغربية فى العصر الحاضر ٠٠ فان الدول التى تعتمد على ازدياد مدى الروابط التجارية مع العالم الخارجى تعتبر ميلا من الدول « الاستبدادية » الكبيرة فى تحمل مخاطرات سياسية كبرى ٠٠ وفى هذا الصدد اتجهت المانيا الغربية الى تطور أشبه فى خصائصه بتطور دول أوروبا الغربية الصغيرة منذ توقفت هذه الدول عن أن تعتمد على النطاق العالمى ٠٠ وسنبحث فيما بعد المقتضيات السياسية لهذا التغيير ٠

واذا تركنا جانبا التقلبات الصغيرة (مثل الركود القصير الذى وقع سنة ١٩٥٨ الذى كان «بالكاد أكثر من مجرد فترة لاسترداد الانفاس) فانه يمكن القول أن أوروبا الغربية قد حظيت بازدهار اقتصادى دائم من منذ بدأت المساعدة الامريكية بعد الحرب مباشرة (١٩٤٦ ــ ١٩٤٩) فساعدت على بداية أعمال التعمير والانشاء ، فاذا قيل أن تلك السنوات الاولى كانت مجرد فترة انتعاش من اضرار الحرب ، فان الاثنتى عشرة سنة التالية كانت فترة نمو وازدهار متواصل غير متقطع وغير متأرجح كانت ظاهرة مذهلة : ولا سيما اذا قورنت بالتطور الاكثر بطئا وتقلبا فى أمريكا الشمالية خلال نفس هذه المدة ٠٠ لقد كان التوسع حقيقيا فى كل مجال تقريبا ، ولو أنه كان أكثر سرعة فى المناطق المصنعة (خلاف بلجيكا والمملكة المتحدة) ٠٠ وقد كان هناك توسع نظامى من عام الى عام فى المانيا وفرنسا وايطاليا ولو أن فرنسا عانت فترة تأخر قصيرة فى سنة ١٩٥٨ ، كما بدا أن المانيا كانت على وشك أن تترنح فى أوائل سنة ١٩٦٢ ٠٠ لقو وضعت الحكومات المختصة بصفة عامة التوسع فى مقدمة ثمن الاستقرار ، وقد كوفئت على ذلك برواج استثمارى أدى فى سنة ١٩٦٢ الى ما يقرب من حالة العمالة التامة ، ليس فقط فى المراكز الصناعية التقليدية بل حتى فى ايطاليا (بالرغم من حالة البطالة المستمرة فى البلاد) ٠٠ وبالاجمال يمكن القول أن فرنسا والنمسا وفنلندا والنرويج واليونان دفعت من أجل توسعها بواسطة ارتفاع سريع فى الاسعار وبعض النقص فى قيمة النقود ، وسجلت

المانيا وايطاليا وسويسرا نموا كبيرا فى الانتاج مع زيادات متواضعة فى الاسعار ، واختارت بريطانيا بالاجمال اجراءات انكماشية للحد من مؤثرات تكاليف أجور العمالة التامة ، وفشلت فى احراز استقرار الاسعار ، وحاق بها أسوأ ما حدث فى كلا العالمين ، وفى دولة واحدة فقط وهى البرتغال كان هناك الاستقرار التام للاسعار ولكنها ظلت بشكل واضح بالقرب من قاع قائمة الدول النامية (١٠٠) .

ويبقى أن نضيف أن حكومة الولايات المتحدة مع كل التزامها بعقيدة حرية التعامل كان لها فعاليتها فى تمكين دول أوروبا الغربية من انتهاج وتوسيع نظام ما بعد سنة ١٩٤٥ الخاص بالتوفير والاستثمار « المخطط » . وفى الواقع كان مشروع مارشال للأعانة وغيره من أشكال المساعدة مؤثرا فى حمل أوروبا ، خلال فترة الانتقال دون أى اضطراب ، ولكن صور المساعدة هذه كانت متوقفة على اتباع برامج مخططة للاستثمار بواسطة الدول المتسلمة للمساعدات ، وبذلك عززت الاتجاه الذى كان من الاصل قويا لدى الزعماء السياسيين والاداريين والاقتصاديين الذين ظهروا من حركات المقاومة (اليسارية بصفة أساسية) نحو تخطيط اقتصادياتهم على مستوى وطنى أى حكومى .. وقد صار مواجهة هذا الميل جزئيا بواسطة الاحكام الخاصة بحرية التجارة فى معاهدة روما ورابطة الفحم والصلب ، ولكن فى نفس الوقت جعل التخطيط على مستوى أوروبى مع التأييد التام من جانب حكومة الولايات المتحدة .. وهذه يمكن أن توصف بأنها حالة انتصرت فيها العقلية الاقتصادية (وبطبيعة الحال الضغط السياسى والخوف من الكتلة السوفييتية) على الالتزامات المذهبية .. ويمكن أن يعزى السماح فى واشنطن بقبول الصورة الناتجة والتسامح فيها الى حقيقة أن المانيا العربية كان يتوقع منها أن تجعل «واضعى الخطط»

---

(١٠٠) ديورست ص ٢٧ و ١١١ و ٤٤٣ ـ الصورة العامة التى تبرز فى أوروبا الغربية فى الحقبة التى تلت الحرب العالمية الثانية هى صورة تمثل الحجم الكبير من الاستثمار الناشىء من قرارات سياسية أكثر مما هو ناشىء عن قرارات اقتصادية فردية .. وفى الرأى الكلاسيكى انه نوع من التضخم الذى تعرضت له أوروبا بكيفية مضطردة غالبا فى تلك الحقبة ، كان من المتوقع ان يؤثر على سير الادخار الخاص فى اشكاله التقليدية .. وما زالت حقيقة انه لم يؤثر فعلا على الادخار تحتاج الى توضيح .. ـ نفس المرجع ص ٤٦١ ـ ٤٦٢

الاكثر نفوذا فى فرنسا وهولندا والنرويج ، وأقل من ذلك فى ايطاليا ـ نموذجا مثاليا ٠٠ ولما كانت الآراء الفرنسية الخاصة بالتخطيط أكثر تمشيا مع الحقائق الاقتصادية ومع المطالب الاوروبية ، فقد تغلغلت حتى فى معاقل الاحرار المحافظين فى بلاد مثل المانيا وبريطانيا وبلجيكا ٠

ان ما قيل حتى الآن يتعلق اما بغرب وجنوب أوروبا مثل منطقة المتوسط بما فيها الدول المتأخرة (اليونان وتركيا ويوغسلافيا وأسبانيا وابرتغال) واما بشمال غرب أوروبا المصنع ، زائدا أو ناقصا جنوب ايطاليا ٠٠ ولتمييز الدول الستة الخاصة بمعاهدة روما يقتضى اتباع منهج آخر مختلف ، ولكن الصورة الناتجة تخدم فقط لمجرد تأكيد ابعاد توسع ما بعد سنة ١٩٤٥ واعتماده على صلابة الدول العالية التصنيع ٠٠ ان الرابطة الاقتصادية الاوروبية للدول الست ، مع التزاماتها الاستثمارية الضخمة فى أفريقية واعتمادها على الوقود المستورد (بما فيه بترول الصحراء) تضاعف بعض المشاكل الكبرى للمنطقة كلها ، ولكنها تبدى ايضا الكثير من قوتها الكامنة ٠٠ فقد زادت التجارة بين دول الرابطة الست بدرجة أسرع من زيادة التجارة الاوروبية الداخلية عامة ٠٠ كما زاد الانتاج بالمثل بنسبة سريعة ، حتى من قبل أن تبدأ السوق المشتركة فى العمل ، وفيما بين سنتى ١٩٤٩ و ١٩٥٧ ارتفع اجمالى الانتاج الداخلى للرابطة فى مجموعها من ٧٥ بليون دولار الى ١٢٢ بليون دولار وهى زيادة تصل الى ٦٣ ٪ فى ٨ سنوات أو ٦ر٣ ٪ سنويا بالفايدة المركبة ٠٠ ومن المقرر أن هذا يشمل السنوات الاولى للانتعاش من اضرار الحرب ، عندما تيسرت الاعتمادات المالية لمشروع مارشال ، وعند ذلك الحد كان معدل النمو غير نموذجي ٠٠ وتبقى الحقيقة أنه خلال هذه المدة ارتفع اجمالى الدخل الوطنى بالنسبة للفرد (وبأسعار السوق سنة١٩٥٤ وأسعار التبادل) الى الضعفين

---

(١٠١) فيما يختص بالبحث البريطانى انظر بصفة خاصة (التخطيط الاقتصادى فى فرنسا) تقرير *PEP* لندن ، اغسطس سنة ١٩٦١ (الاقتصاد النامى ـ بريطانيا والمانيا الغربية وفرنسا) تقرير *PEP* اكتوبر سنة ١٩٦٠ ـ وللوقوف على تقليد هام ٠ انظر « أوروبا المخططة » بمجلة الايكونوميست ٥ مايو سنة ١٩٦٢ حيث استخلصت بعض استنتاجات هامة من العلاقة بين التيارات السياسية اليسارية فى فرنسا وايطاليا ، والزحف نحو « التخطيط على المستوى الأوروبى » ٠ وفى سنة ١٩٦٢ كان التباين واضحا بين التوسع المخطط والركود غير المخطط قد أصبح واضحا الى حد أن حكومة المحافظين فى بريطانيا قد اتجهت بعد كثير من التردد نحو انشاء هيئة تخطيط ٠

عالبا ، بسرعة كالتى حدث بها فى الولايات المتحدة أى بمعدل مركب سنوى يبلغ ٤ر٥ ٪ مقابل ٥ر٢ ٪ (١٠٢) ــ وفى مدةالاربع سنوات١٩٥٤ ــ ١٩٥٨ كانت زيادة اجمالى الدخل بالنسبة للفرد لا تزال ٣ر٤ ٪ لكل الرابطـة الاقتصادية الاوروبية وكان هذا ينطوى على هبوط واضح ولكنه لا يزال انجازا محترما جدا (١٠٣) ، وعلى أساس النسبة المركبة ٣ر٤٪ فان اجمالى الدخل القومى بالنسبة للفرد (بالقياس لاسعار ١٩٥٨) قد يزيد من ٩٥٠ دولار فى سنة ١٩٥٨ الى ١٫٥٨٠ دولار فى سنة ١٩٧٠ ــ وعلى افتراض أن اجمالى الدخل القومى فى الولايات المتحدة استمر فى الارتفاع خـلال هذه المدة بالمعدل السنوى المركب الذى سجل فى المدة من ١٩٤٩ الى١٩٥٨، فان التقدم المقابل لذلك فيما بين ١٩٥٨ الى ١٩٧٠ قد يكون من ٢ر٥٥٠ دولار للفرد الى ٣ر١٢٠ دولارا (١٠٤) ــ وهكذا فانه فى سنة ١٩٧٠ قـد يكون دخل الفرد فىالدول الاعضاء للرابطة الاقتصادية الاوروبية أكثر قليلا من نصف دخل الفرد فى الولايات المتحدة ، بينما لم يزد فى سنة ١٩٦٠ عن ثلثه الا قليـلا (١٠٥) ــ والى هـذا الحد تتجـه الثغرة الى أن تسـد ،

---

(١٠٢) انظر ديورست ص ٨٤٢ ــ ان زيادة اجمالى الدخل العام بالنسـبة للعـامل والفرد لم يختلف كثيرا فى الولايات المتحدة خلال هذه المدة ولكن يوجد اختلاف اذا حسب الدخل بالنسبة لساعة عمل لرجل واحد *Man-howr* اذ أن ساعات العمل قد خفضت ــ وبالنسبة لكل الفترة من سنة ١٩٤٧ الى سنة ١٩٦٠ ، قدرت الزيادة فى القدرة الانتاجية بالنسبة للعامل بحوالى ٣ر٢٪ وبحوالى ٩ر٢٪ بالنسبة لكل ساعة عمـل *Man-power* وكان هناك اتجاه مضطرد لزيادة البطالة فى الولايات المتحدة ــ وهو اتجاه لا يوازيه اتجاه مماثل فى اوروبا ..

(١٠٣) نفس المرجع ص ٨٤٢ ــ كانت اعلى نسبة فى المانيا اذ بلغت ٢ر٥٪ وتليهـا ايطاليا ٩ر٤٪ ثم فرنسا ٩ر٣٪ وهولندا ٦ر٢٪ وبلجيكا ٦ر١٪

(١٠٤) نفس المرجع ــ المعدل السنوى المركب ٧ر١٪ الذى حسب على اساسه هـذا الارتفاع ، يرتكز على تقدير مختلف وبذلك ينحرف عن نسـبة ال ٥ر٢ المعدل السـنوى السابق ذكره .

(١٠٥) دخل بريطانيا لا ينطوى على تغيير اسـاسى اذ ان تكوين دخلها الأسـاسى لا يختلف اليوم عن تكوينه فى الدول الستة الأعضاء الأصليين للرابطة الاقتصادية الاوروبية على آن الآراء الشائعة تقول بعكس ذلك ولو ان مستويات المعيشة فى القارة فى سنة ١٩٦٠ لم تعد متخلفة عن مستوياتها فى بريطانيا بدرجة كبيرة ..

بينما تزداد وضوحا فى نفس الوقت بين وسط أوروبا المصنعة وبين المناطق المتخلفة ٠٠ ولكن هذا ليس الا مجرد ظاهرة على التقدم غير المتعادل ٠ ويتوقف ما اذا كان هذا مقيدا للمناطق المتخلفة ، على السياسات التى تتبعها المناطق الاكثر تقدما ٠

ومما لا شك فيه أن تكوين الرابطة الاقتصادية الاوروبية قد أدخل حافزا جديدا ، بالضبط فى الوقت الذى بدأ يضعف فيه الزحف الاصلى ٠٠ ومنذ بدأت السوق المشتركة فى العمل حافظت دولها الاعضاء على أكثر من معدل النمو الذى حققته فى منتصف السنوات الخمسينيات ٠٠ وفى الحقيقة ان سنة ١٩٦٠ كانت سنة ازدهار ارتفع فيها هذا الرقم ٠٠ ولو أن التقدم ابطأ فى سنة ١٩٦١ اذا لم يرتفع الانتاج الصناعى الا ٥ر٦٪ الا أن لجنة الرابطة الاقتصادية فى ابريل سنة ١٩٦٢ توقعت توسعا يتراوح بين ٥ر٤٪ الى ٥٪ فى سنة ١٩٦٢ للدول الستة فى مجموعها ، بينما يعمل مشروع الاربع سنوات الفرنسى سنة ١٩٦٢ ـ ١٩٦٥ على افتراض تقدم سنوى يبلغ ٥ر٥٪ (١٠٩) ـ أما بالنسبة لاوروبا الغربية فى مجموعها فقد افترضت اللجنة الاقتصادية الاوروبية نسبة التوسع بمعدل ٤ ٪ (١٠٧) وتتفق هذه التوقيعات جوهريا مع المشروعات الابعد مدى التى سبق أن اقترحت للمدة المنتهية فى سنة ١٩٧٠ ـ وبعد هذا التاريخ تصبح المشروعات غير محققة الى حد أن لاتكون لها قيمة كبيرة ٠٠ وبالاخص ، يعتبر من المستحيل التنبؤ بالمدى الذى ستؤدى اليه ضغوط الاجر المتزايد ـ الذى سبق أن لوحظ فى كل انحاء منطقة الرابطة الاقتصادية الاوروبية فى المدة ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ ـ الى تحول عن الاستثمار الى الاستهلاك ثم الى الانخفاض المترتب على ذلك فى معدل النمو ٠٠ وبالنسبة لاوروبا الغربية فى مجموعها، فان الدلائل أدنى كفاية للقياس عليها ٠٠ وتقدير نسبة ال ٣ر٤ ٪ الزيادة السنوية التى حصلت بعد مدة ١٩٥٠ ـ ١٩٥٩ لغاية ١٩٧٠ قد يعطى نتيجة مرضية للغاية : ربح ٨٨ ٪ أعلى من سنة ١٩٥٥ عندما كانت أوروبا

---

(١٠٦) انظر الايكونوميست ٥ مايو سنة ١٩٦٢ ـ ومنذ ذلك الوقت ارتفع تقدير سنة ١٩٦٣ لغاية ٦٪

(١٠٧) انظر تقريرها السنوى (جنيف ـ ابريل سنة ١٩٦٢)

قد انتعشت كلية من الحرب ·· ولكن النقص فى الايدى العاملة والمواد الخام الحيوية قد يتدخل ويعمل على ابطاء معدل التقدم (١٠٨) ·· وحتى مع معدل نمو سنوى ٣ ٪ (أى أعلى من المعدل ٥ر٢ ٪ المقدر بأنه تحقق فى المدة بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٩١٣ عندما كانت أوروبا الغربية هى الاقليم الصناعى الرئيسى للعالم) فان اجمالى الانتاج الوطنى فى سنة ١٩٧٠ قد يكون أكثر من مستوى سنة ١٩٥٥ بنسبة ٥٥ ٪ ·· ولما كان تعداد سكان أوروبا الغربية — على خلاف الفترة السابقة لسنة ١٩١٣ — يتزايد ببطء للغاية فان المكاسب بالنسبة للفرد ستكون فى الغالب كبيرة بقدر مكاسب اجمالى الانتاج الوطنى · وبعبارة أخرى يمكن أن نتوقع أن ترتفع مستويات المعيشة بسرعة معقولة ·· وفى عصرنا هذا الخاص « بالانفجارات السكانية » فان هذا يضع أوروبا الغربية فى مركز فريد ·· ان هذا الاقليم فى الواقع يتمم تحولا سكانيا بعيد المدى من مناسيب عالية للمواليد والوفيات الى ما يقرب من الاستقرار على أسس عائلات صغيرة ومعدلات منخفضة للوفيات ·· وفى خلال السنوات الخمسينيات كان سكانه يتزايدون بحوالى ٢ مليون سنويا — وتعداد السكان المتوقع لسة ١٩٧٠ يبلغ ١٩٢٠ مليونا — أى بزيادة تبلغ ٨ ٪ فقط عما كانوا عليه فى سنة ١٩٥٥ (١٠٩) ·

واذا كانت التوقعات الحالية لنمو السكان ، وحجم قوة الايدى العاملة ، وزيادة القوة الانتاجية (أى انتاج الرجل فى الساعة) تقبل كحقيقة مسلم بها ، فان الارتفاع المقدر بنسبة ٥٥ ٪ فى اجمالى الدخل الوطنى سيؤدى الى زيادة فى الدخل الوطنى بالنسبة للفرد من ٧٤٧ دولار فى سنة ١٩٥٥ الى ١٠٦٧ دولار فى سنة ١٩٧٠ للسكان البالغ تعداده ٣٢٠ مليونا

---

(١٠٨) ديورست ص ٨٦٥ وهذا المعدل للنمو لثمانى عشرة دولة فى غرب وجنوباوروبا يجب عدم الخلط بينه وبين زيادة اجمالى الوخل الوطنى بالنسبة للفرد فى منطقة الرابطة الاقتصادية الاوروبية الأصغر حجما ·

(١٠٩) نفس المرجع ص ٨٦٦ — وهذا لا يشمل تركيا ويوغوسلافيا التى تعانى اولاهما على الاقل « انفجار اسكانيا » مزعجا ·· ولكن حتى مع هذا فان الرقم الاجمالى لكل الدول العشرين لن يتجاوز ٣٧٠ مليونا فى سنة ١٩٧٠

للثمانى عشرة دولة فى غرب وجنوب أوروبا (ويقل عن هذه النسبة قليلا اذا أضيفت تركيا ويوغسلافيا الى القائمة (١١٠) ·· وفى داخليـة هذا الاقليم يرجح أن يكون التقـدم النسبى عـلى أشده فى ايطاليـا ، حيث ما زالت القوى الاحتياطي من الايدى العاملة تجتذب نحو الانتاج الصناعى ، وعلى أقله فى ايرلندا بالرغم من ثبات أو تناقص تعداد السـكان · واذا افترض الانسان معدلا للنمو أكثر من نسبة مركبة ٣ ٪ سنويا فان الصورة الناجمة لا تزال تترك الخاصيتين الاساسيتين السابق ذكرهما : نمو مذهل فى الوزن النسبى للصناعه ازاء الزراعة فى كل الدول المختصة تقريبا ، وتفاوت جوهرى بين المجموعة المصنعة تصنيعا كليا وبين الدول الباقية ·· وعندئذ تصبح المشكلة تتعلق بتوجيه رأس المال الفـائض من الاقاليـم المتقدمة الى الاقاليم المتخلفه ·· وبعبـارة أخرى تصبـح احدى مشاكل التخطيط الاوروبى ، بل وأن تكون مسـألة سياسيـة ، اذ أن القرارات المختصة يمكن أن توضع فى المركز فقط ·

وبالرغم من هذه الملاحظة التحفظية ، فانه من الضرورى أن نقـول شيئا عن المتوقع بالنسبة للهيئات الوطنية المختصة ·· ولـكن لنحاول أولا مواجهة انتقادين محتملين ينصبـان على مبدأ التـكامل الاقتصـادى الاوروبى : عدم ملاءمته للمفارقاتالقائمة الاجتماعية الاقتصادية ، والطبيعة المضللة للاجراءات الكثيرة عندما تطبق على التجارة بين الدول ذات التكوين الاقتصادى المتشابه بوجه التقريب ·

وبالنسبة للأول يمكن الرد بكيفية معقولة بأن مجرد الزيادة فىالدخل الاجمالى للدول المختصة لا شأن لها بمستويات المعيشة باعتبارها تؤثر على الاغلبية ·· وكما أن الفجوة بين الاعضاء المتقدمة والاعضاء المتخلفة فى العائلة الاوروبية تتجه الى الاتساع فى حـالة عـدم وجود قوة مضـادة ، وكذلك يمكن القول أن الارتفاع فى معدل دخـل دول أوروبا الغربيـة الى ما يقرب من نصـف مسـتوى الولايات المتحـدة فـانه سيبقى الثغرة بين الاغنياء والفقراء فى أوروبا ليس فقط دون تغيير بل حتى قد يزيدهاوضوحا أكثر مما هى اليوم ·· ان السلع التى لها وزنها الثقيل فى ميزانية الطبقة

---

(١١٠) نفس المرجع ص ٨٦٩ ـ ان التباين المذهل بين هذا الرقم وبين مبلغ ١ر٥٨٠ دولار للفرد فى دول الرابطة الاقتصادية الاوروبية (كما تبين سابقا) يعكس الثغرة التى ما زالت تفصل الوسط الصناعى لأوروبا عن الاقاليم الجنوبية المتخلفة ·

العاملة والطبقة المتوسطة من أصحاب المرتبات ـ المواد الغذائيه من محلات البقالة ، وملابس العمل ، وموارد التدفئة الخ ـ تعتبر أرخص نسبيا فى الولايات المتحدة منها فى أوروبا ، وهو ما يعنى أن مستوى المعيشة للعامل الامريكى أعلى من مستوى زميله الاوروبى ٠٠ واذا افترضنا اذن أن اجمالى الدخول الوطنية قد ارتفع ، بينما بقيت المفارقات الاجتماعية دون تغيير ، فان الثغرة بين الاغنياء والفقراء قد تزداد اتساعا فى سنة ١٩٧٠ أكثر مما هى الآن ، وبالاكثر لأن بضائع وخدمات الرفاهية التى يستهلكها الاغنياء أرخص فى أوروبا مما هى فى الولايات المتحدة ٠٠ وقد يصبح الاثرياء أكثر ثراء والفقراء أكثر فقرا ولو أنهم فى الواقع فى حالة أحسن ٠٠ وهذا أمر حقيقى وهام ولكنه لا يتجاوز القول أن النمو الاقتصادى فى حد ذاته لايفعل شيئا فى تغيير الفوارق الاجتماعية ٠٠ ومن وجهة النظر الديمقراطية تعتبر هذه حجة ضد اقتصاديات السوق وليست ضد التكامل الاوروبى ٠٠ والنتيجة التى تؤدى اليها ببساطة أنه فى تكامل أوروبا الغربية فان على الاشتراكيين ـ والديمقراطيين بصفة عامة ـ أن يتدبروا عملهم من أجل منع الطبقات المالكة من احتكار ثمار التقدم ٠

أما الصعوبة الثانية فأكثر خطورة ، وربما لا يوجد لها حل مقبول ٠٠ ان الاتحاد الاوروبى قد يتطلب درجة معينة من سياسة الوقاية ٠٠ والى الحد الذى تذهب اليه فى عمل ذلك فانها تمنع بشكل واضح تخصيص الموارد العالمية ٠٠ وأوروبا التى حاولت الاعتماد تماما على نفسها فى انتاج المواد الغذائية ، لن تكون بحال ما سوقا للدول التى تعتمد على تصدير المواد الغذائية مقابل استيراد المصنوعات ٠٠ وفى الممارسة العملية فان هذا يؤثر على منتجى المواد الغذائية فى المناطق المعتدلة أكثر مما يؤثر على الدول الاستوائية التى هى بطبيعة الحال الدول الفقيرة ٠٠ ولكن من الواضح أن هناك خطرا فى هذه الممارسات على سياسة الوقاية بالقدر الذى للانتعاش المصطنع للانتاج الاوروبى من الارز وسكر البنجر على حساب الموردين الاستوائيين وشبه الاستوائيين ٠٠ ولعل أشد اجراء مضاد بالنسبة لهذه الاتجاهات يكمن فى المشاركة السياسية لاوروبا الغربية مع الدول الافريقية والاسيوية التى كانت تابعة لها قبلا ٠ وهذه المشاركة مع بعدها عن أن تكون نوعا من « الاستعمار الجديد » فانها تخدم فى اعطاء هذه الدول ضمانا ضد تهديد مستتر بالحماية الاوروبية ٠٠ وأسهل من ذلك أن نرى ماذا تستطيع أوروبا عمله لمساعدة استراليا أو كندا دون الاضرار بفلاحيها

هى ٠٠ وبعبارة اقتصادية بحتة ، واذا تركنا جانبا التأثير المخرب على فلاحى القارة فان المستهلك الاوروبى قد يكسب من انضمام كندا الى السوق المشتركة أكثر مما يكسب من عضوية بريطانيا للسوق ، اذ أنه فى هذه الحالة سيحصل على الحبوب الكندية بأسعار منخفضة وعلى معادنها بدون ضرائب ٠٠ ولكن مثل هذه الممارسات المتناقضة فى المنطق الاقتصادى لا تخدم الا فى ابراز عدم صحة التعليل المعنوى ٠٠ والاتحاد الاوروبى ، من الناحية العملية ، ولو أن له منطق اقتصادى خاص به ، الا أنه ينطوى على بعض الاعباء الاضافية ٠٠ وقد يذكر أنه لن تطلب أى تضحيات من الدول الفقيرة فعلا ، ولكن هذه هى الصلاحية الكبرى الوحيدة التى يقبلها معظم الاوروبيين ٠٠ وأما بالنسبة للدول الاخرى فان عليها أن تتحمل ، بأى جلد ممكن ، الاتهام بانها فى صهرها لاقتصادياتها غير المتباينة كثيرا ، انما تخضع المنطق الاقتصادى للأهداف السياسية ٠

اوروبا الشمالية الغربية :

من الناحية السياسية والاقتصادية ، تسيطر المانيا وفرنسا على منطقة السوق المشتركة ، وتتبعهما ايطاليا على مسافة ما ، وتكون دول البنلوكس مجموعة خاصة بها ، وهى لبعض الاغراض تعمل كحلقة بين المجموعة الفرنسية ـ الالمانية وبين المملكة المتحدة ٠٠ وبطريقة عكسية ، كانت بريطانيا من بين الدول السبعة فى عضوية (منطقة التجارة الحرة) تمثل القوة الكبرى ٠٠ ان هذه الانقسامات الداخلية ، التى كان لها فى بعض الاوقات أهمية سياسية كبيرة (١١١) تبدو ثانوية عندما ينظر اليها فى ظل الصورة الخلفية للتباين الاكثر دواما القائم بين نصفى أوروبا الغربية : القسم الشمالى الغربى وقسم البحر المتوسط ٠٠ فالاول يغطى جميع الدول الستة والسبعة باستثناء البرتغال وربما الجنوب الايطالى ٠٠ وتشمل المجموعة الثانية عددا من الدول الواضح أنها تشترك مع بعضها فى روابط مشتركة أكثر مما تشترك مع الاقليم الشمالى الغربى ٠٠ وليس

---

(١١١) فمثلا فى اثناء مفاوضات الوحدة الاوروبية فى ابريل ـ مايو سنة ١٩٦٢ عندما حاول مسيو سباك التوسط بين وجهتى النظر البريطانية والفرنسية وكان نصيبه الانتقاد من كل من الطرفين : انظر « صحيفة الجارديان » بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٦٢ ـ وقبل ذلك كانت دول البنلوكس قد رفضت مؤقتا ان تدخل فى مباحثات بشان مستقبل اوروبا الغربية السياسى قبل ان يتخذ قرار بشان عضوية بريطانيا ٠٠ وقد وضحت وجهة النظر الفرنسية بواسطة الجنرال ديجول فى ١٥ مايو وكان لها تاثير كبير ٠

من المهم بالنسبة لغرضنا ، نوع الشكل الذى يمكن أن تنضم به دول مثل السويد وسويسرا والنمسا الى الاتحاد السياسى الاقتصادى لاوروبا الغربية ٠٠ وهى من الناحية البنائية تكون جزءا من المجموعة « المتقدمة » وتكون هذه الانقسامات الفرعية ملائمة لو أن الانسان كان يحاول أن يدرك الحقائق التى ينطوى عليها تتابع الاحداث السياسية (١١٢) ٠

(أ) ولنبدأ من أجل التبسيط بالمملكة المتحدة المكونة من بريطانيا العظمى وشمال ايرلندا (باستثناء أير Eire التى تعتبر من وجهة النظر الجغرافية غير هامة) ومرة أخرى من أجل الترتيب الاولى لنبدأ بقليل من الاحصائيات الاساسية ، التى أيدها المسح الاقتصادى الذى قامت به منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) فى مارس سنة ١٩٦٢ وكما ذكرنا قبلا كان النمو الاقتصادى فى بريطانيا خلال سنوات الخمسينيات بطيئا ٠٠ وأحرزت الدول الاعضاء فى الرابطة الاقتصادية الاوروبية حوالى نصف المعدل ، وارتفع الانتاج الصناعى بسرعة فى فورتين قصيرتين من أواخر ١٩٥٢ الى أواسط ١٩٥٥ ومرة أخرى من أواخر ١٩٥٨ الى أوائل ١٩٦٠ ٠ ولكن فى باقى الوقت كانت الحالة أكثر أو أقل ركودا : وهى حالة استمرت لغاية النصف الاولى من سنة ١٩٦٢ ، ولو أن الصادرات قد تحسنت من السنة السابقة ٠٠ وبالرغم من أن الولايات المتحدة وكندا قد بقيتا طوال الحقبة الماضية فى أسفل القائمة الا أن هذا ليس فيه تعزية لواضعى السياسة البريطانيين ، اذ أن المقارنة الاكثر أهمية هى مع مجموعة دول القارة الاوروبية ٠

وبالنسبة للسنوات الخمسينيات فى مجموعها كان اجمالى الدخل الوطنى فى المملكة المتحدة حوالى نصف المعدل الذى أحرزته منطقة الرابطة الاقتصادية الاوروبية (١١٣) ٠٠ وعلاوة على ذلك ارتفعت صادرات المملكة

---

(١١٢) جوتمان *(Gottmann)* فى « جغرافية أوروبا » يحدد أوروبا الغربية بانها بريطانيا وايرلندا واسنديناوه ومجموعة البنلوكس وفرنسا وسويسرا بينما تعتبر المانيا (الشرقية والغربية) من وسط أوروبا كما تعتبر النمسا وايطاليا ضمن مجموعة دول البحر المتوسط ٠٠ والأرجح ان هذا لا يبدو مقبولا كما كان منذ حقبة مضت ٠٠

(١١٣) المسح الاقتصادى (لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) الخاص بالمملكة المتحدة ــ مارس سنة ١٩٦٢ ص ١٠

المتحدة فقط بنصف سرعة الواردات فيما بين ١٩٥٥ و ١٩٦٠ فى حين أنه فى منطقة الرابطة الاقتصادية الاوروبية لحقت الصادرات تدريجيا بالواردات بحيث كونت فائضا ٠٠ ويبدو عند الموازنة أن المعدل المنخفض للنمو هو نتيجة للحقيقة أن التجارة الخارجية لا تلعب دورا هاما فى انعاش الطلب فى حين أن الازدهار الاقتصادى فى القارة كان يغذيه التدفق الديناميكى لحركة الصادر الذى ظهر بشكل مثالى فى سنوات الخمسينيات فى حالة المانيا الغربية ثم فى ايطاليا وكذلك فى فرنسا ٠

وسواء أكان ذلك البطء بسبب الاتجاه الصاعد للتكاليف والاسعار ، أو الى عدم سهولة انتقال الايدى العاملة ، أو للعلاقات الاقتصادية السيئة ، وكذلك كان التحفظ الادارى موضعا لكثير من النقاش فى بريطانيا ٠٠ وظاهر الامر أن عامل المقاومة كان النمو السريع نسبيا فى الدخل النقدى، بالمقارنة مع الدول المصنعة بالقارة ولو أنه منذ سنة ١٩٦٠ فصاعدا كان هذا الفارق يتجه الى أن يضيق نتيجة للارتفاع الاكثر سرعة فى الاجور الحقيقية فى القارة ٠٠ ان فكرة أن الاجور كانت أسرع ارتفاعا بالنسبة الى القدرة الانتاجية كانت سائدة على نطاق واسع فى الدوائر الرسمية البريطانية مما أدى الى حركة « ركود الاجور » غير المقبولة فى سنة ١٩٦١ ١٩٦٢ التى ربما كان تأثيرها الاساسى اضملال التأييد الانتخابى لحزب المحافظين وضغط الطلب فى الداخل على المصدرين كان أيضا موضع لوم ، ولو أنه لوحظ بواسطة ناقدى السياسة الرسمية أن فترات ازدياد الطلب الداخلى فى سنتى ١٩٥٥ و ١٩٥٩ كانت تقترن بارتفاع الصادرات ٠ وقد ألقى هذا بعض الشكك حول الفكرة ــ التى كانت سائدة فى دوائر الخزانة ــ ان الصادرات يمكن أن تستفيد من الاجراءات الانكماشية التى يقصد بها تحديد الطلب الداخلى ٠٠ وقد رأى الاقتصاديون ورجال الاعمال الناقدون للسياسة الرسمية أنه من المرجح أن الانكماش كان له تأثير ساحق على الجو الاقتصادى بأكمله ٠٠ كما بدا من المحتمل أنه فى أسواق منطقة الاسترلينى عبر البحار التى تتسع ببطء لأسباب أخرى (الاضمحلال التدريجى لمزايا الضرائب والحصص التى كانت تحابى المنافسين البريطانيين ضد المنافسين الاوروبيين واليابانيين والامريكيين) لم تكن الاسعار هى العائق الرئيسى وعلى أى الاحوال فان مما يجدر ذكره أنه فى سنة ١٩٦١ ــ ١٩٦٢ اتسعت الصادرات البريطانية الى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية اتسعت بسرعة متوسطة بينما ركدت المبيعات الى منطقة الاسترلينى عبر البحار ، وكانت قد هبطت قبل ذلك من ٤٩٪ الى ٣٨٪ من

الاجمالى فيما بين ١٩٥٤ و ١٩٦١ ، بينما ارتفعت حصة الصادرات الذاهبة الى أوروبا الغربيــة وأمريكا الشــمالية خـلال نفس المـدة من ٣٨٪ الى ٤٦٪ (١١٤) ٠٠ ومنذ سنة ١٩٥٨ كان من المطلوب أن يكون هناك فائضا متزايدا من الصادر على الحساب الجارى عندما كانت صافي الايرادات من الاستثمارات « غير المنظورة » (من عمليات البنوك والملاحة والاستثمارات الاجنبية ألخ) لاول مرة غير كافية لتغطيــة نفقــات الحـكومة عبر البحار (وبالاخص العسكرية) وصافى الصادرات الرئيسية (أو صادرات رأس المال) للخارج ٠٠ وكانت مشكلة ميزان المدفوعات الناتجة عن ذلك هى الشغل الشــاغل للســلطات فى الســنوات الاخيرة فأدت الى تقلبــات شديدة فى احتياطى الذهب مع ما ترتب على ذلك من مناورات فى سـعر الفائدة ، وما يتبعهــا من تأثيرات ضارة على حائزى الاســترلينى الاجانب والمنتجين الوطنيين على الســواء ٠٠ ان قرار الســعى الى عضوية الرابطة الاقتصادية الاوروبية قد انبعث بالاكثر من هذه الصعوبات ، وفقدان الثقة الناتج عن ذلك فى فعالية الترتيبات التجارية التقليدية ٠ التى كان يبدو أنها تجعل البلاد معتمدة على منطقة الاسترلينى فى وقت كانت فيه أسواق أوروبا الغربية ٠

(أ) تتسع بسرعة أكبر ٠

(ب) تهــدد بأن تصبح متكاملة وراء جـدار تعريفه مشتركة ، ما لم تستطيع بريطانيا الانضمام الى السوق المشــتركة ٠٠ ويمكن بطبيعة الحال الاحتجــاج بأن حتى بدون العضوية فى الرابطــة الاقتصــادية الاوروبية ، فان بريطانيا فى ســنة ١٩٦٢ كانت تحسن صنعا بالتصدير الى أوروبا الغربية ٠

ومن وجهه نظر بعيدة المدى كان هنــاك بعض الشــك فيما اذا كانت الايضــاحات عن حــالات الضعف بعــد ســنة ١٩٤٥ تتعلق بالحالة الاقتصادية غير المرضية للبلاد ٠٠ وتدل التحريات فى معدل نمو بريطانيا الاقتصادى فى القرن الماضى على أن الخطى كانت فى الواقع بطيئة بالنسبة

---

(١١٤) نفس المرجع ص ٢٢ ـ للوقوف على التحليل الرسمى انظر المسح الاقتصادى للحكومة فى ابريل سنة ١٩٦٢ وبالاخص ما بعد ص ٢٩

لدول أخرى لوقت طويل جدا (١١٥) ٠٠ ولذلك فليس هناك مبرر لتطبيق الجداول الاقتصادية League tables للسنوات الخمسينيات ، اذ أن تلك المقارنات تفترض أن كل دول أوروبا الغربية بدأت من مستوى واحد حوالى سنة ١٩٥٠ أو على أى حال فى سنة ١٩٥٥ عندما تم اصلاح أضرار الحرب ٠ واذا كان التباطؤ فى معدل النمو البريطانى يرجع الى أوائل سنوات هذا القرن ، أو حتى الى تاريخ أسبق ، فان هذا الاجراء يصبح موضع نظر ٠٠ ومن ناحية أخرى فانه يصبح أكثر الحاحا اتباع استراتيجية طويلة المدى لتسهيل معدل النمو ٠٠ وفى أوائل سنة ١٩٦٢ اتخذت خطوة فى هـذا الاتجاه بانشاء (المجلس الوطنى للتنمية الاقتصادية) لكى ينصح الحكومة بالاجراءات الكفيلة بتنمية التقدم بخطوات أسرع ، المقترنة مع الاستقرار المالى ٠٠ وعلى خلاف زميلتها الفرنسية (قومسارية التخطيط) (التى كان نجاحها فى تقوية النمو الاقتصادى لفرنسا بعـد الحرب الهاما لمنشئيها) فان المجلس الوطنى للتنمية الاقتصادية كان يبدو أن مفهومه هو أن يكون هيئة استشارية بحته ، وفرصة محدودة للغاية للافلات من رقابة الخزانة (اذا لم نذكر رقابة المصالح المكتسبة الرئيسية التى كان عليه أن يتغلب عليها) ٠٠ وربما كان انشاؤه يحدد قبل كل شىء تغييرا فى جو التفكير ٠ وعلى أى حال فانه أعاد عبـارة « التخطيط » مرة أخرى الى مكانتها بعـد عشر سنوات من اعتماد « المحافظين » على قوى السوق ، تلتها بدورها ست سنوات من تخطيط فاتر تحت حكومة العمال فى السنوات ١٩٤٥ ـ ١٩٥١ ٠

وربما لم يكن من المدهش فى الجو الذى خلقته حقبة من التحفظية أن هذه البدعة ينبغى أن تواجه اتجاها دفاعيا من جانب الاقتصاديين الذين سبق أن عابوا على واضعى الخطط ثقتهم الزائدة عن الحد فى تنبؤاتهم ٠٠ وهذا بالاحرى يتجاهل الفارق بين مجرد التخمين وبين الوضع الاصيل للقرارات ٠٠ وعلى أى حال فان بعض الاخصائيين كانوا ما زالوا يشعرون بارتياحهم فى سنة ١٩٦٢ الى أن السجل لم يكن رديئا للغاية ٠٠ وكتب أحدهم يقول : « انه على عكس مفهوم خاطىء آخر ، فان معدل تقدمنا ، فى السنوات الخمسينيات التى يزعمون أنها كانت سـنوات ركود ، لم يكن

---

(١١٥) انظر بالاخص عدد يوليـه سـنة ١٩٦١ من (مجلة المعهد الوطنى للبحث الاقتصادى) ويوجد بحث مختصر فى (الجارديان) بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٦٢

منخفضا بالنسبة للمقاييس التاريخية أو بالمقارنة مع معدل النمو فى دول مثل اسكنديناوة التى بدأت الحقبة من أوضاع قابلة للمقارنة بوجه التقريب فقط (١١٦) » .

وهذا يتجاهل المقارنة بالتقدم الالمانى وكذلك بالتقدم الفرنسى ، وكما تبين قبلا فان مثل هذه المقارنات غير مفضلة بالنسبة لبريطانيا ولو أنه من الصعب القول الى أى شىء يعزى ذلك .. وقد سبق أن اقترح فى سنة ١٩٦٠ بواسطة مجموعة من الباحثين أن معدل الاستثمار البريطانى « المعبر عنه بأنه نسبة مئوية من اجمالى الانتاج الوطنى كان منخفضا جدا بالمقارنة مع معظم الدول الاخرى فى أوروبا الغربية ، كما كان معدل نمو الانتاج منخفضا (١١٧) » ولكنهم سرعان ما أضافوا أن معدلا أعلى للاستثمار ليس بالحل التلقائى (الاوتوماتيكى) وفى الواقع أن الاســتثمار بعد ذلك قد زحف صاعدا الى نسبة مئوية أفضل دون أن يبدو أنه أحدث اختلافا كثيرا . ومما لا مناص منه أن هذا أدى بانصار حرية التصرف Laissez bairists الى أن ينادوا بأن ما كان ينقص فى الواقع ليس هو تكوين رأس المال الثابت بل الجو الافضل للمنافسة .. « ان أفضل ما نفعله .. هو أنه يجب أن نخلق مجتمعا أكثر قدرة على الاقدام والتنـافس والواقعية (١١٨) » .. وآخرون يمكن مسامحتهم لاعتقادهم أن نفس النتيجة كان يمكن الوصول اليها بمساعدة قدر أكثر من الاقدام فى المركز المختص باتخاذ القرارات . وليس الاشتراكيون وحدهم من بين الذين يرون هذا الرأى الذين لا يقدرون المنافسة وقوى السوق حق قدرها ، بل أيضا الاحرار الذين أعيد تنظيمهم والذين فى سنة ١٩٦٢ كان يبدو أنهم نفضوا عنهم ما ورثوه عن غلادستون وأحرزوا مكاسب انتخابية على أساس ازعاج رجال الاعمال المتحررين من الطراز القديم .. وعلى حد تعبير معلق آخر محير نوعا ما :

ان المبـادىء التاريخيـة لحزب الاحرار : الانفرادية ، عـدم التقيـد الاقتصادى حرية التجارة من النادر أن تبدو (فيما عدا المبدأ الاول) فوق

---

(١١٦) جون برونر *John Brunner* « الهروب من الحقيقة » صحيفة ليستنر *Listner* ١٧ مايو سنة ١٩٦٢ .

(١١٧) الاقتصاد النامى ـ بريطانيا ـ المانيا الغربية ـ فرنسا » نشرة *PEP* ١٧ اكتوبر سنة ١٩٦٠ ص ٢٨٩

(١١٨) برونر *Brunner*

السطح فى الحزب الجديد الذى كونه مستر جريموند ، لقد أفسح عدم التقيد الاقتصادى الطريق لقابلية التخطيط الاقتصادى فى الاسلوب الفرنسى ، وقد عطلت حرية التجارة نتيجة للحماس من أجل تعريفة جمركية أوروبية مشتركة (١١٩) ٠

يبدو أن هذه النظرة الاجمالية تتلاءم مع التغييرات الاجتماعية التى كانت تدفع بريطانيا ـ وبالاخص الطبقة المتوسطة التى يتكون أفرادها من ذوى الاجور والحرف الذين عرفوا بانضمامهم الى حزب للاحرار نظم طبقا « للحدود الجديدة » ـ الى اتجاه سبق أن اتخذه بعض منافسيها الاوروبيين ٠٠ وهنا كان يتمثل مظهر « للامركة » لا يشترك عادة مع الولايات المتحدة وغير مقبول أساسيا لدى حزب المحافظين ، اذ أنه يذهب بعيدا عن الاعتماد على السوق ٠٠ وعلى أى حال كان (التخطيط على الطريقة الفرنسيه) بديلا « لاقتصاد السوق الاجتماعى » للدكتور ايرهارد الذى كان يعتبر الى ذلك الوقت مثالا للشعب البريطانى بواسطة عدد كبير من المتحدثين باسمه ، وأصبح من العادة فى المدة الاخيرة مقارنة البريطانيين بالالمانى فى الاجراء ثم بعد ذلك بالفرنسيين ٠ وقد سهل مثل هذه المقارنات بالنسبة للرجل العادى ، الالتزام الرسمى (لمجلس التنمية) فى ربيع سنة ١٩٦٢ لتحقيق هدف طموح لنمو البلاد الاقتصادى لمدة خمس سنوات تنتهى فى سنة ١٩٦٦ (١٢٠) ٠٠ فاذا أمكن تحقيق هذا الهدف فانه يسجل تقدما يفوق أى فترة أخرى فى التجربة البريطانية ، وبالاكثر لانه اتسم بارتفاع هائل للقوة الانتاجية للعامل (١٢١) وبالرغم من أن الرقم المستهدف كان محوطا بالتحفظات الا أنه يبدو أنه كان ملزما للحكومة ـ التى كانت مسئولة نهائيا عن بيانات المجلس ـ بسياسة توسيعة كان نجاحها يتوقف على عوامل أخرى ، على ما يشبه السياسة الوطنية للاجور ٠٠ وفى أواخر سنة ١٩٦٢ كانت هناك أسباب معقولة تدعو للشك فيما اذا

---

(١١٩) مقال افتتاحى فى التايمس ١٩ ابريل سنة ١٩٦٢

(١٢٠) انظر (الايكونوميست) بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٦٢ ـ كان معدل النمو قد حدد بنسبة اجمالية ٤٪ للمدة من ١٩٦١ ـ ١٩٦٦ أو تقريبا ٢٢٪ جملة وهى نسبة لا تزال ادنى من ال ٢٤٪ هدف المشروع الفرنسى لفترة أقصر (١٩٦٢ ـ ١٩٦٦)

(١٢١) مع مراعاة النمو السكانى ، يمثل الهدف ٤٪ نسبة قدرها ٣ر٣٪ تحسينا سنويا فى الانتاج للعامل ٠

كانت هذه الاهداف يمكن تحقيقها دون حاجة الى درجة أعلى من التخطيط المركزى ، أو على ظهور فورة انتاجية ألمانية وهوس تنافسى ، يمكن بدوره أن يساعد على التضخم واضطراب ميزان المدفوعات بدلا من التوسع المنتظم ٠٠ وعلى أى حال يبدو أن مراقبى اقتصاد بريطانيا قد قرروا أنه سواء انضمت المملكة المتحدة أم لم تنضم للسوق المشتركة ، فمن الواجب التضارب مع أكثر معدلات النمو سرعة فى القارة ٠٠ ولم يكن هناك أى خلاف واضح بشأن هذا الرأى ولو أن المتشككين قد يتساءلون عما اذا كان مثل هذا الخروج عن التقليد كان مرجحا تحت حكومة محافظين أو كان فى الحقيقة فى حكومة العمال ، فلا أحد من الحزبين قد وضع كل ثقله فى الماضى خلف مبدأ التوسع ، ولو أن كلا منهما يبدى الآن الشغف بتأكيده أن التوسع كان فعلا هدفه الاول ، الذى يجب أن تتعلق به جميع الاعتبارات الاخرى (١٢٢) ٠

وفى النصف الاخير من سنة ١٩٦٢ كان لا يزال فى امكان الاقتصاديين الذين ينتقدون انجازات بريطانيا الماضية ان يشكوا فيما اذا كان مجلس التنمية ليس أكثر من مجرد مظهر خارجى وقد يذكر مثل هؤلاء النقاد أن معظم السلطات لم يعدلوا بعد عادتهم الغريبة من احتساب اجمالى الدخل الوطنى البريطانى بتكاليف المصنع ؟ at factor cost ، بينما الدول القارية ـ والولايات المتحدة ـ تحسب اجمالى الانتاج بأسعار السوق ٠٠ فلو أن الانتاج البريطانى فى سنة ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ كان قد عرض على الطريقة الاوروبية والامريكية المثالية ، لكان يبدو بدرجة واضحة أكبر ـ بحوالى ٣ بليون جنيه ٠٠ وقد يبدو غريبا أن الاحصائيات الرسمية تقلل من تقدير الانتاج الوطنى ، ولكن هناك جانب آخر لهذا التواضع : فاذا كان الانتاج الوطنى أكبر ، فان النسبة التى تؤخذ للاستثمار ـ أى بالاضافة الى رأس المال ـ تكون أصغر مما يبدو فى الاحصائيات الرسمية ٠٠ وبكيفية معينة ، اذا كان الانتاج الوطنى البريطانى بأسعار السوق فى سنة ١٩٦١ بلغ حوالى ٢٦ر٧ بليون جنيه (أى حوالى ٣ بليون جنيه زيادة على الرقم الرسمى) ، فان الحصة المحددة للاستثمار وقدرها ٤ر٥٣ بليون

---

(١٢٢) انظر مستر دوجلاس جاى *Douglas Jay* عضو البرلمان فى صحيفة *Statist* بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٦٢ حيث يقول ان التوسع يجب ان يكون الهدف المقدم فى السياسة الاقتصادية والاشتراكية لحكومة العمال القادمة ٠

جنيه كانت ١٧٪ فقط مقابل الادعاء الرسمى ١٩٪ ومقابل النسبة المقدرة بـ ٢٥٪ فى المانيا (المحسوبة على أســاس اجمالى الدخل الوطنى الالمانى بمبلغ ٢٧ر٧ بليون جنيه بأسعار السوق وأسعار النقد الحالية) وعلاوة على ذلك عندما يعمل خصم لتكاليف التجديدات ، فان صافى الاستثمار فى بريطانيا يظهر فى الرقم المتواضع بحوالى ٩٪ مقابل ١٧٪ فى ألمانيا — أى حوالى ضعف الرقم البريطانى ٠٠ وتســتمر المقارنة لتشــمل الفرق فى الاجراء الاقتصادى ، اذ أنه قبل كل شىء أن الامر الذى يهم هو صــافى الاضافة السنوية الى احتياطى الدولة من الارصدة الثابتة ٠ وليس معنى هذا أن الاقتصاد البريطانى لم يكن يعانى كذلك من مؤثرات أخرى ، مثل نقص العمال المهرة ، ولكن عدم كفاية معدل الاستثمار هو الذى يجب على الارجح أن يكون له الاعتبار الاول ٠

ولا تزال هناك كلمة تقال عن العائق المزعوم الذى يقال أن بريطانيا كانت تعانيه نتيجة للاضرابات وغيرها من الصعوبات العمالية الاخرى ، توضيحا أكثر تصورا فى دوائر الاعمال والادارة ، حيث كان يعتقد الى عهد قريب للغــاية — بالرغم من كل الشــواهد — أن بريطانيــا كانت محملة بالضرائب بكيفية أشد وطأة من ألمانيا (وفى حقيقة الامر أن العكس هو الصحيح) ٠٠ ويكفى هنا أن نذكر بعض الاحصائيات التى أعدت بواسطة (مكتب العمل الدولى) فى جنيف الذى عرض الامر بحذافيره (١٢٣) ٠٠ ويبدو أنه فى خلال المدة ١٩٥٣ — ١٩٦٠ فقدت الولايات المتحدة ستة أضعاف ما فقدته بريطانيا من أيام العمل ، ولو أن سكان الولايات المتحدة ذوى الاجور ليسوا الا ضعفين ونصف ، وعدد العمال النظاميين أقل من ضعفى عددهم فى بريطانيا ٠٠ فقد حدث ٣٣٣ر٣ اضرابا عن العمل فى الولايات المتحدة شــمل ٣٢ر١ مليونا من العمال وضــاع ١ر١٩ مليون يوم عمل بالمقــارنة مع ٨٣٢ر٢ اضرابا بريطانيــا شــملت ٨٠٠ر٨١٨ عاملا كلفت خســارة ٣ مليون يوم عمل ٠٠ وكانت الارقام الامريكية من بين أفضــل

---

(١٢٣) انظر *The Statisr* بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٦٢ ص ٤٩٩ — ٥٠٠ و ٨ يونيه سنة ١٩٦٢ ص ٧١٠ — ومما يجد ذكره ان نشرة (المجلس الوطنى للتنمية الاقتصادية) عن التقدم من سنة ١٩٦١ الى سنة ١٩٦٦ تخرج من التقليد باعطاء احصائيات عن اجمالى الانتاج الداخل باسعار السوق ٠ وقدر الانتاج بمبلغ ٤٨٦ر٢٦ بليون جنيه لسنة ١٩٦١ ويتوقع ان ينمو الى ٢٢٥ر٣٢ بليون جنيه فى سنة ١٩٦٦

الارقام فى السنوات الاخيرة بالمقارنة مع أفضلها فى سنة ١٩٥٩ عندما كانت الخسارة ٦٩ مليون يوم عمل مقابل ٥ر٢٧٠٠٠٠ فى بريطانيا . ولليابان التى هى من أخطر المنافسين لبريطانيا فى التجارة الدولية أسوأ سجل اضراب .. وفيها قوة عمال صناعية ومدنية تزيد عن ١٧ مليون (منهم حوالى ٧ مليون من أفراد الاتحادات العمالية) قد خسرت نحو ٥ مليون يوم عمل سنويا فيما بين سنة ١٩٥٣ و ١٩٦٠ بزيادة مليون واحد عن بريطانيا بقوتها الضخمة من العمال .. وفى فرنسا وايطاليا أقل من نصف عدد أصحاب الاجور فى بريطانيا (٥ر١١ مليون و ٩ مليون على التوالى باستثناء العمال الزراعيين) كانت كل منهما تعانى من المنازعات بنسبة أعلى من بريطانيا .. وهذه كانت تكلف فرنسا تقريبا ٣ مليون يوم عمل سنويا ، وتكلف ايطاليا أكثر من ٥ر٥ مليون ، ومرة أخرى أسوأ من بريطانيا .. ويوجد فى فرنسا بالتقريب ٣ مليون من أفراد الاتحادات العمالية ، ويقدر أن حوالى نصفهم يتبعون الاتحاد العام للعمال الخاضع للشيوعية .

(ب) ولا يوجد الا القليل نسبيا ليقال عن جمهورية ألمانيا الفيدرالية . ولأمر واحد يعتبر سجلها الاقتصادى معروفا جيدا ولا يتضمن مشاكل خاصة .. ولامر آخر أن جوها العام الاجتماعى السياسى يتميز بركود لا يتفوق عليه الا الجو الفعلى فى بلجيكا .. ان ألمانيا الفيدرالية هى اليوم أكثر دول أوروبا الغربية ازدهارا وأشدها تصنيعا .. وفى اعتبارات أخرى هى أبعد ما تكون عن الخيال .. ان الحياة السياسية فى ألمانيا الغربية ، منذ انهيار القومية والاختفاء التدريجى للاعتقاد المتوانى فى توحيد نصفى ألمانيا الشرقية والغربية ، قد وضعت نفسها داخل الاناء الضيق للغاية بين الائتلاف الحاكم المكون من الديمقراطيين المسيحيين وما يسمون بالاحرار وبين المعارضة الاشتراكية الديمقراطية .. وهذا مما يجعل من السهل تلخيص الوضع الحالى للامور وليس هناك فى الواقع ما يستدعى الحديث عنه سوى الاقتصاديات ، والارقام تتكلم عن نفسها .. فى أواخر سنة ١٩٦٠ كان تعداد سكان ألمانيا الغربية (باستثناء برلين الغربية) ٥٣٫٧٥٦٫٠٠٠ مقابل ٥٢٫٦٧٦٫٠٠٠ فى المملكة المتحدة (١٢٤) . وأنصبة

---

(١٢٤) المسح الاقتصادى لمجلس التنمية الاقتصادية ديسمبر سنة ١٩٦١ وبالنسبة لألمانيا الشرقية انظر (العالم اليوم) يونيه سنة ١٦٩٢

القطاعات الرئيسية للاقتصاد فى قيمة اجمالى الانتاج مشابهة جدا فى كل من المانيا وبريطانيا ٠٠ وفى الواقع أن الاقتصادين متشابهان جدا الآن فى تكوينهما ، والاختلاف الرئيسى أنه لا يزال فى المانيا الغربية ١٧ ٪ يعملون فى الفلاحة مقابل ٤٪ فقط فى المملكة المتحدة ٠٠ وليست هناك حاجة الى اجمالى القول القدرة الانتاجية الالمانية ويكفى أن نقول أنه فيما بين ١٩٥٣ و ١٩٦٠ ارتفع الانتاج الصناعى ٨٠٪ (مقابل ٣٠٪ فى بريطانيا) وان القدرة الانتاجية الصناعية أى الانتاج بالنسبة لكل عامل مستخدم قدرت فى سنة ١٩٥٠ بخمسين فى المائة أعلى عما كانت قبل الحرب (١٢٥) ٠ واتجهت مستويات المعيشة الى مستوى أدنى من البريطانى ، ولكنها كانت ترتفع بالنسبة لسكان المناطق الحضرية ٠٠ وعلى وجه الاجمال قد تحسنت المانيا الغربية عن مستواها قبل الحرب فى انتاجها بالنسبة للفرد أكثر من المملكة المتحدة ، وكان هذا بالاكثر نظرا للتجديد الاجبارى ، وتدفق ملايين المهاجرين من الاراضى المفقودة ٠

ولا يجب الانتهاء من هذا الموضوع دون الاشارة الى أن سجل المانيا الغربية من الايدى العاملة هو أكثرها استقرارا من أى قوة صناعية أخرى ٠ ومع تعداد عمالها الذين يتقاضون أجورا البالغ عددهم ٢١ مليونا (دون العمال الزراعيين) فقدت صناعتها أقل من مليون يوم عمل خلال المدة من ١٩٥٣ ـ ١٩٦٠ وهذا حوالى ربع خسارة بريطانيا ٠٠ ومتوسط العمال الذين يضربون سنويا ١٤٫٠٠٠ وهذا أقل من بريطانيا سبعة مرات ٠٠ وهذه الحالة ـ التى يحسدها الصناعيون فى أى مكان آخر ـ من الواضح أنها نتجت عن ظروف استثنائية نظمت العمال ، الى عهد حديث ، فى قوة أكثر مرونة وطاعة مما فى الدول الاخرى وعن الخراب الفظيع الذى أحاق وقت الحرب بالمراكز الصناعية ، والحاجة الملحة الى اعادة بناء أسس الحياة الاقتصادية من أجل البقاء ، والاتحادات العمالية الضعيفة ، وسنوات عديدة من البطالة الشديدة الوطأة ، ولقد استمر حتى أغسطس سنة ١٩٦١ تدفق لا ينقطع من مئات الآلاف من المهاجرين من المانيا الشرقية مما ساعد على بقاء الاجور منخفضة ٠ وأخذت الحالة تتغير منذ عهد حديث على أثر النمو الاقتصادى السريع فى السنوات القليلة الماضية وتمسك سوق العمل ٠ وفى فبراير سنة ١٩٦٢ أحرز اتحاد عمال المعادن ، وهو أكبر اتحاد فى أوروبا

---

(١٢٥) نشرة PEP ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ص ٢٩٣

الغربية وعدد أعضائه ٧ر١ مليون عضو (جملة أعضاء اتحادات ألمانيا الغربية يزيد عن ٨ مليون)، أحرز ٦٪ زيادة في الاجور بعد تهديد بالاضراب كان مؤيداً من جانب الاغلبية في الاتحاد • وبعدهم أحرز عمال الاعمال الكيمائية زيادة قدرها ٥ر١١٪ وعمال المناجم ٨٪ وأعضاء الخدمات العامة واتحادات النقل ١٢٪ •• وعلى وجه الاجمال ارتفعت معدلات الاجور أكثر من ١٢٪ في النصف الاول من سنة ١٩٦١ بالمقارنة الى سنة ١٩٦٠ عندما ارتفع متوسط الاجور والمرتبات (طبقا للمسح الذى قامت به (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) في ديسمبر ١٩٦١) بالنسبة للفرد المعين ٩ر٨٪ •• وفي مايو سنة ١٩٦١ كان معدل المكاسب بالساعة في الصناعة أعلى بحوالى ١١٪ تقريبا عن السنة السابقة •• ومنذ بداية سنة ١٩٦٠ فاقت المكاسب بالساعة في الصناعة التقدم الانتاجي بالنسبة للرجل في الساعة ، مع زيادة حادة في تكاليف الوحدة •• وبالاجمال فانه من المقرر الآن ان مجال التوسع الطبيعي أقل منه الآن عما كان في الماضي ، فالطاقة الانتاجية والقوة البشرية مستغلة الآن بالكامل ، وسينمو الامداد بالايدى العاملة من الآن فصاعدا بطريقة أبطأ على الارجح • وسيكون النمو الطبيعي للقوة العاملة قليلا ، ويتضاءل تدفق العمال من خارج الجمهورية الفيدرالية ، ويجرى تخفيض ساعات العمل •• وسيزداد تركيز الاستثمارات على الاسلوب العقلي ويشجع على ذلك نقص الايدى العاملة ، واعادة تقييم النقد ، وارتفاع الاجور •

وتمثل هذه التطورات تعجيلا للاتجاهات التى كانت مرئية في السنوات الثلاثينيات ، عندما كانت ألمانيا أكثر الدول تصنيعا في القارة الاوروبية ولكنها كانت تعاني من صعوبات البطالة الشديدة وميزان المدفوعات •• وعلى عكس فكرة شائعة ، أن « المعجزة الاقتصادية » بعد الحرب التى أعقبت انفصال الاقاليم الشرقية ، لم تكن تنطوى على بدعة جديدة كلية ، بل بالاحرى سهلت اتجاها نحو التطور ، كان معطلا في فترة ما قبل الحرب بكيفية مصطنعة بسبب عوامل سياسية واجتماعية تنشأ في الاصل من تخلف النصف الشرقي من البلاد •• وعلى خلاف فرنسا وايطاليا بعد الحرب ، لم تتعرض الجمهورية الفيدرالية لتحول اقتصادى •• ولكنها بدلا من ذلك تعرضت لانقلاب سياسى ، أدى الى الظهور المتأخر ولاول مرة في تاريخ ألمانيا ، لمجتمع رأسمالي تام • وعلى أثر التجربة القاسية التى عانوها في عهد هتلر أصبحت ألمانيا الغربية منضمة مع العالم الغربى الذى حاولوا الافلات منه في عهد الاشتراكية الوطنية •• وعبارة « اقتصاد السوق الاشتراكى » وهى اصطلاح عديم المعنى يستعمل حاليا لوصف

ما يعرف فى أى مكان آخر « باقتصاد السوق » ، تتلاءم مع تكوين مجتمع أصبح « بورجوازيا » تماما وينافس بلجيكا الآن في تحفظها السياسى وفى تسلط القيم الخاصة بالطبقة المتوسطة ٠٠ ومن وجهة النظر التكوينية ، فان المانيا الغربية على هذا الاعتبار قد تغيرت بكيفية أقل عما كان مفروضا ، اذ أن معالمها الاساسية كانت واضحة من قبل فى السنوات الثلاثينيات ، ولو أنها لاسباب سياسية لم تكن تحرز فى ذلك الوقت تعبيرها الملائم ٠

وعلى سبيل المقارنة قد يكون من الملائم أن نقول كلمات قليلة عن المانيا الشرقية ٠٠ وفى معظم الاغراض تكون المقارنات بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية عقيمة الجدوى ، ان لم يكن الا لسبب واحد هو أن الجانبين يعملان فى اجراءات استقرائية متباينة ، ولانه من المعروف أن أرقام الكتلة الشرقية لا يعول عليها ٠٠ وعلاوة على ذلك فان لدول أوروبا الشرقية المجموعة فى « الكوميكون » (COMECON) الآن مشاكلها الاقليمية الخاصة بها ٠٠ ولكن لما كانت ألمانيا الشرقية تحتفظ بعلاقات تجارية هامة مع ألمانيا الغربية وقد تتحدان يوما ما فمن المعقول أن نتساءل كيف كانت تتقدم فى السنوات الاخيرة ٠٠ والجواب على ذلك هو أن اقتصادها فى حالة سيئة نوعا ما ٠٠ واستمر على ذلك بعض الوقت ٠٠ وعندما عرضت الخطة الاقتصادية لسنة ١٩٦١ فى ربيع العام المذكور ، كان من المعروف منذ بضعة شهور أن الاقتصاد قد تقدم بمعدل أبطأ بكثير عما كان عليه فى سنتى ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ ٠٠ وكانت سنة ١٩٦٠ فى الواقع نقطة التحول ٠٠ وزاد الانتاج الصناعى بمعدل نمو كان يتضاءل باضطراد ، فكان فى سنة ١٩٥٩ بنسبة ١٣٪ وفى سنة ١٩٦٠ بنسبة ٨٪ وفى سنة ١٩٦١ بنسبة ٦٪ وهذه هى الادعاءات الرسمية ٠٠ وحتى هذه المعدلات المنخفضة قد تبدو عالية ، ولكن يجب أن لا يغيب عن الذاكرة أنها منفوخة بالحشو الاحصائى والتقديرات المتكررة لاسعار ملفقة ٠٠ وبالرغم من أنه من المعروف أن فكرة اجمالى الانتاج الصناعى فكرة خاطئة ، فانها ما زالت تستعمل فى الفلك السوفييتى ولم ينشر الرقم الخاص باجمالى الانتاج الوطنى لسنة ١٩٦١ ، الذى يستبعد بعض الاخطاء الاحصائية ، ولكن يظن أنه تم احراز زيادة قدرها ٣ر٥٪ بالمقارنة مع ٨ر٥٪ و ٦٪ فى سنتى ١٩٥٩ و ١٩٦٠ على التوالى ومرة أخرى نجد أن المعدل يتضاءل باضطراد ٠

وكانت سنة ١٩٦١ علاوة على ذلك سنة أسوأ محصول منذ سنة ١٩٥٣ ويبدو أن الزراعة تكون عادة مجلبة للاحزان اينما كان الشيوعيون فى الحكم ، وهى فى المانيا الشرقية فى حالة سيئة ٠٠ والزراعة الجماعية

الالزامية هى المسئولة بدرجة كبيرة عن تلف المحصول المستمر وقد قدر انتاج الغلال والسكر كان أقل بنسبة ١٥٪ عى سنة ١٩٦١ عما كان عليه في سنة ١٩٦٠ ·· وبلغ العجز فى الغلال والبطاطس ما يعادل ٢ مليون طن من الغلال ·· وبذلك تضاعف وزيادة عجز ألمانيا الشرقية التقليدى من الغلال ·· وحتى فى السنوات العادية للغاية فان انتاج المنطقة يعتبر غير مرض ·· فناتج الغلال أقل عادة بنسبة ١٥٪ من ألمانيا الغربية ·· ولذلك فان انتــاج كمية متعادلة من المحصول الزراعى يتطلب عـــددا من العمال ومن المواشى أكبر مما يحتاجه الغرب ·· ويبدو مرجحا أن ألمانيا الشرقية ستظل معتمدة على المعونة السوفييتية على نطاق كبير · وفى سنة ١٩٦١ عقد قرض يغطى السنوات من ١٩٦١ الى ١٩٦٥ يعادل أكثر من ٥٠٠ مليون دولار ، بينما بلغت الامدادات الاضافية على الحساب خلال ١٩٦٢ أكثر من ٣٠٠ مليون دولار · وهكذا ستتحرك ألمانيا الشرقية نحو «رابطة اقتصادية» مع الاتحاد السوفييتى ·· ومن اجمالى التجارة الخارجية للبلاد التى تعادل ٤ر٥ بليون دولار ، تبلغ حصة الاتحاد الســوفييتى ٤٥٪ ، وتصل حصة الكتلة السوفييتية ٧٥٪ ، و ١٠٪ أخرى تجارة محلية داخلية بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية ، والباقى تجارة بين الشرق والغرب (باستثناء عمليات المنطقة الداخلية) ·

وعندما أقيم جدار برلين فى أغسطس سنة ١٩٦١ ، تكبد سكان ألمانيا الشرقية أشــد ضربة ســيكولوجية أصابتهم ، ولكن زعماء الحزب أتيحت لهم فرصة قصيرة لكى يخطوا فيها بما كسبوه حديثا من حرية التصرف ، لانه عندما أعلن مستر خروشوف فى المؤتمر الثانى والعشرين للاحزاب الشيوعية فى شهر أكتوبر بأنه لم يعد يصر على اعتبار ديسمبر سنة ١٩٦١ حدا نهائيا لتوقيع اتفاقية الصلح مع ألمانيا ، كان الدور على المسئولين فى ألمانيا الشرقية أن يتحملوا الصدمة ·· ومنذ ذلك الوقت عمت الفوضى ، وتركت آثارها على سير الاقتصاد ، وعمل هــذا بدوره على تنمية السعى المتجدد لاحراز مكانة دولية عن طريق معاهدة صلح يعقدها معها الاتحاد السوفييتى ·

(ج) لو أن التنبؤ كان مجرد اســتقراء الاتجــاهات الحالية ، لامكن للانسان أن يستنتج أن ألمانيا الغربية ستسيطر على الارجح على اقتصاد أوروبا الغربية فى سنة ١٩٧٠ ·· وحقيقة الواقع أن الجمهورية الفيدرالية قد اقتربت فعلا من حدود طاقتها للتوسع السريع على حين أن دولا مثل فرنسا وايطاليا لا تزال بعيدة عن استنفاذ طاقتها الاحتياطية ·· وهذا بالاخص

حقيقى بالنسبة لفرنسا التى تبلغ مساحة أرضها ضعف حجم المانيا الغربية او بريطانيا ، وحوالى ربع سكانها العاملين يشـتغلون فى الارض وبذلك يكونون احتياطيا هاما من الايدى العاملة للصناعة (١٢٦) •• واذا راعينا موقع فرنسا الجغرافى « وأهمية مواردها الطبيعية ، التى لم تستغل بعد الا نادرا ولكن يجرى التنقيب عنها الآن ، والامكانيـات العظمى لتحسين محاصيلها الزراعية ، وتجديد شبابها السكانى ، وحجم وفعالية وحداثة مشروعاتها الصناعية الكبرى ، والقوة الثقافية التى أظهرت الدليل عليها فى السنوات الماضية (١٢٧) » •• فلن يكون هناك ما يدعو الى الدهشة ان الفكرة التقليدية فى أوروبا التى تسودها ألمانيـا قد تركت المجال فى السنوات الاخيرة الى الصورة الأكثر واقعية للرابطة الاقتصـادية الاوروبية المجمعة حول المحور الفرنسى الالمـانى •• واذا تركنـا جانبـا العوامل السياسية ، التى يوازنها جزئيا الاتجاه الموالى لبريطانيـا لرابطة رجال الأعمال الالمان ، ودور بريطانيا مستقبلا فى أوروبا المتكاملة ، نجد أن درجة معينة من الاندماج الالمانى الفرنسى داخل السوق المشتركة تبدو محتملة ، ان لم يكن لسبب آخر سوى أن الرابطة الاقتصادية الاوروبية تنطوى على تضامن متبادل بين الصناعة الالمانية وبين الزراعة الفرنسية •• على أنه يوجد عاملان يجعلان الموقف الفرنسى أقرب الى المقارنة بالموقف البريطانى عنه بالنسبة للألمانى •• أولهما هو عبء نفقات الاسلحة ، والنية الواضحة المحكم الديجولى (الذى يبدو أنه ليس من المتوقع أن يتخلى عنه خلفه) على تزويد فرنسـا بقوة ذرية مستقلة ، والثانى هو اتجـاه سياسة فرنسـا الاقتصادية • فقد قامت فرنسا ، مثل بريطانيا ، باجراءات تأميم واسعة النطاق بعد سنة ١٩٤٥ مما أدى الى قطاع عام شمل فى سنة ١٩٥٧ نحو ٢٥٪ من اجمالى الاستثمار الثابت (مقابل ٣٠٪ فى بريطانيا) ثم اتسع منذ ذلك الوقت أكثر من ذلك ، كما التزمت فرنسا رسميا منذ سنة ١٩٤٧ باقتصاد مخطط (وعلى عكس بعض التوقعات) قد ازداد هذا الالتزام أهمية بالنسبة لواضعى السياسـة ، وكانت نتيجة ذلك أن الحيـاة السياسية الفرنسية أصبحت تسيطر عليها بدرجة كبيرة معركة الاربع سنوات بشأن مشروع السنوات الاربع الرسمى •• وفى ظل الحـكم الديجولى ، الذى دعم هذه الاتجاهات ، دخل التخطيط وفنيته الوعى العام ، بدرجة كبيرة بحيث أنه

---

(١٢٦) أنظر لوسيان سيرمون *Lucien Sermon* (مقومات التـكامل الأوروبى) فى (احتياجات اوروبا ومواردها) ص ٨١٨ وما بعدها وبالأخص ص ٨٥٣ •

(١٢٧) سيرمون ص ٨٥٣

أصبح من المستبعد الآن العودة الى التخبط والاتكال على قوى السوق ٠٠ وفرنسا لا تحظى بحالة من الرفاهية فحسب ، بل أن لها حكومة تستطيع أن تحدد أهداف سياستها الاقتصادية ومستوى طلباتها الاجمالية وهى من هذا الاعتبار دولة حديثة جدا فى الواقع ٠

ومن الناحية الاقتصادية بدأ ازدهار سنوات الخمسينيات من مستوى منخفض ، وكان قد سبقه ركود جزئى فى المدة من ١٩٥٠ الى ١٩٥٣ عندما ضار امتداد أول مشروع التجديد فيما بعد الحرب ، لمعالجة أضرار الحرب ويصل الى مخلفات سنوات الثلاثينيات ٠٠ واذا نظرنا الى هذا التقدم السريع منذ سنة ١٩٥٣ ، تحت هذا الضوء يبدو أقل وضوحا اذ يكون عبارة عن محاولة متأخرة عن وقتها للحاق بألمانيا ٠٠ ولكن تبقى الحقيقة أن النمو كان سريعا ومدعما بغض النظر عن تقلبات صغيرة ، وأعطيت الاسبقية الاولى للصناعة ٠٠ وواضعو الخطط الفرنسيون ـ على نقيض الالمان ـ ينشدون تحقيق هدفهم على حساب استقرار الاسعار ، وعلى خلاف البريطانيين ، يضحون دون هوادة بميزان مدفوعاتهم ٠٠ وكانت النيجة فى سنة ١٩٥٨ الوصول الى حالة تطلبت اتخاذ اجراءات خطيرة لتقليل قيمة النقد وانكماشه لتصحيح ميزان المدفوعات ، وتدعيم الصادرات والاحتفاظ بانخفاض الأجور ٠٠ وقد دبر هذا العلاج نظام الحكم الديجولى بواسطة سلسلة من قرارات الطوارىء فى سنة ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ ، واستجاب المريض لصدمة العلاج بالدخول فى فترة توسع أخرى (وعلى أساس أكثر صلابة) فى سنة ١٩٦٠ ، وساعد على ذلك بدرجة كبيرة ، ما اكتشف من أن الصناعة الفرنسية كانت قادرة على منافسة أسعار الالمان ٠٠ وقد جاء هذا التوسع الذى يهدف حاليا الى ارتفاع قدره ٢٥٪ فى الغالب من الانتاج الاجمالى بين سنتى ١٩٦٢ و ١٩٦٥ فى الوقت المناسب ، اذ أنه نظرا للانتعاش السكانى لفرنسا منذ أواخر سنوات الاربعينيات ـ كانت نسبة المواليد ترتفع باضطراد ويوجد الآن مصدر كبير للعمال من الشبان ـ كان يقتضى التوسع فى الطاقة الصناعية لضمان العمالة التامة ٠٠ وفوق هذا توجد الآن حركة هجرة كبيرة من الايدى العاملة من حقل الزراعة الى ميدان الصناعة نظرا للحركة السريعة لجعل الزراعة آلية منذ السنوات الخمسينيات ٠٠ وبالاجمال فان فرنسا تصبح دولة حديثة ٠٠ وهذا الانجاز ـ الذى يجب أن يعزى الفضل الكبير فيه الى الجمهورية الرابعة ، ولو أنه فى النهاية برهنت منشئاتها السياسية أنها غير قادرة على الصمود امام حالة التوتر ـ لا يقلل من شانه بأنه تم على حساب تخفيضات متكررة من قيمة النقد وزيادات حادة

فى السعر ، فكل منهما قد انتهى الآن ٠٠ كانت حالة تقتضى الاختيار بين التضخم والركود ، وقد اختار المخططون التضخم وكانوا على حق ٠٠ وعلاوة على ذلك فانه بسبب ارتفاع الاسعار ، وفترة ركود الاجور الوقتية فى سنة ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ يمكن أن يكون الدخل الحقيقى لذوى الاجور والمرتبات قد زادت بمقدار ٥٠٪ خلال الحقبة . ولو أنه من المسلم به أنه قد حقق هذه الزيادة من مستوى منخفض (١٢٨) .

وكان الاستثمار فى السنوات التى تلت الاضطراب السياسى لسنة ١٩٤٥ (عندما كان اليسار للمرة الاولى قادرا على فرض آرائه) يخطط بكيفية أكثر مركزية عما فى ألمانيا أو حتى عن بريطانيا فى ظل حكومة العمال بعد الحرب ٠٠ وبصفة عامة كان من المعترف به حق من جانب الاقتصاديين الاحرار أنه على الدولة أن تتولى المزيد من تمويل الاستثمار ، وأدى هذا الى درجة من التخطيط المركزى ٠٠ وكان مشروع مونيه Monnet Plan لسنة ١٩٤٦ أول أربعة مشاريع ارتكزت عليها سياسة الاستثمار بعد الحرب ٠٠ وقد تركز على الصناعات الرئيسية : الوقود والقوى ، النقل والصلب ، الاسمنت والمهمات الزراعية ٠٠ وقد أسفر المشروع عن النجاح بحيث أمكن فى سنة ١٩٥٠ أن يفى الامداد بهذه البضائع والخدمات بحاجة الطلب عليها ٠٠ وحولت المشاريع التالية الاهتمام نحو صناعة (المصنوعات) (Manufacturing industiy) والاسكان والزراعة ٠٠ وتم احراز أهداف الانتاج التى صدرت فى هذه المشاريع بمنتهى الدقة.. وزاد الاستثمار الحقيقى بالاسعار الثابتة بنسبة ٣٨ ٪ فيما بين ١٩٥٤ و ١٩٥٨ وارتفع نصيبه من الانتاج القومى من ٢ر١٦ ٪ الى ٥ر١٨ ٪ .

وكانت المنظمة الرئيسية فى تخطيط الاستثمار هى : «Commissariat du Plan de Modernisation at L'Equipement» أى (قوميسارية مشروع التجديد والامداد) التى أنشئت بادىء الامر برئاسة مسيو مونيه كقاميسير عام فى يناير سنة ١٩٤٦ ـ وتستعين القوميسرية عند وضع الخطط باللجان المكونة من موظفين مدنيين ومن رجال الصناعة والاتحادات

---

(١٢٨) انظر لوموند *Le Monde* بتاريخ ١٥ ـ ١٦ أبريل سنة ١٩٦٢ بخصوص المستويات الحالية للاجور والمرتبات ـ وبخصوص المقارنات التفصيلية لمستويات المعيشة فى الدول الأوروبية الأخرى انظر (مستويات المعيشة والتعاون الاقتصادى فى أوروبا الغربية) فى الدراسات الاقتصادية الدولية ـ باريس سنة ١٩٦٢

العمالية والخبراء .. ثم يقدم المشروع عندئذ الى (المجلس الاقتصادى) للتوصية عليه وبعد ذلك يعرض على البرلمان لاقراره .. والقوميسارية مسئولة عن متابعة المشروع ووضعه موضع التنفيذ ، وعن وضع المشاريع السنوية داخل اطار البرنامج الطويل المدى .. ويعمل مركزها الرئيسى ، والذى لا يضـم عـددا كبيرا من الموظفين عن طريق الادارات الاخرى ، ويعرض على نظر الحكومة ى عوامل يمكن أن تحول دون تنفيذ المشاريع.. وطريقة ممارسة العمل عن طريق المنشئات القائمـة ودون اغتصـاب وظائفها ، اتاح الجمع بين درجة عالية من المرونة ، وبين العزم القـوى العـام .. والواقع أن مكتب التخطيط مـدين بجزء من قوته لمركزه غير المصلحى فى الجهاز الادارى .. ففى بادىء الامر كان فرعا تابعا لمكتب رئيس الوزراء .. على أنه رؤى أنه من المرغوب فيه ، ولو أن وزير المالية فى فرنسا ليست له السلطات الواسعة التى لوزير الخزانة فى بريطانيا ـ ضم عملية التخطيط الى ادارته .. وتتبع القوميسارية العامة حاليـا وزير المالية والشئون الاقتصادية ، ولكنها لم تدمج فى ادارته ، ولا يزال مركزها بعيـدا عن التبعية الادارية .. والقوة الرئيسـية للقوميسيرية العامة تكمن فى أنها مكان اجتماع دائم لتبادل المعلومات ومناقشة المشاريع الخاصة بكل من الادارة وبعالم الاعمال .. والعامل الرئيسى فى مثل هذا التعاون كان دائما « لجنة التجديد » Moderinzation Commission وتتكون هذه اللجنة من ٣٠ الى ٥٠ عضوا ونادرا ما تكون أكثر من ذلك وهم لا يتقاضـون أجرا على عملهم ، ويعينون بواسطة الحكومة بنـاء على طلب القوميسيرية العامة .

وبقدر ما يتعلق الامر بتكنيك التخطيط (١٢٩) . فان العمل يتركز على طبيعة الاشياء فى السنة النهائية لكل مشروع ، أى سنة ١٩٦٥ بالنسبة (للمشروع الرابع) .. ولمثل هذه المدة القصيرة يمكن أن تؤخذ القوة البشرية الميسورة كما أعطيت ، ونظرا لأن تغييرات اجتماعية كبرى لم تكن موضع اعتبـار ، فيمكن اسـتبعاد وقوع تغييرات كبيرة فى توزيع الدخل أو انقلاب فى طريقة الاستهلاك .. على أن العمل التمهيدى فى المشروع الرابع كان مقترنا بتخطيط طويل المدى لغاية سنـة ١٩٧٥ من أجل التقاط التطورات الهـامة التى لولا ذلك لكان من الممكن اغفـال أمرها .. ولا يستفاد باعداد مشاريع نموذج شكلى للتنمية ، جزئيا لأن

---

(١٢٩) للوقوف على التفصيلات انظر (التخطيط الاقتصادى فى فرنسا) نشرة *PEP* رقم ٤٥٤ ـ لندن ١٤ اغسطس سنة ١٩٦١

البيانات الميسورة عن الحسابات الوطنية غير كافية ، وجزئيا لانه من الصعب استخلاص شواهد مفيدة من التاريخ الاقتصادى لفرنسا الذى اضطرب أخيرا ، وبدلا من ذلك قد اختيرت معدلات بديلة للنمو الشامل (٥ أو ٥ر٥ أو ٦ فى المائة) ودرس عندئذ تطبيقها على مختلف قطاعات الاقتصاد .. ولكل معدل افتراضى للنمو ، يختار نوع معين من الانفاق النهائى .. وهذا يرتكز على دراسات عديدة بعيدة المدى للاحتياج ـ ولو أنه فى بعض الاحيان يكون الاستقراء الصحيح للاتجاهات الماضية هو كل ما يمكن عمله ، ثم يقدر عندئذ لكل قطاع انتاجى معدل الاستثمار الذى يتلاءم مع الزيادة فى الاستهلاك .. والتجارة الخارجية هى أكثر الميادين التباسا ، وقد تعقدت الآن بالسوق المشتركة..وهناك بعض الامل فى أن الدراسات الاقتصادية قد تساعد فى هذا المجال .. وقد دلت التجربة على أن المعدل السريع للنمو الاقتصادى يتجه الى التشارك مع عدم توازن التجارة الخارجية ، ومن الارجح أن يتطلب معدل الاستثمار العالى أكثر مما يجب استيرادات هامة من رأس المال .. وقد أدت هذه الاعتبارات الى الموافقة على معدل نمو يبلغ ٥ر٥٪ سنويا للمشروع الرابع ، التى أعيد النظر فى رفعها بعد ذلك .

ودلت الاحصائيات التى نشرتها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى يولية سنة ١٩٦١ على أن الهدف الرسمى للجزء الاخير من (المشروع الثالث) قد تم احرازه .. وقد زاد اجمالى الانتاج الوطنى فى الحجم بنسبة ٣ر٦ ٪ من سنة ١٩٥٩ الى سنة ١٩٦٠ بالمقارنة مع زيادة ٣ر٢ ٪ فقط من سنة ١٩٥٨ الى سنة ١٩٥٩ .. وقد فاقت النتائج فى الواقع الاهداف المحددة فى المشروع المؤقت للسنتين (زيادة ٥ر٥ ٪ فى اجمالى الانتاج الوطنى فى سنتى ١٩٦٠ و ١٩٦١) .. وعولجت بدرجة كبيرة التأخيرات فى تنفيذ المشروع الثالث فى سنتى ١٩٥٨ و ١٩٥٩ .. ومع ذلك فان معدل النمو لم يكن مرتفعا كما فى دول أوروبية أخرى ، ولم تستغل الموارد الميسورة الى حدها الاقصى .. وتبعا لذلك قد حدد المشروع الرابع هدفا أكثر جرأة ، ولو أنه ليس بالجرأة التى تكفى لاشباع رغبة الاشتراكيين وغيرهم من الذين يطلبون أقصى حد من التوسع .. وفى الواقع كانت المناورات حول معدل التنمية الموضوع الرئيسى فى

الخلافات السياسية بين الكتاب المهتمين بالشئون العامة ٠٠ وقد علقت الايكونوميست (بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٦٢) على هذه الاتجاهات بالآتى : ـ

« بينما يحاول البريطانيون أن يتعلموا من التكوين التخطيطى الذى انشأه الفرنسيون فى سنة ١٩٤٧ ، يبحث الفرنسيون فى كيف يطبقونه فى سنوات الستينيات الحالية ٠٠ ومع الموارد المرهقة ، يكون الاختيار بين مختلف السياسات البديلة أكثر أهمية وأكثر صعوبة ، وفى العام الماضى بدأ واضعو الخطط الفرنسيين عملهم فى توقعات التنمية لغاية سنة ١٩٧٥ لكى يعطوا عمقاً لتوقعاتهم بالنسبة لمشروع الاربع سنوات الذى بدأ من يناير ٠٠ وفى اعدادهم المشروع الرابع ، لم يضعوا تقديرا بل واحدا بل ثلاثة تقديرات مختلفة للنمو ، حتى يمكن أن ترى بوضوح، قبل اختبار نسبة معينة للنمو ، التعقيدات الخاصة بالاستثمار والتجارة الخارجية وغيرها ٠٠ وأخيرا انتخب التقدير الاوسط ـ زيادة فى الانتاج القومى بنسبة ٥ر٥ ٪ سنويا ـ مع الاهتمام الخاص بالاستثمار العام فى مواضيع معينة مثل المدارس والطرق ٠٠ وحتى وزير المالية يبدو أنه قد تأثر قليلا بالطريقة الجديدة للاشتراكية الديجولية ،، فان لهجته تبدو مختلفة عن الارثوذكسية العمالية لسابقه الذى رفض مرة أن يتحدث عن الدخل أو الانتاج فى لجنة الحسابات الوطنية بعبارة خشنة « قولوا للسادة أن يتكلموا بالفرنسية » ٠

وعرضت آراء أكثر جرأة عن مستقبل التخطيط الفرنسى فى ثلاث مقالات بصحيفة (الموند) فى مارس سنة ١٩٦٢ بقلم مسيو جيلبرت ماثيو Gilbert Mathieu ٠٠ وقد أشار فيها الى أن المشاريع الاولى كانت تدبيرات تجريبية من تفكير بعض الفنيين بقصد التغلب على بعض العقبات فى صناعات الاستثمار وتمكين رجال الاعمال من اعتياد التقدم.. والآن وقد أصبحت الاختبارات عملية أكثر تعقيدا ، بدت الحاجة الى رقابة ديمقراطية فعالة .. وينبغى أن يكون البرلمان قادرا على اختبار أى الاهداف هو الذى يجب أن يتبع ، وهل يكون الاتجاه نحو المزيد من الراحة والعطلة أم الى مزيد من الاستهلاك ، وهل تزداد الاستثمارات الخاصة فى صناعة التليفزيون ٠٠ والتخطيط بالاختصار يجب أن تكون له اهداف اجتماعية، ويجب عند تقريرها أن يسمع رأى الشعب ٠٠ وفى خريف سنة ١٩٦٢ قام المسيو منديس فرانس بالتحدى على أن يضع مشروعا بديلا للنظام الديجولى بحيث لا يرجع الى النظام البرلمانى المعيب ، ووسع نطاق الجدل

اذ وضع مشروعا أكثر طموحا : يجب أن يعاد تنظيم كل الاطار الحكومي والبرلماني حول (المشروع) حتى يمكن جعل الديمقراطية الفرنسية واعية بالحاجة الى الاشراف على تنفيذه · وقد طالب الاقتراح بشكل واضح بهذه المبتكرات الدستورية الخطيرة مثل استبدال مجلس الشيوخ « بمجلس ثاني » Second Chamber يمثل المنظمات الاقتصادية والاجتماعية ·· ولما كانت هناك مقترحات مشابهة قادمة من الجانب الديجولى فقد بدا أن المناقشة قد حلت نفسها بالاختيار بين شكلى التخطيط « الفنى » Technocratic « والديمقراطى » وكل من الطرفين ، بالرغم من اختلافهما الكبير بشأن امور أخرى ، الا أنهما كانا يسلمان بالحاجة الى تكييف التكوين السياسى التقليدى لفرنسا ليطابق مقتضيات العصر المتحرر ·

فما الذى يستنتج من هذه النظرة على التاريخ الاقتصادى الفرنسى بعد الحرب ؟ وبالرغم من الانتكاسات التى كانت أهمها أزمة النقد سنة ١٩٥٧ / ١٩٥٨ الا أن اجمالى الانتاج الوطنى بعد سنة ١٩٥٠ ارتفع بمعدل يزيد عن ٥ر٤٪ سنويا ·· وبالاخص ان مضاعفة الانتاج الصناعى فى عشر سنوات لدليل على التغيير الحقيقى ·· ومن الجانب الآخر ، بينما ارتفع اجمالى الانتاج الوطنى فى سنة ١٩٦١ بنسبة ٦٪ فبلغ ٢٦٠ بليون فرنك جديد (٥٢ بليون دولار) ، أدى الارتفاع الحاد فى الاجور والمرتبات الى بعض الضغط على المكاسب ، والهبوط المترتب على ذلك فى التمويل الذاتى Self-financing وفى سنة ١٩٦٢ استمرت الاجور فى الزيادة بمعدل مستوى يتراوح بين ٨ الى ١٠ فى المائة وبذلك زاد من حدة حصر المكاسب ·· وحتى مع ذلك استمر المظهر دون تغيير جوهرى ·· وفى أواخر العام توقعت السلطات زيادة قدرها ٦٪ فى اجمالى الانتاج الوطنى لسنة ١٩٦٣ للتمشى مع استيعاب العائدين للوطن من شمال افريقية ، والتكاليف الاضافية للتسوية الجزائرية ·

(د) وتشترك مجموعة البنيلوكس ، والدول السكنديناوية والنمسا وسويسرا معا فى معالم مشتركة سواء بينها وبين بعضها ، وبينها وبين (باستثناء ايطاليا) الدول الكبرى فى مجموعة السوق المشتركة وكذلك مع بريطانيا ·· وهذا ما يبرر معالجتها معا ، بالرغم من أنه فى سنة ١٩٦٢ كانت لا تزال عضويتهم موزعة بين (الستة) و (السبعة) ، مع تبعية دول البنيلوكس للمجموعة الاولى وتبعية الدول الاخرى للمجموعة الاخيرة ·· والطبيعة المصطنعة لكل هذه التدبيرات تبين بدرجة كافية من أن الدول السبعة كانت تشمل البرتغال أيضا ·· وسوف لا نميز فيما سيأتى بين

مجموعة الرابطة الاقتصادية الاوروبية وبين منطقة التجارة الحرة ·· وفيما يختص بالباقى فانه يجدر بالذكر أن واضعى اتفاقية روما كان يدور فى ذهنهم امكانية اقامة منطقة تجارة حرة لكل أوروبا الغربية ولا تستبعد المادة ٢٣٨ من الاتفاقية ترتيبات التجارة الحرة بين الرابطة الاقتصادية الاوروبية كمجموعة وبين واحدة أو أكثر من الدول غير الاعضاء (١٣٠) على أى حال فان التمييز بين الرابطة الاقتصادية وبين منطقة التجارة الحرة يتوقف على مستقبل علاقات بريطانيا بالسوق المشتركة ، التى لم تكن قد سويت نهائيا عند كتابة هذا ·· ومرة أخرى فان دولا مثل لكسمبورج وأيسلاند سيكون لهما مستقبلهما الاقتصادى الذى تقرره لهما جاراتهما الاكبر منهما ، وليس هنـــاك داع لمعالجتهما على حـــدة (١٣١) ·· وليســت للبجيك وهولنـــدا ولكسمبورج أى مشكلة خاصة · وهى كدول أعضاء فى الرابطة الاقتصادية الاوروبية فانها تشترك فى المظاهر العامة للرابطة فى الاسواق العالمية ، بينما يمكن أن يوصف تكوينها الاجتماعى كوسط بين الفرنسى والالمانى ·· ومن الناحية الاقتصادية كانت بلجيكا متخلفة عن الوقت لبضعة سنوات ولكنها أخيرا حققت تقدما أفضل ، وازداد اجمالى انتاجها الوطنى فى سنة ١٩٦٠ بأكثر من ٥٠٪ فى الحجم مقابل ٤ر٢٪ فقط فى ســنة ١٩٥٩ ·· ولكسمبورج هى فى الحقيقــة بمثابة ملحق لبلجيكا ·· أما هولنـــدا التى تعتبر من بعض النواحى أقرب الى بريطانيا منها الى جاراتها فى القارة ، فقد حققت تقدما سريعا ، وسجلها فى سنة ١٩٦٠ بصفة خاصة يعتبر مذهلا ، اذ ارتفع انتاجها الوطنى بنسبة ٨٪ ·· وايراد الارقام الكاملة للاحصائيات الوطنية قد يكون عملا مضنيا وعديم الجدوى ·· ويكفى القول أن مجموعة البنلوكس بسكانهـا معـا الذين يزيدون قليلا عن ٢٠ مليون نســمة ، واعتمادها الشديد على التجارة الخارجية (التى تتراوح بين ٣٠٪ من اجمالى الانتاج الوطنى بالنسبة للبجيك الى أكثر من ٥٠٪ بالنسبة لهولندا) فان هذه الدول تبدو عليها بشكل متطرف بعض الملامح التى تصبح من خصائص أوروبا الغربية فى مجموعها ففيها درجة عالية من التصنيع والتخصص ، وحركة مستمرة فى اتجاه الاستقلال الاقتصـادى ، على أى حال فى داخل

---

(١٣٠) بخصوص مركز هذه الدول انظر الدراســة التفصــيلية الخـاصة التى نشرت بواسطة سكرتارية المجلس الأوروبى تحت عنوان « العلاقات الاقتصــادية الأوروبيـة » ستراسبورج نوفمبر سنة ١٩٦١

(١٣١) وهذا ينطبق على قبرص بالنســبة لليونان ـ ولاسرائيل حالة خاصــة ولكن من الواضح انها تتبع مجموعة البحر المتوسط ·

المنطقة الاوروبية ٠٠ وسارت هولندا الى أبعد من ذلك فى اتجاه الاقتصاد المخطط ، وقد جنت المكاسب الملائمة للنمو الاسرع ٠٠ وكانت كل هذه الدول هى السباقة فى تنمية التكامل الاوروبى ، وخرجت مثلا فى المعاهدة التى تكون اتحاد دول البنلوكس الاقتصادى ، الذى دخل الى حيز التنفيذ من أول نوفمبر سنة ١٩٦٠ ومنذ هذا التاريخ كانت قد أكملت فعلا عملية التحول عن اتفاقياتها التجارية الوطنية الى اتفاقيات البنلوكس ٠٠ وباعتبارها من الدول التى عملت فى الميدان السياسى من أجل التوحيد الاوروبى ، فقد أصبح رجالها العموميون الدعاة الرئيسيون للفيدرالية الاوروبية والتخلى عن السيادة الوطنية فى أكثر ما يمكن من الميادين ، وهو اتجاه ما زالت تقاومه جاراتها الكبرى ٠٠ وفى الحقيقة أن كلمتى «البنلوكس» « والفيدرالية » اصبحتا مترادفتين ٠٠ ومن الملائم أن كلا من بروكسل ولكسمبورج قد اختيرتا مركزا لرئاسة الرابطة الاقتصادية الاوروبية ، ورابطة الفحم والصلب على التوالى ، وان الاجتماعات الفيدرالية تعقد عادة فى لاهاى ٠٠ وعندما يكتب تاريخ الفيدرالية الاوروبية ، فمن المحقق أن مجموعة البنلوكس ستحتل مكان الشرف ٠٠ ومن الناحية الدستورية والمذهبية ، قد نظمت أوروبا الغربية نفسها منذ سنة ١٩٤٥ حول هذه الدول الصغيرة المتحضرة الديمقراطية ، ذات الاقتصاديات المتشابهة التخطيط ، وحكوماتها المكونة من ائتلاف كاثوليكى حر أو كاثوليكى اشتراكى ٠ واستطاعت منذ فقدانها لامبراطورياتها الاستعمارية السابقة أن تركز جهودها كلية فى الشئون الاوروبية ، وبذلك أتاحت لجاراتها مقياسا تقيس به تقدمها نحو شكل أعظم من أشكال التنظيم ٠

على أنه من الناحية الاقتصادية يوجد فارق كبير بين الاجراءين البلجيكى والهولندى ٠٠ فمنذ سنة ١٩٥٠ تقدمت هولندا بمعدل لا يسبقه الا معدل المانيا الغربية ، بينما بقيت بلجيكا باستمرار بالقرب من قاع منسوب التقدم ٠٠ وقد يكون مغريا أن نعزو هذا تماما الى اختلاف السياسات الاقتصادية لو لم يكن تمسك بلجيكا المخلص بالتحرر الاقتصادى قد نافستها فيه ألمانيا ٠٠ على أنه بينما كان معدل النمو فى الاعمال الحرة فى ألمانيا وهولندا مذهلا ، كانت بلجيكا تتعثر فى المؤخرة ، ولعل عدم وجود الشروع السليم له شأن فى هذا ٠٠ فعلى خلاف كل من ألمانيا وهولندا فان أضرار الحرب أصابت الصناعة البلجيكية بالقليل ، فهل يكون التخريب بسبب أضرار الحرب هو اذن الوسيلة المثلى للتخلص من النظم الرئيسية البالية ؟ ربما كان من الاصدق القول أن بلجيكا سبق أن عانت

من معدل نمو غير كاف ، وما يترتب عليه من عدم توازن لصالح القديم ضد الجديد ، وانه لم تكن هناك هزة من الخارج للتعجيل باتجاهات جديدة . وفى الواقع أن ظاهرة العهد الغابر الاقتصادى التى تعانى منها بلجيكا من السهل تشخيصها : بأنها عدم تكدس رأس المال ، وفيما بين سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٥٧ استثمرت بلجيكا سنويا بمعدل لا يتجاوز ٣ر١١٪ من اجمالى انتاجها الوطنى فى رأس المال الثابت (باستثناء الاسكان) ــ وهذا معدل ، ولو أنه على وجه التقريب معادل لبريطانيا ، الا أنه غير كاف ، بالمقارنة مع دول غرب أوروبا الاخرى .. وعلاوة على ذلك كان الاستثمار بالاكثر فى الصناعات القديمة التى تضمحل فضلا عن أن التخطيط الوطنى كان ناقصا بدرجة شديدة فى الاقتصاد البلجيكى ومع أنه توجد دائما أسباب مختلفة للاستثمار ، الا أنها ليست متعادلة الصلاحية والتخطيط يقوم أصلا على وضع قائمة للاسبقيات .

وعندما يتجه الانسان نحو مجموعة منطقة التجارة الحرة ، التى تضم ما تسمى بالدول « المحايدة » (السويد والنمسا وسويسرا » والدولتين عضوى حلف (الناتو) (الدانمرك والنرويج) فانه يواجه الالتباسات الدولية التى سبقت الاشارة اليها .. ان مستقبلها الاقتصادى يتوقف على الادماج المستقبل لكتلتى الرابطة الاقتصادية ومنطقة التجارة الحرة ، أو اذا لم يحدث ذلك ، على عقد اتفاقيات مشاركة ، منفصلة ، على غرار منطقة التجارة الحرة أو على غرار اتحاد الجمارك (١٣٢) والنقطة هنا هى أنه لعدم عضويتها التامة ، فان المشاركة مع الرابطة الاقتصادية الاوروبية يترك الطريق مفتوحا امام التناسق التدريجى للتعريفات والسياسات الاقتصادية، بينما لا يكاد يحدث أى تغيير فى الوضع السياسى للدولة المشترك .. ويمكن أن يظن على ذلك أن هذا التدبير يمكن أن يلائم احتياجات الدول المحايدة على الاقل .. ان وضع المشاركة سواء فى اتحاد جمركى أو منطقة تجارة حرة يجب أن يحمل بين طياته التزاماته الاقتصادية الهامة فى شكل جداول زمنية لازالة الحواجز التجارية (١٣٣) .. ومن الناحية الدستورية والسياسية ، لا حاجة لاى تغيير ، وبطبيعة الحال أن الدولة المشاركة لا يقتضى أن تلتزم

---

(١٣٢) انظر دراسة (المجلس الاوروبى) السابق الاشارة اليها وبالاخص ص ١٧

(١٣٣) فى حالة اتفاقية منطقة تجارة حرة فقط ليس هناك مبدئيا التزام بالنسبة للتعريفات ازاء دول ثالثة ، ولكن فى الممارسة يرجح اتباع بعض التناسق مع تعريفات الرابطة الاقتصادية .

بالسياسات المشتركة التى تقررها أغلبية الاصوات ٠٠ ومن الناحية الاخرى لن يكون لها أى تأثير على مثل هذه القرارات ، ويحتمل فى حالات كثيرة أن تواجه « بالامر الواقع » ٠٠ كما يمكن أن تستبعد من مزايا بنك الاستثمار الاوروبى وغيره من المنشئات العامة ٠٠ ويبدو من المقبول ظاهريا عند الموازنة أن قرار طلب حالة المشاركة ينبغى أن يتخذ لاسباب سياسية ، مثلا من أجل تأمين الاستقلال الوطنى فى جميع الميادين التى لا تغطيها معاهدة المشاركة ٠٠ ومن الناحية الاقتصادية فان الدولة المشاركة من الارجح أن تكون أفضل بكثير من العضو الكامل على أية حال لو أنها كانت عالية التصنيع وقادرة على المنافسة ٠٠ واذا أخذنا مثلا لذلك أن اعتماد الاقتصاد الدانمركى على صادرات المنتجات الزراعية الى المملكة المتحدة وألمانيا يجعل الدانمرك احدى الدول التى تتأثر بدرجة خطيرة ، بالانقسام الاقتصادى المستمر فى أوروبا الغربية على الاسس الحالية ، وأنه على حين يهبط مستوى تعريفات الدانمرك عن مستوى المملكة المتحدة وعن التعريفة الخارجية المشتركة للدول (الستة) فما من شك فى أن كثيرا من الصناعات الدانمركية بسبب حجمها الصغير نسبيا ، قد تتأثر بكيفية عكسية بسبب المنافسة غير المقيدة ، من جانب صناعات الدول الستة ٠

والصناعة والزراعة السويدية معتدلة وجيدة بصفة عامة وعلى ذلك ينبغى أن تكون السويد فى وضع يتيح لها الاستفادة من مزايا سوق حرة كبيرة فى أوروبا ٠٠ ومن ناحية أخرى قد يوجد التكامل الوثيق على أسس معاهدة روما صعوبات فى بعض الميادين التجارية والاقتصادية والاجتماعية ٠٠ (والتعريفات الخارجية) للرابطة الاقتصادية الاوروبية تثير صعوبات أمام السويد سواء من ناحية مستواها الذى يعتبر أعلى بكثير من مستوى التعريفات السويدية ، وبسبب أن مداها النوعى على مختلف البنود يختلف ٠ والسويد تقليديا دولة منخفضة التعريفة ٠ ولذلك فان اقتصادها مكيف بحيث يلائم الرسوم المنخفضة أو البسيطة فى تكاليف معظم المواد الخام والوقود المستوردة ، وكثير من المواد شبه المصنوعة وحتى بعض المواد المصنوعة ٠٠ وقد اعتبر هذا ميزة للصناعة السويدية بصفة عامة ، ولا تقل عنها أيضا الصناعات للتصدير ٠

وفيما يتعلق بالنمسا ، فان نسبة مئوية كبيرة من صادراتها تذهب تقليديا الى ألمانيا ٠٠ وفى السير العادى للاحداث كان يمكن أن نتوقع أن هذا العامل يمكن أن يؤدى بالنمسا الى السعى للانضمام (للستة) ٠٠ على أنه بسبب صعوبات ذات طوابع سياسية انضمت الى (منطقة التجارة

الحرة) كوسيلة لتنمية الاسواق البديلة ٠٠ وحجم الصادرات النمساوية التى تذهب الى أوروبا الشرقية أعلى من أى دولة أخرى فى دول منطقة التجارة الحرة ٠٠ ولاسباب قديمة ، ينطوى الكيان التجارى للنمسا على روابط مع كثير من دول أوروبا الشرقية ، وسيستمر هذا الوضع دون شك ٠

وتواجه سويسرا أيضا صعوبات ٠٠ ان التوازن الحالى للاقتصاد السويسرى هو نتيجة التجارة الواسعة مع باقى العالم ٠٠ وأكثر من ٤٠٪ من منتجات سويسرا التى تباع للخارج تذهب الى أماكن خارج أوروبا ، اذ أنها توزع على نطاق واسع فى مختلف القارات والدول ٠٠ وليست هناك عقبة اقتصادية تجعل من الصعب على سويسرا الانضمام الى الرابطة الاقتصادية الاوروبية ٠٠ والاقتصاد السويسرى اقتصاد تنافسى ويتميز بالعلاقة بموارد البلاد الطبيعية والبشرية بسبب سياسة التعريفة المنخفضة المتبعة من زمن قديم ٠ ومع ذلك فاذا انضمت سويسرا الى السوق المشتركة أو اشتركت فيها فقد تنشأ عن هذا مشاكل ، فان الاحتفاظ بالصادرات السويسرية الى خارج أوروبا يرتبط بوجود الرسوم الجمركية المنخفضة على الواردات الى داخل سويسرا ٠٠ ولذلك فلو دخلت سويسرا الى مجموعة أوروبية ذات تعريفة خارجية مشتركة ، فانها ستفضل أن يكون معدلها أدنى من المعدل المشترك الحالى لتعريفات الدول الستة ٠

على أن المشكلة السياسية هى الاكثر أهمية ٠ فان سويسرا تعتبر أن حيادها هو حجر الاساس فى سياستها والضمان لبقائها ٠ وهى شديدة الحرص فى المشاركة فى أى حالة يمكن أن تسىء الى حيادها ٠٠ والسلطات ترفض فكرة أن قرارات الاغلبية يمكن أن تفرض على سويسرا اما بواسطة حكومات اخرى أو بواسطة رابطة أوروبية ٠٠ على أنه مما يلاحظ أن سويسرا لم تتخذ من حيادها سببا يمنع من انضمامها الى منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية ٠

جنوب أوروبا :

لا حاجة الى تلخيص ما سبق ذكره عن عدم التكافؤ بين نصفى أوروبا الغربية ــ المتقدم والمتخلف ٠٠ ومن الامور المعروفة أن هذا الاقليم يشمل مناطق كبيرة متخلفة ، ولكنه اتخذ شكل المنظمات الاقتصادية القارية ٠٠ ومن المشكوك فيه حتى الى اليوم اذا كان المواطن العادى فى شمال غرب

اوروبا يقبل تماما أن يعتبر اليونانيين والاتراك والاسبان أو حتى الايطاليين الجنوبيين كرفاق أوروبيين ٠٠ وقد كشف هذا التباين فى داخل الرابطة الاقتصادية الاوروبية ، حقيقة العضوية الايطالية ، والمفهوم الضمنى بأن الجنوب يعتبر مشكلة بالنسبة للحكومة الايطالية أكثر مما هو بالنسبة للرابطة فى مجموعها ٠٠ وطالما كان الانسان يفكر على أسس وطنية ، تصبح الاختلافات الاقليمية داخل المملكة الواحدة مسألة تتعلق بالدولة المختصة ولا أحد سواها ٠٠ وفى داخل أوروبا ، أصبحت هذه الحالة فى طريق الانتهاء ، ولكن سير عملية التكامل قد بدأ الآن فقط ٠ وفكرة أن دول البحر المتوسط عليها أن تنهض بنفسها ، وأنها اذا لم تنجح يكون الخطأ من جانبها ، لا تزال (هذه الفكرة) تجد تأييدا لاوعيبا ٠ فالواقع أنها لا تستطيع أن تفعل ذلك ما لم تربط نفسها بمنظمة أكثر تقدما ٠٠ وتحتوى ايطاليا فى الحقيقة على حضارتين مختلفتين : وتتبع أسبانيا والبرتغال واليونان ويوغسلافيا وتركيا مجموعة اقليمية ذات خواص مشتركة ، والتقييم الذى يغوص تحت السلح السياسى ينبغى أن يضع فى حسبانه العوامل الجغرافية والمناخية ، وكذلك الاصل التاريخى الذى يربط هذه الدول بالعالم القديم المنتهى (١٣٤) ٠

وأهم هذه الدول ــ ايطاليا ــ هى أيضا لحسن حظها أكثرها تقدما ٠٠ وصحيح أن نصفها الشمالى ذو تكوين مثالى حديث وعضوية الدولة فى مجموعة السوق المشتركة دليل على مكانتها الصناعية ٠٠ ولكن لولا التخلف الملح فى الجنوب ، فان ايطاليا فى مجموعها كان يمكن أن تعتبر فى صف الدول التامة التصنيع وحتى مع وضع الامور الحالى فيها فانها تعتبر فى فئة تختلف عن أسبانيا ــ وهذه حالة تنعكس بكيفية ملائمة فى أنظمتها السياسية الخاصة بهما ــ ان الاستبدادية لا يمكن أن تكون النتيجة التى لا مناص منها للتخلف ٠٠ ولكن الوضع (العسكرى ، مع ، الكهنوتى) Military cum clerical من النوع القائم فى شبه جزيرة ايبريا فهو بدون شك لا يمكن أن يوجد فى دولة متقدمة ٠٠ وينطبق نفس الوضع على الدكتاتوريات فى يوغسلافيا وتركيا للتناقض الجذرى فى مذاهب فرانسوا وتيتو وكمال أتاتورك ، ومن ثم فانه الى أن تطرح اسبانيا عن كاهلها

---

(١٣٤) انظر « احتياجات وموارد أوروبا » ص ٧١٢ بصدد البيانات الاقتصادية لجنوب أوروبا (فيما عدا تركيا ويوغوسلافيا) ٠

حكامها الحاليين ، فانها يجب أن تعتبر سياسيا فى صف تركيا ويوغسلافيا أكثر مما هى فى صف ايطاليا واليونان ٠٠ ومع ذلك فمن وجهة النظر الاجتماعية الاقتصادية فان هذه التفرقة تعتبر ثانوية ٠ ومع أن ثورة ديمقراطية ناجحة فى أسبانيا أو البرتغال لا يمكن أن تعجل بهذه البلاد الى العالم الحديث رأسا ، الا أنها قد تزيل أسوأ العقبات الدستورية ٠٠ فلا الاستبدادية ولا الديمقراطية المتحررة تستطيع أن تقدم الحل الفورى للمشاكل الموروثة عن الفقر الريفى وازدياد كثافة السكان ٠٠ ويوغسلافيا وتركيا وهما تحت شكلين مختلفين من الحكم الاستبدادى ، تعانيان مشاكل متشابهة من التخلف الزراعى والتصنيعى ٠٠ والزراعة الاسبانية واليونانية والايطالية فى الجنوب تتسم بملامح كثيرة مشتركة ٠ فظروف الجو والتربة تجعل صغار الفلاحين والعمال الذين لا أرض لهم فى اليونان أشد خطورة عنهم فى أى دولة أوروبية أخرى باستثناء صقلية ٠٠ ولم تقم السياسات الوطنية بعد بقسط من التنمية يسمح بالشروع فى نهضة صناعية فى أى مكان باستثناء ايطاليا حيث بدأت فيها النهضة فعلا فى سنوات الخمسينيات ، والتى بدأت الآن فى النهاية تحل مشاكلها البنائية الموروثة ٠

(أ) ان سجل ايطاليا فى السنوات الاخيرة هو الاولى فى الواقع بأن يتصف بالتعبير « المعجزة الاقتصادية » أكثر مما استحقته تجربة ألمانيا الغربية — كما سبق القول — التى لم تكن لتحتاج الى تغييرات بناءة أساسية ، بل كانت بالاكثر امتدادا لاتجاهات ما قبل الحرب ٠٠ أما ايطاليا على خلاف ذلك فقد قامت بتحول أصيل ، وأصبحت للمرة الاولى دولة حديثة أى دولة مصنعة ذات معدل سريع لتكدس رأس المال ٠٠ وفيما بين ١٩٥١ و ١٩٦١ زاد اجمالى الانتاج الوطنى بمعدل يزيد عن ٥ر٥٪ سنويا ٠ ولما كان السكان يزيدون بمعدل يقل عن ١٪ سنويا ، فان معظم رأس المال الجديد كان ميسورا للاستثمار المستند الى المدخرات ٠٠ وبعد السماح بزيادة السكان وصل ارتفاع الاستهلاك بالنسبة للفرد الى ما يقل عن ٤٪ سنويا ، فى حين وصلت الزيادة فى الاستثمار الى ٩٪ تقريبا ٠٠ وبدون الالتجاء الى الادخارات الاجبارية ، ارتفعت حصة الموارد الداخلية المخصصة لاستثمار رأس المال الثابت من الخمس الى الربع ٠٠ ويتيح هذا التكدس السريع لرأس المال عن طريق الادخارات الداخلية أحد الاسباب الهامة لتقدم

سجل ايطاليا الاقتصادى منذ سنة ١٩٥٠ ـ وتبـدو هذه الظاهرة أكثر وضوحا لو تذكرنا المستوى المنخفض لمعدل دخل الافراد ، واذا أضفنا الى ذلك أنه منـذ انتهاء مشروع مارشـال كان الاسـتثمار يمول فقط من الادخارات الداخلية وحدها (١٣٥) ٠

وفي خلال الحقبة ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠ نما الاقتصاد الايطالى فى الحقيقـة بسرعة أكثر منه فى أوروبا الغربية مجموعا ، وفى الغالبية بمعدل ٦٪ مقابل ٤ر٥٪ ـ بينما ارتفع الانتاج الصناعى بسرعة فائقة الى حد أنه فى سنة ١٩٦٠ بلغ ٨٥٪ فوق مستوى سنة ١٩٥٣ اذ نما بنسبة ١١٪ فى سـنة واحدة هى سنة ١٩٦٠ (١٣٦) ٠٠ وبالمقارنة مع سنة ١٩٥٠ نجد أن حجم الواردات فى سنة ١٩٦٠ زاد بأكثر من الضعف ، بينما زادت الصادرات الى ثلاثة أمثالها تقريبا ٠ واستطاعت ايطاليا لأول مرة ، ومع مناطقها الشمالية الصناعية فى المقـدمة ، أن تقيم من نفسها في السـوق العالمية كمصدرة للمصنوعات ٠٠ وفى نفس الوقت أخذت حصة الزراعة فى اجمالى الانتاج الوطنى ، التى جمـدت على حوالى ٢٧٪ فى المـدة ١٩٤٨ ـ ١٩٥٣ ، فى الانحدار الى حوالى ٢٠٪ فى سنة ١٩٦١ ولو أن عدد المشتغلين فى الزراعة ما زال يقارب فى الغـالب العـاملين فى الصـناعة ٠٠ على أنه من الامور المتناقضة فى الظاهر أن هذا التقدم السريع قد أبرز بدلا من أن يضعف ذلك التباين التاريخى بين الشمال والجنوب ، لانه بالرغم من أنهما كليهما حققا تقدما ، الا أن الشمال قد جنى دون مناص الشطر الاعظم من الفائدة٠ ومما لا شك فيه أنه من فائدة البلاد أن يتمكن العاطلون عن العمل من ايجاد أعمال لهم فى ميلانو وتورين بدلا من أن يضطروا الى الهجرة خارجا (وفى الواقع أن البطالة الصناعية قد تلاشت ولو أنها الزراعة ما زالت موجودة فى الزراعة) ولكن طالما أن الجنوب لايشترك فى نمو حركة التصنيع الى مدى أبعد مما يقوم به حاليا ، فان المطالب ستستمر توزع بكيفية غير متعادلة (وسيستمر الحزب الشيوعى فى أن يكون المعارضة الوحيدة الاصيلة للجنوب من روما)

---

(١٣٥) من اهم المراجع لذلك انظر الملحق الخاص ل *Statist* ٦ ابريل سنة ١٩٦٢ ذكر فيه السنيور لا مالفا *La Malfa* وزير الميزانية انه فى خلال السنوات العشرة الأخيرة ارتفع الانتاج الوطنى بنسبة ٨ر٥٪ سنويا ٠ وازداد الاستهلاك بالنسبة للفرد أكثـر من النصف ، وازداد اجمالى الاستثمار باكثر من الضعف ٠ وقد كدست ايطاليا اليوم احتياطيا يبلغ حوالى ٠٠٠ر٣ مليون دولار امريكى ٠ وانشئت ٣ مليون وظيفة جديدة خارج الزراعة ٠

(١٣٦) احصائيات (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) فبراير سنة ١٩٦١

وليست ايطاليا هى الدولة الاوروبية الوحيدة التى تتعثر فيها الزراعة خلف المعدل العـام للتقدم (٣٠٪ من السـكان ينتجون أقل من ٢٠٪ من ثروة البلاد) (١٣٧) ٠٠ على أنه من الغريب فى هذا الشأن أن هذا الاختـلاف ينعكس فى تباين اقليمى ذى جذور تاريخية عميقة وبعد عشر سنوات من نجاح غير متوازن لخص خبراء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الموقف فى سنة ١٩٦١ فى كلمات تتضمن تحذيرات :

« ان الحكومة الايطالية تعطى أسبقية هامة للاجراءات التى تهدف الى تحسين كفاءة القطاع الزراعى ، ولكن أى نجاح جذرى فى الحقل يتوقف على التقدم نحو أهداف أخـرى كبرى للسياسـة العامة أى اسـتيعاب الايدى العاملة الزراعية الزائدة عن الحاجة ، ومع تصنيع الاقاليم الجنوبية ٠

وأهداف اللجنة فى الوصول الى التشغيل التام لكل القوى العـاملة الميسورة ، وتقريب الفوارق فى مستويات الانتـاج والدخل بين الاقـاليم الشمالية والاقاليم الجنوبية ما زالا هما الهدف الأكبر للسياسة العامة ٠٠ وقد تم احراز نجاح كبير فى الجنوب سواء من ناحية مستويات المعيشـة أو فى التوسع الانشائى ، ولكن الاستثمار الانتاجى المباشر لم يصبح هاما بعد ، على حين أن التقـدم السريع الذى أحرزه الشـمال يعنى أن التعثر النسبى فى الجنوب لم يقل عما كان عليه ٠٠ ومن ناحية أخرى فان المعدلات العالية لنمو الاستثمار والانتـاج الصـناعى ، كانت تقترن بزيادات فى العمالة ، أقل ممـا كان متوقعـا فى مشروع العشر سـنوات الذى وضع سنة ١٩٥٤ ٠

وأوصى التقرير ببذل « مجهود حاسم لانشاء أوساط صناعية جديدة فى الجنوب » ونوه بوضوح عن الحاجة لمزيد من التخطيط العام لتوجيـه الاستثمار الى القطاعات الرئيسية ٠ ومنذ ذلك الحين كان يبدو أن التغييرات السياسية نحو ائتلاف من الوسط واليسار تدل على جهد واعى لتحطيـم العقبة الاخيرة لحالة الركود واذا تذكرنا أن ذلك الركود يفيد كلا من حزبى البلاد الكبيرين – وهما الديمقراطيين المسيحيين والشيوعيين – من ناحية أنه يعمل على استدامة حالة العقم للسياسات الجنوبية ، وما يترتب عليها من استقطاب الفتن ، تبين لنا أن « التجديد » لين مجرد مسألة اقتصاديات وأقل شىء هل يخـدم على « تناسق جميع المصـالح المشروعة » ذلك لان

---

(١٣٧) نفس المرجع ص ٣٠

تصنيع الجنوب معناه قلب طريقته التقليدية فى الحياة رأسا على عقب ٠٠ والايطاليون فى هذه الحقبة يكتشفون بطريقتهم الخاصة أن الرأسمالية الحديثة تفرض شيئا ما أشبه بالثورة الاجتماعية ٠

وفى سنة ١٩٦٢ ، لم يكن لدى أحد رجال الصناعة الايطاليين البارزين الذى كان يشرف على احدى الاحتكارات التى تملكها الدولة ، أى شك فيما تعنيه تلك الثورة من ناحية السياسة العامة :

« ان الانتعاش الايطالى الذى يسميه بعض الناس بالمعجزة كانمستطاعا بسبب تحول عميق فى القدرة الانتاجية والتكوين الاجتماعى والسياسى لبلادنا ٠٠ وبالاخص فى هذا ، كما فى المجال الاقتصادى ، ظهرت آراء جديدة وصار التعويل عليها ٠٠ ومما له دلالته بالتأكيد أن المبدأ الذى كثر فيه الجدل بشأن مسئولية الدولة عن التقدم الاقتصادى هو الذى ساد فى النهاية ٠

« وفى رايى أن اختيارين اقتصاديين سياسيين أساسيين كانا هما العاملين الفاصلين فى هذا الانتعاش الرائع ـ أولهما ، هو التبرؤ الصريح لمبدأ الحماية بواسطة قبولنا المتسم بالشجاعة للمنافسة الدولية ، وللتحرير التجارى ثم ادماج الاقتصاد الايطالى داخل النطاق الاكثر اتساعا للسوق الاوروبية عن طريق التوحيد ٠٠ وثانيهما ، هو قرار الشروع ببرنامج للتنمية الاقتصادية والصناعية للمناطق الاكثر تخلفا ، بقصد استيعاب المتعطلين والذين تحت التعيين ، ومعالجة ذلك التناقض الذى لا يزال مذهلا بين مستويات الدخل فى مختلف مناطق بلادنا » ٠

« ان الصعوبات والمقاومة التى يقتضى التغلب عليها من أجل احراز الموافقة على هذه الامتيازات الاساسية معروفة جيدا ٠٠ انه لحقيقى ـ وهذا أمر أساسى للتقدير الصحيح للقوى التى تدفع اليوم نظامنا الاقتصادى ـ أن المبادأة فى مسألة الاختيار وتطبيقه جاءت من جانب الدولة » بمعنى أنها فى كثير من الحالات كانت مفروضة ٠

« ومن بين أوجه الانحياز التى تحطمت فى ايطاليا ، يوجد أيضا ذلك الغول القديم الذى شاهد ادارة الدولة فى الصناعة على انه غير اقتصادى

وغير كفء بالمقارنة مع الادارة الديناميكية التنافسية فى القطاع الصناعى الخاص .. ولكن أظهرت لنا الخمس عشرة سنة الماضية كيف أن المشروعات الصناعية للقطاع العام ، المكيفة طبقا لاحتياجات البلاد تتيح الحافز الذى يدفع الى تقدم التنمية فى المناطق والقطاعات التى اهملها القطاع الخاص زمنا طويلا (١٣٨) .

(ب) وبالمقارنة مع ايطاليا ، تكون مجموعة البحر المتوسط (أسبانيا والبرتغال واليونان وتركيا ويوغوسلافيا وقبرص) مجموعة اجتماعية اقتصادية .. ودراسة مختلف الامراض والمساوىء الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول فرادى قد تكون شاقة ولا جدوى منها .. وتمثل البرتغال نفس الصورة الاسبانية تماما ولو أن ما يعتبر مأساة فى أسبانيا قد يكون شيئا بين الهزل والجد فى الدولة المجاورة .. ويوغوسلافيا تحوم حول الحد الفاصل بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية .. ، وهذا الظرف ـ أكثر من فرض اقتصاد مخطط ـ هو الذى يجعل من المشكوك فيه اذا كان هناك داع هام لبحث مشاكلها فى نطاق موضوعنا هذا .. أما قبرص فهى من ناحية امتداد لليونان ومن ناحية أخرى جزيرة أمام الساحل التركى .. واليونان قريبة فى تكوينها الاجتماعى لجاراتها البلقانيات ، ولكنها تطورت أخيرا اقتصاديا بكيفية تبشر نهضة أصيلة .. كما أصبحت أيضا مشاركة فى مجموعة السوق المشتركة (١٣٩) ـ وتقع تركيا على الحد الفاصل بين دول البلقان ، والشرق الاوسط ، وتمثل الالتقاء بين تكويناتها الاجتماعية المختصة .. وبدلا من اضاعة الوقت على جميع أعضاء هذه المجموعة نكتفى منها أسبانيا وتركيا ـ وهاتان الدولتان على التوالى ، هما أقرب ما تكونان وأبعد ما تكونان ، بالنسبة لصميم أوروبا الغربية .. وقبل كل شىء يكفى فقط وقوع انقلاب سياسى لرفع أسبانيا (والبرتغال أيضا) الى المستوى الايطالى ، بينما تركيا ، مع أفضل الفروض ، لن تستطيع التخلص من

---

(١٣٨) من اقوال السنيور انريكو ماتى *Enrico Mattei* فى صحيفة *Statist* بتاريخ ٦ ابريل سنة ١٩٦٢ .

(١٣٩) اتفاقية المشاركة بتاريخ ٩ يوليه سنة ١٩٦١ تقرر اتحاد جمارك يشمل كلا من المنتجات الصناعية والزراعية يرتكز على التعريفات الخارجية المشتركة للدول الستة .. وسيصير ازالة التعريفات بصفة عامة على مدى فترة انتقال لمدة ١٢ سنة ، ولكن بالنسبة لبعض المنتجات الحساسة ، منحت اليونان مدة ٢٠ سنة للاستغناء عن الحماية الجمركية . والاتفاقية لا تشمل السياسة الاجتماعية ولا تحركات راس المال .

التراث الاسلامى ٠٠ وفيما يختص بيوغوسلافيا فان مشاكلها هى من بعض الوجوه نفس مشاكل المجر وبلغاريا ، واكتفاء بذكر عضوين فقط من الكتلة السوفييتية والى أن يقرر اليوغوسلافيا أنفسهم ، ليس هناك ما يؤكد اذا كانت بلادهم ستصبح فى النهاية جزءا من أوروبا الشرقية أم الجنوبية ، ويمكن كذلك القول بالطبع أن تركيا بالمثل موزعة بين ولاءين مختلفين ٠

ان الاقتصاد الاسبانى يمثل جميع مظاهر الاقتصاد الزراعى المتخلف ولذلك فان المشاركة فى التكامل الاوروبى تثير مشاكل خطيرة ، ويبدو من الارجح ، اذا حكمنا من واقع الحالة الحاضرة للاقتصـاد الاسـبانى ، بانه سينقضى بعض الوقت قبل أن تتمكن أسـبانيا من الاسـتغناء عن الحماية الجمركية ضد المنافسة ٠٠ والرسوم الاسبانية أعلى بكثير من التعريفـات الخارجية المشتركة للرابطة الاقتصادية الاوروبية ٠٠ ولاسباب تاريخية ، ترجع جزئيا الى الموقف الذى اتخذته بعض الدول الاوروبية تجاه أسبانيا منذ سنة ١٩٤٥ ، قد انتهجت الحكومة سياسة تجنب الالتزامات ٠٠ ويبدو من غير المحتمل أن يوافق نظام الحكم الحالى لاى تنازل عن سيادته بالاكثر لان فوارق هائلة تقوم بين المثل والسياسات المشتركة التى رسمتها اتفاقية روما وبين الممارسات والسياسات الاقتصادية المتبعة حاليا فى أسبانيا ٠٠ ومن ناحية أخرى قد يكون من الصعب بالمثل لاسبانيا أن تبقى منعزلة عن الحركة نحو تكامل أوروبا الاقتصـادى (الذى سيؤدى الى اندماج أسواق الصادرات الاسبانية الاساسية) وقبول الالتزامات التى ستنطوى عليها عضويتها في الرابطة الاقتصادية الاوروبية ٠٠ وقد يمكن أن يتوافر نوع من المشاركة أوفق للطرفين على شرط أن يكون فى الامكان اصلاح البنـاء السياسى ٠

ولمواجهة تكاليف الواردات اللازمة للتنمية ، تعتمـد اسبانيا بصفـة رئيسية على موردين وهما الدخل من السياحة والصادرات الزراعية ٠ وفى هاتين الناحيتين نجد أن الدول التى تريد رابطة اقتصادية أوروبية هى من أكبر عملاء أسبانيا ٠٠ وتتجه السياسة التى تتبعها دول أوروبا الغربيـة الاخرى الى تشجيع توسع حركة السياحة الاسبانية ، ولكن لا يمكن أن يقال المثل فيما يتعلق بالصادرات الزراعية ٠٠ واذا بقيت أسبانيا خارج السوق المشتركة الاكثر اتساعا ، فقد تجد الصادرات الزراعية الاسبانية أنه من الصعب منافسة ايطاليا واليونان ٠ ويعتبر اتجاه السياسة الزراعية داخل الرابطة الاقتصادية الاوروبية تبعا لذلك حاسما فى تقرير مستقبل الاتجاه الاسبانى ٠

يبلغ تعداد سكان تركيا ٢٨ مليون نسمة ويزداد بالمعدل السريع جدا وقدره ٣٪ سنويا والدخل الوطنى بالنسبة للفرد أقل منه فى معظم الدول الاوروبية ·· ويشتغل ثلاثة أرباع الطبقة العاملة فى الزراعة التى تقدم الشطر الاعظم من صادرات البلاد ·· وقد بذل مجهود استثمارى كبير طوال السنوات العشرة الماضية ، وما زال مستمرا ، بقصد تسهيل سير عملية التصنيع ، ولكن تركيا تعانى اليوم نوعا من الركود فى المناطق الحضرية مقترنا بضغط متزايد على الارض ·

وليست هناك مشكلة ذات طبيعة سياسية تكتنف مشاركة تركيا فى الرابطة الاقتصادية الاوروبية ، بل على العكس يهتم الزعماء الاتراك بان تشترك بلادهم فى عملية التكامل الاوروبى ·· وفى النقطة تتفق اراء الاحزاب السياسية القائمة · وتغيير نظام الحكم فى سنة ١٩٦٠ لم يغير آراء السلطات فى هذا الموضوع ·· ورأى الدوائر السياسية يؤيد الانضمام الى السوق المشتركة ، ليس فقط لاسباب اقتصادية بل أيضا لاغراض سياسية ·· وعلى أى حال فان مركز تركيا الاقتصادى ليس فى حالة تسمح بتوقع الانضمام الى الرابطة الاقتصادية الاوروبية فورا ، اذ أن البلاد لا تستطيع الوفاء بالتزامات العضوية ·· ولذلك فان الحكومة كانت تحاول التفاوض لعقد اتفاقية مشاركة يمكن ان تراعى فيها صعوبات البلاد الاقتصادية ·

وأخيرا توجد اليونان · وعندما انتهت فى يولية سنة ١٩٦٢ مدة المعونة الامريكية التى دامت ١٥ سنة كانت البلاد قد التهمت ٣٤٢٠ مليون دولار ، انفق ثلثها على المحافظة عليها على هذا الجانب من الستار الحديدى· والآن يبحثون بجد عن موارد جديدة للتمويل ·· وتنفق اليونان ١٧٠ مليون دولار سنويا على الدفاع و ٢٠ مليون منها يأتى من الايراد الداخلى ولو أن هذه الاموال أنفقت على التنمية لاستطاعت اليونان أن تمول مشروعها الطامح للسنوات الخمس الخاص بالتصنيع السريع ·· وقد حبذ الاجتماع الوزارى لحلف (الناتو) الذى عقد فى أثينا فى مايو سنة ١٩٦٢ انشاء (كونسورتيوم) « اتحاد » لمساعدة اليونان ، وفى الحال وضع المسألة بين يدى (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) ·· وهذه المنظمة تدرس الان التخطيط الاجمالى الاساسى لمشروع تنمية سريع لغاية سنة ١٩٦٦ ، يتضمن عجزا فى المدفوعات الوطنية والخارجية قدره ٨٠٠ مليون دولار ·· ولا يزال هذا المشروع لسوء الحظ ليس أكثر من مجرد تخطيط وعلاوة على ذلك فانه سيطلب أيضا من معظم أعضاء « الاتحاد » المساهمة فى مساعدة تركيا ·· وهناك أيضا صعوبات سيكلوجية ، وبالرغم من

أن اليونان قد وصلت الى مرحلة الانطلاق الا أنها بقيت بلادا فقيرة حيث اضطروا الى مقاومة الضغوط للحصول على المساواة الاجتماعية من أجل التنمية الاقتصادية ٠٠ والدخل الوطنى قد نما بكيفية مضطردة بمعدل سنوى ٦٪ خلال الخمسة عشر عاما الماضية ، ولكنأوروبا الغربية قد تقدمت أيضا بمعدل ٦٪ وتبعا لذلك فان « ثغرة الازدهار » ظلت باقية ٠

ان هذا التلخيص للمشاكل الاقتصادية التى تكتنف بعض الدول الاوروبية الصغيرة يكون قد أدى الغرض منه اذا كان قد أوضح الاسباب التى من أجلها جمعت تلك الدول نفسها فى كتلتين اقتصاديتين متنافستين الستة والسبعة ومن الواضح ان هذه الاسباب سياسية ٠٠ ومن وجهة النظر التأسيسية ، فان اقتصاديات دول البنلوكس ومجموعة دول اسكنديناوة تتبع نفس النوع ٠ واذا كانت السويد والدانمرك قد اختارت من بادىء الامر تجميع نفسيهما مع البرتغال فان هذا يكون معقولا فقط على أساس علاقة بريطانيا الطويلة الامد مع تلك الدولة ٠٠ ومنطقة التجارة الحرة لا يمكن أن تكون كتلة اقليمية بحته ٠٠ وهناك بطبيعة الحال جدل لصالح توحيد الاقتصاديات غير المتشابهة التى تستطيع أن تكمل بعضها بعضا ، وبالمثل من ناحية أخرى يمكن التساؤل بحق عن قيمة تنمية التبادل المزدهر للسيارات البريطانية والالمانية على أساس أنه لا يساعد الا قليلا ، أو لا يساعد اطلاقا على الرفاهية العامة ولحسن الحظ أن هذا الجدل يعمل فى كل من الناحيتين : ان الدانمرك منتجة للمواد الغذائية ومن الناحية الاقتصادية يكون ادخالها فى السوق المشتركة معقولا ، كما هو الحال فى مشاركة سويسرا والنمسا مع النطاق الداخلى للرابطة ٠

ولكل ما تقدم ، لا يمكن أن ننكر أن الاتحاد الاقتصادى لاوروبا يعنى انضمام الاقتصاديات التى تعتبر تكويناتها بالاحرى متشابهة وبالتالى ليست متكاملة ٠٠ وعلى أى حال تنطبق هذه النظرية على الاقاليم المصنعة لشمال غرب أوروبا ٠٠ ولكن قوتها تضعف اذا أخذ فى الحسبان المدى الطويل ، لانه فى هذه الحالة يظهر انضمام التكوينات غير المتشابهة لشمال وجنوب أوروبا من بين أول أهداف الاتحاد ٠

٤
رابطــة الأطلنطى

بعض العوامل الأساسية :

وجهنا الاهتمام فى الفصول الســابقة بصفة رئيسية الى الدول التى تكون الرابطة الاقتصادية الاوروبية مضافا اليها بريطانيا ٠٠ وليس من قبيل المصادفة أن هذه الاقاليم تكون القلب التاريخى لاوروبا الغربية ٠٠ وهى ، علاوة على ذلك ، كتلة اقتصادية وسياسية قوية فى حد ذاتهــا ، تضم حوالى ١٧٠ مليونا من الســكان (وأكثر من ٢٢٠ مليونا بافتراض انضمام بريطانيا) وتجمع موارد مشتركة لا تقل عن موارد الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتى ٠٠ على أنه توجد بعض الصعوبة فى بحثها كل على حدة ٠٠ ففى المكان الاول أن ضرورة التفرقة بين بريطانيــا وبين الدول الستة يقتضى تقيدا متعبا ٠٠ فان احتساب الموارد الاقتصادية البريطانية مع موارد الدول الاعضاء الاصلية ليس من شأنه أن يساعد أحدا من الطرفين على الاطلاق ٠٠ فانه من ناحية يعمل على اثارة الغموض والابهام حول وحدة الكتلة القارية التى يقتضى أن تحتفظ بتماسكها لبعض الوقت حتى لو أثبت البريطانيون على غير انتظار أنهم شركاء راغبون عن طيب خاطر فى عضوية السوق المشتركة ٠ كما أنه يتجاهل مشاكل الدول غير الاعضاء أو الاعضاء المتشاركين ، من فنلندا الى اليونان وتركيا وهناك ، بعد كل شىء ، المفهوم الذى يدل على أن جميع دول أوروبا الغربية يتكون منها كتلة ، عندما تقارن بالولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ٠٠ وازاء ذلك قد تبين أن الحديث عن «أوروبا الغربية» بصفة عامة هو بمثابة غض النظر عن الثغرة الاساسية التى تفصل نصفها الشــمالى المتقدم صناعيا عن اقاليم البحر المتوســط المتخلفة ٠٠ وبالنسبة للرجل الاقتصادى يعتبر الخط الفاصل الممتد عبر وسط ايطاليا أكثر واقعية من أى حدود سياسية ٠٠ فكيف يمكن للانسان أن يضع حسابا لائقا لكل هذه المعايير المختلفة ؟ ويوجد كذلك تعقيد آخر : فان المفاوضات التجارية التى تدخل فيها الولايات المتحدة فى الصورة ذات أهمية عظمى فقط اذا شملت الرابطة الاقتصادية الاوروبية (ببريطانيا أو بدونها) ٠٠ على أن اجمالى أوروبا الغربية يجب وضعه فى الحسبان عند

التفكير فى رابطة الاطلنطى ٠٠ ونعرض فيما يلى بطريقه غير منطقية نوعا ما عندما تبحث أولا الرابطة الاقتصادية الاوروبية ٠٠ والكومنولث البريطانى قبل أن نعود الى المسألة الاوسع نطاقا الخاصة بالعلاقات الاقتصادية بين نصفى عالم الاطلنطى ٠

وكما تقرر فى سنة ١٩٥٨ اى قبل أن تطالب بريطانيا بالعضوية كانت الرابطة الاقتصادية الاوروبية تمثل اجمالى من السكان يبلغ ١٦٧ مليونا وسكانا من الطبقة العاملة ٧٤ مليونا ، مقابل ١٧٨ مليونا و ٦٩ مليونا على التوالى فى الولايات المتحدة (١٤٠) ـ وفى تلك السنة انتجت الدول الستة ٥٨ مليون طن من الصلب (الولايات المتحدة ٧٧ مليون طن) وبلغ اجمالى استهلاكها من القوى ـ بما فى ذلك جميع أنواع الطاقة ـ ما يقابل ٤١٦ مليون طن من الفحم فى سنة ١٩٥٦ (الولايات المتحدة ١٣٥٦ مليون طن) ٠ وكانت أرقام الدخل الوطنى أدنى بكثير من المستوى الأمريكى ، وكان اجمالى الانتاج الوطنى فى سنة ١٩٥٧ يبلغ ١٥٦ بليون دولار وهو يقدر بحوالى ٤٠٪ من الرقم الذى يقابله فى الولايات المتحدة ٠٠ ومن ناحية أخرى كانت الدول الستة معا تحتل مكانا أكبر فى عالم التجارة عن الولايات المتحدة مع التنويه بصفة خاصة الى زيادة اعتماد أوروبا الغربية على الموارد الخارجية ـ وفى سنة ١٩٥٩ كان موقف الميزان التجارى كالآتى :

	بلايين الدولارات	
	الواردات	الصادرات
الاجمالى العالمى	١٠٤ر٤	٩٩ر٩
الولايات المتحدة	١٥ر٠	١٧ر٤
الرابطة الاقتصادية الأوروبية . .	٢٤ر١	٢٥ر٢
بريطانيا	١١ر٢	٩ر٣
منطقة الاسترلينى (بما فيها بريطانيا)	٢٤ر٨	٢١ر٥ (١٩٥٨) ×

× (دنيو) ص ١٠٩

---

(١٤٠) «دنيو» نفس المرجع ـ ص ١٠٨ يذكر الارقام التالية لعدد السكان لسنة ١٩٥٨ وهى اقل من المستوى الفعلى الحالى ٠٠ المانيا الفيدرالية ٥٢ر٥ مليون ـ فرنسا ٤٤ر٨ مليون ايطاليا ٤٨ر٩ مليون ـ هولندا ١١ر٣ مليون ـ بلجيكا ٩ر١ مليون ـ لكسمبرج ٣ر مليون الاجمالى ١٦٦ر٩ ـ وتعزى زيادة الطبقة العاملة نوعا ما عن الولايات المتحدة الى عدم وجود البطالة (باستثناء جنوب ايطاليا) كما أنها قد تعكس السن الادنى للخروج من المدارس ٠

وهى كدول مستوردة للمواد الغذائية والمواد الخام بلغت واردات الدول الستة فى سنة ١٩٥٩ حوالى ٣١٪ من التجارة العالمية ، والولايات المتحدة حوالى ١٦٪ والمملكة المتحدة ١٨٪ ٠٠ وهكـذا أتاحت الرابطة سوقاً لهذه المنتجات يبلغ ضعف حجم السـوق الامريكى وأكبر من البريطانى بثلثى حجمه ، ولو أن المملكة المتحدة استمت أكبر مستورد فروى للمواد الخـام والمواد الغذائية ٠٠ وكدول مصـدرة للبضائع الصناعية بلغت صادرات الرابطة الاقتصـادية الاوروبية ٣٣٪ من التجـارة العالمية مقـابل ٢٦٪ للولايات المتحدة و ١٦٪ لبريطانيا ٠٠ ومما يجدر ذكره عن تلك السنة أن الدول الستة تاجرت على نطاق واسع مع بعضها ولذلك فقد كان هنـاك ما يدعو الى الخيال أو الخداع عن حصتها الفعلية فى التجارة العالمية بمعنى الكلمة ٠٠ ولكن السوق بالنسبة للمنتجين عبر البحار كانت مع ذلك كبيرة للغاية ومتقدمة ٠٠ ولكن الولايات المتحـدة لم تقدم الا القليل جـدا على ما يبدو لاعتبارها سوقا بالنسبة لفلاحى الرابطة الاقتصادية الاوروبيـة وغيرهم من منتجى المواد الاولية ٠٠ أما فى مجال المصنوعات فقد قامت الدول الستة بعمل أفضل ، ولكنها مع ذلك باعت لبعضها بعضا أربعة أمثال ما باعته للولايات المتحدة ٠

وقد سبق أن لوحظ أن حصيلة الرابطة الاقتصـادية الاوروبيـة فى التجارة العالمية فى سنة ١٩٥٩ كانت تساوى بالضبط غالبا حصة منطقة الاسترلينى أى بريطانيـا والكومنولث ناقصا كنـدا ٠٠ وكانت هذه هى الحقيقة الاقتصادية التى تكمن وراء النظرة المشـهورة فى ذلك الوقت فى بريطانيا على أى حال القائلة بأن أمريكا الشـمالية وكتلة الاسترلينى ، والرابطة الاقتصادية الاوروبية كانت تكون ثلاثة قطاعات متساوية تقريبا فى التجارة العالمية كان من المقرر بشكل واضح أن تتحد معا على مستوى عالمى حقا ٠٠ ومن هنا نشأ المبحث الذى طالب بتحرير المتاجرين وبالاخص فى الولايات المتحـدة ٠٠ ويمكن المجادلة من وجهة نظر مختلفة أن هـذا التقسيم الثلاثى كان يتيح لبريطانيا حلا بديلا بالانضمام الى معاهدة روما ، على اعتبار أن منطقة الاسترلينى كانت تكون سوقا جاهزة أمام البضائع البريطانية ٠٠ ولكن هذه الحجة الاخيرة فقدت الكثير من وجاهتها مع الركود النسبى لاسـواق منطقة الاسـترلينى ، بالمقـارنة مع التوسـع السريع للصادرات البريطانيـة إلى دول الرابطة الاقتصـادية الاوروبية ٠٠ ولكن كان من الممكن للاقتصادى البريطانى لغاية أواخر سنة ١٩٦٢ أن يؤكد أن

الكومنولث (أى منطقة الاسترليني زائدا كندا) كان يأخذ ٥٠٪ غالبا من اجمالى الصادرات البريطانية مقابل ١٥٪ كانت تباع الى الدول الستة (١٤١) ٠

والكومنولث عظيم الاتساع ، وأهميته المستقبلة كشريك تجارى للرابطة الاقتصادية الاوروبية بعد أن يعاد تنظيمها (سواء ببريطانيا أو بدونها) هائلة جدا بحيث يقتضى أن نذكر شيئا عنه ولو أنه فى حقيقة الامر يعتبر غريبا على مشكله الموارد الاقتصادية لاوروبا الغربية ٠٠ من الناحية التاريخية أنه نتيجة التوسع البريطاني وراء البحار منذ فجر القرن السابع عشر ٠٠ ومن وجهة لندن فهو يمثل اندماج أراضى تمتد من أمريكا الشمالية عن طريق البحر المتوسط الى الشرق الاقصى ، وتضم سكانا من الهند (حوالى ٤٥٠ مليونا) وباكستان (تقرب من ١٠٠ مليون) الى الملايو (٥ر٦ مليون) ونيوزيلاند (٣ر٢ مليون) بالاضافة الى المستعمرات السابقة فى أفريقية مثل نيجيريا (تقرب من٤٠ مليون) وغانة (٦ مليون) من بين كثير غيرهما ٠٠ ومن الواضح أن يكون هناك شيء من المنطق الذى يجمع كل هذه الاراضى التى كانت سابقا تحت الحكم البريطانى لكى تكون فيما بينها نوعا من الرابطة ٠٠ على أن الامر أصبح يزداد صعوبة فى النظر اليها كوحدة بالمعنى السياسى أو الاقتصادى ٠٠ وعندما يتأمل الانسان أن كندا هى باستمرار عضو فى الكومنولث دون أن تكون تابعة لمنطقة الاسترلينى ، بينما أن جنوب أفريقية تحتفظ بعضويتها فى منطقة الاسترلينى بالرغم من أنها انسحبت من الكومنولث ، يتبين بشكل واضح أن الاتجاهات اللا مركزية هى التى أخذت تحصل على الكلمة العليا ٠٠ ولا يستطيع أحد أن يقول الى أى مدى ستهتم كل من الهند وباكستان (وكلاهما رسميا جمهوريات داخل كومنولث المفروض أنه ترأسه الملكة) بالاحتفاظ بعضويتهما فى هذا الاتحاد ، ولو أنه يمكن الافتراض بأن ولاء كل من استراليا ونيوزيلاندا سوف لا يتأثر ٠٠ ومن الناحية الاقتصادية لا يعتبر الكومنولث وحدة ، كما يتبين من حقيقة أن كندا تكون جزءا — من الناحية الجغرافية ولاغراض نقدية — من الكيان الاقتصادى لامريكا الشمالية ٠

---

(١٤١) « ميد » نفس المرجع ص ١٢ « ان المشاركة مع الرابطة الاقتصادية الاوروبية ربما تعنى المشاركة مع سوق أسرع نماء ٠ ولكنها تعنى بالتاكيد المشاركة مع ما يعتبر حاليا اصغر سوق » ٠ وهناك بالطبع الرأى القائل بان التجارة بين الدول ذات التكوينات الاقتصادية المختلفة كثيرا يعتبر اكثر فائدة منه بين الدول التى تشابه بعضها اقتصاديا ٠

وقد حاول مؤتمر أوتاوا سنة ١٩٣٢ أن يفرض نظام التعريفة الموحدة الذى يرى الآن أنه قد فشل فى هدفه الاساسى اذا كان المقصود من ذلك الهدف أن يخلق نظاما تجاريا على نطاق عالمى على أساس من الامتيازات المتبادلة (١٤٢) .. والواقع أن تجارة الكومنولث مع المملكة المتحدة تكون حجما كبيرا ، ولكنها أيضا تخضع لقدر ما من الخداع البصرى .. فاذا كانت كندا تعامل كجزء من منطقة أمريكا الشمالية ، وبريطانيا كجزء من أوروبا الغربية ، يتبين فى الحال أن الباقى من الكومنولث أو منطقة الاسترلينى لا يأخذ شطرا كبيرا من اجمالى تجارة العالم (١٤٣) .. ولعل أقوى حجة لصالح تجمع الكومنولث ومنطقة الاسترلينى ، أنه يسد الثغرة القائمة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة .. وهو أيضا بطبيعة الحال تجمع متعدد الاجناس يتيح لاعضائه المصنعة فرصة انعاش التنمية الاقتصادية فى الاراضى الآسيوية والافريقية الجديدة التى أصبحت الآن ذات سيادة من الناحية السياسية .. ولكن ليس من الواضح لماذا يقتضى أن تتأثر هذه العلاقات المختلفة بدرجة عميقة (الا فى حالة المصدرين الكنديين والاسترليين الذين يستطيعون مواجهة الخسارة) من عضوية بريطانيا فى الرابطة الاقتصادية الاوروبية وعلى أى حال ، فلا يهم بحثنا فى هذا المجال مستقبل هذه الدول ، أو مسألة مدى امكانيتهم اختيار التجمع الذى يريدون أن يتواجدوا فيه سياسيا حول محور أطلنطى جديد .

واذا جردنا مشكلة الكومنولث عن أهم ما فيها : الجدل البريطانى حول الوحدة الاوروبية وهذه مسألة غير اقتصادية أساسيا - كان الصلة بين العوامل الاقتصادية والسياسية فى قرار الحكومة البريطانية السعى الى عضوية الرابطة الاقتصادية الاوروبية واضحة للغاية .. ويمكن التدليل عليها بالارقام التى تبين التقدم النسبى للانتاج والتجارة فى دول الرابطة الاقتصادية الاوروبية وفى بريطانيا خلال السنوات الخمسينيات أى فى أثناء الحقبة التى تم فيها اصلاح أضرار الحرب بدرجة كبيرة وأصبحت كل دول أوروبا الغربية مسهمة فى حركة نهضة شاملة .

---

(١٤٢) انظر بصفة خاصة تعليقات (الايكونوميست) على مؤتمر الكومنولث فى سبتمبر عام ١٩٦٢

(١٤٣) كانت احصائيات الصادر والوارد لسنة ١٩٥٧ كالآتى : الولايات المتحدة وكندا ٢ر٦٢ و ٥ر١٩٪ - أوروبا والمملكة المتحدة ٥ر٤٠ و ٥ر٤٢٪ - دول الكومنولث الأخرى ٣ر١٢ و ٩ر١٢٪ - أمريكا اللاتينية ٧ر٨ و ٧ر٨٪ - انظر ماكاى *Mackay* ص ٥٧

السجل الاقتصادى

للملكة المتحدة والرابطة الاقتصادية الأوروبية

١٩٥٠ ـ ١٩٦٠

	١٩٥٠ ـ ١٩٥٥		١٩٥٥ ـ ١٩٦٠	
	المملكة المتحدة	الرابطة الاقتصادية	المملكة المتحدة	الرابطة الاقتصادية
اجمالى الدخل الوطنى	+ ١٥	+ ٣٤	+ ١٣	+ ٢٧
العمالة . . .	+ ٤ر٥	+ ٥ر٩	+ ١ر٧	+ ٦ر١
اجمالى الدخل الوطنى . بالنسبة للفرد من العاملين	+ ١٠	+ ٢٧	+ ١١	+ ٢٠
الانتاج الصناعى . .	+ ٢١	+ ٥٢	+ ١٤	+ ٤٠
حجم الواردات . .	+ ٢٦	+ ٥٦	+ ٢٦	+ ٦٦
حجم الصادرات . .	+ ٦	+ ٧٦	+ ١٣	+ ٦٣
التغيير فى الميزان التجارى الظاهر (بملايين الدولارات وبالسعر الحالى)	ـ ٧٥٦	+ ١ر٣٩٢	+ ٧٢	+ ١ر٤٦٤
التغيير فى أرصدة الذهب والعملة الأجنبية (بملايين الدولارات فى نهاية المدة)	ـ ١٢٠	+ ٥ر٠٠٢	+ ٥١٨	+ ٥ر٩٧٥

المصدر ـ المسح الاقتصادى لمنظمة التعاون الاقتصادى مارس سنة ١٩٦٢ ص ١١ .

* * *

ويتبين من هذه الارقام أنه فى طوال حقبة الخمسينيات كانت بريطانيا متخلفة وراء منافسيها .. وكان نموها الاقتصادى سواء بالقياس الى الارقام البحتة أو بالطاقة الانتاجية ، أقل منه فى القارة بشكل واضح .. وبعد أن تبينت الحقيقية بأن حركة العمالة كانت تتقدم ببطء فى بريطانيا (حيث لم تتفاقم احتياطيات العمال بسبب حركات الريف كما حدث فى فرنسا وابطاليا أو بسبب الهجرة الجماعية كما فى حالة ألمانيا الغربية) كان نمو

الدخل الوطنى بالنسبه للفرد من السكان العاملين أسرع ضعفين ونصف أو ثلاثة أضعاف مما كان عليه فى القارة لغاية سنة ١٩٥٥ أو لضعفين بالتبعية ، كما أن هذا النمو البطىء لم يقابله استقرار الاسعار بل على العكس ارتفعت الاسعار فى بريطانيا بأسرع من أى معدل فى دول الرابطة الاقتصادية الاوروبية باستثناء فرنسا حيث صار مواجهة التقدم السريع بواسطة تخفيضين للعملة .. وهكذا جمعت بريطانيا بين مساوىء الركود النسبى — وبالاخص فى الصادرات بالمقارنة مع الرابطة الاقتصادية الاوروبية — وبين عدم استقرار الاسعار وما وصفته نشرة بريطانية هامة « بالقصة الكئيبة لسجل بريطانيا فى سنى الخمسينيات — التضخم دون توسع ، والاستثمار غير الملائم فى صناعات خاطئة ، وقوة عمالية متطرفة الاتساع ، مثلها مثل قطعة لبان مهملة تلتصق فى أماكن أقل ما تكون حاجه اليها (١٤٤) » .

وزاد فى شدة هذا الوصف الاخاذ أنه فى خلال النصف الثانى من هذه الفترة ارتفعت الواردات لضعفى سرعة الصادرات وبذلك زادت من فداحة مشكلة ميزان المدفوعات التى اعتبرت فى أوائل سنوات الستينيات العقبة الرئيسية فى طريق نمو الذهب والنقد الاجنبى المملوكة بواسطة أعضاء الرابطة الاقتصادية الاوروبية بمقدار ١١ بليون دولار بينما ركدت الاحتياطيات البريطانية ، ولم يحقق حتى هذه النتيجة الا التخفيض المقصود لمستوى الانتاج .. وفى كل مرة كان يبدو فيها ان ازدهارا على وشك أن يتطور فانه كان يعطل فورا بواسطة أزمة مدفوعات، وخنق الواردات والطلب على الاستهلاك الداخلى .

وعند محاولة اكتشاف السبب فى أن بريطانيا خلال هذه الحقبة من التوسع التجارى العام قد عملت على معاناة أسوأ ما فى كل من العالمين — تضخم فى الاسعار بالاضافة الى الركود النسبى — ويتركز الاهتمام بطبيعة الحال الى ناحية النمو البطىء للصادرات .. فبينما وجدت دول القارة

---

(١٤٤) ستاتيست *The Statist* ٦ ابريل سنة ١٩٦٢ — وفى عدد ٦ يوليه سنة ١٩٦٢ من نفس النشرة اشار البروفسور فرانك بايش *Frank Paish* الاقتصادى المعروف ومستشار الخزانة البريطانية الى ان نفس هذه الفترة قد شهدت مزيدا من الانكماش فى الاستثمار البريطانى وراء البحار واقراض رءوس الأموال للدول الاخرى وتمثل هذه الاستثمارات حاليا حوالى ١٪ من صافى الدخل القومى مقابل ٨٪ فى سنة ١٩١٣ وفى نصف القرن الماضى لم تعد بريطانيا تعتبر موردة كبيرة لرؤوس الاموال للدول النامية .

المساعدة من تجارتها المصدرة المزدهرة ـ ولو أن هذا العامل فيما يتعلق بفرنسا لم يدخل فى الصورة الا متأخرا عن ألمانيا وايطاليا ـ فان الصادرات البريطانية زادت بمنتهى البطء وبذلك فشلت فى القيام بدور كبير فى عملية النمو ، لقد كان الاحتياج الداخلى بمثابة رأس الحربة لهذه التطورات وقد نظمت عجلة التجارة عن طريق أزمات متعاقبة لميزان المدفوعات بحيث لم تستخدم الموارد الانتاجية بكيفية تامة اطلاقا (١٤٥) وأصبح التباين واضحا بصفة خاصة فى ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ عندما تعرضت المملكة المتحدة لازمات مدفوعات أخرى وعانت من ركود صناعى كلى لمدة تزيد عن عام ، بينما استمر الانتاج الوطنى فى القارة فى الزيادة بمعدل زيادة فى ١٩٦١ للدول الاكثر تصنيعا بنسبة ٥ر٤٪ على أثر قفزة هامة بنسبة ٥ر٦٪ فى سنة الازدهار ١٩٦٠ عندما ارتفعت الصادرات الى أرقام عالية قياسية ، وعلى حين كان الهبوط يعكس حالة صادرات أدنى ملاءمة ، وبذلك أظهر اعتماد أوروبا الغربية المستمر على العوامل الخارجية ، فلم تكن هناك أى دولة خلاف بريطانيا تعانى مشكلة حقيقية للمدفوعات وبذلك ظلت المملكة المتحدة تمثل الرجل الشاذ فى الصورة ، وكان هذا التباين غير المرغوب ، فى سنة ١٩٦٢ ، هو الذى حول أغلبية الاقتصاديين الاكاديميين فى بريطانيا الى مرتدين نحو « الاوروبية » (١٤٦) .

ان حقيقة التقدم السريع الذى كانت تحرزه كل أوروبا الغربية القارية ـ وليس فقط كتلة الرابطة الاقتصادية الاوروبية ـ يمكن أن يعتبر بالطبع حجة ضد الانضمام الى الرابطة الاقتصادية الاوروبية وبالاكثر لان الصادرات البريطانية الى دول الرابطة وكذلك الى باقى أوروبا الغربية ارتفعت بدرجة كبيرة فى تلك الفترة ، بينما تقهقرت المبيعات الى الاسواق

---

(١٤٥) تقرير منظمة التعاون الاقتصادى (مارس سنة ١٩٦٢) . « كانت الصورة تمثل الاحتياج الداخلى يتزايد بأسرع من الانتاج ، وصادرات أقل من أن تكفى الاهتمام بميزان المدفوعات .. وكانت حالة المدفوعات الخارجية أكثر تعقيدا بسبب العبء الكبير نسبيا لنفقات الدفاع ثم أخيرا المعونة وراء البحار » .

(١٤٦) انعكس الاتجاه الجديد مبدئيا فى صحف الأحرار مثل صحيفة (الجارديان) وفى صحف المدينة التقليدية ، بقيادة (الفايننشيال تايمس) و (الايكونوميست) و (ستاتيست) .. ولكن كان فى الامكان الشعور به أيضا فى الجناح اليسارى لحزب المحافظين وفى هذه المرحلة كان حزب العمال هو الوحيد فى الغالب الذى يوحى موقفه بانه يفضل فعلا أن تدير بريطانيا ظهرها الى أوروبا .

الخارجية وراء البحار أو ركدت ٠ وبذلك يمكن القول أن بريطانيا يمكن أن تحصل على مزايا ازدهار أقوى فى القـارة دون أن تكون مضطرة الى الانضمام لمعاهدة روما ٠٠ ولا حاجة الى القول أن هذه الحجة كان يقول بها جميع أولئك النقاد للسوق المشتركة الذين كانوا يعادونها لاسباب أخرى٠ولكن عبر عن هذه الشكوك أولئك الاقتصاديون الذين كانوا لاسباب نظرية عامة يحبذون السوق المشتركة على أساس أنها تقريب لحرية التجارة٠ وبغض النظر عن التساؤل عمـا اذا كان النمو الاسرع خطى فى الدول الستة كان يرجع حقا الى تكوين الرابطة الاقتصادية الاوروبية ، فان هؤلاء الكتاب قد أكدوا المساوىء التى تعود على بريطانيا من جراء تحويل بعض تجارتها من الدول وراء البحار الى أوروبا (١٤٧) ٠٠ كما أكدوا أيضـا عدم الرغبة فى فرض ضرائب على بضائع الكومنولث التى كانت تتمتع الى ذلك الوقت بحرية الدخول الى المملكة المتحدة ٠٠ وأخيرا نشأت نظرية أنه يمكن تخفيض التعريفـات الدولية بوسـائل أخرى أفضـل من الانضمـام الى كتلـة أوروبا الغربيـة حتى لو كانت تعريفتهـا الخارجيـة المشـتركة منخفضة (١٤٨) ٠

وهكذا تحول النقاش الى ما أعتبر فى الواقع بالمشكلة الرئيسية فى السياسات البريطانية بعد الحرب : الاختيار بين الاتجاه الاوروبى والاتجاه الاطلنطى (أى الانجلو أمريكى) مع اشتراك مضمر بأنه اذا أمكن اغراء امريكيين على تجاهل السوق المشتركة ، وناصروا مبدأ الاطلنطى لحرية التجارة ، فان بريطانيا تستطيع أن تولى ظهرها للقارة وتستأنف القيـام بدورها التقليدى ٠٠ وعلى ذلك يقع القرار فى النهاية على كاهل وشنجطن (كالمعتاد) ٠

ومع ذلك فان القول بهذا لا يقلل من خطورة مشكلة مواجهة كل من المملكة المتحـدة فى عشـية القرار التـاريخى « بالدخول فى أوروبا » وامتيازات البضائع البريطانية فى أسواق الكومنولث ما هى الا النصف

---

(١٤٧) ميـد *Meade* نفس المرجع ص ١١ ٠

(١٤٨) ميد ص ١٦ : « الانضمام الى الرابطة الاقتصادية ليس هو الوسيلة الوحيدة لخفض الرسوم على الواردات من البضائع المصنوعة فى المملكة المتحدة ـ ولو نجح الرئيس كنيدى فى الحصول من الكونجرس على مزيد من السلطة لاجراء تخفيضات فى تعريفات الولايات المتحدة لأتيحت لنا فرص افضل فى المستقبل » ٠

الاقل أهمية من المشكله ·· فان الصعوبة الحقيقية كانت دائما تتعلق بحرية دخول منتجات الكومنولث ـ وبالاخص أغذية المنطقة المعتدلة ـ الى بريطانيا· وقد يكون الامر أقل أهمية فى عالم متحرر كلية من الضرائب الجمركية لو ان بريطانيا لم تعد تقدم مزايا سوقية لهذه البضائع ، ولكن ما تقتضيه العضوية البريطانية حقا فى الرابطة الاقتصادية الاوروبيـة ، هو احلال مجموعة من الامتيازات محل الاخرى ·· فقصدير الملايو وصوف استراليا ونحاس روديسيا تعتبر مأمونة ، ولكن غيرها من الحاصلات ليست كذلك · وعندما كانت غلال استراليا وزبدة نيوزيلاند ومنسوجات الهند تدخل قبلا الى السوق البريطانية معفـاة من الضريبة ، فانهـا ستواجه حاجزا من الضرائب أو الحصص، بينما القمح الفرنسى والمنسوجات الالمانية أو الايطالية والزبدة الدانمركية ستدخل معفاة من الضريبة ان التفرقة قد تستمر ، لكن حدها سيتحول ضد دول الكومنولث ، وبعضها من أفقر دول العالم ـ ومن الواضح أن هذا البعض ليس منه كندا أو استراليا ·· وفى الواقع توجد حجة طيبة للغاية ضد هذا النوع من السياسة ·· وقد ذكر هذا فى كلمات قوية تستحق أن تعرض هنا :

« ان دول آسيا المتخلفة المزدحمة السكان يجب أن تتمكن ، كما فعلت اليابان ، من أن تنتج وأن تبيع فى الخارج مصنوعاتها الرخيصة مما يمكنها من أن تشترى المهمات الرئيسية والمواد الغذائيـة والمواد الخام من الدول المتقدمة فى أوروبا وامريكا واستراليا ·· ان رفاهية المستقبل لافقر الدول معرضة للخطر فالدول المتخلفة المكتظة بالسكان تستطيع فى حالات كثيرة أن تحرز تقدما معقولا لو استطاعت أن تجد بسرعة أسواقا متوسعة ·· ان التطور الحساس لسبل التجارةهو أن تنتج دول أوروبا الغربية الصناعية والمتقدمة للغاية وتصدر المزيد من البضائع الرئيسية وبضائع الاستهلاك التى تحتاج لكثير من البراعة والمعرفة الفنية ، والمهمات التخصصية كما أن تستورد المزيد من المصنوعات السهلة من بضائع الاستهلاك من الدول التى تقوم بالتصنيع وراء البحار (١٤٩) ·

---

(١٤٩) ميد ص ٢٨ ـ ٢٩ للوقوف على التفـاصيل انظر من بين مواضيع أخـرى (الكومنولث وأوروبا) الذى نشر بواسطة (المجلس الأوروبى) ستراسبورج مارس سنة ١٩٦٢ ـ (استراليا وبريطانيا والسوق المشتركة) · (العالم اليوم) المعهد الملكى للشئون الدولية ـ لندن ـ ابريل سنة ١٩٦٢

ونفس الحجة يمكن أن تنطبق على رابطة الاطلنطى كمجموعة ، وهو موضوع يجدر أن نعود اليه الآن .

حرية تجارة الأطلنطى ؟

تحتوى رابطة الاطلنطى ، كيفما كان تحديدها بالتعريف السياسى ، على ثلاثة مناطق اقتصادية كبرى : منطقة الدولار ومنطقة الاسترلينى وأوروبا الغربية القارية .. وبغض النظر عن مستقبل علاقات بريطانيا بالرابطة الاقتصادية الاوروبية ، فان هذا التقسيم الثلاثى سيدوم على الارجح طالما بقيت منطقة الاسترلينى (١٥٠) . وأحيانا ما يدعى بأن دخول بريطانيا فى الرابطة الاوروبية يجب أن يمهد الطريق للاندماج التدريجى لاوروبا الغربية ومنطقة الاسترلينى ، على غرار وضع المشاركة ، الذى منحته معاهدة روما للاراضى الافريقية التى كانت تابعة لفرنسا قبلا ، ولكن هذه المقارنة زائفة .. ربما أمكن وضع ترتيبات لصالح بعض الاراضى الافريقية التى كانت قبلا تحت الحكم البريطانى ، أما الحديث عن اندماج منطقة الاسترلينى فى مجموعها مع أوروبا الغربية ففيه مجافاة للحقيقة أن الدول الستة لا يمكن أن تترك أسواقها مفتوحة أمام حرية دخول منتجات الكومنولث دون أن يكون فى ذلك تدمير لفلاحيها ، واحد الاهداف التى تنطوى عليها معاهدة روما أن منتجات أوروبا الزراعية أن لا تتلف ، بل على العكس ، أن تحمى من آلية السوق وأن تساعد على تكييف نفسها طبقا للظروف المتقلبة ، على مدى فترة طويلة .. وعلاوة على ذلك فان حرية دخول المواد الغذائية الواردة من الكومنولث والمواد الخام الى أوروبا قد يؤدى الى تفرقة فى المعاملة ضد الصادرات الامريكية المنافسة وهو أمر من المتوقع أن تقاومه حكومة الولايات المتحدة بكل قوة ، باسمها وكذلك باسم دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل ، التى قد تتلاشى أسواقها الاوروبية ، لو سمحت الرابطة الاقتصادية الاوروبية الموسعة بدخول أغذية المناطق الاستوائية من المستعمرات الاوروبية السابقة بدون ضريبة .. بينما تفرض الضرائب على بضائع أمريكا الجنوبية المماثلة .. وقد يكون هناك بعض التلاعب بالحصص ، ولكن فى المدى الطويل يكمن الحل المعقول فى

(١٥٠) والمنطقة تشمل الآن المملكة المتحدة والكومنولث البريطانى فيما عدا كندا ، بالاضافة الى بعض الدول المستقلة مثل ايرلندا وجنوب افريقيا وبورما وبعض اراضى الشرق الأوسط المعروفة بصفة خاصة بحصصها البترولية وما يترتب على ذلك من تكديس ارصدة الاسترلينى .

تخفيض الضرائب بكيفية اجمالية ، على أن تتولى الدول المصنعة القيادة فى ذلك ٠٠ والاجراء السليم هو أن تقوم الرابطة الاقتصادية الاوروبية الموسعة والولايات المتحدة بتخفيض حواجزها ، ولكن على أساس الدول الاكثر رعاية حتى تمتد أى امتيازات يمنحونها لبعضهم بعضا لكى تشمل الواردات من جميع المناطق الاخرى ٠٠ فاذا تم ذلك ، فان بعض الدول المصنعة مثل كندا واستراليا واليابان يمكنها عندئذ أن تنضم الى الاتفاقية على اعتبار أنها لن تطلب الكثير مقابل ذلك من الدول المتخلفة ، المضطرة فى المرحلة الحالية أن تعمل على حماية صناعاتها الناشئة ، ويجب أن يسمح لها بأن تفعل ذلك ٠٠ وأى تدبير آخر لا يؤدى الا الى أن تصبح رابطة الاطلنطى بمثابة (نادى الرجل الثرى) وهدفا مستعدا للعداء والكراهية الشيوعية (١٥١) ٠

واذا حكمنا من واقع البيانات الرسمية فى واشنجطن وغيرها تعتبر حرية التجارة ، قليلا أو كثيرا ، من أهداف حكومة كنيدى بالرغم من بعض الاحاديث الغامضة عن « انضمام » الولايات المتحدة الى السوق المشتركة — وهى أحاديث تبدو بالنسبة لبعض الاوروبيين خيالية ومزعجة ٠٠ وكان يبدو أن هناك سبب معقول لهذا القلق فى أواخر سنة ١٩٦١ ، عندما أشارت أقوال مختلفة غير رسمية فى واشنجطن الى أن سياسة الولايات المتحدة قد تتجه الى ناحية تحويل رابطة الاطلنطى الى اتحاد جمركى مقصور على الدول المصنعة (١٥٢) ولحسن الحظ أن هذه الاصوات المزعجة قد قوبلت بمعارضة من الحكومة واستنكار علنى من الرئيس كنيدى نفسه ٠٠ وقد تحدث المستر كنيدى أمام الاتحاد الوطنى للصناع يوم ٦ من ديسمبر ١٩٦١ فقال : « اننى لا أقترح كما أنه ليس من الضرورى ولا من المرغوب

---

(١٥١) ميد ص ٣٠ — انظر ايضا اوسكار جاس *Oscar Gass* حرب صليبية للتجارة *The Crusade for Trade* الجمهورية الجديدة (وشنطن) ١٩-٢٦ مارس ١٩٦٢

(١٥٢) انظر وولتر ليبمان « خطوة جبارة » نيويورك هيرالد تريبون بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٦١ وكان هذا على اثر صدور بيان مشترك من كرستيان هيرتر و ويل كلايتون ونشر كوثيقة من الكونجرس كان يبدو انه يوحى بممارسة امريكية فى منطقة التجارة الحرة التى كانت قبلا تحت الاشراف البريطانى ٠

فيه الانضمام الى السوق المشتركة ٠٠ أو خلق منطقة أطلنطية للتجارة الحرة ، أو أن نعرض بأى كيفية روابطنا الاقتصادية الوثيقة مع كندا واليابان وباقى العالم الحر ٠٠ واننا لا نريد ترك اليابان خارج هذه السوق العظيمة أو أمريكا اللاتينية التى كانت تعتمد كثيرا على السوق الاوروبية (١٥٣) » ٠

وقد وردت نفس هذه الملاحظة فى رسالة الرئيس الرسمية « رسالة عن التجارة » التى أرسلت الى الكونجرس بتاريخ ٢٥ من يناير ١٩٦٢ : « يجب أن نتحقق من أن أى تدبيرات نتخذها مع الرابطة الاقتصادية الاوروبية انما تعمل بالكيفية التى تكفل عدم التفرقة فى التطبيق بالنسبة لدول ثالثة ٠٠ فان الولايات المتحدة وأوروبا تشعران معا بمسئولية مشتركة بالنسبة لجميع الدول الاقل تقدما (١٥٤) » ٠

وصحيح أن هذه المبادىء المعقولة لم تنفذ بكل دقة ٠٠ وبالاخص كان لا يزال هناك شىء من الارتياب ــ لم يتلاشى تماما الى اليوم ــ عما اذا كان واضعو السياسة قد أدركوا الحاجة الى التمييز لصالح الدول المختلفة ، وهو أمر يذهب بالاكثر الى أبعد من نطاق التبادل أو الاخذ والعطاء ٠٠ فاذا فتحت الدول المصنعة أسواقها أمام منتجات المناطق الاكثر فقرا ، فلا يستتبع ذلك أن هذا يخولهم الاصرار باسم الحرية المتبادلة أن يغمروا شركاءهم الاضعف منهم بسيل من المصنوعات الغالية الثمن أو بضائع الترفيهية التى لا فائدة لهم منها باسم حرية التجارة ٠٠ أن هذه التحديدات تذهب بالعكس ضد منطق الحرية ، ولكنها ضرورية لفهم العلاقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ٠٠ ان الاخيرة تميل الى أن تسخر من أنظمة الحكم

---

(١٥٣) ذكرت بواسطة جاس *Gass* نفس المرجع ٠

(١٥٤) نفس المرجع ــ ويجدر بالذكر ان اقتراحات الرئيس (التى تتبع الآن مع تغييرات طفيفة) ارتأت مجموعتين مختلفتين من اجراءات تخفيض الضرائب : سلطات لتخفيض الضرائب الأمريكية بنسبة ٥٠٪ والمساومة على سلطات لتخفيض هذه الضرائب الى الصفر فى الحالات التى تبلغ فيها صادرات الولايات المتحدة والرابطة الاقتصادية نسبة ٨٠٪ من الصادرات العالمية (دون احتساب الصادرات الى أو من الكتلة السوفييتية) وكمسالة عملية فان هذا ا لبند الثانى يصبح هاما اذا انضمت بريطانيا الى السوق المشتركة ٠

الوطنية الاشتراكية (١٥٥) القائمة على التنمية الاقتصادية المخططة ، ولما كان النزاع بين الشرق والغرب على ما هو عليـه فهى ليست ملزمة بأن تجعل من نفسها ستارا أو مخلب قط لأنصار عـدم التـدخل الغربيين Caissey fairists — وما زال أمامنا أن نرى كيف فهمت هذه الحقائق فى واشنجطن ، وما اذا كان واضعو السياسة قادرين وراغبين فى التخلص من الارثوذكسية الاقتصادية ٠٠ على أن بيان مستر كنيدى لا يزال ، الى الحد الذى وصل اليه ، يدل على درجة سليمة من الواقعية ٠

كما أنه أزال خوفا آخر ، كان يشعر به الاوروبيون أنفسهم ٠٠ الخوف من أن تقلب واشنجطن رأسا على عقب الميزان الدقيق للرابطة الاقتصادية الاوروبية بمحاولة الانضمام الى النادى ، لان الولايات المتحدة لكى تنضم الى معاهدة روما — اذا فرض أن قبل هذا الشىء ممكن اقتصاديا — فانها تهدم كل البنـاء الذى بذلت العناية فى تشـييده للتكامل الاقتصـادى الاوروبى ٠٠ على أن سخافة هذه الفكرة قد عبر عنها مسئول فى بروكسل لدى سماعة اياها بتسـاؤله : « **وكيف يمكن للفيل أن يدخل فى طشت الاستحمام** » ٠٠ ولكن المسألة ليست بالضبط مسألة حجم ٠٠ لقد أنشئت السوق المشتركة بقصد وبتروى لتصبح الاطار الاقتصادى لاوروبا المتحدة مستقبلا ٠٠ ولا يمكن توسيعها لكى تضم الولايات المتحدة دون أن تفقد غرضها الاصلى وحتى « المشاركة » على طريقة المشروع البريطانى الاصلى (منطقة التجـارة الحرة) — بمعنى أن تحتفظ كل من أوروبا والولايات المتحدة بسيادتهما الضرائبية بالنسبة لاطراف ثالثة — فانها تضعف من غرضها أيضا ، اذا لم نذكر شـيئا عن حقيقة أن (منطقة التجارة الحرة الاطلنطية) التى كانت تبـاشر حرية التجارة بين أعضائهـا فقط ، مع الاحتفاظ بالحواجز الجمركية ضد العالم الخارجى ، كما لاحظنا قبلا ، قد أضرت جميع الدول المتخلفة ، وفصلت بين الشعوب الغنية والفقيرة وبين الشعوب البيضاء والملونة ٠٠ ان رابطة تجارية تفصيلية للعالم الغربى تكون مفهومة فقط على افتراض أن الحرب الباردة قد خسرت ، وأن الدول المتخلفة قد انحازت الى موسكو ٠

---

(١٥٥) لا ينطوى التعبير على اى معنى مهين ، انه يعنى فقط حقيقة ان الحركات الوطنية الحديثة فى الدول المتخلفة تكون بالضرورة اشتراكية ، والعكس بالعكس وبعضها قد تكون تحت ستار شيوعى ٠٠ والأمر يتطلب مناقشات بيزنطية للتمييز بين الاشتراكية الوطنيـة وبين الشيوعية لدى الشخصيات المعقدة لبعض الساسة الأفريقيين المعاصرين ٠٠

والقول بهذا لا يعنى المجادلة ضد المفهوم العام (للرابطة الاطلنطية) ولا ضد حرية التجارة الاطلنطية ، بشرط أن تكون متمشية مع هدف مساعدة الدول غير المصنعة ٠٠ على أنه لمثل هذه الاغراض فان عبارة (الاطلنطية) هى مجرد تسمية مغلوطة (١٥٦) فان اليابان ليست جزءا من عالم الاطلنطى ولا هى من بين دول الكومنولث البريطانية الهامة ٠٠ واذا اتخذت أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية اجراءات تخلق منطقة تجارة حرة أطلنطية فان عليها فى نفس الوقت أن تحمى مصالح هذه المناطق النائية ، اما باستقرار الاسعار العالمية ، واما باتاحة أسواق مضمونة ، أو بكليهما ٠ والمشكلة خطيرة بصفة خاصة بالنسبة لمنتجى المواد الغذائية غير الاوروبيين فى المنطقة المعتدلة الذين يعانون فعلا من التفرقة ازاء السوق المشتركة ، ذلك لانه من أهداف الرابطة الاقتصادية ان تخطط شئونها الزراعية على نطاق القارة٠ومبدئيا توجد خطوة للانتقال من التخطيط الوطنى الى الدولى ـ أو من القارى الى القارات ، ولكن هذه الخطوة طويلة ٠٠ وعلى أى حال فهذه منطقة لا تنفع فيها التخفيضات الجمركية ، ولا تكوين كتلة تجارة حرة أطلنطية ٠٠ ولكن من الممكن أن يوضع حل على أساس أسعار عالمية متفق عليها ترتكز على المستوى الفرنسى أو الامريكى الحالى (والاثنان متقاربان) ٠ ومن شأن هذا أن يزيد انتاج المواد الغذائية ، ولكن فى عالم لا يزال ثلث سكانه يعانون الجوع فان هذا قلما يسبب كارثة ٠٠ على أنه يعنى أن « فائض » الاغذية يقتضى أن تسحب خارج اقتصاد السوق وتوزع بأقل من ثمنها حيث تكون الحاجة اليها أشد ٠

ولم يتعود الرأى العام بعد على أن يدرك أن الدول الصناعية الكبرى هى أيضا من أكبر الدول المنتجة للمواد الغذائية (١٥٧) والولايات المتحدة أعظم مركز صناعى عالمى هى أيضا أعظم مصدر لفائض المواد الغذائية ٠٠ وكندا واستراليا ونيوزيلاند ، مع مستويات الحياة فيها التى تفوق أى دولة من دول أوروبا الغربية باستثناء السويد وسويسرا ، تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات الاغذية بينما تبنى صناعاتها ٠٠ وفى أوروبا ذاتها فان السوق المشتركة للستة تغطى فعلا تسعة أعشار احتياجاتها الغذائية وقد تتمكن سريعا من أن تكفى نفسها تماما ، ان لم تصدر أيضا

---

(١٥٦) انظر وليم ديبولد *William Diedolb* (بريطانيا والدول الستة والاقتصاد العالمى) فى الشئون الخارجية ابريل عام ١٩٦٢ ص ٤٠٧

(١٥٧) انظر (الايكونوميست) بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦١

بعض المنتجات مثل الغلال ·· وتستورد بريطانيا ، من ناحية أخرى ، حوالى نصف موادها الغــذائية ، وبذلك تتيح ســـوقا أمام أمريكا الشــمالية واستراليا ــ نيوزيلاند التي ستبقى جزئيا مفتوحة أمام المنتجين فى أوروبا الغربية اذا انضمت المملكة المتحدة الى الرابطة الاقتصادية الاوروبية ·· على أن هؤلاء المنتجين قد يجدون أن ازالة الامتيازات ليســت هى الجواب كله ·· فالقمح يزرع فى كندا واستراليا بنصف تكاليفه فى فرنسا ، ليس بسبب المساعدات ، ولكن بسبب النطاق الواسع لزراعته ·· وهكذا توجد مجموعتان مختلفتان من المشاكل : كيف يمكن التوفيق بين مصالح المنتجين فى أوروبا والكومنولث وأمريكا ، وكيف يصير التصرف بفائضات الغرب الحقيقية ·· وربما كانت الثانية أسهل على الحل ·· فقبل كل شيء يقتضى اعطاء الطعام فقط الى الدول النامية واما أن الدول ذات الانتـــاج الفائض هى نفسها الدول الصناعية الكبرى فى الغرب فهذه الحقيقة يجب مبدئيا أن تضع حلا سياسيا اقتصاديا متفقا عليه أكثر سهولة ·· ومما لا شك فيه أن هذا ممكن فى عالم معقول : فهل هناك ما هو أسهل من جمع الفائض والاستغناء عنه وتوزيعه أو بيعه بسعر منخفض ؟ (١٥٨) ·

وبالرغم من أن الدول المتخلفــة التى عــانت الــكثير بسبب زراعــة المحصول الواحد ، وازهاق التربة ، وازدحام السكان ثم هى تعانى بصفة عامة نقصا فى المواد الغذائية ، الا أنها بدأت تنتج فائضـــا من بضــائع الاستهلاك السوقية ، وبالاخص المنسوجات · ومن الصعب أن تجد الرابطة الاطلنطية التى تعتمد معاملة فيها تفرقة ضد هذه الدول ترحيبا منها ، وعلى الدول الناهضة فى آسيا وأفريقيا أن تجد أسواقا للمصنوعات التى بذل فيها قدر كبير من الجهد البشرى ، ولا تجسر الدول الصناعية المتقدمة أن تقفل الباب فى وجهها لاسباب سياسية فقط ·· وفى هذا الصدد فان

---

(١٥٨) انظر كتزنجر *Kitzinger* فى الجارديان بتاريخ ١٧ ابريل سنة ١٩٦٢ شان بعض المشاكل المتعلقة بخطط استقرار الأسواق العالمية للاغذية ، واسباب معارضة بريطانيا فى ذلك ·· وعلى وجه الاجمال فان الرابطة الاقتصادية حاليا تحمى فلاحيها بمعدل ٢٠٪ حواجز جمركية ، بينما ساعدت بريطانيا منتجى المواد الغذائية بدفعات مالية تعــادل حوالى ٤٠٪ من اجمالى الانتاج ·· وأى ســعر عالمى اعلى للمواد الغــذائية سيربك جديا ميزان المدفوعــات البريطانى ، الذى يستفيــد حاليــا من الثمن المنخفض للواردات الغذائيــة ·· وبطبيعة الحال يمكن القول أن السياسة البريطانية قد ادت الى الاحتفاظ بالاسعــار العالمية للاغذية منخفضة بكيفية مصطنعة ·

بريطانيا التى تستورد ٣٠٪ من استهلاكها من المنسوجات القطنية من أقاليم مثل الهند وهونج كونج ، فى وضع أفضل من الدول الستة القارية ، التى تستورد فقط ٥٪ من كل الدول المتخلفة مجتمعة .. والرجل الهندى يمكن أن يعذر اذا اعتبر هذا مسألة أكثر أهمية من مستقبل التجارة فى المصنوعات المرتفعة الثمن بين النصفين الاوروبى والامريكى لرابطة الاطلنطى ويساعد هذا الاعتبار على وضع مقترحات واشنجطن التجارية الحالية فى الوضع الصحيح .. ومع اقرار المقترحات التشريعية تلتزم الحكومة الآن **بالمساومات الضرائبية للمنتجين** ؟ Traif bargaining producers حيث يقتضى أن تتفاوض الولايات المتحدة وأوروبا لاجل الازالة المتبادلة للضرائب على البضائع التى تحتل الدول الستة وبريطانيا والولايات المتحدة معا ٨٠٪ أو أكثر من تجارتها العالمية .. ويحدث أن تكون هذه من المنتجات الصناعية المرتفعة الثمن - كالسيارات مثلا - التى بلغت قيمتها فى سنة ١٩٦٠ ما قيمته ٢ بليون دولار من صادرات الولايات المتحدة الى دول الرابطة الاقتصادية الاوروبية و ١ر٤ بليون دولار واردات أمريكية منها (١٥٩) والتصاريح التى حصل عليها بهذه الكيفية ليست تفصيلية ، بمعنى أنه يمكن أن تمنح الى شركاء تجاريين آخرين للولايات المتحدة مثل أمريكا اللاتينية واليابان .. وهذا يبدو مذهلا للغاية ، الى أن يتبين الانسان أن قائمة البضائع المذكورة « قد صار تدبيرها ، بلا موارية ، لكى تغطى تلك المصنوعات الرئيسية الهامة ، والكيمائيات والعربات والاجزاء الهندسية - التى لا تؤدى ازالة الضرائب الجمركية عنها بواسطة أمريكا وأوروبا الى تدفق شامل من هذه البضائع من آسيا المنخفضة الاجور (١٦٠) » فلا عجب اذا علق اقتصادى أمريكى معروف بقوله « اننا مستعدون لان نشترى موارد شعوب أخرى ، ولكننا لا نشترى عملهم .. ان حواجزنا هى الاعلى ضد أولئك الذين ليس لديهم ما يبيعونه سوى مهارتهم

---

(١٥٩) العالم اليوم - لندن - مارس سنة ١٩٦٢ ص ٩٧

(١٦٠) الايكونوميست ٢٤ مارس سنة ١٩٦٢ ص ١٠٩٤ر١ صحيح أن الرئيس كنيدى عند طلب سلطات للتفاوض بشأن هذه التخفيضات الجمركية قد الح أيضا فى اتخاذ خطوات لتخفيض أو ازالة القيود على استيراد الأغذية الاستوائية ، ولكن معظم هذه الخطوات كانت على أى حال مدرجة بالقائمة الحرة الامريكية ، وان اقتراحات الرئيس قد جعلت متوقفة على أن تفعل الرابطة الاقتصادية الأوروبية نفس الشىء وبذلك تقلل من الامتيازات الممنوحة لمستعمراتها الأفريقية السابقة .

وعملهم (١٦١) فالدول التى تدخل تحت هذا الوصف الاخير تشمل ، على ما نتذكر ، ايطاليا وحتى سويسرا وكذلك الهند واليابان ٠٠ ومن ناحية أخرى فان بعض كبرى الدول الموردة للمواد الخام مثل كندا وفنزويلا ، قلما تدفع أى ضرائب جمركية على صادراتها الى الولايات المتحدة ٠٠ والارجح أنه لا جدوى من توجيه لوم لهذه السياسات الضرائبية والارجح الى حد أنها قد فرضت على حكومة الولايات المتحدة بسبب الحاجة الى التفرقة لصالح المنتجين فى الداخل ٠٠ ولكن يجدر الاعتراف أن المستفيدين الرئيسيين من التعريفات المخفضة ـ اذا لم نذكر حريه التجارة الاطلنطية ـ ستكون مرة أخرى الصناعات الممولة بدرجة كبيرة مثل السيارات والالات والمعادن والكيميائيات والتى تسير بحالة مرضية جدا ٠

وهذه المشغولية بحرية التجارة الاطلنطية هى فى الواقع من وجهة نظر أمريكية ، معقولة ومحمودة وهى على أى حال أفضل من سياسة « قلعة أمريكا » التى تحاول قفل الباب أمام الواردات الاوروبية ، أو السياسة شبه المكيافيلية للابقاء على أوروبا ضعيفة ومفككة ٠٠ وقد أظهرت واشنطن بمغامرتها مع السوق المشتركة استعدادها للمجازفة بمنافسة أشد عنفا فى المستقبل ، حتى مع مقاومة أوروبا الغربية للضغوط الامريكية السياسية أو الاقتصادية ٠٠ والافتراضات المضمرة التى تنطوى عليها السوق المشتركة ليست مضادة لأمريكا ولكنها تعارض السيادة الامريكية داخل العالم الغربى : ان أوروبا الغربية يجب أن تصبح سيدة مصيرها طالما كان هذا ممكنا ٠٠ وقد يظن أن هذا الاتجاه فى المدى الطويل يمكن أن يشترك فيه حتى البريطانيون ، بمجرد أن يتخلصوا من تشبثهم المتوانى بخرافة المشاركة الانجلو أمريكية ٠٠ ان الاستقلال الامريكى ـ فى الحدود المعقولة ـ من كل من أمريكا وروسيا هو نظرية جديدة نسبيا ، ولكن اذا أتيح لها الوقت الكافى ، والاساس الاقتصادى قد تصبح قلب الاهتمامات السياسية ٠٠ فالرابطة الاطلنطية التى تجمع بين أمريكا وأوروبا تتيح بذلك مواجهة مثيرة أمام العزلة الاوروبية ٠٠ وبالنسبة لبريطانيا

---

(١٦١) جاس *Gass* ـ ويجدر فقط ان نضيف ان السلطات الأوروبية مشغولة باعانة انتاجها من سكر البنجر الكثير التكاليف بينما تتجاهل الحاجة الملحة للدول الاستوائية وشبه الاستوائية الفقيرة والتى تستطيع ان تفى بجميع الاحتياجات الأوروبية بأسعار أدنى بكثير من الاسعار التى يتكبدها المستهلك الوطنى ، كما أن هناك الحالة الغريبة للأرز حيث اقترح فى بروكسل فرض ضريبة استيراد عالية ، ومن الواضح أن ذلك لتمكين المنتجين الايطاليين توسيع انتاجهم العالى التكاليف ٠

فان لديها مؤثرا اضافيا بحركة نحو (الدخول فى أوروبا) وفى نفس الوقت يظهر السياسية البريطانية مرة أخرى فى دور الوسيط بين أمريكا وأوروبا ويمكن أن يتبين هذا من بيان أدلى به متحدثعن الوزارة البريطانية فى اجتماع أوروبى فى الربيع الماضى عندما كانت مسألة العضوية البريطانية على وشك التسوية ... عندما خاطب مستر ادوارد هيث وزراء ستة وزراء آخرين من إتحاد أوروبا الغربية (وكانوا أيضا من ست دول الرابطة) فى لندن يوم ١٠ أبريل ١٩٦٢ فقال (تبعا لما جاء فى صحيفة التايمس بتاريخ ١٣ أبريل) :

« اننا نوافق صراحة على أن الاتحاد السياسى الاوربى ، اذا أريد أن تكون له فعالية حقا ، يجب أن يكون له اهتمامه المشترك بمشاكل الدفاع ، وان تظهر وجهة نظر أوروبية بشأن الدفاع .. على ان الامر الاساسى هو أن أى وجهة نظر أوروبية أو سياسية دفاعية يجب أن تكون متصلة بكيفية مباشرة بالتحالف الاطلنطى .. ويجب أن نجعل من الواضح وفوق كل شك أن هدف سياستنا المشتركة هو أن ندافع عن وان ندعم الحريات التى يعتبر حلف الاطلنطى درعها الذى لا غنية عنه .

« ولكن بطبيعة الحال مع تطور الرابطة الاوروبية فان التوازن فىداخل حلف الاطلنطى من شأنه أن يتغير .. وعلى مدى الوقت سيكون هناك تجمعان كبيران فى الغرب : أمريكا الشمالية وأوروبا ونمو هذه النظرية الاوروبية فى الميدان الدفاعى ، لن يحتاج لوقت طويل على ما نعتقد لكى يكون محسوسا ملموسا ، فقد رأينا الشواهد عليه فعلا ، فان لدينا اتحاد أوروبا الغربية نفسه ولدينا أيضا بوادر تعاون فى مشاريع دفاع مشتركة .

« وما من شك يخالجنى أنه مع التكامل الوثيق لصناعاتنا الذى سيتبع انضمام بريطانيا الى الرابطة الاقتصادية الاوروبية ، سنشاهد تقدمات عظيمة فى التعاون الاوروبى بشأن الدفاع ، والانتاج ، والابحاث والتنمية » .

واذا أخذت تهب مثل هذه النسمات عبر الاطلنطى فقد أخذ الامريكيون فى المراكز المسئولة يحسون أن منطقة تجارة حرة أطلنطية من شأنها أن تجعل الاوروبيين أقل انصرافا للداخل .. ولا شك أن هذا له أثر فى بعض ما تلقاه برامج التحرير التجارى من تحمس فى الاوساط الدولية حيث يختلط الاهتمام بامتيازات الصادرات الامريكية بالتخوف من أن تحول أوروبا الغربية نفسها الى منطقة وقائية ، تاركة مهمة مساعدة الدول

المتخلفة الى الولايات المتحدة ٠٠ وحقيقة الواقع أن الاوروبيين الغربيين لم يفعلوا سوءا فى السنوات الاخيرة سواء من ناحية استيراد المزيد من مناطق أخرى وفى مساعدة الدول الناهضة ٠٠ ففى المدة بين ١٩٥٧ و ١٩٦١ ارتفعت الواردات الشهرية بواسطة الدول الستة من دول خارج منطقة (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) ـ أى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بنسبة ١٣٪ من ٧٧٧ مليون دولار الى ٨٥٧ مليون دولار ـ وهذا أبعد من أن يكون دلالة عن النظرة الوقائية الداخلية ، وبالاخص عند المقارنة مع الاجراء البريطانى فى نفس المدة ، الذى كانت نتيجته أن الاستيرادات من هذه الدول (وبالاخص المتخلفة) ظلت راكدة عند حد ٥١٠ مليون دولار شهريا (١٦٢) ٠٠ وفيما يتعلق بالمعونة المباشرة الى الدول المتخلفة نجد أن الصورة لا تختلف ٠٠ ففى المدة من سنة ١٩٥٧ الى ١٩٦٠ هبط اجمالى المساعدات من منح وقروض بواسطة الولايات المتحدة من ٤ر١ بليون دولار الى ٣ر٧٨١ بليون دولار ، وبواسطة بريطانيا هبط من ٩١٠ مليون دولار الى ٨٥٧ مليون دولار ، بينما فى نفس الوقت ، رفعت الدول الستة مساعداتها من ٢ر٠٧٧ بليون دولار الى ٢ر٦٢٦ بليون دولار (١٦٣) وفى سنة ١٩٦٢ قدمت الدول الستة وهى دول الرابطة الاقتصادية الاوروبية ثلث اجمالى المعونة الغربية للدول المتخلفة ، وقدمت بريطانيا تسعها ٠٠

---

(١٦٢) صحيفة الجارديان ١٧ ابريل سنة ١٩٦٢ ـ وقد اشار البروفسور بايش *Paish* فى مقاله الذى سبقت الاشارة اليه ان الشروط التجارية كانت دائما فى صف بريطانيا فيما عدا سنوات الحرب ـ ومنذ سنة ١٩٥١ هبط معدل أسعار الواردات البريطانية بما يقرب من ٢٠٪ بينما ارتفعت اسعار صادراتها أكثر من ١٠٪ وهكذا اصبحت حدودها التجارية اليوم مقاربة للمعدل الذى كانت عليه فى سنة ١٩٣٨ ، وفى المستويات الحالية للوارد والصادر يساوى هذا التغيير حوالى ٥ر١ بليون جنيه انجليزى لبريطانيا ٠٠ وهذا من بين الأسباب التى جعلت الحكومة البريطانية لغاية الآن تبدو باردة ازاء المقترحات الفرنسية لاعادة تنظيم التجارة العالمية فى اغذية المناطق المعتدلة ـ مثل هذه المقترحات قد تفيد المنتجين ولكنها سترفع ولا شك قائمة الاستيراد البريطانية ٠

(١٦٣) نفس المرجع ـ ومن المهم ان نذكر انه فى مدى السنوات الخمس الماضية اعتمدت فرنسا حوالى ٧ر٢٪ من دخلها الوطنى لمثل هذه المساعدة مقابل ٣ر١٪ لبريطانيا ، ولو ان هذا الرقم يشمل بالطبع الجزائر ٠٠ ان هذه الأرقام تميل الى التضخم بسبب بعض التحايلات مثل احتساب القروض التجارية الى جانب الاضافة دون خصم الأقساط المدفوعة وهذا صحيح بالنسبة لكل الدول بما فيها بالطبع الاتحاد السوفييتى ٠٠

وهذا يوحي بأن حصة أوروبا الغربية مستقبلا يحتمل أن تعادل حصة الولايات المتحدة وبعبارة أخرى ، أن عبء مساعدة الدول المتخلفة على التصنيع سيتقاسمه ان كثيرا أو قليلا نصفا عالم الاطلنطى .

وتثير التجارة عبر الاطلنطى مجموعة أخرى من المسائل مختلفة كلية وهى مجموعة من المسائل لا يجب أن تختلط بالاهداف السياسية أساسا ، التى تنطوى عليها العلاقات الغربية مع الدول المتخلفة .. ومهما كان قدر التفاهم المشترك حول مساعدة الدول المتخلفة فانه لن يستطيع أن يوسع السوق الاوروبى أمام فائض الزراعة الامريكية ، أو يزيد من تحمس الاوروبيين حول مشاريع الولايات المتحدة لاسقاط ضرائبها الجمركية و « الانضمام الى السوق المشتركة » .. كما لا يستطيع أن يزيل حاجة أوروبا الى تنسيق سياسات الدول الاعضاء ، بحيث تقف حارسة ضد اضطراب ميزان المدفوعات .. ومع التدفق الحالى للذهب والدولارات من الولايات المتحدة ، لا يكون ذلك مشكلة مباشرة ، ولكن من السهل أن يصبح كذلك ، أما متى تقدم الرابطة على التكامل الصحيح فان هذا يتوقف على قوة منشئاتها (فوق الوطنية) مثل اللجنة الاقتصادية .. فكلما كانت أشد قوة ، كلما زادت قدرة على فرض ما تراه من حل للمشكلة المستديمة الخاصة بتوازن الاعتبارات الاقتصادية ازاء الاجتماعية : حرية التجارة ازاء العمالة ، الاحتياجات الكثيرة من النقد الاجنبى ازاء مستويات أعلى للمعيشة ، واردات أكبر ازاء استقرار الاسعار .. وبجعل هذه المسألة موضع اهتمام (فوق وطنى) فان (اللجنة الاقتصادية) انما تقطع كلا من الوطنية المحصورة المحدودة وكذلك حرية التصرف أو عدم التقييد (Laissez faire) .. ان السوق الاوروبية قد تصبح أو لا تصبح أكثر جاذبية لمصدرى الولايات المتحدة (١٦٤) .. والهدف الاساسى من التكامل الاوروبى على أى حال ليس هو مساعدة المصدرين الامريكيين ، بل لتمكين أوروبا من التغلب على عوائقها الموروثة فى عالم أصبحت فيه الدولة ذات الحجم المحدود والسيادة غير المحدودة تبتعد بسرعة عن الطراز الحديث .. وبفضل الرأى العام الامريكى أصبحت هذه النظرة مقبولة بوجه عام ، وبقدر ضئيل للغاية من الاحتجاج أو الاعتراض .

---

(١٦٤) بخصوص الصعوبات المحتملة انظر جاس *Gass* وبخصوص مشكلة المدفوعات الامريكية قبل سنة ١٩٦٢ انظر بنوا *Benoit* ص ١٢٥

اوروبا وافريقيا :

لا يمكن كما لا حاجة الى أن يقال الشيء الكثير عن اقتصاديات علاقة أوروبا بأراضي مستعمراتها السابقة في أفريقا ، اما القليل الذى يجب أن يقال فله علاقة وثيقة بالمشكلة التي سبق بحثها في الاقسام السابقة ٠٠ ان التجارة الاوروبية مع أفريقيا لا تختلف في الواقع عن التجارة الاوروبية مع آسيا أو أمريكا اللاتينية ، ولكن الاطار السياسى هو الذى يختلف ٠٠ وتكفي نظرة الى الخريطة لتوضح السبب في ذلك ٠٠ ومن العبث الاحتجاج بأن السياسات يجب ألا تكون لها علاقة بالامر ٠٠ فهي ليست كذلك ٠٠ ان علاقة أوروبا الغربية بأفريقيا أشد ارتباطا من علاقتها بآسيا أو أمريكا الجنوبية ٠٠ لقد كانت العلاقة التقليدية من نوع مختلف ، والاحكام الاقتصادية التي وردت في اتفاقية روما هي نتيجة لهذه الحقيقة ٠٠ وحتى بدون المبالغ الطائلة من الاموال (Conscience money) التي تستحق أن تحصل عليها بلاد مثل الجزائر ، فان الروابط الاقتصادية السياسية قوية ٠٠ والمستعمرات البريطانية والفرنسية والبلجيكية السابقة تختلف عن بعضها بشأن الحكمة في المشاركة الوثيقة مع الرابطة الاقتصادية الاوروبية ٠ وهي لا تختلف بشأن أهمية ضمان الوصول الى الاسواق الاوروبية والحصول على أموال استثمار ، حتى لو كانت طلباتهم قد وضعت في الصيغة التهديدية الخاصة بالاشتراكية الافريقية ، ان اليد يد عيساو ولكن الصوت صوت يعقوب ويعقوب يضمن أن مطالبه سوف لا تهمل ٠

وتكشف خريطة أفريقية السياسية عن مشاكل حدود عرضية بدرجة تكثر أو تقل ، فضلا عن مرتفعات جغرافية التي فرضت فيها الحكومات الاستعمارية في الماضي أنظمتها الاقتصادية واللغوية ، وأفريقية المستقلة كما تتكون الآن ـ اذا تركنا جانبا المقاطعات البرتغالية وجمهورية جنوب أفريقيا الخاضعة للسيطرة الاوروبية ـ تنقسم الى ما لا يقل عن ٢٦ دولة مستقلة و ٩ أو ١٠ أراضي مستعمرة (كلها تحت الحكم البريطاني) ستحصل على الحكم الذاتي في خلال سنوات قليلة ٠٠ وهي كدول فرادى لا تستطيع كل منها أن تخصص من مواردها ما يكفي لتصنيعها ، ولكنها مجتمعة تستطيع أن تنهض بنفسها في مجهود مشترك ، لو ساعده الغرب، وبالاخص الرابطة الاقتصادية الاوروبية ، وهذا يتطلب مرة أخرى تخطيطا قوميا (فوق الوطنى) ، وقبل كل شيء بذل مجهود من أجل التغلب على الحواجز اللغوية والسياسية التي تفصل بين الاراضي الفرنسية والبريطانية السابقة ٠٠ والاخيرة أثقل وزنا من ناحية تعدادها (نيجريا بالاضافة الى

غانا بهما فى الغالب ضعف عدد سكان جميع المستعمرات الفرنسية السابقة) ، ولكن من ناحية الحجم ، فان الكتلة الفرنسية بالاضافة الى الكونجو البلجيكى السابق يكون معظم كتلة أراضى أفريقيا الغربية والوسطى ، وفى الجانب الآخر من التقسيم القارى يوجد الاتحاد المتكلم باللغة الانجليزية فى أراضى أفريقيا الشرقية على وشك الظهور على ما يبدو، ويخترق الانحياز السياسى بين التجمعات التى تسمى « بالمعتدلة » « والرادنكاليه » هذه الحدود الجغرافية والثقافية فيربط بين غانا التى تتكلم الانجليزية بغينيا التى تتكلم الفرنسية (بالاضافة الى وبكيفية غير متلائمة ، مصر ومراكش) ، مقابل نيجيريا والكونجو ومعظم الاراضى الفرنسية السابقة ·· والاخيرة هى التى تكون ما يعرف حاليا باسم (أورافريكا) وهو بداية اتحاد دائم بين أوروبا الغربية وبين مستعمراتها السابقة (١٦٥) ·

ومن الناحية الاقتصادية فان هذه الاقسام السياسية والثقافية غير ملائمة بدرجة كبيرة ، ولكن هذا لا يعنى أنها عديمة الاهمية ·· فاذا نظر الانسان الى الموضوع من زاوية الرجل الاقتصادى يبدو واضحا بدرجة كافية أن التصنيع لا يمكن أن يسير بكيفية فعالة اذا لم ينفذ بكيفية مشتركة وبمساعدة دول الاطلنطى ، أو على أى حال بواسطة الرابطة الاقتصادية الاوروبية (وبريطانيا فيها) ولسوء الحظ أن الاستقلال قد صار احرازه على حساب التماسك الاقليمى ·· فان تفتت الاتحاد التجارى السابق بين الاراضى الفرنسيه السابقة فى أفريقيا الغربية والاستوائية لم يساعد كما أن فشل الدول المتحدثة بالانجليزية فى التعاون فيما بينها وبين الدول الفرنسية السابقة يعتبر علامة مشئومة ·· ومن الواضح أن الحل المعقول هو تكوين تجمع ثلاثى من الدول الافريقية فى غرب ووسط وشرق أفريقيا يتجاهل الحواجز اللغوية ·· واذا لم يتم احراز التنسيق فى مرحلة مبكرة فان الحدود الاقتصادية ستزداد حدة ، وستجرى عملية التصنيع بواسطة وحدات « وطنية » تكون أصغر وأضعف من أن تحقق نتائج هامة ، ولكن هذه هى الخطوة الاولى التى لها أهميتها ·

---

(١٦٥) انظر باربارا وارد جاكسون *Barbara Ward Jackson* افريقيا الحرة والسوق المشتركة ، فى مجلة الشئون الخارجية بتاريخ أبريل ١٩٦٢ ـ ولامبيرت *Lambert* (الرابطة الاقتصادية الاوروبية والدول الافريقية المتحدة) فى مجلة « العالم اليوم » بتاريخ أغسطس سنة ١٩٦١ ·

فأين تقف الرابطة الاقتصادية الاوروبيــة من كل هــذا ؟ لقــد كانت تسودها الى الآن رغبة فرنسا فى السير بالتنميــة على أســاس مزدوج الاطراف أى باتحاد المستعمرات السابقة بأوثق ما يمكن مع أوروبا ، وكان معنى هــذا من الناحية العملية أن الاراضى الفرنسية الســابقة تكون قد حصلت على حرية دخول منتجاتها الى أسواق دول الرابطــة الاقتصــادية الاوروبية ٠٠ وطبقا لاتفاقية روما حصلت هذه الاراضى أيضا على منــح مباشرة ضخمة من الرابطة وعلى حق حماية صناعاتها الناشئة بواســطة فرض الضرائب على الواردات الاوروبية ٠٠ على أن لا تقوم هذه الضرائب على التفرقة ، وهكــذا فان « اتحاد أراضى ما وراء البحار » مخول له الآن بأن يصدر ويستورد بحــرية الى ومن فرنســا والمانيــا وايطاليــا ودول البنلوكس ، بينما كانت صادراته تحت النظام الاستعمارى توجه الى فرنسا وكانت سوقه الداخلية يحتفظ بها فعلا للبضائع الفرنسية ٠٠ وهذا يعتبر تغييرا هائلا ومرغوبا ٠٠ على أنه فى ســنة ١٩٦٠ كانت فرنســا لا تزال توجه ٣٠٪ من تجارتها الخارجية مع مستعمراتها ومحمياتها السابقة ولو أن النسبة أخذت فى التضاؤل (١٦٦) ٠٠ وبالنسبة لشركاء فرنسا فى الرابطة الاقتصادية الاوروبية فان هؤلاء « المتشاركين » يعتبرون أقل أهمية بدرجة كبيرة ، وقد يكون هذا من بين الاسباب التى جعلت المانيــا وهولنــدا غير متحمسين عندما اقترح الفرنسيون فى مؤتمر الوزراء الاوروبيين والممثلين الافريقيين المنعقد فى بروكســل فى أبريل ســنة ١٩٦٢ ، زيادة المعونة المخصصة بواسطة منشئات الرابطة الاقتصادية الاوروبية لهؤلاء المشاركين للرابطة ، على مدى الخمس سنوات التى تبــدأ من ســنة ١٩٦٣ الى حوالى ٢ر١ بليون دولار أو أكثر من ضعف المبلغ الذى خصص لها لمدة الخمس سنوات التى انتهت فى ديسمبر سنة ١٩٦٢ (١٦٧) ٠

---

(١٦٦) انظر ستاتيست *Statist* عدد ١٣ أبريل ١٩٦٢ ص ١١ ٠

(١٦٧) نفس المرجع ص ١١١ — بمقتضى اتفاقية روما تكفلت فرنســا بمعونة اجمالية قدرها ٥٨١ مليون دولار للاراضى المتحدة فيما وراء البحار (الفرنســية ســابقا) فى مدة الخمس سنوات المنتهية ١٩٦٢ وكذلك حرية دخولها الى منطقة ضرائب السوق المشــتركة والحماية من الضرائب الجمركية على مصنوعاتها ضد المنافسين الاوروبيين والافريقيين ٠ وفى يوليه سنة ١٩٦٢ التزمت الدول الستة فى الرابطة الاقتصــادية مؤقتا بمبلغ ٧٨٠ مليون دولار (ورفع بعد ذلك الى ٨٠٠ مليون دولار) مساعدة للدول الافريقية المشتركة لمدة خمس سنوات تبدأ من يناير سنة ١٩٦٣

وظهر مثل هذا الانقسام حول المقترح (الذى أيدته بحماس الولايات المتحدة باسم حرية التجارة) الخاص بخفض نظام الامتيازات الاوروبيــة الجمركية الممنوحة للدول الافريقية المشتركة مع فرنسا ٠٠ وقد رغب الفرنسيون فى تخفيض الامتيازات الممنوحة للدول الافريقيــة بمقتضى (التعريفة الخارجية المشتركة للرابطة الاوروبيــة) ولـكنهم توقفوا عنــد التخفيض بنسبة ٥٪ ٠٠ وسيصير فى المستقبل تسوية كل هذه الخلافات بواسطة تخفيض جوهرى للضريبة مقترنا مع ارتفــاع هام فى اعتمــادات التنمية كتعويض ٠٠ ويتعارض هــذا مع رغبة واشنطن فى التخلص من اعتمادات المعونة « المقيدة » ولكن فائدة مثل هذه المساعدة للدول الافريقية الجديدة هى أعظم جدا بالنسبة لهم بحيث أنهم لا يرفضونها لدواعى مذهبية فقط ٠٠ وللسبب نفسه ، بالطبع ، أظهرت معظم هذه الدول الحديثة أنها قليلة الاكتراث نسبيا بالدعاية المضادة للغرب ، ولو أنها أبدت رغبتها فى قبول المساعدة من الاتحاد السوفييتى وحتى من الصين (١٦٨) ٠

ويمكن شرح المزايا المباشرة للدول الافريقية من تعاونهــا الوثيق مع أوروبا الغربية بالارقام ٠٠ وهذا واضح جدا فى حالة الاراضى الفرنسية السابقة التى تعتبر من بين الدول التى تحصل على أعظم قدر من المساعدات المالية فى العالم ٠٠ وبالرغم من أن (الدائرة المغلقة) لمنطقة الفرنك ، التى يشكل فيها الوطن الام والمستعمرات وحدة نقدية واقتصادية ، قد قطعت، الا أن الاستثمارات الفرنسية قد قفزت صاعدة ٠٠ وفى خلال الحقبة الماضية بلغ مقدار رأس المال (العام) وحده الذى تدفق من فرنسا الى مستعمراتها الافريقية السابقة جنوبى الصحراء الكبرى - أى بدون مراكش وتونس والجزائر - رقما هائلا هو ٣٠٠ مليون دولار سنويا (١٦٩) وفى نفس الوقت كان هبوط الاسعار العالمية للمنتجات الاستوائية سببا فى جعل كل هذه الدول تعتمد بكيفية مضاعفة على الاسواق المضمونة ، وجعلت الاســعار ملائمة لهم بمقتضى اتفاقية روما ٠٠ وأخيرا فان التعريفة الخارجية المشتركة للرابطة الاقتصاديه ستتيح لهم ميزة تنافسية على أمريكا اللاتينية وغيرها

---

(١٦٨) كولين ليجوم *Colin Legum* « اللجنة الاقتصــادية لافريقيــا ، تقرير نجاح » - العالم اليوم بتاريخ يوليه سنة ١٩٦١ - والتر كولارز *Walter Kolarz* ضغط الشيوعية على افريقيا الغربية - الشئون الدولية - لندن - ابريل سنة ١٩٦٢

(١٦٩) جاكسون - وهذا لا يشمل المبــالغ المتزايدة باضطراد التى دبرها صــندوق السوق المشتركة للتنمية خلال الخمس سنوات الماضية ، وهذه الدفعات الآخيرة بلغ معدلها السنوى ١٠٠ مليون دولار للمستعمرات السابقة وكلها فرنسية تقريبا ٠

من الدول الموردة ، ولا عجب اذا كانت معظم الدول الافريقية السابقة قد بقيت على ولائها بكيفية ملحوظة لكل من فرنسا ولمبدأ الحماية (المعروف الآن بالتخطيط) (١٧٠) ولما شجعت أفريقيا الغربية البريطانية على أن « تقف على قدميها » اقتصاديا ، وأن تستغنى عن المساعدات المالية ، لم تخضع أبدا لاغراءات مماثلة وأظهرت مزيدا من الارتياب فىقيمة التعقيدات الاوروبية (١٧١) ٠

ان « أور أفريقيا » هى فى الواقع فكرة فرنسية ٠٠ وأنصارها قليلون فى بون ، حيث يشاطر الدكتور ايرهارد واخوانه واشنطن فى اهتمامها بأن لا تضار منتجات أمريكا اللاتينية باستمرار بسبب المزايا الممنوحة لمستعمرات فرنسا الأفريقية السابقة ٠٠ (والحادث فعلا هو أن أمريكا اللاتينية سوق ألمانية هامة) ٠٠ وكذلك لم تثر الفكرة كثيرا من التحمس فى لندن حيث يعتقدون أن الاقتداء بفرنسا معناه تكبد نفقات باهظة للغاية فى المنح المالية والمعونة الفنية ٠٠ وحتى فىفرنسا تواجه التكاليف المتزايدة لمساعدة هذه الأراضى عن طريق المنح المباشرة ، ومساعدات الأسعار ، والاعانات المالية من جميع الأنواع ، تواجه بعض المقاومة على الاقل فى المستوى البرلمانى ٠٠ كما أن مساوىء « أور أفريكا » ما تنطوى عليه من ايحاء لكثير من الوطنيين الافريقيين ــ بالايعاز الشيوعى أو بدونه ــ بأن النية هى أن تظل أفريقيا بمثابة الشريكة الفقيرة فى تحالف تسحب فيه الدول الاوروبية الاحتياطيات الافريقية من المواد الخام ، من أجل مصلحة مصنوعاتها ٠٠ والطريقة المثلى للتغلب على هذه الشكوك هى أن تدعم الرابطة الاقتصادية الاوروبية منحها المباشرة ، وأن تجمع الدول الافريقية

---

(١٧٠) الاستثناءان المعروفان هما (غينيا) التى خرجت فى سبتمبر سنة ١٩٥٨ من الاتحاد الذى كان قائما وقتها ٠ و (مالى) التى كانت قبلا السودان الفرنسى التى التفت اثرها بعد ذلك بقليل ٠٠ وهناك شواهد على أن كليهما تفكران الآن تفكيرا آخر ٠٠ وعلى أى حال فان ما يسمى بالاتحاد بين غانا وغينيا الذى انضمت اليه مالى فيما بعد لم يزد أبدا عن أن يكون مجرد وجود خيالى ، واظهر اخيرا ما يدل على الرغبة فى الرجوع الى ولائه القديم ٠٠ بينما وقعت مالى بروتوكول المشاركة مع الرابطة الاقتصادية الاوروبية ٠

(١٧١) جاكسون ــ لما كان الهدف النهائى من الاستعمار البريطانى هو اعداد الأراضى للحكم الذاتى ثم الاستقلال فى النهاية ، فان دولا مثل غانا او نيجيريا لم تسحب نحو نظام اقتصادى مركزى يدار بواسطة بريطانيا ، فلقد كان عليها أن توازن حساباتها وان تغطى (نفقاتها) مصروفاتها ٠

مشاريعهـا التصنيعيـة ٠٠ ومن الواضح أنه لا معنى لان تقوم ٢٦ دولة مختلفة ـ وستزداد عاجلا ـ بالنهوض بمثل هذه المشاريع كلا على انفراد ٠ لانه بالرغم من أنه من الممكن موافقة كل الاطراف على المبدأ ، الا أنه ليس من السهل تنسيق سياسات مناطق مثل (موريتانيا) « حيث يعتمد ٦٠٠ر٠٠٠ نسمة على منجم حديد وخط سكة حديد » مع سياسات (نيجيريا) عملاق أفريقيا الغربية التى يقرب تعداد سكانها من ٤٠ مليون نسمة (١٧٢) .

ولا يزال للغرب ، اذا احتسبنا الولايات المتحدة معه ، الثقل الاقتصادى الساحق فى التجارة مع أفريقيا ٠٠ واذا تركنا غينيا جانبا ، حيث أحرزت الكتلة السوفييتية موضع قدم ـ ولكنه ربما يكون متضـائلا ـ فان كل دول أفريقيا الغربية تتعامل فى أكثر من ٨٠٪ من تجارتها الخارجيـة مع أوروبا وأمريكا ، وحصة الدولة الأم السابقة تصل عادة الى حوالى ٥٠٪ ، وفى الواقع أنه فى بعض مستعمرات فرنسا السابقة لا تزال تصـل الى حوالى ٩٠٪ (١٧٣) وفى أفريقيا الوسطى والشرقية ، بما فيهـا الكونجـو المضطرب ، نجد نفس الحالة ٠٠ كل هذه الدول تعتمد بدرجة كبيرة على الخبرة الغربية وبالاخص فى التعـليم ٠٠ ونخبتهم المثقفون ، مهمـا كان تفكيرهم متطرفا ، فانهم مع ذلك يتطلعون بصفة أساسية نحو الغرب ٠٠ ان المتاعب الى الآن ترجع الى أن الدول الغربيـة قد عمـدت الى أن تلقى بخلافاتها فى الوسط الأفريقى ٠٠ وكان هذا صحيحا حتى بعد تشـكيل الرابطة الاقتصادية الاوروبية ، لأن مساعدة فرنسا لمستعمراتها السابقة كانت على مثل هذا النطاق الهائل بحيث قطعت علاقاتهـا التجـارية مع الأراضى البريطانية السابقة ٠٠ وكان هذا من بين الأسباب التى حدت بالاثنى عشر دولة « مجموعة برازافيل » التى اجتمعت فى مارس سـنة ١٩٦٢ فى مؤتمر (بانجوى) ـ الجمهورية الوسطى الافريقيـة ـ أن تنشىء سوقا مشتركة خاصة بها ووضعوا علما لاتحادهم (الاتحـاد الأفرو ـ ملاجاش) والحوا على عقد اجتماع سنوى مع الرئيس ديجـول على غـرار الكومنولث البريطانى ٠٠ وبالاضـافة الى ذلك فان الدولتين الخـارجتين وهما غينيا ومالى كانتا تندفعان ثانية نحو فرنسا ـ والسبب الرسـمى نتيجة الاعتراف الفرنسى باسـتقلال الجزائر ـ وأخذت أفريقيـا المتحدثة بالفرنسية مرة أخرى تبدو أشبه بكتلة ٠٠ ولما كانت الروابط الفرنسية

---

(١٧٢) الايكونوميست ٢٠ يناير سنة ١٩٦٢

(١٧٣) نفس المرجع ٠

الافريقية تتخطى الحواجز الافريقية **فقد صدرت صرخات احتجاج من غانا واقل منطقيا ـ من القاهرة ـ التى تعتبر نفسها مركز رياسة المعسكر** المضاد للغرب ٠٠ أما فى أى مكان آخر فان الاتحاد الجديد قد لقى استقبالا مختلطا ٠٠ وبالاجمال فان الاراضى التى كانت تحت الحكم البريطانى سابقا تتجه نحو الارتياب من (أور أفريكا) والرابطة الاقتصادية الاوروبية (وهذا صحيح حتى فى حالة نيجيريا التى على نقيض ذلك تقف فى صف المجموعه « المحافظة » : مجموعة « مونروفيا » مقابل كتلة الدار البيضاء « المتطرفة ») ٠٠ ولذلك فان هناك خطر الانقسامات السياسية يزداد شدة على امتداد الحدود الاستعمارية القديمة ٠

ويمكن أن يوجد بعض العلاج ، فى المعونة غير التفضيلية على أساس اطلنطى أى باستقرار الاسعار العالمية للمنتجات الاستوائية ، وبالاجمال تدعيم القرض الفرنسى الذى يعتبر الآن غير ملائم بالنسبة لما يجرى عمله بواسطة دول أطلنطية أخرى ، واتجه الى وضع الاراضى الفرنسية السابقة فى وضع ممتاز ٠٠ ومبدئيا ليس هناك أى سبب يمنع من امكان هذا ٠٠ ان مجموعة دول الدار البيضاء ـ مصر ومراكش وغانا وغينيا ومالى ـ وهى تشمل فى مالى دولة تعتبر فى آن واحد عضوا فى منطقة الفرنك ، ومشتركة فى السوق المشتركة ٠٠ وسياسة المجموعة ـ **التى تعتبر فى حالة مصر على اى حال هدامة بحتة وغير متلاءمة كلية مع المشاكل الحقيقية الافريقية** ـ لا يقتضى أن تتداخل فى مبدأ الاقليمية الاقتصادية حتى اذا قررت نيجيريا وكذلك غانا أن تبقى خارج السوق المشتركة ، ومن الخطأ البحت مناقشة هذا الموضوع من ناحية « الراديكالية » ضد « التحفظ » وطبقا للمثل الغربية ـ وبالطبع بمقتضى المثل الامريكية ـ فان كل هذه الدول الجديدة تعتبر « راديكالية » فالسنغال (ليوبولد سينجور) لا يقل عن غينيا (سيكوتورى) ، وكلها عاكفة على مختلف أنواع التخطيط المركزى واشراف الدولة على الاقتصاد ، والمذاهب الاشتراكية الوطنية (١٧٤) ولكن

---

(١٧٤) لمعرفة حقيقة نظرة النخبة من ذوى الثقافة الفرنسية فى افريقيا الغربية الى هذا الامر انظر خطاب سينغور فى اجتماع فى شاتام هاوس وما تلى الخطاب من مناقشات فى الشئون الدولية بتاريخ ابريل سنة ١٩٦٢ فقد اظهر الرئيس السنغالى الجناح الموالى للغرب من الوطنية الافريقية انه منعكس فى سياسات مجموعة دول برازافيل من الاراضى الفرنسية السابقة ولكن دون ان يجعله هذا اقل اشتراكية ٠

غانا وغينيا فقط اتخذتا اتجاها مسايرا نحو الكتلة السوفييتية ولكنهما أقل بكثير مما سجلته كوبا فى هذا الاتجاه ·· وبطبيعة الحال يمكن الاعتقاد بأن ما أظهرته الحكومتان البريطانية والفرنسية ازاء هذه الاتجاهات كان له تأثيره على تلطيف شدة تحمسهما للمثل السوفييتية ، ولكن سبب أكثر سهولة هو أنه ما من دولة أفريقية يمكن أن تكون حقلا صالحا بكيفية فعلية لاشكال السيطرة الشيوعية ·· فقد أبدى سيكوتورى اهتماما بالغا بأن لا تكون فى بلاده معركة الطبقات لانه لا توجد طبقات فعلا ·· وعندما تصف هذه الحكومات نفسها بأنها اشتراكية فانها انما تقصد ببساطة القول بأنها تفضل التخطيط المركزى مقابل نوع الحرية للجميع ، التى يعتبرها رجال الاعمال والاقتصاديون فى الغرب الشكل الطبيعى الوحيد والسليم للتنمية (١٧٥) .

وكما أنه من الخطأ اعتبار انشقاق مونروفيا ـ الدار البيضاء ـ على أنه خلاف حول « الاشتراكية » ، كذلك من الخطأ الافتراض أن الأراضى البريطانية السابقة مثل نيجيريا فى الغرب أن تنجانيقا فى الشرق من المحتمل أن تتبع بريطانيا الى السوق الاوروبية المشتركة ·· وفى الواقع أن كلا منهما قد أنذرت بامكان ترك الكومنولث اذا انضمت المملكة المتحدة الى معاهدة روما ·· فاذا نفذت هذه التهديدات ، فان الانقسام السياسى بين الدول الافريقية المتكلمة بالفرنسية والمتكلمة بالانجليزية سيسير فى موازاة التجمع الاقتصادى الذى يضم بعض الدول الافريقية بكيفية وثيقة مع أوروبا ، بينما يترك البعض الآخر على حدة ، ولو أنه يمكن الافتراض أن الولايات المتحدة قد تقدم الى معونتها ·· وفى هذه الحالة قد تندفع

---

(١٧٥) يرى مستر كولارز *Kolarz* بحق ان سيكوتورى وموديبوكيتا اللذين يعجبان كثيرا بالنظم الروسية والصينية ليسا اعظم تحمسا على الارجح للتخطيط الاقتصادى من رئيس الوزراء السنغالى (محمد ضيا) الذى يشتق الهامه من الفلسفة الشخصية لايمانويل مونير ·· ويضيف الكاتب ان نيكروما نفسه وكذلك موديبوكيتا وسيكوتورى سيعملون على ان تصبح الاحزاب الديمقراطية الوطنية فى غرب افريقيا ناضجة لاستيلاء الشيوعية عليها ·

الافريقية الشاملة ضد الحواجز الاقتصادية والسياسية الممتدة من أوروبا عبر المتوسط الى داخل أفريقيا الوسطى ، ومما لا شك فيه أن الكتلة الصينية السوفييتية ستعمل كل ما فى وسعها لتفاقم التوترات والعداوات المترتبة على ذلك. واذا تطلع الانسان الى الامام الى مابعد سنة ١٩٦٧ عندما ينتهى أجل الدورة الجديدة من الاتفاقيات التفضيلية التى يجرى التفاوض بشأنها حاليا بين الرابطة الاقتصادية الاوروبية وشريكاتها الافريقية ، فانه من الممكن توقع حالة يشعر فيها دافع الضرائب الاوروبى ـ وبالاخص الفرنسى ـ بالضجر من عبء الحمل ، بينما يشعر الزعماء الافريقيون بالقوة الكافية للاستغناء عن المعاملة التفضيلية .. والاندماج البريطانى المستقبل فى أوروبا قد يجعل من الاسهل فى المدى الطويل ـ ولو أنه يكون من الصعب فى المدى القصير ـ ادماج الكتلتين المتحدثة بالانجليزية والمتحدثة بالفرنسية .. على أن الاراضى الفرنسية السابقة تحصل على مزايا هائلة من مشاركتها المستمرة مع فرنسا (وعن طريق فرنسا مع الرابطة الاقتصادية الاوروبية) بحيث لا يرى الانسان ما يدعوها لان تتخلى عن ذلك حتى من أجل الافريقية الشاملة .. وعلى أى حال فهناك فكرة عن تكوين (ولايات متحدة أفريقية) ويبدو أنها تلاقى قبولا فى الوقت الحاضر

وليس فيما ذكر الى الآن ما يتعلق ـ الا بكيفية غير مباشرة ـ بمشاكل الجزائر والدولتين العربيتين الموجودتين فيما كان يعرف سابقا بشمال افريقيا الفرنسية ، وهما مراكش وتونس .. ومراكش عضو ـ كما يدل على ذلك اسمها ـ فى مجموعة الدار البيضاء التى تضم دولتين عربيتين وثلاث دول أفريقية فى تحالف غير متماسك . ولكن روابطها التقليدية مع تونس والجزائر ، والاخيرة هي المقدر لها على الارجح أن تصبح أقوى دول شمال أفريقيا .. والمسألة فى نهاية الامر تتعلق بالاختيار السياسى فيما اذا كانت هذه الاقاليم تنحاز الى باقى القارة فى تجمع أفريقى شامل أم تفضل اتجاها عربيا اسلاميا يربطها مع الشرق الاوسط من ناحية ومع دول المتوسط مثل فرنسا وايطاليا واسبانيا من ناحية أخرى .. وليس هناك سبب اقتصادى مقنع يبرر أيا من التصرفين ، ولو أن اعتماد الجزائر على بترول الصحراء ، واستثمار رأس المال الفرنسى قد يكون فيه مبررا محتملا .. والدول الثلاثة وهى من أراضى شمال أفريقيا الفرنسية

السابقة مع نخبة سكانها ذوى الثقافة الفرنسية ، ومع روابط اقتصادية مع فرنسا مصيرها على أى حال بفاعلية الطبيعة والتاريخ أن تكون اتحادا فيدراليا ٠٠ واذا سارت الامور على ما يرام ، فان هذا الاتحاد قد يصبح الطرف الشمالى من (أور أفريكا) ٠٠ ولا حاجة الى القول ، أن الامور قد لا تسير على ما يرام ٠

* * *

ويمكن أن يلاحظ أن الامر يبدو كما لو أن الفرنسيين أكثر حظا مع شعوبهم السابقة العربية والافريقية أكثر مما يبدو لقارىء الصحافة الانجلو أمريكية من المعلومات التى يقف عليها من هذا المصدر فى السنوات الاخيرة ٠٠ ومن الملاحظ حقا أنه بعد حرب طاحنة دامت أكثر من سبع سنوات ، فان العلاقات الفرنسية الجزائرية ليست سيئة بدرجة كبيرة ، وقد ظهر أخيرا أن تكتيكات الجنرال ديجول المفزعة بطرد غينيا من الاتحاد الفرنسى فى سبتمبر سنة ١٩٥٨ لم تسبب ضررا دائما ، بينما أن بريطانيا لم تحصل الا على قدر ضئيل من الشكر من أجل معاملتها الاكثر تفاهما لحد بعيد التى منحتها للدكتور نكروما فى غانا المجاورة ٠٠ ولعل مغزى هذا أنه طالما كان الزعماء الافريقيون يحصلون على ما يريدون ، فان الرسميات لا تهمهم كثيرا ٠٠ ومن الممكن أيضا أن السياسة الفرنسية فى المشابهة الثقافية لها قيمتها فى المدى الطويل ، وقد أدت بالفعل الى خلق نخبة مثقفة ما زالت تنظر الى باريس أكثر مما تنظر الى القاهرة أو موسكو أو بكين ٠

فهل يمكن أن يضع الانسان ميزانية مؤقتة لأى من (أور أفريكا) أو الاتحاد الكونفدرالى للمغرب (الجزائر ـ تونس ـ مراكش) ، اذا تركنا جانبا الاتحاد الافريقى الشامل المقترح فى القاهرة وأكرا ؟ يتضح مما تقدم ذكره أن الفرقة بين الدول الافريقية ذات الاتجاه الفرنسى والاخرى ذات الاتجاه الانجليزى انما هى جزئيا تركة من العهد الاستعمارى وجزئيا انعكاس للانقسام الاوروبى الى الكتلتين المتنافستين من الدول الستة والدول السبعة ٠٠ فاذا أمكن التئام التصدع الاوروبى فسيصبح على الاقل من الميسور ازالة الخلافات القائمة بين الاراضى الفرنسية السابقة

والبريطانية السابقة فى أفريقيا السوداء جنوب لصحراء • أما اذا استمر هذا التصدع فان الحدود الاقتصادية ستزداد حدة على امتداد الحدود القديمة السياسية واللغوية ، وسيصبح من المستحيل غالبا التوصل الى حل معقول ـ يشمل أيضا التخطيط المشترك للموارد •• ومن وجهة النظر الاوروبية فان دخول بريطانيا فى الرابطة الاقتصادية الاوروبية يقتضيأن يجعل من الاسهل اقامة منطقة تجارة حرة تضم الرابطة الموسعة ومعظم الدول الافريقية التى كانت قبلا تحت حكم لندن وباريس بالاضافة الى الكونجو البلجيكى سابقا •• على أن وضع نظام للامتيازات التى تمنح من جانب أوروبا الغربية كلها ، الى أفريقيا كلها (أو فى الغالب كلها) قلما يعتبر الحل المثالى من وجهة نظر الولايات المتحدة ، لانه سيعمل ولا مناص ضد صادرات أمريكا اللاتينية •• ويرى الانسان من هذا المثال مدى الصعوبة فى التوفيق بين المصالح الاوروبية والاطلنطية •• ومع ذلك فان (أور أفريكا) هى فكرة أعظم أهمية من أن تضحى على مذبح حرية التجارة والاكثر من ذلك ، أنه لا الرابطة الاقتصادية الاوروبية ولا الكثيرين من الافريقيين ذوى الوعى السياسى يرحبون بالتضحية بها •• ومن السهل جدا استنتاج أن « افريقية الشاملة » أكثر جاذبية فى المدى الطويل ، ربما كما هى الآن فعلا (١٧٦) ولكنها فى نفس الوقت لا تفعل شيئا لمساعدة الافريقيين على حل أشد مشاكلهم الاقتصادية الحاحا ، بأكثر مما نجحت الامريكية الشاملة فى مساعدة دول أمريكا اللاتينية على التصنيع والواقع يبدو أن فى العقيدتين كثير من التشابه •• فكل منهما تنادى بالوحدة المرتكزة على أساس تاريخى وجغرافى ، ولو أنه فى حالة أفريقيا من الصعب أن نرى ما هى علاقة المشابهة بين الدول العربية الواقعة على امتداد البحر المتوسط وبين باقى القارة ، سوى أنها واقعة فى منطقة استعمل الجغرافيون تقليدا اسميا مشتركا لها •• ولعل فكرة أن مراكش ترتبط مع غانا بعلاقات أوثق من علاقاتها بجارتها تونس قد يقدر لها أن تنفجر بأسرع مما يعتقد استراتيجيو الحرب الباردة فى القاهرة وأكرا ••

---

(١٧٦) جاكسون نفس المرجع •

ومن الناحية الاقتصادية أن انقسام أفريقيا الى الكتلتين المتنافستين الدار البيضاء ومونروفيا غير منطقى ولا يستند الى أى شيء سوى الاطماع الزائلة لبعض شخصيات سياسية قليلة ·· فليس له أى أساس جغرافى أو ثقافى أو لغوى ، وقد نشأ فقط نتيجة للخلافات بين السياسيين ·· والدرس الذى يؤخذ من الماضى القريب ، هو على أى حال وحدة المغرب العربى ، وما يقابله من التكامل الاقتصادى لافريقيا السوداء فى كل اقتصادى تعاونه الرابطة الاقتصادية الاوروبية الموسعة - بما فيها بريطانيا - وسواء وصفت هذه الترتيبات بأنها (أور أفريكية) أم لا ، فهذه نقطة قليلة الاهمية ·· وليس من المهم اذا كانت دولة أو أكثر من الدول المذكورة تستمر فى التعلق « بالحياد الايجابى » كالصورة الخارجية « للاشتراكية الافريقية » ·· وما لم يعتقد الانسان اعتقادا صادقا أن أى تشارك بين أوروبا وأفريقيا لابد أن يكون ضارا بالشعوب الناشئة الموجودة فيما كان يسمى طويلا بالقارة السوداء ، فلا يبدو أن يكون هناك سبب فى عدم امكان تصفية تلك التركة الخاصة المتبقية من العهد الاستعمارى بكل سهولة ، وبكيفية تساعد على تنمية كل من استقلال وتصنيع الدول الافريقية الجديدة ··

ولا تنشأ المشكلة ، كما هى الآن ، من تركة الاستعمار بقدر ما تنشأ عن عدم التوازن الدائم بين المركز المصنع للعالم الغربى وبين أقاليمه الزراعية التابعة له ·· ومن هذه الناحية لا تعتبر أمريكا اللاتينية التى حررت نفسها من السيطرة الاجنبية منذ قرن ونصف قرن بأفضل من أفريقيا وآسيا ·· وقد اهتمت الدراسات الدولية الحديثة (١٧٧) على استمرار تلك الحالة التى أصبحت بالتدريج مألوفة للعالم : الفائض المتزايد للمواد الغذائية فى الدول الفنية فى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ، بالاضافة الى استراليا - نيوزيلاند ، بينما يلح النقص فى هذه

---

(١٧٧) انظر بصفة خاصة التقرير الذى أصدرته منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة فى مايو سنة ١٩٦٢ عن امدادات الاغذية المحتملة فى العالم سنة ١٩٧٠ ·

المواد ، وسوء التغذية فى كثير من باقي الدول التي يطلق عليها المتخلفة أو غير المتقدمة (١٧٨) ٠٠ ويبدو أن هناك كل سبب للاعتقاد أنه فى سنة ١٩٧٠ سيزداد الفائض الغذائى فى الدول الصناعية ٠٠ ومن ناحية أخرى يوجد أيضا فائض متوقع فى المنتجات الاستوائية مثل السكر والكاكاو التى تستطيع بكيفية مثالية مساعدة الدول المتخلفة فى الحصول على المواد الغذائية والمخصبات والماكينات التى تحتاج اليها ، ولكنها لا تحصل عليها اذا خفضت الاسعار ، ومن هنا نشأت الرغبة فى أسعار عالمية مستقرة أو أسواق تصدير مضمونة ٠٠ وهذا يتطلب الضغط بشدة على الدول الفقيرة بأكثر منه على الدول الغنية ، التى تستخدم الآن وسائل الانتاج الفنية الحديثة فى الزراعة مما يؤدى الى هذا التأثير الجيد ، وهو أن سكانها الزراعيين الذين يتضاءلون عددا ومع ذلك يدفعون فائضاتهم الزراعية المتزايدة ٠٠ فمن المقرر الآن فى أمريكا الشمالية أن السكان الريفيين لا يستطيعون استهلاك كل المواد الغذائية التى ينتجونها بالرغم من انكماش المساحة المزروعة قصدا : وأوروبا الغربية ـ ولكن ليس الشرقية ـ من المرجح أن تصل الى نفس هذه المرحلة فى سنة ١٩٧٠ وفى نفس الوقت فان السوق فى هذه الدول أمام المنتجات الاستوائية (بما فيها شبه الترفيهية مثل الكاكاو والبن) لا تتقدم بالسرعة الكافية بحيث تستطيع أن تستوعب فائض أقاليم أمريكا اللاتينية والاراضى الاستعمارية السابقة فى أفريقيا وأسيا ٠٠ ولما كانت محاصيلها المعاشية غير ملاءمة ، بينما تواجه صادراتها أسواقا غير مرنة ، فان هذه الدول تواجه صعوبات

---

(١٧٨) اذا راعنا عدد الناس الذين يعملون فى التنقيب عن المعيشة فى كل فدان من الارض فى مصر أو الهند أو الصين نجد وضعا عجيبا ولا سيما فى التباين بين الحشود الهائلة من سكان هذه البلاد وبين المساحات الشاسعة الموجودة فى أمريكا الشمالية والأرجنتين واستراليا ٠٠ من الواضح أن « التنمية » تعبير له قيمته ٠٠ وقد يكون أكثر دقة القول بأن الدول الفقيرة كانت منذ قرون تقوم بالتنمية بطريقة خاطئة ٠٠ على أنه فى فترة الانتقال الى شكل من الحياة الاقتصادية أكثر تنوعا ، كانت زراعاتهم ذات المحصول الواحد تمثل افضل فرصة لتكديس راس مال استثمارى كالسكر الذى ينتج بكيفية تنافسية فى الظروف الاستوائية ، ولا يحتاج الانسان الى اكثر من ان يفكر فى اهميته بالنسبة لكوبا !

متزايدة فى كل مرة يقرر فيها رجالها السياسيون الخروج عن الطوق بالاستثمار الفادح فى مشاريع التصنيع الطموحة (١٧٩) ، وحتى لو تحولت الاستثمارات من الصناعة الى الزراعة ، فليس من المحتمل أن تتخطى معظم الدول المذكورة فى سنة ١٩٧٠ حيز الفاقة أى أن تتجاوز الحد الذى تستطيع عنده انتاج ما يكفى أهلوها من الغذاء الذى يحفظ حياتهم بالكاد من الموت جوعا ..

والحل السليم المتحرر لهذه المشكلة مألوف معروف .. « ان الطريقة لتقديم الطعام الى هونج كونج أو الهند هو شراء منسوجاتها .. والطريقة لتقديم الطعام الى نيجيريا أو تنجانيقا هو بالنسبة للأوروبيين استهلاك المزيد من القهوة والشكولاته .. وهذا يمكن تأديته - بإزالة الضرائب الوقائية وضرائب الانتاج الامريكية وفى السوق المشتركة - وفتح الابواب بأى ثمن يتكبده عمال المطاط الامريكيون والفلاحون الاوروبيون ، والمصالح المكتسبة فى كل من جانبى الاطلنطى (١٨٠) ، ولسوء الحظ أن هذا لا يتضمن جوابا على السؤال عما يحدث لو أن العمال الامريكيين والفلاحين الاوروبيين أظهروا العناد والقسوة .. ان أحد أهداف السوق المشتركة هو تقليل اعتماد أوروبا على الواردات الخارجية ، ولو أن هذا أمكن موازنته بواسطة منح امتيازات خاصة لمستعمرات أوروبا السابقة فى افريقية .. ولكن مثل هذه المزايا تكون مضادة لعالمية المدرسة المتحررة . كما أنه لا يتبين بشكل أكيد كيف سيكون رد الفعل لدى هذه المدرسة ، لو افترض أن الاوروبيين والامريكيين يمكن أن يستهلكوا مزيدا من السكر والقهوة والكاكاو والاغذية الأستوائية الاخرى ، لو أن مواطنيهم كانوا فعلا على تلك الدرجة من « الميسرة » التى يميزون بها بواسطة الاقتصاديين

---

(١٧٩) «اشرب قهوتك » ليست هذه العبارة ردا على مجاعة فى الارز أو الغلال» - مقال افتتاحى فى صحيفة التايمس بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٦٢ - والكلام ينصب بالطبع على الصين وكوبا وكذلك الهند ونيجيريا - والواقع أن العلاقة الصينية السوفييتية لم تبتعد كثيرا فى هذه الناحية عن العلاقة التقليدية بين الدول الصناعية والدول المتخلفة كما تريد الدعاية الشيوعية ان تجعل الناس يعتقدون .. فما زالت الصين تعتمد على روسيا كثيرا بنفس الطريقة التى تعتمد بها الهند على الغرب .. وبالطبع ان مثل هذه الحقائق الواضحة قلما يصرح بها علنا ..

(١٨٠) التايمس - نفس المرجع .

الاحرار فى أكثر أوقاتهم التوسعية (١٨١) ٠٠ ويبدو أن الحقيقة هى أن « الميسرة » الغربية لوجود اختلاف ملحوظ عندما يتعلق الامر بمشترى المحاصيل المصدرة من الدول الافقر ـ الا عندما تكون الاعتبارات السياسية قد أخلت الميزان ، كما فى حالة (أور أفريكا) ٠٠ وفى النهاية يبدو محتملا أن تفعل الولايات المتحدة من أجل أمريكا اللاتينية ، ما تفعله حاليا أوروبا الغربية لاراضيها الافريقية : فتصب فيها الاموال الاستثمارية اللازمة ، فى شكل منح بدلا من القروض ، وفى نفس الوقت تزودها بسوق مضمونة لمحاصيل التصدير ٠٠ وحتى مع ذلك فانها ستكون بمثابة شيء مغلق ٠٠ لأن أوروبا الغربية ـ وهى مثقلة فعلا بالحاجة الى اجتذاب اسبانيا والبرتغال واليونان وتركيا وشمال غرب أفريقيا الى العالم الحديث ـ فان الحاجة الاضافية للاهتمام بمصالح أفريقيا السوداء جنوب الصحراء تفرض عليها عبئا ديمقراطيا يجد الناخبون أنه من الصعب احتماله ، ومع ذلك لا يمكنها التنصل منه ٠٠ وقد يساعد هذا للتدليل على الحقيقة أن السلطات التشريعية الوطنية فى مختلف الدول الاوروبية تكرس وقتها بكيفية متزايدة للشئون الداخلية البحتة ٠

ما وراء الامبريالية :

يبدو من المناسب أن نختم بحث هذا الموضوع ببعض تأملات مختصرة فى النظرية البالية عن الامبريالية ٠٠ فهل أنزل الستار فعلا على فصل الاستعمار ؟ أم أنه يوجد شيء من الحقيقة فيما يؤكدون من أن علاقات الغرب مع الدول المتخلفة ، الاستوائية وشبه الاستوائية لم يكن أكثر من مجرد اعادة صقل سطحى ، وأنها حاليا على وشك أن تدخل فى المرحلة التى يصفونها « بالاستعمار الجديد » للاستغلال الاقتصادى المقنع تحت زخارف شكلية للاستقلال ؟ وعندما يوجه هذا الاتهام الى بريطانيا وفرنسا يكون أقرب الى المعقول اذ يمكن القول أن شيئا من هذا القبيل قد شاب العلاقات بين الولايات المتحدة ومعظم دول أمريكا اللاتينية طوال القرن الماضى ٠٠

---

(١٨١) جاس ـ ولنفس الكاتب ايضا « خط الحدود الجديد والنجاه » «مجلة كومنتارى» بتاريخ ديسمبر سنة ١٩٦١ ، وبالاخص ملاحظاته عن مدرسة الفكر التى يمثلها البروفسور جون جالبريت ومستر ارثور شلزنجر ٠

كما يمكن الاعتقاد أيضا ، بغض النظر تماما عن علاقات القوى ، انالتبادل « العادى » للبضائع والخدمات بين المناطق المتقدمة والمناطق المتخلفة يعمل ولا مناص على دمار الاخيرة ، ما لم يبذل مجهود واع لتصحيح اختلال التوازن (١٨٢) .

على أن نقطة البحث ليست ما اذا كان استثمار رأس المال الغربى فى الماضى ـ سواء بالسيطرة السياسية أو بدونها ـ أى الامبريالية بالمعنى الدقيق للعبارة ـ قد دمر وأفسد اقتصاديات المناطق المتخلفة ، بل هو ما اذا كانت تلك المرحلة قد افسحت الطريق الآن أمام نوع مختلفللعلاقة.. لقد ندد الاشتراكيون تقليديا بالعلاقة الرأسمالية الامبريالية ، دون أن ينكروا أنها كانت السبب فى درجة ما من التقدم ٠٠ أما الخلاف الحالى فيتحول الى مسألة ما اذا كانت (تنمية التخطيط) ـ كما وضعت ضمن غيرها بالعلاقات بين الرابطة الاقتصادية الأوروبية والدول الافريقية ـ تمثل شيئا يعتبر جديدا أصلا ، أم أنها استمرار (للعلاقة القديمة غير المتعادلة) ، ولكنها على مستوى أعلى ٠٠ ان الاشتراكيين الاوروبيين الذين اشتركوا بدور هام فى المساعدة على تصفية النظام الاستعمارى القديم يستطيعون مبدئيا المساهمة فى كل أو معظم الاتهامات التى وجهت ضدها بواسطة اللينينين والوطنيين المتطرفين ، ولاتزال تقول بأنه من السخف والتحدث عنالاستعمار الجديد عند التأمل فى علاقة آسيا أو أفريقيا بأوروباتحت الظروف الحاضرة.. وهم يستطيعون الجدل أيضا بأنه من الخطأ أن نأخذهم بخطايا « المشروعات الخاصة » (Private enterprise) للولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية أن المشابهة كانت تصلح فقط لو أن العلاقات الافريقية الاوروبية كانت تتسم بما كان يجرى فى الكونغو البلجيكى سابقا منذ سنة ١٩٦٥ ولكن فى الواقع أن الاعمال غير العادية فى (اتحاد التعدين) فى كاتنجا تمثل نوعا من نشاط (الاحتكار الرأسمالى) الذى مضى وقته الآن ٠٠ أن

---

(١٨٢) للوقوف على بيان لوجهة النظر اللينينية بصدد هذا الموضوع انظر بول باران *Paul A.Baran* « الاقتصاد السياسى للنمو » نيويورك سنة ١٩٦٠ ـ وللوقوف على بحث أكثر اتزانا انظر بيرت هوسلتز *Bert Hoselitz* « تقدم المناطق المتخلفة » شيكاغو سنة ١٩٥٢.

فكرة أن ذلك النوع من الاستغلال البدائى تمثل ما تسير عليه الحال اليوم غير جديرة حتى بمناقشتها ٠٠ كما أنه ليس من الواضح أن تلك الاعمال القديمة ، لها اليوم الطابع العالمى الذى يمكن بأى حال أن تنطبق عليه الآراء اللينينية أى محاولة من جانب « الاحتكاريين وحكوماتهم » للاستيلاء على المواد الخام الاستراتيجية ٠

وتؤدى هذه النقطة الى ما يعتبر نقطة الاعتبار الحاسم أى الشذوذ المتزايد للآراء النظرية المشتقة من عهد ما قبل سنة ١٩١٤ أو حتى قبل ١٩٣٩ ٠٠ ان كل سنة تمر تظهر بشكل أوضح أن العجز فى المواد الخام الاستعمارية يثير ضرورة الاستيلاء عليها بأى وسيلة ولكنها لا تنطبق على وصف حقيقة الرأسمالية الصناعية فى الوقت الحاضر ، سواء كانت مخططة أو غير مخططة ٠ ان الحالة هى على العكس تماما : فان كثيرا من هذه المواد الخام قد صار استبدالها بالوسائل الفنيةالصناعية ، باستخدام المنتجاتالميسورة فى الدول المتقدمة صناعية نفسها ٠٠ والخطر الحقيقى الذى يواجه الدول المتخلفة هو أن صادراتها ستضغط نتيجة لتقدم الصناعات التركيبية ٠٠ وتدل الاحصائيات الخاصة باستهلاك المواد الخام فى الدول الصناعية منذ أوائل حقبة الخمسينيات على أن استعمال المواد الخام (القطن والصوف والمطاط والجوب والنحاس ألخ) قد تعثر كثيرا خلف استهلاك المصنوعات التركيبية وغيرها من المواد المحضرة (المطاط المصنع ، الألمنيوم ، مواد البلاستيك وألياف الفيبر ألخ) ونتيجة لهذهالتطورات ، يتحول تدفق رأس المال عن الصناعات المستخلصة (كالتعدين والزراعات) الى الصناعة ٠ وعند الموازنة يتبين بوضوح أن هذا فى مصلحة الدول النامية ، ولو أنه بالطبع لا يفعل شيئا لحل مشكلة فائضها فى الايدى العاملة ٠ وترتبط الاشكال الجديدة من الاستثمار الاجنبى بكيفية مباشرة بالاساليب الفنية الحديثة وتتطلب أيضا عمالا ذوى مهارات حديثة ، ولو أنهم أقل عددا عما كان فى الاقتصاد التعدينى والزراعى القديم ، الذى وصل قمته قبيل حرب ١٩١٤ ــ ١٩١٨ ــ وحتى اذا قيل أن هذا التدفق الداخلى لرأس المال الاجنبى يؤدى الى مشاركة سياسية مع البورجوازية المحلية فان هذه الاخيرة على أى حال تتحول الى طبقة أعمال أصيلة (أو فى التعبير الشيوعى البورجوازية « الوطنية ») بدلا من أن تكون طبقة رجعية ، تعيش على فئات الاستغلال

الاجنبى .. وفى الحقيقة أن هذا بالضبط هو ما يحدث : وأنه كان لا بد أن يحدث لان المجتمع الغربى الصناعى قد حدث به نفسه انقلاب ثورى ، بواسطة الاساليب الفنية الحديثة ، الامر الذى يطابق تماما المبادىء الماركسية ولو أن الدعاة السوفييت ، لأسباب واضحة ، لا يهتمون بأعلان هذه الحقيقة (١٨٣)

ان النموذج اللينينى للرأسمالية الغربية الراكدة المتشبثة بحبل الانقاذ من الفوائد المركبة الاستعمارية قد تجاوز بعض ملامح العهد الذى جاء فى أواخر ١٩١٤ / ١٩١٨ ، ولو أنه حتى فى ذلك الوقت لم تكن معظم أموال الاستثمار الاجنبى تذهب الى المستعمرات ، بل لتنمية دول أوروبا أو أمريكا .. ومنذ ذلك الحين تضاءلت الاهمية الاقتصادية لاراضى المستعمرات الى الحد الذى أصبحت فيه عبئا سياسيا كبيرا على الكتل المتنافسة (الشرقية والغربية) يقتضى زيادة الاعتمادات العامة لأغراض التنمية ، وبالاكثر على أمل (قد يخيب) تأمين المشاعر السياسية ، وتجنب انفجار يائس من جانب الدول التى أزمنت فيها حالة سوء التغذية مع ازدحامها بالسكان ، ومثل هذا الاستثمار الخاص الذى يمكن اعداده ــ ليس دون صعوبة ــ لاستغلاله فى أراضى المستعمرات يغل فائدة أقل مما تدره رءوس الاموال المستثمرة فى أوروبا أو أمريكا الشمالية .. ولا تخل الاستثناءات القليلة لهذه القاعدة ــ والبترول بصفة أساسية ــ بهذه الصورة العامة بدرجة كبيرة .. وتتبع استثمارات البترول فى الواقع المرحلة الاسبق وهذا هو السبب فى أنها تذكر دائما بواسطة الكتاب الذين يريدون التدليل على أن المثل اللينينى لا تزال له فاعليته .. وفيما يختص بالمشاكل الحقيقية التى تواجهها دول مثل الهند أو البرازيل فهذه بالطبع هامشية بحتة .. وحيث يكون لها أهمية أصيلة ــ كما هى الحال فى الشرق الأوسط وفى شمال أفريقيا ــ فان حالة ما بعد الاستقلال تجعل من المحقق بأنها ستستخدم لغرض تمويل التصنيع ، وعلى خلاف ذلك فان الألاعيب الخيالية التى ما زالت تلعب فى شبه الجزيرة العربية وعلى امتداد الخليج الفارسى بواسطة المشيخات الجديدة الغنية بالبترول تصلح مواضيع طيبة لرجال الصحافة والدعاية ولكن ليست لها أى أهمية سياسية .

---

(١٨٣) للوقوف على نقد ماركسى لوجهة النظر اللينينية التقليدية انظر (الاشتراكية الدولية) لندن ــ صيف سنة ١٩٦٢ .

وفى عصرنا هذا حيث تصبح الدول الناشئة مطالبة باستثمارات رأسمالية وتحجم الاوساط الصناعية المتقدمة عن اعطائها ، قد يبدو عجيبا أن يواصل الوطنيون اشادتهم بنظريات لينين حول الاستغلال الاستعمارى على أنه الطابع الذى تتسم به « أعلى » مرحلة للرأسمالية المتحضرة ٠٠ على أن مثل هذا التخلف الثقافى ليس بالامر غير العادى ٠٠ وعلاوة على ذلك يمكن القول أنه من حق الدول الناشئة أن تطالب باستثمار عام مخطط فى الخدمات الاساسية والصناعات الحديثة بدلا من الاستمرار فى النظام القديم المسرف ، الذى كان ينمى قطاعات قليلة من الاقتصاد ويتلف أو يهمل شأن القطاعات الاخرى ٠٠ وهذا جدل مشروع بين الدول الغربية والطبقات الحاكمة فى دولها التوابع السابقة ٠٠ وليس لهذا الجدل علاقة بالفكرة المستهجنة القائلة بأن أفريقيا هى أرض للقفز « للاحتكاريين » سعيا وراء فوائد لا يحصلون عليها فى وطنهم ، وتنشأ المشكلة الحقيقية من المطالب العديدة التى تفرض على الدول الاوروبية من شريكاتها الأقل تقدما ، التى تتعجل التصنيع وتواجه فى نفس الوقت انفجارا سكانيا متضخما ٠

ولنضرب مثلا واضحا فى حالة الجزائر ، قد حسب أنه للاحتفاظ بالمستويات المعيشية على حالتها الحاضرة فى مواجهة تزايد السكان الذى تضاعفت من ٥ الى ١٠ ملايين منذ سنة ١٩٢٠ وينتظر أن يرتفع الى ١٥ مليون فى سنة ١٩٨٠ ـ فان الدولة الأم السابقة استثمرت ما بين ٥ بليون دولار و ٦ بليون دولار فى الصناعة الجزائرية ـ لا يدخل فى ذلك انتاج البترول وانشاء خط الانابيب ـ فى خلال العشرين سنة الماضية ، والخطة لرفع مستوى المعيشة بمعدل ٢٪ سنويا تتطلب استثمارا يبلغ ١٠ بليون دولار ، ورفع المستويات بمعدل ٤ ٪ سنويا يتطلب حوالى ٢٠ بليون دولار فى سنة ١٩٨٠ ٠٠ وواضح أن مثل هذه الجهود من الارجح أن تعمل (اذا عملت) بواسطة نظام حكم شبه استبدادى فى فرنسا وليس بواسطة ديمقراطية برلمانية تتوقف على أصوات الناخبين وقد يكون هذا من بين الاسباب التى من أجلها تفضل جميع احزاب الوطنية الجزائرية نظام الحكم الديجولى بدرجة كبيرة على الانظمة السابقة ٠

واذا كانت الطريقة اللينينية فى معادلة الصادرات الرئيسية مع الاستعمار قد فات زمانها ، تكون النظرية الوطنية القائلة أنه بدون التطعيم الشامل برأس المال العام لا يمكن كسر الدائرة الفاسدة التى تضم الفاقة وازدحام السكان والاستثمار غير الملائم ، تكون هذه الحجة

قائمة على أساس سليم ‥ وكـذلك الاصرار عـلى ضرورة مثـل هـذه الاستثمارات الى القطاعات الهامة للاقتصـاد أى أن لا تترك لاعتبـارات الاستفادة القصيرة المـدى ، وعلى أنها فى نطاق هذه الاعتبـارات المألوفة للاشتراكيين الاوروبيين ، ستزداد وضوحا للمثقفين من المحافظين والاحرار أيضا وقد أصبحت هذه الحجة تؤكد ذاتها ‥ وهى لن تربح شيئا من أن تظهر فى شكل خلافات مبتذلة بين اللينينيين وبين انصار حرية التصرف أو عدم التقيد (Laissez fairists) والآن وقد تجردت الدول الاوروبية الكبيرة من ممتلكاتها الاسـتعمارية (دون معـاناة الكارثة المهددة) بينما تمارس دولها التوابع السـابقة اقتصـاديات « مختلطة » عامة وخاصة ، فقد أصبح ممكنا أن يتجاوز الجدل مسألة « الامبريالية كأعـلى مرحـلة للرأسمالية » ‥ ومن الواضح أن فصل الاستعمار قد أسـدل عليـه الستار بينما أن نضج الاقتصاد الصناعى الاوروبى ينطوى على معـدل فائق السرعة للنمو ، وعلى التخلص الواعى من تلك الحـالة التى كانت توصف « بفوضى الانتاج » أن أى امبريالية أخرى كان يمكن أن توجد ، من الواضح أنها لم تكن المرحلة الاخيرة فى تنمية المجتمع ، الذى يوشك الآن أن يغطى نفسه تنظيما سياسيا (فوق وطنى) ٠

٥

النظام الاجتماعى الجديد

السياسات فى عصر الخطة :

« سوف لانحاول أن نغير مجتمعنا الحر الى نوع من الدول الفاشستية او الشيوعية .. ولن نطلب سلطات لأجل تحديد جميع الاجور والمرتبات فى كل الانحاء .. ولن نحاول السيطرة على جميع الاسعـار .. أننـا سنعمل على تنمية (سياسة الايرادات) بالكيفية المشروعة الوحيدة التى يقرها النظام الديمقراطى الحر ، وذلك باقناع الناس بانهالاجراء السليم ، وانه لمصلحتهم ».

هذا ما قاله رئيس وزراء بريطانيا فى خطاب القاه فى مؤتمر نسـاء حزب المحافظين فى مايو سنة ١٩٦٢ . وكان قد وجه لوم الى مستر مكميلان لانهماكه فى (مبـدأ عـدم التقيـد) (Laissez-fairism) وكانت صحيفة التايمس اللندنية قد كتبت الكثير عن تطور التفكير السياسى فى أوروبا منذ ١٩٤٥ .. وقد ألقى ذلك ضوءا على الثغرة التى تفصل بين السياسات الاوروبية والامريكية فى حقبة الستينيات .. وظاهر الامر أنه ليس هنـاك أقرب الى المعقـول من قول رئيس الوزراء الا أن اللسـان التقليدى للمحافظين كتبت تقول :

« ان هناك سلطات واجراءات شتى أدنى بكثير من السيطرة الكاملة على الاجور والاسعار تستطيع الحكومة أن تتخذها طبقا لسياسة اجتماعية عادلة ، واقتصادية فعالة ، وغير تضخمية فى تكوين الاجور .. أما اقناع الناس ان شيئا ما صحيح وانه فى مصلحتهم فليس فى الواقـع ابعـد ماتستطيع الحكومة القيام به بكيفية مشروعة ، فى النظام الحر الديمقراطى.. هناك أيضا الوسيلة البسيطة الخاصة بالارغام .. فان الضرائب لاتجمع بل أن الناس يدفعونها لمصلحتهم .. والادعاء بأن الاتفاق بشأن الاجور هو

فى هذه البلاد أو فى أى بلاد أخرى بمجرد اقتناع الناس بأنها فى محلها عن حرية هامة ، بحيث أن انقاصها يهدد أساس مجتمع حر انما هو تأكيد جرىء فى عصر يتطلب رباطة الجأش بل يتطلب فى الواقع درجة عالية من التنظيم الاقتصادى للدولة (١٨٤) .

وقد لاحظ الدكتور جونسون أنه اذا عرف انسان أنه سيشنق فى مدى اسبوعين فان هذا يدعو الى تركيز ذهنه بدرجة عجيبة..والاقتصاد البريطانى فى سنة ١٩٦٢ لم يكن فى مثل هذه الحالة الشديدة من التوتر اليائس بالضبط ، ولكنه كان يواجه المشكلة الواقعية للغاية الخاصة بتنمية التقدم العاجل دون تضخم الأجور والاسعار .. وربما لم يكن مما يدعو الى العجب فى هذه الظروف أن صحيفة البلاد الكبرى قد ألقت كل ثقلها الى قضية التخطيط ، أى ، الرقابة المركزية ، لأن هذا يعتبر المسألة العظيمة فى الحياة الوطنية .. ان تنظيم الدولة للاجور والاسعار هو فقط مثل متطرف – وربما كان غير عملى – لاتجاه جعل من الضرورى فى السنوات الاخيرة أن يعاد التفكير فى المبادىء ينبغى أن ترتكز عليها السياسات الديمقراطية .. ولم يكن من الممكن ، فى بريطانيا عام ١٩٦٢، وضع هذه المبادىء فى شكل متحرر كلاسيكى :

« عندما ننشد الحرية يكون هناك شىء من الاختلاف فيما اذا كان يصير التركيز على مفهوم التحرر التقليدى . أم على مفهوم الاشتراكية (الليبرالية) ان أى مقترح حديث لتدخل الدولة يهدد بكبت حرية التصرف الخاصة .. أما وجهة النظر الاشتراكية ، بشكل اجمالى ، فتقول بأن النقود هى التى تشترى الحرية ، وحرية التصرف هذه وهم خداع بدرجة كبيرة لاولئك الذين تنقصهم الوسائل للاستفادة منها .. ويقتضى من وجهة النظر هذه ، أن تعمل سياسة تدخل الدولة التى يكون هدفها تنمية الازدهار العام ، على توسيع وليس اضمحلال مدى الحرية » (١٨٥) .

---

(١٨٤) مقال افتتاحى لصحيفة التايمس بتاريخ ٤ من يونية سنة ١٩٦٢ .

(١٨٥) نفس المرجع .

وليس فى هـذه المقـال الافتتاحى أى شك فى أن جميـع مقررات التحررية (الليبرالية) قد استعملت غالبا للدفاع عن فكرة معينة هى كيف ينبغى أن يعمل الاقتصاد : « قد يسمع الانسان أن تحديدات الاجور يجب أن تكون حرة ، والا فان نظام عمـل السوق سيتعثر ٠٠ وهـذا الاستعمال لكلمة « حرة » هنا يجب أن يدرك على أنه جزء من وصف نظرية معينة فى النشاط الاقتصادى » ٠

ومنذ قرن مضى كان لهذه النظرية المعينة صفة العقيدة على الاقـل بالنسبة لجمهور العصر الفيكتورى الذى يقرأ التايمس ، وبعد ذلك بقليل أصبحت توصف بـ « ليبرالية مانشستر » أو حرية العمل (Laissez-fairism) ـ واعتـاد المحافظون وكذلك الاشتراكيـون على الابتعـاد بأنفسهم عن عواقبها غير المرغوبة ، ولو أن قلة من الناس تساءلوا جديا عن أسسها المذهبية ٠٠ وقد أدى الكساد العظيم فى السنوات الثلاثينيات للحـكومات والبنوك المركزية الى قرار باسـلوب كينزى (Keynesian Notion) وهو أن مستوى العمالة يمكن أن ينظم بواسطة ضبط جهاز الميزانية المالية ، بينما يترك أمر تحديد الاجور والاسعار لحركة الدفع والجذب لقوى السوق ، (التى كانت أيضا قوى طبقية ، ولو أن هذا لم يكن يذكر بصفة عامة علنا) ٠٠ وفى حقبة الستينيات ، لم تعد البطالة مشكلة ، ولكن النتائج التضخمية للعمالة الكاملة ، قـد أثارت فى نفس الوقت تهديدا من نوع آخر .. هل كان النمو الاقتصادى ملائما للاستقرار النقدى لو ترك الموظفون والاتحادات احرارا لمواجهته فى السوق ؟ هـل كان هناك اختيار بين التضخم والركود ؟ أو اذا لم يكن الامر كذلك فهل كان الحل الحقيقى ـ النمو السريع مع استقرار الاسعار ـ ممكنا فى ظل الديمقراطية المتحررة ؟ ألم يكن من الضرورى فـرض سياسـة أجـور وأسعار ، على الموظفين والاتحادات على حد سواء ، ومن الذى كان عليه أن يفرض الامر ؟ كان أمامنا مثل هولندا والسويد ، حيث طبقت هذه السياسات بكيفية اختيارية وصار التمسك بها باصرار كثيرا أم قليلا ٠٠ ولكن نفذ ذلك فى السـويد تحت نظام حـكم اشـتراكى ديمقراطى ، أصبح عمره الآن (فى سنة ١٩٦٢) ثلاثين عاما ٠٠ وفى هولنـدا كان يرتـكز على التفـاهم الكاثوليـكى الاشتراكى ، الذى كان يعمـل أيضا فى بلجيكا

والنمسا ، وكان يتجه الى أن يصبح الحقيقة السياسية السائدة فى كل أنحاء أوروبا الغربية القارية (١٨٦) ومع سكنديناوا تحت حكم الاشتراكيين ـ لأن الدانمرك والنرويج كانت اشتراكية ديمقراطية ، وفنلندا كانت تقرب من ذلك ـ ومعظم أوروبا ، بما فيها ايطاليا ، منجذبا نحو ائتلاف أنظمة الحكم مع اشتراك مجموعة الرابطة الاقتصادية الاوروبية ، والدول السبعة الاصلية صارت لا محل لها بالنسبة لما أصبح يعتبر الآن بالمشكلة الاساسية • مشكلة كيف يمكن اقامة التوازن بين الليبرالية والاشتراكية ، قوى السوق والرقابة المركزية ، الاعمال الخاصة والتخطيط ؟

وحقيقة امكان وضع المسألة عام ١٩٦٢ فى هذا الوضع ـ ليس كاستنتاج ولكن كموضوع تكون فيه الحكومات رأيها بما فيها الحكومة البريطانية ـ هذه الحقيقة قد دلت على المدى البعيد لتحول السياسات الاوروبية الآن عن وسط ما قبل الحرب وعن جدول الاطلنطى •• لأنه بالرغم من أن الاخير يمس نفس المسائل ـ على الاقل منذ قدوم ادارة غير راغبة فى تضحية النمو الاقتصادى لاجل السلامة المالية ـ الا أن الأوضاع التى جرى بها تتمشى مع جو ما قبل الحرب سنة ١٩١٤ فى بريطانيا فى عهد ادوارد ، أكثر منه مع جو أوروبا فى حقبة الستينيات •• وبالنسبة للامريكيين كان يبدو أن المسألة هى ما اذا كان يمكن جعل الليبرالية تتعامل مع التوجيه الواعى والهادف للمجتمع •• أما بالنسبة للاوروبيين فكانت الفلسفة الليبرالية عنصرا فى حالة تجاوزت الاطار التقليدى لحرية العمل والاعتماد على السوق •• وكان السؤال هو ما مقدار الحرية التى يمكن استخلاصها للفرد ـ العامل الصناعى أو الموظف ذى الاجر وكذلك المقاول الخاص ـ داخل اقتصاد مخطط حيث تتخذ القرارات الاساسية فى المركز •• والى هذا الحد فان اشتراكية الحياة الاقتصادية ـ التى أخذت حتى الكنيسة الكاثوليكية توليها تأييدها بحرص بقرار بابوى فى سنة ١٩٦١ يبرر الاتجاه الجديد ـ قد اعترف بها صراحة كاتجاه لا ينقص •• وترك للحكومات والاحزاب السياسية مهمة خلق الجو العقلى الذى يمكن

---

(١٨٦) كان هذا فى المانيا الغربية يختفى تحت قناع استمرار نظام حكم اديناور • ولكن قليلا من المراقبين كانوا يشكون انه فى سنة ١٩٦٥ على الأكثر ، ستحكم الجمهورية الفيدرالية بواسطة ائتلاف « اسود ـ احمر » كاثوليكى اشتراكى على النظام النمساوى •• وفيما يتعلق بفرنسا فان اقتصادها شبه المخطط كان يبدو ناجحا ، بالقياس الذى تحولت به عن نظامها التقليدى المتحرر ، وكان النظام الديجولى نفسه ملتزما بمبدأ التوجيه *Diriqisme*

فيه اغراء المصالح المنظمة الكبرى على التخلى عن « حريتها » فى اغراق الاقتصاد بدفع المساومات أو الصفقات الموضعية الى ما بعد حد الامان٠٠ وكانت المشكلة هى هى نفسها فى بلجيكا الحرة التعامل وفى السويد الاشتراكية (التى عملت على تنفيذ التخطيط الاقتصادى دون تأميم صناعاتها الاساسية) وفى الدرجة التى تتقاطع فيها مع الانحيازات السابقة ، وكان ذلك يربك جميع الاحزاب الديمقراطية الاساسية ، الا أن واحدا منها لم يكن يستطيع أن يدعى علنا أن عقائدة المحترمة يجب أن تكيف فى الممارسة مع تفاهم أو اتفاق ليبرالى اشتراكى ٠

ولا حاجة الى القول أن الشيوعيين كانوا خارج هذا النقاش اذ أن عقيدتهم الصلبة تلزمهم بفكرة أن أى تطور أساسى للمجتمع الغربى غير مستطاع من غير انقلاب سياسى عنيف وقيام « دكتاتورية الطبقة العاملة » على منال حزبهم ٠ وبينما بدأت هذه العقيدة العنيدة — كما فى ايطاليا — أن تتفتت من أطرافها ، فان ما تلا ذلك من انتشار سياسة التنقيح Revisionist كان يبدو منذرا بأزمة عامة من الشك (١٨٧) وفى الاماكن الاخرى ، كفرنسا مثلا ، كان الاحتفاظ بالعقيدة اللينينية — الستالينية ، على حساب صلابة مذهبية عظيمة الى حد أنها أزعجت أعضاء الحزب الاكثر ثقافة ومرونة ، دون أن تؤثر مع ذلك على تمسك الزعامة العنيد بسياسة تعارض كلا من التحديد الديمقراطى والاقتصادى ٠٠ وفى كل من الدولتين كانت المنازعات المذهبية بين « التحفظية » التنقيحية Revisionists × تتناسب بوضوح مع التصدع السياسى بين الستالينيين المتشددين وبين العاملين على التحرر ، مع ارتباط الاولين ليس فقط بالتحول الفجائى النظرى بل وأيضا بسياسة مدبرة لمنع النمو الاقتصادى ٠٠ واذا أحرزت هذه الاستراتيجية تأييد العاملين ، فقد يتأخر الاستحداث فى أوروبا الغربية وتضعف مقاومتها للكتلة السوفييتية ٠٠ ومن هنا نشأت الصعوبة أمام الحزب الشيوعى الايطالى بالقرار الصادر فى أوائل سنة ١٩٦٢ بأن يقدم الاشتراكيون تأييدهم لحكومة ديمقراطية مسيحية حاولت أن تنشىء شيئا اشبه بالاقتصاد المخطط ٠٠ ومن هنا ، أيضا ، نشأت المعركة الثلاثية

---

(١٨٧) انظر ليوبولد لابيدز *Leopold Labedz* « التنقيح — اعادة النظر » : مقالات فى تاريخ الآراء الماركسية (لندن ونيويورك سنة ١٩٦٢) وبالاخص الجزء الرابع ٠

× ترجمت *Orthodox* بالتحفظية تبعا للسياق وهى تعنى اصلا استقامة الراى « المراجع » ٠

أطراف بين نظام الحكم الديجولى ، وبين أحزاب المعارضة الديمقراطيــة ، والشيوعية فى فرنسا .. والطرفان الأولان يلتزمان بالنمو الاقتصادى والتخطيط ، والاخير يتمسك بشدة بمنع سير المعاملة لكى يمنع ظهور مجتمع صناعى حديث « يذبل » فيه الحزب الشيوعى اذا لم يطور نفســه الى شيء حديث ، ولم يشاهد للآن ــ أى حركة شيوعية تتلاءم بكيفية أصيلة مع الديمقراطية .. ، وتتطلب مصلحة العمال الفرنسيين والايطاليين فى هذه المعركة المشاركة الديمقراطية فى مجهود المجتمع لتجديد نفســه ، بينما يتجه الاهتمام الاستراتيجى للعمالية الشــيوعية الى الاتجــاه المضاد .. ومن هنا نشأ التصدع فى داخل هذه الاحزاب ، ولم تعد تقيد الفرص البعيدة المدى لتحول داخلى يستبدل الوحدة الستالينية القديمة بأخرى اصلاحية تنقيحية Revisionist بواسطة آراء خيالية وهدامة لثورة شاملة.

على أن الستالينية ليست فى حلقة الستينيات بالمشكلة الكبرى فى سياسات أوروبا الغربية .. ان اشتراكها مع الاتحاد السوفييتى والدول التابعة يجعلها غير جذابة الا لأشد الاقاليم تخلفا غربى الحد الجغرافى .. والحزب الشيوعى قوى فى اليونان وايطاليا ويعتبر تهديدا محتملا فى أسبانيا والبرتغال ولكنه فى موقف الدفاع فى معظم أوروبا الغربية. على أنه بالرغم من أن له فى فرنسا قوة انتخابية كبيرة ، فان قوة صحيفته غير متناسبة مع سيطرته الفعاله على العمال الصناعيين . وبينما يكبر فى الحجم ، نتيجة لظروف الرواج ، وارتفاع مستويات الدخل : ولكنه يشــير الى تغيير فى الاتجاه عميق الجذور من شأنه أن يدمر عقيدة جمــاعات الحزب كما يبدو أنه بدأ يفقد قوة قبضته فى نفس الوقت .. وليس هذا مجرد فى فعالية الاستراتيجية التقليدية .. وكما أصبحت الطبقة العاملة أشد اندماجا فى المجتمع الجديد الذى ينمو الآن على اطلال أوروبا القديمة ، لا يستطيع أن يحتفظ الحزب الشيوعى بكيفية قاطعة باتجاه كان مفهوما فى الجو العجيب لحقبة الاربعينيات . فلا بد له اذا أراد تجنب كارثة كبرى من أن يقبل حقيقة المجتمع الذى يزداد تجديدا وازدهارا ، والذى لم يعد يعيش فيه العمال الصناعيون كطبقة على هامشه ، بل بالاحرى يكونون الكتلة الرئيسية فى المجتمع الجديد وطبقاته السياسية . ويجب فى ايجاز أن يصبح « اصلاحيا » (Refovinist) أو يواجه خطــر خسارته لجزء كبير من اتباعه .. وحيث لا يعتبر مجرد شيعة ، كما هو الحال فى بريطانيا واسكنديناوا ، بل حركة ضخمة ، وأن يكون هذا الاختيــار أكثر الحاحا لأن العمال يتوقعون من حزبهم أن ينمى التغيــيرات التأسيسية

المشتركة بكيفية مبهمة مع « الاشتراكية » .. واذا فشل الحزب الشيوعى فى أن يكون أداة لاحداث هذا التغيير ، كما فشل من قبل فى أن يكون أداة للثورة ، فما هى اذن فائدته لانصاره الذين يتبعون تعاليمه ؟ .

ولا يجب أن يظن أن المشكلة تعزى فقط للرواج الاقتصادى أو أنها تؤثر فقط على الحزب الشيوعى .. وبقدر ما بدأت أوروبا الغربية تشابه الولايات المتحدة من ناحية مستويات الدخل والميوعة الاجتماعية ، واضمحلال طبقة الوراثة والتكوين الطبقى - يتجه مجتمعها الى اظهار بعض أشكال الديمقراطية الصناعية الحديثة التى يألفها الامريكيون .. وتظهر ، اتفاقا ، مشكلة اعادة تعديل التقسيم التقليدى الى أحزاب المحافظ الزراعى ، والبورجوازى الليبرالى ، والعمالى الاشتراكى (أو الشيوعى) .. وقد نشأت هذه التقسيمات من « الثورة الصناعية الاولى » وقد أصبحت الأن جزئيا غير متفقة مع العصر ، على الاقل فى المناطق الاكثر تقدما فى أوروبا الغربية . أن التكوين الطبقى التقليدى على أساس أصحاب الاراضى ، الملاك البورجوازيين فى الصناعة والتجارة ، البروليتاريا الصناعية هو التكوين الذى ينطوى عليها التقسيم الماركسى المألوف للثلاث طبقات ، قد بدأ ينحل تحت ضغط التغيير التكنولوجى والانقلاب الاجتماعى .

وفى نفس الوقت قد تغير أيضا دور الدولة : من لجنة تنفيذية للبورجوازية » (فى عبارة ماركس المعروفة - التى أطلقت أصلا فى سنة ١٨٤٨ عندما كان لويس فليب على عرش « الملكية البورجوازية » لفرنسا) وتحول الى (حكم) لمجتمع يتقابل فيه رأس المال مع اليد العاملة كندين متعادلين ، بينما تتطلع الطبقة الادارية الى الدور التنسيقى.. ومن هنا نشأت مشكلة تكوين مذهب سياسى يتجاوب مع الموقف المتغير دون التخلى عن الاتصالات التقليدية .

والمشكلة ليست جديدة كلية ، من ناحية أنها كانت تشغل المفكرين السياسيين فى أوائل سنوات هذا القرن ، وهى الفترة أيضا التى عرفت فيها حركة الاشتراكية الاوروبية لأول مرة المذاهب « التنقيحية » (Revisionist) ولكن كان بعد الحرب العالمية الثانية فقط أن بدأ التفكير فعلا فى ادراك الحقائق .. وما زلنا حتى الآن تنقصنا النظرية الملائمة عن كيفية عمل الديمقراطية الصناعية ، أو كيف يمكن جعلها تعمل ، فى عصر التخطيط الاقتصادى على المستوى العالمى : ولكننا على الاقل بدأنا نحصل على أساس أحديهما ، فقد أصبح من الواضح مثلا أنه

لم يعد يمكن التفكير فى الدولة على أنهـا رجل البوليس « الذى يمسك الحلقة » بينما تحاول المصـالح الخاصـة المتنافسـة أن تصطاده منـه فى السوق ‥ أو كأداة للطبقة المالكة فى الرقابة على وسائل الانتاج ‥ أن مثل هذه الآراء ـ التى كانت ملائمة الى حد قليل أو كثير فى القرن التاسع عشر ، عندما بدأت الثورة الصناعية الاولى تضغط على أوروبا ـ لا تصلح فى ظروف الوقت الحاضر ‥ والديمقراطية الصناعية النامية تماما ذات التنظيمات الشـاملة تحت اشراف نخبة من الزعمـاء المختارين لا يمكن وصفهـا بكيفيـة ملائمة وبعبـارات مشـتقة من الفلسـفة الليبراليـة الكلاسيكية ‥ على أنه لا واحدة منهما تعتبر المذهب الاشتراكى التقليدى الذى يعمل بصفة كلية فى وسط يشبه فى كثير من الاعتبارات الوسط الذى كان يتوقعه اتباع سانت سيمون والماركسيـون ‥ ونظـرا لأن الكثير من تنبؤاتهم قد تحققت ـ وليس لأن الامور ، على ما قبل فلى بعض الاوقات ، قد سارت بكيفية مختلفة ـ ان المذاهب الاشتراكية قد بدأت تكتسب مظهرا عتيقا نوعا ما ‥ وكنظرية تتعلق بكيف تعمل الثـورة الصناعية بنجاح على هدم طبقة الوراثة ، فان الاشتراكية ـ مثل الايجابية التى عرفت فى نفس الوقت فى الحقبتين من السنوات الثلاثينيات والاربعينيات قد برزت نفسها تماما ‥ على أن مسـألة أين بدأت تغيرها فى السنوات الاخيرة ، فالواقع أن هذا حدث فى قدرتها على رد أو ارجاع حساب متناسق لما بدىء يطلق عليه الآن « الثورة الثانية (١٨٨) » .

المجتمع الصناعى :

ان مفهوم المجتمع الصناعى مفهوم غير معين ولا محقق فيما بين النظامين الاقتصادين المتنافسين الرأسمالية والاشتراكية ، ولهذا السبب فانه ينظر اليه بشىء من الارتياب من ناحية الاقتصاديين والسياسيين على السواء ، ولا يمكن وصف هذا الاحساس بعدم الثقة بأنه ليس ما يبرره ‥ على أنه يمكن القول بأن المجتمع الصناعى له تكوين خاص به ‥ ولا حاجـة الى التسـاؤل عمـا اذا كانت المجتمعـات يجب أن تعتبر « كلا عضـويا » Organic wholes أنه يمكن فى الواقع أن تتخلص «القاعدة الاقتصادية»

---

(١٨٨) فى هذا الصدد وبالفصل التـالى انظر بين مواضيع اخـرى جـان فوراستيه *Jean Fourastié* « التحول العظيم للقرن العشرين » باريس سنة ١٩٦١ و رايموند ارون *Raymoad Aron* المجتمع الصناعى للحرب (باريس سنة ١٩٥٨) و رالف واهرندورف *Ralf Dahrendorf* التنازع الطبى فى المجتمع الصناعى (لندن سنة ١٩٥٩) الخ .

عن « التكوين الاعلى الاشـــتراكى » Social superstructure ..
وهناك طرق متبادلة للنظر فى مثل هذه الامور . ولكن لما كان جميع المختصين متفقين على أن مفاهيم «النمو» و «التطور» قابلة للتطبيق على النظام بجملته ، فلا يهم كثيرا بأى اسلوب تعبر عن أن « الكل » له كيفية معينة فى العمل . أن الصعوبة تكمن على الارجح في تحديد المرحلة التاريخية الخاصة التى صار الوصول اليها فى لحظة معينة نتيجة لانقلاب سياسى كبير يتفق مع تغيير أساسى فى التكوين الاجتماعى ويبدو أن وطأة الحربين العالميتين على المجتمع الاوربى قد أحدثت « تغييرا تاريخيا » أصيلا ، بقدر ما عجلت فى انهيار النظام الاجتماعى القديم السابق لسنة ١٩١٤ ، الذى كان ، على وجه الاجمال ، يرتكز على العناصر البورجوازية المختلفة .. وأهمية هذه الحقيقة عرضة لمختلف التفسيرات التى تتوقف عما اذا كان يمكن قبول فكرة أن المجتمع البورجوازى ليس نظاما يستطيع أن يعول نفسه بكيفية تامة بل يحتاج الى حكم سياسى من طبقة غير بورجوازية تكون غالبا مشتقة من طبقة النبلاء الاقليمية القديمة أو البيروقراطية وأتباعها (١٨٩) .

وليست هذه المشكلة خاصة بأوروبا فان لها مقابلا فى أمريكا اللاتينية ، ومع أنها ليست فى الولايات المتحدة الا أنه لاسباب تاريخية فيها أهمية قصوى بالنسبة للاوروبيين الغربيين ، لان أوروبا الغربية هى الجزء الوحيد فى العالم الذى عمل على تطوير مجتمع رأسمالى بورجوازى على أنقــاض الماضى الاقطاعى .. ولنفس السبب ، أنها القارة الوحيدة التى تواجه فيها الاحزاب المحافظة والاحرار والاشتراكية (أو الشيوعية) بعضها بعضا .. أما فى الاماكن الاخرى فان الواحد أو الاخر من هذه العناصر لا يتوفر عادة ولذلك فان الولايات المتحدة لم تطور الى الان حركة عمالية اشتراكية (ولو أن استراليا قد فعلت ذلك ، ويبدو أن كندا على وشك أن تتبعها) بينما فى بعض الدول التى تمر بمرحلة « ما قبل التصنيع » فان الاحزاب أو الحركات التى توصف بالاشتراكية ليست أكثر من مجرد تنظيمات مكونة من الصفوة السياسية ، التى لا تهتم اطلاقا بمصالح الطبقة العاملة (التى يمكن حتى أن لا يكون لها وجود) ، والحالة المتطرفة ــ ولو أنهـا لا تعتبر الآن غير شائعة ــ هى الخاصة بحركة اشتراكية وتتسلح فى الواقع أو تضع سنان رمح فى شكل رأسمالى للتنمية الاقتصادية .. ويمكن للانسان أن يخمن

---

(١٨٩) جوزيف شومبيتر *Josefh Schumpeter* (الراسمالية والاشتراكية والديمقراطية) لندن ونيويورك سنة ١٩٥٠ ص ١٣٤ ــ ولنقد شومبيتر انظر الين سيفرز *Allen Sieurs* « الثورة والتطور والنظام الاقتصادى » .

أنه فى كثير من الدول المتخلفة ، ان لم يكن كلها ، ان هذا الشكل الخاص من الوهم أو من الخداع الذاتى (أو الايديولوجى فى المفهوم الماركسى الدقيق) هو الذى يحتمل أن يكون له المدى الطويل وردا على التساؤل اليائس « **كيف يمكن أن نبيع الرأسمالية الى الجماهير ؟** » يبدو أن الرد الواضح هو « بأن نسميها اشتراكية » ومثل هذه الحيل لا تحتاج لان تكون واعية ، ومن الارجح فى الواقع أن يقدر لها النجاح اذا كان شارحو العقيدة الرسمية على ايمان وثيق بها ٠٠ ولكن لاسباب واضحة لا يستطيعون العمل الا فى الدول المتخلفة فقط ومع هيئات انتخابية غير مزيفة الى حد ما (اذا كانت هناك حاجة لمشاورة الناخبين بحال ما) ٠٠ وحيث تكون الديمقراطية والتعليم قد عانيا تجربة أو محنة ، فالمحتمل أن يرى معظم الناس من خلال هذه المناورات الواعية أو غير الواعية التى تسعى بواسطتها الصفوة السياسية الى تعبئة التأييد لسياسات التصنيع التى تقتضى أن تتطلب مبدئيا تضحيات ثقيلة وبالاخص من طبقة الفلاحين ٠٠ ان الدولة المتخلفة نسبيا التى تدخل جهاز الديمقراطية البرلمانية قبل أن يتم التصنيع قد تجد فى الواقع أنه بينما تكون النخبة الحاكمة من ضباط الجيش والسياسيين والمثقفين فى جانب مشروع التجديد الاجبارى ، لا يكون للناخبين من الفلاحين شأنه فى ذلك ٠٠ وفى مثل هذه الحالة تواجه النخبة الاختيار الكئيب بين نبذ الديمقراطية وبين التجديد ٠٠ وتركيا مثل فى هذه النقطة وفى هذه الحالات اذا قررت الاقلية الحاكمة أن تعجل التحديث ضد ارادة الاغلبية المتخلفة ، فقد تجد أنه من الضرورى أن تسعى الى التبرير الشرعى فى « الاشتراكية » ٠٠ ان عقيدتها السياسية ستكون عندئذ غير ديمقراطية وقد تحمل بعض الشبه أما للفاشية أو الستالينية حسبما تكون الحالة ، ولو أنها من ناحية الواقع تعمل على تعجل التصنيع ، ومن المحتمل كثيرا أن تضع أساس تنمية تالية على الخطوط العادية للرأسمالية (١٩٠) ٠

ان هذه المشكلة الخاصة تتعلق بشكل واضح بطابع التأخر ٠٠ وفى أوروبا غير السوفييتية تبدو أهميتها فقط فى تركيا ويوغوسلافيا واليونان وفى شبه جزيرة ايبريا ٠٠ أما أوروبا الغربية بالذات بما فيها ايطاليا ، التى عانت آخر انتكاستها تحت الفاشية ــ فقد خرجت من نطاق التخطيط الاجبارى للتحديث Forced-draft Modirmizdtion ، ودخلت الى عصر التقدم السريع فى الاكتفاء الذاتى واعاشة نفسها فى الظروف التى بدأ فيها التصنيع يعطى ثماره ٠٠ وفى حالة من هذا القبيل يجىء التهديد

(١٩٠) انظر روستو *Rostow* نفس المرجع ، الذى يعتبر أن «الوطنية الاداة الاولى» للتحديث ولا يولى اهتماما كبيرا لدور الحركات شبه الاشتراكية ٠

الحقيقى الوحيد للاستقرار السياسى من جانب البطالة الجماعية (التى تؤذى العمال) ومن التضخم (الذى يؤثر مبدئيا على الطبقة المتوسطة ذات الاجور) ·· وتتجه الانحيازات السياسية تبعا لذلك الى تكييف نفسها حول المشاكل المزدوجة الخاصة بالعمالة التامة والاستقرار النقدى ·· وفى المجتمع التام التصنيع فان مذهب المحافظين Conservatism يعنى ليس فقط الدفاع عن المصالح الرأسمالية السابقة (فى الزراعة مثلا) بل بالاحرى يعنى صيانة القيم والمثل الخاصة بالطبقة المتوسطة مثل ملكية المنازل ، والمزايا التعليمية ، ومختلف المزايا المتعلقة بالملكية الفردية ·· ويمكن أن يقف مبدأ « الليبرالية » محل التخطيط الاقتصادى ـ وهو صيحة بعيدة من كوبدنيت Cobdenite أو أورثوذكسية جلادستون ·· « وتعنى الاشتراكية » الاهتمام بحالة ذوى الاجور المنخفضة ، بينما الهدف التاريخى « للملكية الخاصة لوسائل الانتاج » قد صار التخلى عنه ضمنا ، على الاقل طالما بقى الاقتصاد محتفظا بحالة العمالة التامة · والصورة الكلاسيكية لذلك هى بلاد اسكنديناوا تحت الادارة الاشتراكية الديمقراطية، ولكن بريطانيا وباقى أوروبا الغربية تبدى الدلائل على أنها ستتبعها أيضا وفى الظروف التى من هذا القبيل ، وتفقد الاشتراكية حدتها الثورية مع نمو حالة الثراء التى تدعو الى الهدوء السياسى ، ولذلك فانها تترك فى النهاية الى أقلية من النقابيين وبعض المتحمسين لكى يحتفظوا بشعلة العقيدة مشتعلة ·· على أنه من الخطأ أن يعزى هذا التغيير فى الجو السياسى الى (البورجوازية) من جانب العمال أو زعمائهم ·· فالحقيقة أن مجتمعا من هذا النوع ، ولو أنه يمكن أن يظل رأسماليا ، لا يمكن أن يوصف بعد بأنه بورجوازى ··

ان الارض المشتركة التى تحتلها الطبقات الاجتماعية والاحزاب السياسية فى أوروبا الغربية المعاصرة ، هى حالة الرفاهية · وهذا التعبير يقتضى أن يفهم على أنه يدل على شىء أبعد من سن تشريع عن الاسكان العام والتعويض عن البطالة ، والضريبة التصاعدية وغير ذلك من الاجراءات التى تهدف الى تعادل الدخول وضمان أدنى حد من الاستقرار الاجتماعى ·· وبصفة اساسية يتعلق بالمحافظة على العمال التامة فى « اقتصاد مختلط » الذى لا يزال رأسماليا بمعنى أن أغلبية قرارات الاستثمار توضع بواسطة الهيئات الخاصة ·· وبالمقارنة مع حقبة سنوات اللاتينيات عندما انهارت اقتصاديات السوق فى جميع أنحاء العالم الغربى يعتبر التغيير مزدوجا : ففى المكان الاول ، تعترف السلطات الان بمسئوليتها عن المحافظة على شىء مثل العمالة التامة ، وثانيا توسيع القطاع العام بالاضافة الى أن الرقابة الحكومية على البنوك المركزية تمكنهما (البنوك) من اتباع اجراءات دائرية

مضادة Countercyclical حتى لو كانت «الاشغال» فى مثل القطاع الخاص تنقصها الثقة الضرورية للاستثمار ‥ ، أن تكوينا من هذا النوع لا يزال أساسيا اقتصادا سوقيا من ناحية أن معظم القرارات غير مركزية وتتخذ بواسطة الافراد العاديين ، ولكن التدخل الحكومى يحد من حرية اللعب بالسوق لمصلحة الاستقرار الاجتماعي ولايجاد معدل ملائم من النمو ، ولاعادة توزيع الدخل ، عن طريق فرض الضرائب وتوسيع الخدمات الاجتماعية ، هدف مزدوج تأمين النمو الاقتصادى ، والحد من حالات التفاوت أو عدم المساواة ‥ وينشأ مفهوم هذه السياسة من الاعتراف بأن المفارقات الكبيرة التقليدية فى الداخل لم تعد لازمة من أجل الادخارات الضرورية للاستثمار الرأسمالى ‥ ويزداد الآن اضطلاع الحكومة بهذا الدور وكذلك بواسطة منشئات الادخار التى من النوع الذى لا يعتمد على الثروة الخاصة ‥ وهكذا فان حالة الرفاهية ترتكز على اقتصاد مختلط ، حيث يعتبر القطاع العام كبيرا بالحد الذى يستطيع أن يحتفظ مع سرعة النمو بالخطى التى يرغب فيها المجتمع ٠

وكان الرواج الاوروبى فى حقبتى الخمسينيات والستينيات يرجع جزئيا الى اتباع هذه الدرجة من الرقابة الواعية على الاقتصاد ‥ وهكذا كان له من ناحية أخرى ضغط الذى أصبح الآن عقبة رئيسية فى طريق النمو المتوازن ثم أن الاقتصاد المختلط يضع الاهداف التى يعتبر من الصعب توافقها وهي : العمالة التامة ، والاستثمار العالى ، وتوزيع الدخل المتعادل ، واتخاذ القرارات بكيفية ديمقراطية ، واستقرار الاسعار ‥ وحالة الجذب بين المصالح العامة والخاصة ، والحركة بين الاحزاب السياسية المتنافسة تؤدى الى مسألة وضع ميزانية صحيحة ولا يوجد ، مبدئيا ، فى هذه الصورة ما لا ينطبق على الولايات المتحدة وكذلك على أوروبا الغربية ‥ وقد قادت أمريكا العالم أثناء الكساد العظيم فى حقبة الثلاثينيات وفى عملية ادخال العمالة التامة واجراءات الرفاهية التى تلت تلك الحقبة (ولو أنها تحملت الحرب من أجل أن ترفع الاقتصاد من ركوده) ‥ ومنذ سنة ١٩٤٦ كانت الولايات المتحدة ملتزمة رسميا بهدف الاحتفاظ بحالة العمالة التامة ، ان قليلا أو كثيرا ، ‥ ومع ذلك فانه لاسباب تتعلق بالتكوين الاجتماعي السياسي ـ وبالاخص المكانة العظمى لرابطة الاعمال بالمقارنة مع أوروبا ـ فقد كان التحول الى اقتصاديات على أساس فكرة كينيزى أى حالة الرفاهية ، متسما بالفتور ، بينما اتبعت حكومات أوروبا الغربية الاقتصاد المختلط بمثابة التوجية للسياسة العامة (حتى أن المانيا الغربية قد عملت ذلك فعلا ولو دون الشكل) ‥ ان المذهب « الكينيزى » بأن الاقتصاد السوقى غير

المنظم سيتجه الى التوازن عند مستوى ينخفض عن الحد الاعلى أو حتى المتوسط للتشغيل التام لرأس المال واليد العاملة ، هذا المذهب لا يعارض جديا فى أوروبا ٠٠ ولما كانت البطالة الجماعية لم تعد محتملة سياسيا ، فقد اتبعت نحوها الحكومات المختصة ، بكثرة أو بقلة ، الاجراءات الضرورية لضمان معدل من الاستثمار يلائم حالة العمالة التامة ٠٠ ولا تقتضى هذه الاجراءات ، بالضرورة ، عجزا مستديما فى الميزانيات ولكنها تؤدى الى مستوى من الانفاق العام يحول دون العودة الى الضرائب المنخفضة ، كما أنها تتطلب جهدا دائما فى توزيع الدخل حتى يمكن الاحتفاظ بالقوة الشرائية ٠٠ وتدل الاحصائيات على أنه عندما لا يختل النظام بالحروب التى تؤدى الى تقلبات فجائية للاسعار ، فانه يستطيع أن يواجه التضخم، مع المحافظة على معدل سريع للنمو ٠ وسر النجاح هو الرقابة العامة وليس آلية السوق ، التى تتجه فى حد ذاتها الى حالة من الكساد الدائرى ، ونحو معدل نمو منخفض بدرجة واضحة عن المستوى المطلوب ٠

ومن الناحية الثقافية فان الاقتصاد المختلط تبرره العقيدة « الكينيزية » فى الشئون الاقتصادية ، وهو من الناحية السياسية يتناسب مع الضغوط الناشئة عن الديمقراطية ذات الحركة العمالية المنظمة القوية ٠٠ ولما كان غير محدد فيما بين الرأسمالية والاشتراكية ، فمن الممكن تشغيله بواسطة المحافظين ، والاحرار ، والاشتراكيين على السواء ٠٠ والاستقرار العام والخاص للاقتصاد ، مع احتفاظ السلطات بحق وضع الخطوط التوجيهية العامة التى يطلبها الرأى العام (أى التى يقتضيها حكم الاغلبية فى النظام الديمقراطى) ٠٠ واذا كان العمال فى الحكم ، فان النظام يكتسب اتجاها « عماليا » لا يغير خاصيته بدرجة تكفى لان تجعل الاشتراكيين يشعرون بأنهم على وفاق تام معه ٠٠ والعمالية ليست هى الاشتراكية ولو حتى تتجه نحوها ، وهى فى حد ذاتها تمثل حلا وسطا ، يقبل المجتمع بمقتضاه ترك وسائل الانتاج الرئيسية ــ غير المرافق العامة السياسية مثل السكة الحديد ومحطات القوى ــ بين الايدى الخاصة على أن يكون مفهوما ضمنا أن الاقتصاد السوقى المنظم سيؤدى الى حالة من العمالة التامة أو شبه التامة ٠ وما تفرضه الحكومة من معدل النمو الملائم للغرض ، ينتج عن اكتشاف (لا ينكره الان الاقتصاديون المعروفون) بأن الاقتصاد السوقى فى حد ذاته يتجه الى الاستقرار دون مستوى العمالة التامة ٠ وسيحكم على النظام الناتج عن ذلك بطبيعة الحال من قدرته على تنمية معدل أسرع للنمو ، بل وتبعا للارتفاع فى مستويات المعيشة أسرع منه فى الاقتصاد السوقى فى « الليبرالية » ٠ واذ تحقق النجاح فى هذا الصدد ، فان النتيجة السيئة من وجهة النظر الاشتراكية التقليدية تنشأ عن الحاجة

الى تبعية المساواة الاجتماعية (ولو مؤقتا على الاقل) الى الكفاية الاقتصادية. وهناك أسباب قوية نظرية وعملية تدعو الى الشك فيما اذا كان المجتمع الاشتراكى الاصيل ــ الذى يهدف بوعى الى ازالة التنازع الاقتصادى ونهائيا الى المساواة الحقيقية بين جميع المواطنين ــ يستطيع أن يكفل معدلا سريعا للنمو ، وربما كان عليه أن يشترى المساواة الاجتماعية بالاستقرار الاقتصادى .. ولو وضعت هذه الصورة أمام جمهور الناخبين فى الدول الصناعية فالارجح أنهم سيرفضونها من أجل نظام أقل مساواة يكفل الوفاء بمطالب المستهلك .. وقد يكون هذا فى ظل الظروف الديمقراطية عقبة فى طريق التحول الى الاشتراكية التامة ، وتهديدا أساسيا لاهداف الاشتراكية التقليدية .

ولا داعى للتأكيد أن كل هذا يتعلق فقط بالمجتمعات العالية التصنيع التامة الديمقراطية .. وفى الظروف السابقة للتصنيع كان لتدخل الدولة دور مختلف للغاية ، ولو أن الفارق تكشف عنه العادة المألوفة بوصف كلا حالتى الرفاهية فى الدول المتقدمة ، والاستبدادية فى الدول المتخلفة ، بالاشتراكية .. ففى الحالة الاخيرة تهدف رقابة الدولة على الاقتصاد الى دفع عجلة السير فى التصنيع ، بينما فى الرفاهية الديمقراطية المتقدمة للغاية من النوع الغربى ، تنشأ الحاجة الى الرقابة المركزية على الاقتصاد السوقى نتيجة لنضج المجتمع الصناعى الذى تجاوز مرحلة التحررية . ويوجد فى الواقع عامل مشترك يربط النوعين من ناحية أنه فى كل من الحالتين يكون فشل السوق فى تحقيق معدل سريع للنمو هو الذى يستلزم تدخل السلطات العامة .. وفى هذا المعنى العام يمكن وصف فرض التخطيط المركزى فى الدول المتخلفة بأنه « اشتراكية » ، ولو أنه فى المدى الطويل يمكن أن يؤدى الى اقتصاد سوقى رأسمالى « عادى » .. ولكن يجب التمييز بدقة بين الحالتين لاغراض نظرية ، ولو فقط ، لان الحركات المضادة للديمقراطية تتغذى من حالة الاختلاط فى المعنى الناشىء عن وصف أى شكل من الرقابة الحكومية بالاشتراكية بغض النظر عن معناه السياسى واذا كان الامر يتعلق بالاشتراكية الديمقراطية الغربية ، فيجب أن يكون من الواضح أن النضج الصناعى من بين شروطها ، كما أنه يجب أن يكون من الواضح أن الدكتاتوريات « الاشتراكية » تلازم التخلف وأن نوع الاشتراكية الملائمة للمجتمع الصناعى هو الديمقراطية ، وبالعكس فان الاقتصاد المختلط الذى يتناسب مع الضغوط الديمقراطية فى ظروف النضج الصناعى يتسم بالاتجاه الاشتراكى : وليس لأن الجو الثقافى يعتبر معاديا للأعمال الخاصة كما يؤكد الكتاب المحافظون من أتباع شامبيتر وهايك ، ولكن بالاحرى لأن القطاع الخاص يرى أنه يلعب دورا ثانويا فى

تعبئة الموارد الاقتصادية للمجتمع وتأمين كفاية مطالب الجماهير ·· وظهور هذه المشكلة الخاصة فى ظروف النضج الصناعى التام ـ أى بعد مرحلة التكدس البدائى لرأس المال ـ من شأنه أن يغير بكيفية طبيعية خاصية الجدل بين أنصار وخصوم الاقتصاد السوقى ·· والنزاع بين الاشتراكيين والليبراليين يحدث لا قبل بل بعد أن تكون الديمقراطية الليبرالية قد استقرت ، ويتعلق بمشكلة حماية حريات الافراد والمجموعات داخل اقتصاد مخطط ومركز ·· وبغض النظر عن الاصطلاحات الفنية فان هذا الجدل ليس له الا علاقات بسيطة بالجدل الذى يدور حول الحكم الدكتاتورى فى الدول المتخلفة ، حيث يقتضى أن تعتصر القيم الفائضة من الفلاحين المترددين بقصد تكوين التمويل الصناعى ·· ومع استعمال تعبير (شومبيتر) « أن التحويل الى الاشتراكية فى دولة ناضجة ، هو مشكلة من خصائص الثقافات التى تجاوزت هذه المرحلة البدائية ·· وهذا هو السبب النهائى فى اتجاه المجادلات التى تدور بين الشيوعيين الشرقيين والاشتراكيين الغربيين الى أن تكون غير مجدية ، وحتى عندما يستعمل الطرفان اللغة الماركسية فانهما فى الواقع لا يتكلمان عن شىء واحد (١٩١) ·

ولحظة أخرى مع الاقتصاد المختلط وحالة الرفاهية : أنه من أجل كل الاتجاهات الاشتراكية فانها تختلف جذريا عن النظام الاشتراكى الاصيل، من ناحية أن السلطات العامة لا تشترك بنفسها فى عملية الانتاج ، بل تعمل بالارجح على اتاحة الاسواق للسلع التى تنتج بواسطة الملكية الخاصة للصناعة والزراعة ·· والى غاية ما يجىء به هذا التمييز فانه حتى يوغوسلافيا فى ظل نظام حكم شيوعى خاص بذاته لا يمكن أن تعتبر اشتراكية تماما ·· على أنه ليس من الضرورى للنظام الاشتراكى أن يستغنى عن التسعيرة والسوق وحدوث هذا فى الاتحاد السوفييتى لا يدل على شىء الا على العقلية الجامدة لواضعى الخطط · وبالمثل لا تحتاج السلطات الاشتراكية للاستغناء عن الزراعة الخاصة ·· ومن المستطاع مبدئيا للحكومة السوفييتية ارجاع الملكية الخاصة في الزراعة (وعلى نطاق صغير فى الصناعة والتجارة) دون الاضرار بطبيعة النظام

---

(١٩١) انظر شومبيتر ص ٢١٩ و سيفرز ص ٣٧ وكارل بولیانی « التحول العظيم » (بوسطن سنة ١٩٥٧) ص ٢٢٣ وقد اوضح بولیانی ان انهيار الاقتصاد السوقى غير المنظم فى حقبة الثلاثينيات لم يكن مصادفة بل كان يمثل نهاية فصل فى التاريخ الاقتصادى وافتتاح فصل جديد ·· واستنتاجاته مصبوغة بالطبع بافتراضاته الاشتراكية ، ولكنها لا تختلف بدرجة كبيرة عن افتراضات شومبيتر المضادة للاشتراكية ·

الاشتراكى ٠٠ واذا كان هذا لم يعمل فليس لذلك من سبب سوى التعصب المذهبى ، والنتيجة الوحيدة لذلك زيادة عدم الكفاية وعدم التعقل ٠٠ ان النظام الاشتراكى يتلاءم مع اقتصاد السوق بشرط أن توضع القرارات الاساسية بواسطة واضعى الخطط وبشرط أن يكون القطاع العام مسيطرا ، وهذا يعنى من الناحية العملية بأنه يجب أن يشمل الصناعة وأعمال البنوك على نطاق واسع ـ وبالعكس لا يعتبر الاقتصاد المختلط فى أوروبا الغربية اشتراكيا طالما أن الحكومات تعمل لمجرد ضمان مستوى عالى من الطلب الاجمالى وبذلك تتيح الوقود للاستثمار الخاص (١٩٢) وطالما أن تكديس رأس المال يستمر تحت الرقابة الخاصة مبدئيا ، فلا يمكن الكلام عن الاشتراكية ٠٠ ان الدلالة أو التسمية الصحيحة للاحزاب السياسية التى تعمل على حالة الرفاهية الديمقراطية التى من هذا القبيل هى « العمالية » أكثر من « الاشتراكية » ، وقد أظهر حزب العمال البريطانى حكمة فى الاحتفاظ بتسميته التقليدية ، ولو أنه يستطيع أن يصف نفسه بحق « بالاشتراكى الديمقراطى » دون التضليل بأحد ٠٠ وقبل كل شىء فالديمقراطيون الاشتراكيون الالمان والسكندينافيون قد أوضحوا منذ زمن بعيد أن عملية الاقتصاد المختلط عن طريق الرقابات الديمقراطية تحدد نوع المجتمع الذى يريدون الاحتفاظ به ٠٠ ويعكس هذا الاتجاه بوضوح أكثر من الحرص السياسى لطبقة الزعماء ٠٠ وينسجم مع الاهداف المحددة لجماهير الناخبين ، التى تهدف حاليا ومبدئيا الى كفالة مطالب المستهلك وتحقيق مستويات معيشة الطبقة المتوسطة والاقتصاد المختلط ملائم لهذه الاغراض ، وطالما أنه يغل فوائد اقتصادية فان معظم الطبقة العامة ستكون عديمة الاكتراث بأنه ليس « اشتراكية » (المفهومة بأنها عبارة عن ازالة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، ورقابة العمال فى الصناعة) ٠٠ ويمكن أن تعتبر الديمقراطية نفسها بأنها نظام اشتراكى تام ، ولكن لم يحدث هذا حتى الآن ٠ والارجح أنه لن يحدث الى أن يصبح المجتمع غنيا بدرجة تكفى للاستغناء عن تعجل النمو الاقتصادى ٠٠ وعندئذ يمكن تخصيص الفائض المتبقى فى الاغراض غير الاقتصادية (وغير العسكرية) ومن الواضح أن يعتبر هدفا بعيدا بالنسبة لمعظم الدول ٠

---

(١٩٢) سيفرز Sievers ص ١٠٠ « الى الحد الذى تزاد فيه حالة الرفاهية للمستهلكين بدخل اضافى على اساس دائرى ، فانه يساعد أيضا على استقرار نظام السوق » انظر أيضا هنرى سميث (الاقتصاديات الاشتراكية واعادة النظر فيها) لندن ونيويورك سنة ١٩٦٢ ـ وهناك اضحوكة معروفة تقول بان النظريات « الكينزية » تنطبق باعجاب على الاقتصاد الاشتراكى ، ولكن لا يمكن تشغيلها بكيفية سليمة فى ظل الراسمالية بسبب الكراهية الغريزية من جانب رابطة الأعمال لكل ما يبدو عليه شبهة التخطيط المركزى ٠

ان التوترات التى تنشأ فى هذه المرحلة من التطور الاجتماعي تعتبر مشتركة لكل المجتمعات المختلطة ، سواء كانت محكومة بواسطة أحزاب المحافظين أو الاحرار أو العمال ·· وهى تنشأ بصفة أساسية من المشكلة غير المحلولة الخاصة بانشاء جهاز اجتماعى يمكن عن طريقه تنسيق المطالب المتضاربة لمختلف الهيئات دون الاضرار بالصالح العام ·· ولا يستطيع اقتصاد السوق فى حد ذاته أن ينظم أكثر من القوى المادية للمجتمع ·· ولما كانت هذه القوى غير متناسقة فيقتضى أن تتقرر ، وبمجرد أن تقوم حالة الرفاهية ، يقع دور التقرير أو التحكيم على عاتق الحكومة ·· والمصالح الاقتصادية العظيمة عبارة عن « تكتلات تضامن » عديدة تضغط بمطالب هيئاتها على السلطات ·· وفى ظل ليبرالية القرن التاسع عشر حلت هذه المشكلة نفسها بطريقة آلية لصالح طبقة أصحاب الاعمال ، التى كانت فى الواقع تراقب الاقتصاد السوقى وتستطيع أن تنزل بالمجتمع أزمات «ثقة» وبطالة جماعية ، كلما أهملت مطالبها ·· وفى ظل ديمقراطية حالة الرفاهية ، التى يقف فيها رأس المال فى مواجهة اليد العاملة كندين متعادلين أو شبه متعادلين ، فان مساومتها الجزئية Sectional Bargaining تتجه الى تنمية ضغوط التضخم الدائم مالم تتدخل الحكومة، والتضخم يفيد أقوى القطاعات ــ الصناعة الاحتكارية ، وأقوى الاتحادات العمالية ــ على حساب أعضاء المجتمع الاشد فقرا والاكثر عددا ، وقد تجعل الزيادات في الاجور والاسعار الناشئة عن التضخم اللولبى بضائع الاستهلاك مرتفعة الاسعار بأكثر مما يجب بالنسبةلجمهور المشترين وبذلك يعجل بالتدهور الدائرى المألوف الذى يرجع الى عدم كفاية الطلب ، واذا لم تعد النظم التقليدية للمنافسة والبطالة ملائمة لقمع المنازعات الطائفية فى المجتمع الكامل للديمقراطية ، يكون على السلطات العامة أن تتدخل وتفرض الرقابات على الاسعار والاجور ·· ومن هنا كانت الحساسية القصوى للحركات العمالية بشأن سياسة الاجور ، التى بدونها لا يمكن تشغيل النظام ·· فيمكن فى الواقع فى المدى الطويل أن يكون لفائدة الاتحادات العمالية والاحزاب العمالية اتخاذ المبادأة فى وضع مثل هذه السياسة التى تعتبر على أى حال متمشية مع المبادىء الاساسية للاشتراكية ·· ولكن عند هذه النقطة بالذات تفشل العقيدة الاشتراكية والمصالح العمالية فى أن تنسجم معا ·· ولا شىء أقرب الى المعقول من القول بأنه يجب على المجتمع ، كوسيلة أخيرة ، أن يقرر كيف يحتاج الى مكافأة عمال المناجم والممرضين ورجال البوليس الخ ، ولكن فى الناحية العملية فان « المجتمع » يثور ؟ Boils Down لحكومة اليوم وسلطات التخطيط ، مهما كانت تحت رقابة ديمقراطية ·· وبأى معيار ــ خلاف معيار السوق الذى يمكن أن يصبح غير فعال ــ يستطيع الانسان أن يقرر مقدار ما يدفع الى المدرس

أكثر مما يدفع الى الكناس ؟ ٠٠ ومن أين يجب أن يبدأ كل شيء ؟ ان التقدم المباشر سيكون تجريبيا وبطيئا ٠٠ وحتى اذا كانت الآراء ذات القيمة النسبية تقبل من جانب الجمهور ، فان تطبيقها في المجتمع الحر لن يكون آليا (١٩٢) ويحتاج اليه على وجه التحديد لان المجتمع الغربى الصناعى مجتمع حر وديمقراطى بحيث أن عمل الاقتصاد المخطط يثير مشاكل غير مسموع عنها بتاتا فى الاراضى التى ليست فيها الحرية الا اسما ٠

ان عدم القدرة على ادراك هذه الحقائق من بين علامات التفكير السوفييتى ، الذى لا يزال يعمل بعقلية التنازع الطبقى البورجوازى البروليتارى ، كما وكأنه لم يحدث أى شيء منذ سنة ١٩١٤ ، والصورة العكسية لهذه الغلطة يقع فيها أولئك المفسرون للحكمة التقليدية Conventional Wisdom — والاكاديميون الامريكيون فى مقدمتهم — الذين يناقشون حالة الرفاهية كما لو كانت تعنى فقط (طبقا لعبارات فى بحث حديث سبق ذكره) « **مسئولية الحكومة فى أن تكفل لجميع المواطنين مستوى معيشة صحى ولائق وضمانا أساسيا ضد الاحداث الاقتصادية فى الحياة** (١٩٤) ٠

ولو أن هذه الاهداف كانت تصور باستمرار فى أدب ال « والليبرالية الجماعية » من قبل سنة ١٩١٤ ، فلا يستتبع ذلك بأنها تصف بكيفية ملائمة حالة الاوضاع الراهنة فى أوروبا الغربية ٠٠ (انها قد تدل على الاهداف والحدود الحالية للتحررية الامريكية ، ولكن هذه مسألة أخرى) ٠٠ وفى الواقع أن تشريع الرفاهية الاجتماعية واعادة توزيع الدخل من مظاهر عملية التحول الى الاشتراكية الذى يحدد أو يحيط بعملية اقتصاد السوق ٠٠ والنصف الآخر من هذه العملية عبارة عن التوسع فى الملكية العامة ، واقامة التوازن بين القطاعين العام والخاص ٠٠ وما تنطوى عليه الحركة كلها هو التوتر الملح بين القيم الاجتماعية والسوقية ، مع احراز الاولى تدريجيا على السلطة العليا ٠٠ ومن الخطأ أن يوصف هذا بالقول بأن « البروليتاريا فى قاعدة الهرم الخاص بالدخل ، وان الاغنياء الكسالى فى قمته قد اختفى كلاهما ، وأن الناس فى كل مكان قد أحرزوا

---

(١٩٣) جون كول « سياسة الدخل » صحيفة الجارديان ٨ يونيه سنة ١٩٦٢

(١٩٤) ديو هيرست *Dewhurst* نفس المرجع ص ٨٦٣

عادات وميول الطبقة المتوسطة مع دخل الطبقة المتوسطة (١٩٥) » وهذه لغة الدعاية السياسية ·· « الاغنياء الكسالى » لم يكن أمرهم يهم أحدا ما الا الصحفيين مثيرى المشاعر ، واختفاء البروليتاريا لا يحول الطبقة العاملة الى طبقة متوسطة (فاذا كانت فى « الوسط » فمن يكون فى القاع ؟) ·· والاقل من كل شيء هل يستتبع ذلك أن يحتفظ المجتمع الصناعى بهيئة « بورجوازية » لا يمكن أن تكون هناك بورجوازية بدون بروليتاريا ، واذا كانت احداهما تتلاشى ، فهكذا تكون الثانية ، ولنفس السبب فان المجتمع الصناعى الحديث لا يتطلب أيا منهما ·· ومن العبث الادعاء بأنه يمكن أن يوجد مجتمع بورجوازى بدون طبقات ، أو مجتمع مرتب طبقيا يتبع فيه كل فرد الى :

(أ) الطبقة المتوسطة ·

(ب) لا طبقة اطلاقا ·· ويبدو أن علم الاجتماع الامريكى موجه بدرجة كبيرة الى المهمة الميئوس منهـا وهى تأكيـد كل من هـذين الافتراضين المتناقضين ·· وبذلك يهـدد بأن يصبح الصورة المعكوسة فى المرآة للتفكير السوفييتى الذى يحاول أن يقاتله ·

والواقع أن المجتمع الصناعى المعـاصر يزداد « بورجوازية » بالنسبة للتكوين الطبقى للقرن التاسع عشر متجها الى الانحلال مع نشوء الاعمال الخاصة التى يدور حولها ·· ومن هنا حالة الشك التى تؤثر كثيرا بالتفكير السياسى الحالى ·· « وأزمة الاشتراكية » هى أيضا أزمة الليبرالية ، اذا لم نذكر المدافعين المحافظين عن التقاليد الصناعية ، التى تتميز حاليا فى الدول المتخلفة ·· « ومذهب المحافظين » فى أوروبا الغربية ذاتها سواء فى نظام المحافظين البريطانيين الذى يقابل التكوينات الديمقراطية المسيحية فى القارة الاوروبية ـ هو أساسيا بلا طبقات بأكثر من أن يكون ارستقراطيا · وهو من الناحية العملية تنظيم دفاعى للطبقات الوسطى القديمة والجديدة · ومثل باقى الحركات السياسية الاخرى فانه يتمزق بين المطالب المتضاربة للقيم الاجتماعية والسوقية ، ولو أن الدور المسيطر لرابطة الاعمال داخل الطبقة المتوسطة يتجه الى ترجيح الثقل نحو اتجاه واحـد ·· وعلى العكس فان تطور الحركة الاشتراكية التقليدية قد سار منـذ سنة ١٩٤٥ على خطوط تحولها الى تحالف عمالى منظم مع قسم من الطبقة المتوسطة المهنية ، ومع

(١٩٥) نفس المرجع ·

كون الطبقة المثقفة الفنية لبه وجوهره • وهذا التحول هو الذى يميز الاشتراكية الحديثة عن مختلف الاتجاهات السابقة لسنة ١٩٤٥ التى جعلت شخصيات سياسية مثل مستر جيتسكل أو مسيو منديس فرانس أن يقفا هذا الموقف الغريب للغاية ضد (المنظر الخلفى) القاعدة الخلفية للوعى الطبقى مطابق تماما لموقف الحركة العمالية التقليدية (١٩٦) •

واذا كانت الملاحظات السابقة تعنى أساسيا بالمطالب المتضاربة المتفكير الليبرالى والاشتراكى ، فالسبب هو أنه لا يمكن الكلام جديا عن علم الاجتماع عند المحافظين ، (اذا تركنا جانبا المذهب الكاثوليكى التقليدى ، الذى يبدو أن تطبيقه فى الوقت الحاضر قد تنكب بين الشواطى الرملية ومستنقعات « الدولة المتحدة » Corporation State والديمقراطية المسيحية فى غرب أوروبا هى « كتلة تضامن » لمصالح الطبقة المتوسطة والفلاحين ، ارتبطت معا بالرغبة فى تخفيض توقيت التغيير الاجتماعى وذلك لجعله محتملا لاولئك الذين يعنيهم ذلك ، بالاضافة الى الجناح اليسارى لاتحادات العمال الكاثوليكية ذات الاتجاهات شبه الاشتراكية •• ان عقيدته اختيارية Eclectic بالضرورة ولو أنها على وجه الاجمال ديمقراطية •• وفى غير ذلك فان مبدأ المحافظين يظهر بمثابة اندماج بين الاتجاهات الصناعية التقليدية ، وبين الاعمال الكبرى الحديثة • « والتفكير » الذى توحى به هو من النوع الذى يرتبط بالطبقات المحظوظة فى كل أنحاء العالم ، وقد يكون مما لا جدوى منه التحرى فى مذهب المحافظين (توريزم Toryism) البريطانيين اذ أن نهاية الامبراطورية قد حرمته من سبب وجوده التقليدى •• وعلى أى حال فانه لا يملك نظرية معينة للمجتمع الحديث •• ويمكن أن يقال المثل عن الاحزاب المحافظة الاخرى الملتزمة بالدفاع عن الطبقات الحكومية التقليدية والقيم المقررة •• والديجولية استثناء جزئى لذلك •• ان رجالها المثقفين والمتحدثين باسمها يبدو أنهم يتحركون نحو مذهب تختلط فيه الاصداء الفنية Technocratic والآراء الاستبدادية للتخطيط ورقابة الدولة •• انهم يبدون على الاقل أنهم قد

---

(١٩٦) كانت هزيمة حزب العمال البريطانى فى الانتخابات العامة سنة ١٩٥٩ سببا فى جدل حاد فى هذا الصدد ، وصل فى احد مراحله الى التهديد بتصدع الحزب الى ان حصل « العاملون للتجديد Modermizers » على السلطة العليا •• كما ادى الى ظهور مطبوعات هامة ، انظر بصفة خاصة (مارك ابرام) و (ريتشارد روز) « هل ضرورى ان يخسر العمال ؟ » لندن وبلتيمور سنة ١٩٦٠ ـ وليبسيت Lipset « هل يجب ان يربح المحافظون باستمرار ؟ » نيوليدر عدد ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

أدركوا الحقيقة ــ التي من الواضح أنها لا تزال مخفية عن ناقديها الاحرار ــ بحيث لم تعد الحكومة البرلمانيةمن النوع الكلاسيكي تعتبر عملية ، وهي عند هذه النقطة تصطدم بخصومها في الجناح اليساري الذين يلتزمون مثلها بالتخطيط المركزي ، ولو مع مزيد من التأكيد على المشاركة الشعبية ٠٠ وعلى وجه الاجمال فان الاحزاب المحافظة ومدارس الرأى تبدو معلقة في حالة من الشك بين الاتجاهات الليبرالية السابقة واللاحقة وبين مختلف صور التفكير ٠ وعند أقصى الطرفين تقيم الشعارات الفاشية لحكم الصفوة والشعارات الشيوعية التي تكرر الحديث عن الصراع الطبقي ٠٠ تقيم هذه وتلك ضجة متنافرة ٠ وقد أخذتهذه الحركات الاستبدادية ، بسبب قسوة وعنف الفاظها ، تبدو في وقتها نوعا ما ضدالمجتمع الغربي المعاصر ، ولو أنها لا تزال قادرة على التأثير في النخبة المثقفة في الدول المتخلفة وارباكها ٠٠ وتحصل الفاشية على بعض المزايا القصيرة المدى من مشاركتها التقليدية « للوطنية » ولكنها تفشل في ذلك قطعا في المدى الطويل ٠٠ واعدادها الثقافي على أى حال اضعف بكثير من أن يتطلب اعتبارا جديا ٠٠ والحركة الاستبدادية (أو الاحتكارية الشاملة) Totalitarian في حالة فوضى وقتية ، والستالينية منبوذة في أوروبا الغربية ، مما يسبب للحزب الشيوعي مشكلة تجديد مذهبه المتحجر أى جعله مطابقا للعصر ٠٠ وهكذا نجد أنفسنا نواجه الخلاف بين النظريات الليبرالية والاشتراكية بأكثر مما كان يحدث لتكوين أوروبا التقليدى ، وكذلك مع الفلسفات السياسية المشتقة على التوالى من الليبرالية الكلاسيكية ومن اشتراكية القرن التاسع عشر وهذه الاخيرة هي بالطبع ماركسية أساسا ، ولو أنها ليست كذلك بصفة مطلقة ٠

وقد يكون مشوقا عند هذه النقطة أن نشغل ببحث انتقادى لما كان يحدث للنظرية الاشتراكية منذ تكوينها في بادىء الامر بواسطة سانت سيمون Saint-Simon و برودهون Prondhon وماركس في القرن الماضي ٠٠ ولكن يجب مقاومة هذا الاغراء فان هذا الموضوع لا نهاية له ويتطلب معالجة منفصلة ٠٠ ولكن اذ قيل الكثير عنه في سياق هذا التحليل للتطورات الاوروبية منذ سنة ١٩٤٥ حول تحول اقتصاد السوق الى شيء يشبه تكوينا من الرأسمالية الليبرالية والاشتراكية فقد يمكن أن تكون كلمة تحذير في محلها : لقد بدا الامر يبدو كما لو كان الاقتصاد المختلط يمكن أن يصبح مقدمة لشيء أشبه باقتصاد مخطط ، ولكن ليس من الضرورى أن ينتج عن ذلك أن الاشتراكيين الديمقراطيين سيكونون أسعد حالا من الاحرار ببعض النتائج السياسية لهذا التطور ٠٠ واذا

تركنا جانبا الفلك السوفييتي الذى ربما كان غير ناجح سياسيا واقتصاديا لتأدية غرضنا ــ فان الكثير من مشاكل نموه لترجع الى عدم توفر رأس المال، والشواهد المماثلة على التخلف ــ الا أنه لا يزال من الممكن القول أنه بالرغم من نمو التخطيط المركزى الا أن الاشكال الديمقراطية للحياة العامة قد صار الاحتفاظ بها بل حتى تقويتها ٠٠ على أنه لا يمكن أن ننكر أنه توافرت فى السنين الاخيرة زيادة ملحوظة فى حصيلة الاتجاهات الفنية وبخاصة فى دولة مثل فرنسا لا يتوقع فيها هذا والمقصود بعبارة (تكنوكراتيك ×) الاتجاه نحو التنظيم الطغوائى للحياة الاقتصادية ، بكيفية ليست ليبرالية ولا اشـتراكية ، والتى لا تكون عناصرها التى تدور حولهـا لا الموظفون ولا العمال الصناعيون ، ولكن واضعو الخطط أنفسهم ومن يتبعهم ، بالاضافة الى الطبقة الادارية فى مجموعها ٠٠ واذا استمر هذا الاتجاه دون عائق ، فان رقابة الدولة قد تعنى ــ مؤقتا على أى حال ــ حـكم فئة جديدة ذات امتيـازات (ليست « طبقيـة » وبالطبع ليست « طبقة جـديدة » ، بل بالاحرى نخبة سياسية ذات وظائف فنية وشبه محتكرة لعالم التخصص ٠ وقد تكون هذه لمحة بارقة غريبة لبعض الآمال الموعودة ولكن الشىء السىء هو أن مثل هذه الحالة يمكن أن تعتبر « متقدمة تاريخيا » طالما بقيت ٠٠ والى الآن ليست هذه الحالة الا سـحابة كبيرة فى الافق ٠٠ والارجح أنها ستتوقف على النضج السياسى للنخبة الديمقراطية اذا تحقق التهديد ٠

الحرية والمساواة :

كان معظم أوروبا بعـد الثورة الفرنسـية بخمسـة وأربعين عاما قد اسـتوعب عواقب تلك الثورة ، وأصبحت الليبراليـة محترمة ولو أن الديمقراطية لم تحصل على هذه النتيجة ٠٠ ويقتضى أن نتساءل ما اذا كان بعـد أربع حقبـات ونصف بعـد طوفان ١٩١٧ هل توقفت الثورة الروسية عن أن تبدو مبشرة أو منذرة ، ولا شك أن النقطة التى تفشل فيها المقارنة تحددها العلاقة السياسية الفعلية بين الاتحاد السوفييتي والغرب ٠ وفى الثلاثينيـات من القرن الثـامن عشر نشـطت اليعقوبيـة وامتنعت فرنسا عن ازعاج جاراتها ، وفى حقبة سنوات ١٩٦٠ بدت البلشفية غير متفقة مع العصر ، ولكن الاتحاد السوفييتي كان أبعد من أن يؤكد وجوده ،

× فى الاصل *Technocratic* وتعنى النظرية او العقيدة لنظام حـكم مقترح يعتبر صالحا للعصر الذى تكون فيه كل الموارد الاقتصادية وكل النظـام الاجتمـاعى تحت سيطرة العلماء والمهندسين (المراجع) ٠

ومن هنا نشأت العادة الملحة فى النظر الى كل التغييرات الاشتراكية المعاصرة تبعا لما اذا كانت منطبقة مع تنبؤات الماركسية ـ اللينينية ٠٠ على أنه من الواضح أن هذه طريقة خاطئة فى معالجة الموضوع ٠٠ فان الماركسية الكلاسيكية قد استوعبتها بهدوء الاشتراكية الديمقراطية ، وجزئيا الفلسفة الاكاديمية وعلم الاجتماع ٠٠ وفيما يختص باللينينية فهى غير متعلقة بالموضوع ٠٠ وما من أحد مهما كانت ميوله السياسية يمكن أن يدرك المظهر الاوروبى اليوم بتطبيق المستويات اللينينية ٠٠ أن الطريقة الوحيدة المنطقية هى غض النظر كلية عما يقوله الكتاب السوفييت عن الشئون الخارجة عن بلادهم ، ومعالجة أوروبا الغربية كمجتمع اجتاز المرحلة الخاصة بالتنازع الطبقى الذى كان يتصل بالمراحل الاولى للثورة الصناعية ٠٠ والقول بهذا لا يعنى الاتفاق مع الرأى الاكاديمى الحالى الذى يدعى بأن مثل هذا العهد لم يوجد اطلاقا ، بل لمجرد الاعتراف بأن ذلك العهد قد انتهى الآن ٠

واذا ما استقر ذلك ، يمكن للانسان أن يبدأ فى التقدم بأسئلة لها معناها ٠٠ فمثلا يمكن أن يسأل بأى معنى يمكن أن يقال عن أوروبا الغربية أنها قد مارست تحولا اجتماعيا خلال النصف قرن الاخير ٠٠ لقد تناقش اخصائيو الاجتماع فى بريطانيا وغيرها فى السنوات الاخيرة حول هذه المسألة ووصلوا الى اجابات ، مع كل الخلافات التى لا مناص منها والتى تعزى الى وجهات النظر المتضاربة ، الا أن بينها كثير من أوجه الشبه المشتركة ، تبعث على الاعتقاد بوجود اجماع فى الرأى الى حد ما حول الامور الاساسية (١٩٧) ولذلك فيمكن الاختلاف حول مدى ما غير تشريع الترفيه فعلا من ظروف حياة الاغلبية ، مع الاتفاق على أن شيئا أشبه بثورة اجتماعية قد حدث ، بالمقارنة مع العهد السابق لسنة ١٩١٤ عندما كانت البطالة الجماعية وحالة الفقر هى القاعدة ٠٠ وقد رأى نصف القرن نفسه تحسينا أساسيا فى الظروف الصحية ، وهنا ، مرة أخرى ، يمكن التساؤل

---

(١٩٧) انظر كتب كول *Cole* و آرون *Aron* و دارندورف *Dahrendorf* بيتر لاسليت *Peter Laslett* « الثورة الاجتماعية فى عصرنا » ـ صحيفة ليستنر بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٦٢ ـ ريتشارد وولهيم *Richard Wolheim* الاشتراكية والثقافة ـ الين *Allen* « ثورة الياقة البيضاء » ليستنر ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦١

كم من هذا يعزى الى التغيير التكنولوجى ، ومقــدار ما يعزى الى ازدياد الثروة ، وقدا ما يعزى الى التشريع الاجتماعى (١٩٨) ٠٠ وكيفما كانت الاجابات الدقيقة على هذه الاسئلة المتشابهة ، فان قلة من الناس ينكرون أن الاوروبيين الغربيين يعيشون اليوم فى وسط يختلف اختلافا عظيما عن العصر قبل سنة ١٩١٤ولنأخذ مثلا لذلك : ان عدد الاطفال الذين ولدوا لكل عائلة فى بريطانيا فى أواخر القرن التاسع عشر كان فوق الاربعة بينما حاليا لا يصل الى اثنين ونصف ، وهذا الاختلاف لا يدل فقط على توقع حياة أعظم بالنسبة للاغلبية ، بل أيضا تغييرا جذريا فى كيان المرأة ، ولا سيما طبقة المرأة العاملة . التى كان نصفعددها يضع حوالى عام ١٩٠٠ من ٧ الى ١٥ طفلا ٠٠ وكل فرد حر فى أن يدعى أن هــذا كان بكيفيــة أساسية نتيجة لتشريع الترفيه ، ولكن لا أحد يستطيع أنه ينكر أنه يرجع الى التحول فى ظروف المعيشة ، والعادات الاجتماعية ، والطوابع العقلية ٠ ويمكن أن يقال نفس الشىء عن السرعة فى تملك المنازل والحصول على مواد الاستهلاك الدائمة وذلك بنمو فئة من العمال شبه المهرة ، والموظفين ذوى الياقات البيضاء ، والفنيين الذين لم يعودوا يتعرضون للبطالة المتوالية ٠٠ والدليل على أن هذا ليس « الارستقراطية العمالية » التى كانت فى تصور لينين ، أن الاحزاب الشيوعية فى ممارستهــا العملية اليومية قد عودت نفسها على وجود هذه الفئة ، بل أنها كانت تحصل على تاييدها ٠٠ وهنا ، أيضا ، يمكن أن يتساءل الانسان عما اذا كان هناك أكثر من تعجل من الاتجاهات المنظورة قبل عام ١٩١٤ ، ولكن الحقيقة البارزة هى أن التعجيل قد اقترن مع التغييرات الاجتماعية السياسية السابق ذكرها ٠٠ والى الحد الذى تعمل فيه العمالة التامة على مســاواة خلافات الدخل ومســتويات المعيشة بين العمال المهرة وغير المهرة أو بين العمال والموظفين الكتابيين ، فان التغييرات الاجتماعية ستصل الى تغيير التكوين الطبقى ، الذى بدوره يعتبر ملائما من الناحية السياسية ٠٠ ان المساواة الاجتماعية تعمل على المساواة السياسية ، وهكذا تجعلها فى النهاية أكثر سهولة على تشغيل نظام ديمقراطى يرتكز على درجة معينة من القبول والتفاهم المشترك ٠٠ والى الحــد الذى يحصــل فيه هــذا تتوقف الديمقراطيــة عن أن تصبح

---

(١٩٨) ليسليت *Leslett* يذكر انه فى سنة ١٨٩٨ بينما لم يكن الا اقل من ٠٠٠ر١٣ شخص فى انجلترا وويلز يموتون من الجدرى ، هبط هذا العدد فى سنة ١٩٤٨ الى حوالى ٣٠٠ شخص ٠٠ بينما هبطت وفيات الدفتريا من ٠٠٠ر٧ شخص الى ١٥٠ شخص ويرى أن مثل هذه التغييرات لا يمكن الا أن تدل على تحول واعى ، ولو ان الوصف بكلمة « ثورى » ليست بالضرورة ملائمة لها ٠

« ديمقراطية بورجوازية » دون أن تصبح بذلك اشتراكية ٠٠ وهذه هى الحالة الوحيدة لمشكلة (تطور المعانى) التى يواجهها اخصائيو علم الاجتماع الذين يعالجون هذه الاوضاع بصفة جدية ٠٠ وليس هناك عيب فى التعبيرات بل يحدث أن يكون بعضها فى حاجة الى تكييف نظر لان الحالة قد تغيرت (١٩٩) ٠

وعندما نأتى الى تقدير الملاءمة السياسية للانواع التى تغيرت للدخل أو العمالة ، نواجه المشكلة المألوفة الخاصة بتمييز البيانات الخيالية من البيانات ذات القيمة ، وليس من السهل دائما تمييز ما يحدث من نتائجها الاحتماليه أو الافتراضية ٠٠ ولنأخذ مثلا آخر من الملاحظات الاحصائية ، التى تدل على أنه بينما كانت الخدمة الشخصية فى سنة ١٩٠٠ هى العمل الرئيسى لكل النساء العاملات فى انجلترا ــ حيث كان يوجد ٥ر١ مليون خادمة من بين ٤ مليون من النساء العاملات ــ وقد اختفت فى سنة ١٩٦٠ الخدمة النسائية فى الغالب ، بينما فى نفس الوقت بلغ عدد النساء المشتغلات فى المكاتب مثل عدد الخادمات منذ ١٦ سنة مضت وهذا حسن الى الآن ٠٠ على أن الامر الاكثر صعوبة هو تقرير ما اذا كانت النسبة العالية من النساء العاملات فى الاعمال الكتابية مرتبطة بحقيقة « **أن ثلثى الموظفين غير النظاميين فى بريطانيا عبارة عن طبقة ذوى الياقات البيضاء** (٢٠٠) » وهناك افتراض واضح بهذا الصدد ولكن يحتمل أيضا أن تكون الاتجاهات المضادة للاتحادية تؤثر على الموظفين الكتابيين من الرجال والنساء على حد سواء ٠٠ على أنه فى السنوات الاخيرة فان العمالة التامة ، والمساواة الاجتماعية ، والتضخم ، والتشغيل الآلى فى المكاتب قد اتحدت كلها على ازالة الفوارق بين العمال ذوى الياقات الزرقاء وذوى الياقات البيضاء ، وقد سهلت مهمة منظمى الاتحاد وأغرت فئة المقاومة على ممارسة المساومة الجماعية بل حتى على الاحزاب ٠٠ وهذه الميول المتضاربة تعمل كلها فى وقت واحد ٠٠ ومدارس علم الاجتماع والفلسفة السياسية ــ تبعا لاتجاهها ــ ستفسر مطابقتها بكيفية مختلفة ٠٠ وأغلب ما يمكن قوله ، دون تحيز ، هو أن المحافظين سيؤكدون الفوارق ويحاولون العمل على سلم طبقى مدرج ، بينما سيضغط الاحرار على أهمية المهارة وأن « المستقبل مفتوح أمام المواهب » وسيركز الاشتراكيون ، كما كان شأنهم قبلا ، على

---

(١٩٩) بخصوص بعض التعقيدات لهذا الانشقاق بين القوة العمالية الحديثة انظر كول *Cole* **نفس المرجع ص ٣٦ ٠**

(٢٠٠) الين *Allen* **نفس المرجع**

المساواة وتحقيق أعظم حالة من الرضاء لاكبر عدد ‥ وسيطالب كل حزب ، باخلاص واضح ، بأنه يهتم « بالعدالة الاجتماعية » ـ وللتعبير بالعدالة قيمته ولذلك فهو فى النهاية مسألة فلسفية ‥ على أن جميع المختصين يعتمدون على نفس المجموعة من الحقائق ويجب بكيفية ما أن يكيفوا سياساتهم لتضع فى حسابها الميول الاجتماعية المفتوحة جزئيا فقط أمام التوجيه الواعى ٠

وبالطبع أن هذا الهامش من الحرية ـ حرية تشكيل الظروف التى يعيش فيها الناس ويعملون ـ هو الذى يكون الحقل الحقيقى للتضارب السياسى ‥ ومبدأ المساواة الاجتماعية ، والاصرار الليبرالى على المنافسة الحرة ، ويعتبر تفضيل المحافظين للفوارق التقليدية ملائما طالما بقيت منطقة للاختيار الفعلى ‥ والمفترض أن هناك مدى معين للاحتمالات ـ منتصف الطريق بين « الواقعية المادية » « والفوارق المذهبية » ـ حيث يستطيع الناس أن يقرروا عمليا كيف يريدون أن يعيشوا أو ما هى التضحيات التى هم مستعدون لبذلها ‥ والافتراض صحيح بالنسبة لبعض الافراد فى معظم الظروف ، وفقط فى الوسط السريع التطور والمتسم بالسيولة اجتماعيا يكون معظم الناس على وعى به كامكانية حقيقية ‥ وربما كان هذا أقرب ما يمكن الوصول اليه لوصف ما تعنيه « الديمقراطية » فعلا بالنسبة لجمهور الناخبين فى المجتمع التام التصنيع ‥ انه يعنى بوضوح شيئا يختلف نوعيا عن تنظيم المصالح الطبقية والطائفية ولو أن هذه لا تغيب عن النظر اطلاقا ‥ وعندما يكون هناك قليل من الامن ، اذ تكون الاحتياجات المادية الاساسية مكفولة أو مضمونة مبدئيا ، ان قليلا أو كثيرا ، فان الديمقراطية تتخذ شكل الجدل والتنازع حول الطرق المتناوبة لتنظيم الحياة الاجتماعية ‥ والاسكان والتعليم يمكن أن يصبحا اذن أكثر أهمية عن مستوى الدخل ‥ ومن الجنون الادعاء أن أوروبا الغربية فى مجموعها قد سبق أن مرت فى هذه المرحلة ، ولكن بعض أجزائها قد مرت فعلا ، ومن الواضح أن الميل يتجه الى هذه الناحية ‥ وازاء هذه الصورة الخلفية فان المنازعات المتخلفة الراكدة بين «الديمقراطيين المسيحيين» « والديمقراطيين الاشتراكيين » وبين « المحافظين » و « الاحرار » تقلل من نفسها فى محاولة للبحث عن طرق تبادلية لتنظيم الحياة الجماعية لرابطة ذات مشاركة أساسية فى القيم التى تتقاسمها الطبقات المتوسطة والعاملة على السواء ٠

وتتعلق صلاحية هذه الصورة ـ من وجهة نظر الاخصائى الاجتماعى ـ الى حد كبير على فكرة الانسان عن مدى أهمية البناء الطبقى المتوارث ، أم أننا فى الحقيقة لا نتقدم نحو الحالة التى لا توجد فيها تلك الاهمية التقليدية

للطبقات ٠٠ ان الاحرار بطبيعة الحال لم يظهروا أى اهتمام عظيم بالطبقية ، بينما الاشتراكيون ـ ولاسباب مختلفة ـ التقليديون قد استغلوها الى أقصى حد ٠٠ وتعتبر الاختلافات الطبقية فى المذهب الليبرالى الفردى من الرواسب المؤسفة والوقتية أو الانتقالية للمجموعات الثابتة فى المجتمع الصناعي ، بينما يميل الاشتراكيون على العكس الى التأكيد بأن الطبقات ظهرت الى الوجود نتيجة للسير فى عملية التصنيع التى تقف موقف التضاد من مالكى وسائل الانتاج ومن العمال ذوى الاجور الذين لا يملكون شيئا٠٠ ويعانى الاحرار والماركسيون الارثوذكس الكثير من نفس التحديد بأكثر عما حدث فيما بين ١٨٣٠ ، ١٩٣٠ عندما حولت الثورة الصناعية المجتمع الاوروبى الى نزاع حاد بين البورجوازية والبروليتاريا ٠٠ والنتيجة أن كلا المدرستين تستمران فى المجادلة حول مشكلة تتحول بسرعة الى أن تصبح هامشية : وهى ما اذا كان المجتمع البورجوازى الصناعي ينشق الى طبقات وقد يكون أقرب الى المعقول التساؤل عن نوع التقسيم الطبقى الذى يحتمل أن يأخذ مكانه بمجرد أن يتم استيعاب الثورة التكنولوجية ولكن النظرية الاجتماعية تكون دائما متخلفة بضع خطوات خلف الحقائق ٠٠ وفى دولة مثل بريطانيا حيث احتفظت الارستقراطية الصناعية القديمة بمزاياها الاجتماعية وبعض النفوذ السياسى ، كان يمكن أن يوجد أناس يجادلون بكل جدية حول ما اذا كانت القاب الشرف يجب أن يستمر منحها لرجال الاعمال وزعماء الاتحاد ٠٠ كل هذا يتعلق بالجوانب الجدية والهزلية للحياة الاجتماعية وليس له أى أهمية سياسية ، أن « الطبقية » كتجسيم للرقابة الاجتماعية بواسطة أقلية متميزة ، « والطبقية » كالحيازة الوهمية كثيرا أو قليلا لعلاقات تقليدية من التمييز الاجتماعى ولكن هذه مسألة أخرى ٠٠ فالاولى هى مسألة نظرية وعملية خطيرة ، وأما الثانية فالافضل أن تترك للصحفيين والروائيين المشهورين (٢٠١) ٠

---

(٢٠١) وتجنبا لسوء الفهم ، يجب التاكيد ان هذه الملاحظات تشير الى اوروبا الغربية أما فى الولايات المتحدة ـ على قدر ما يمكن للمشاهد الخارجى ان يحكم ـ فان العقيدة الرسمية تصف الراى فى هذا الصدد بانه :

(أ) فى الديمقراطية لاتوجد طبقات ٠

(ب) ان كل فرد يتبع أو يقتضى ان يتبع للطبقة المتوسطة ٠

(ج) يتوقف كلية على تقدير الفرد لكيانه الاجتماعى الشخصى ، ما هى الطبقة التى يتبعها ٠٠ والفكرة الأخيرة لاسباب واضحة ، هى المعروفة بين المؤلفين الروائيين، وفى المدة الاخيرة احرزت ايضا بعض الرواج بين الكتاب السياسيين الأوروبيين

واذا كان للانسان أن يستخلص من أمور تافهة مثل « حالة الوعى » Status Consciousness أو « الثقافة المقررة » Establishment Culture التى تتعلق فى الواقع بالفئـة أو الطائفة أكثر مما تتعلق بالطبقـة ، فانه سيواجه مشكلة تمييز مجتمع لا يزال الى حد كبير رأسماليا ولكنه لم يعد بعد بورجوازيا .. وفي مثل هذا المجتمع ، يتجه التقسيم الطبقى الى أن يتناسب جزئيا مع ملكية رأس المال ، وجزئيا الى أن يقف فى درجات السلم الطبقى الصناعى ، مع استغلال المنظمين والعلماء والفنيين بعض امتيازات فئة أصحاب الاعمال القديمة .. ولو أن هناك أسباب وجيهة لرفض الفكرة المشهورة عن « الثورة الادارية » Mangerial Revolution – ولو بسبب أن « المديرين » The managers كانوا حتى الآن يحجمون عن التفكير فى العمل كمجموعة (٢٠٢) فان هذا الظهور لسلم طبقى يرتكز جزئيا على المهارة الفنية يكون شيئا جديدا .. كما أنه يفرض مشكلة بالنسبة لانصار جميع الفنية لهو شىء جديد .. كما أنه يفرض مشكلة بالنسبة لانصار جميـع المدارس السياسية الكبرى القديمة .. ان المحافظين يميلون فطريا الى الترحيب بفكرة الدرجات الطبقيـة Status Hierarchies ، ولكن مشاعرهم كانت حتى الآن متجهة نحو الثقافة الصناعية والارستقراطيات الارضية : ومن الصعب أن نجعل فلسفة بورك Burke أو هيجيل Hegel تنسجم مع حقيقة المجتمع الحديث .. ويتجه الليبراليون بكليتهم نحـو التقدم الصناعى والادارة العلمية ، ولكن معظمهم ما زال يتجنب « الفنية » Technocracy والتخطيط المركزى .. ويحبذ الاشتراكيون التخطيط والملكية العامة ، ولكنهم يحجمون عن تبرير الاختلاف فى المكانة والاختلافات فى الدخل .. وربما كانت الفاشية العقيدة الوحيدة الموجودة للصفوة – قد صار التنديد بها بواسطة الجنون الاجرامى من اتباعها .. والستالينية كمذهب تتفق جيدا مع حقيقة الحكم غير المقيد لنخبة سياسية مأخوذة الى حد كبير من الفئة الموجهـة الجديدة ، ولكن معظم الشـيوعيين ، لاسـباب سياسية ، يضطرون الآن للادعاء بأنهم يعارضونها ، وحتى أكثرهم ثقافة وانتقادا لم يدركوا لغاية الآن الاهمية الاجتماعية للحكم الستالينى .. أننا نعيش فى وسط قد تحول بواسطة التغيير الفنى نتيجـة لحربين عالميتين وانقلاب اجتماعى ، ولكن السياسيين والكتاب يواصلون مناقشة المسائل بكيفية مشتقة من الخلافات السابقة .. ومن المفيد أن تكون هناك درجة من التحفظ فى مثل هذه الامور ، لانه توجد ، قبل كل شىء بعض العوامل التى لا تتغير ، على أنه فى الاعتبارات الهـامة تعتبر النظرية الاجتمـاعية الآن

---

(٢٠٢) انظر كول *Cole* نفس المرجع ص ٩٨ .

خارجة عن الاوضاع بكيفية خطيرة ٠٠ وكما أن كثيرا من الاوروبيين من الجيل (السلالة) الاكبر لم يهضموا بعد حقيقة أن الدولة الوطنية ذات السيادة قد أصبحت عديمة القيمة ٠ كذلك يوجد احجام ملحوظ للاعتراف بأن مسألة الحرية والمساواة لا يمكن فرضها بعد الآن بالاسلوب التقليدى للقرن التاسع عشر ، ان الديمقراطية فى أوروبا الغربية قد أصبحت الآن مستقرة وموطدة ، ولكن لايزال يوجد الكثير مما يتطلب التوضيح النظرى ٠ وهذا لا يرجع فقط الى الماركسيين ، ولو أنهم فى السنوات الاخيرة أضافوا الى حالة الارتباك بأن أغمضوا أعينهم عن بعض التغييرات الاجتماعية الظاهرة وتجاهلوا ملاحظات ماركس على الموضوع ٠ وهذه غلطة جميع الاحزاب ٠٠ انها تحجم عن الاعتراف بأن الحقيقة التى تواجههم لم تعد بعد هى الحقيقة التى كانت معتقداتهم فى يوم ما متفقة معها ٠

ومثل واضح على هذا التخلف ، فى المحاولات الاخيرة لاعادة النظر فى العقيدة الاشتراكية لجعلها متلائمة مع الماركسية الحالية ٠٠ وقد اتخذ هذا فى ألمانيا الغربية شكل تخل اجماعى ليس فقط عن بقايا التعبيرات اللغوية الماركسية بل حتى عن الالتزامات الاشتراكية التقليدية بالملكية العامة (ولو أنه لا يشمل الرقابة العامة على اقتصاد السوق) وقد شهدنا فى السنوات الاخيرة فى فرنسا ، من ناحية أخرى ، ذلك المشهد العجيب لمنديس فرانس ــ وهو ليبرالى « كينيزى » ليس له مثيل ــ يخرج كزعيم لاشد الحزبين الاشتراكيين يسارية ٠٠ والواضح أن هذا يعزى ــ بغض النظر عن العوامل الشخصية ــ الى الاعتقاد المتزايد بين الاقتصاديين التقدميين وواضعى الخطط بأن الاقتصاد الفرنسى يتطلب مزيدا من التوجيه المركزى الحيوى أكثر مما يحتمل أن يحصل عليه تحت النظام الديجولى المحافظ نوعا ما ، وفى ايطاليا يبدو أن الاشتراكيين يتحركون نحو المشاركة مع الحزب الديمقراطى المسيحى الحاكم ، وبذلك يعززون الاتجاه العام لاوروبا الغربية ٠٠ أما الموقف البريطانى فهو أفضل ما عرف من بينها جميعا ولو أنه ليس بالضرورة أفضلها من ناحية قربة الى الفهم ٠٠ وهو يفسر عادة بمعركة حول الالتزام التقليدى لحزب العمال بالملكية العامة للصناعه (الذى وصف بالماركسية فى بعض الهيئات ولو أن الاساس قد وضع بواسطة زعيم الفبيانية Fabianism سيدنى ويب (٢٠٣)

---

(٢٠٣) ان البند الواضح فى وثيقة سنة ١٩١٨ الذى التزم فيه حزب العمال لأول مرة بالعقيدة الاشتراكية ، يشير باختصار الى « الملكية العامة لوسائل الانتاج ، وأفضل الوسائل التى يمكن الحصول عليها للادارة الشعبية والرقابة على كل صناعة او خدمة » انظر هنرى بيللنج ــ تاريخ مختصر لحزب العمال ــ لندن ونيويورك سنة ١٩٦١ ــ ص ٤٤

على أنه يوجد سبب للاعتقال بأن محاولة تجديد شكل الحرب قد تؤدي الى نزاع شديد ، حتى لو لم تكن الزعامة قد اختارت أن تضع هذه المسألة فى البرنامج ٠٠ ان النزاع يتحول فى الواقع حول ما اذا كانت « الاشتراكية » تعنى أكثر من الرقابة المركزية ، وادارة اقتصاد «مخطط » يكون أيضا اقتصادا « مختلطا » ٠٠ ولكن الاشتراكيين المنقحين Revsionist الحديثين يحجمون عن الاعتراف بذلك علنا فى الوقت الحالى والهدف العملى الوحيد هو كيف يجعلون الاقتصاد المختلط يعمل ٠٠ وليس مما يتفق مع مذهبه أن يعترف أن هذا الطريق الوسط هو أعظم ما يمكن أن يؤمل فيه ، بالمثل كما يحجم المحافظون والاحرار عن الاعتراف بأن هذا يصبح من عادتهم أيضا ٠٠ ونلاحظ مرة أخرى أنه حتى الاقتصاد الاشتراكى المخطط أى الاقتصاد الذى يسيطر فيه القطاع العام على الميدان ويشمل كل أو معظم الصناعة الواسعة المدى ، يمكن أن يقصرعن احراز الدخل المثالى الاشتراكى وحالة المساواة ٠٠ وفى الواقع أنه قد يتعارض معه من ناحية أن الكفاية الاقتصادية ستسبب فوارق كبيرة فى الدخل (ولو لم تكن فى الثروة الخاصة المملوكة) وفى السلطة ٠٠ واننا فى الحقيقة نعالج ثلاثة مشاكل مختلفة ٠ الاقتصاد المختلط ، والتخطيط الاشتراكى ، ثم استهداف مجتمع تختفى منه المنازعات الاقتصادية ، والمشكلة الاخيرة فقط هى التى تتلاءم مع الاشتراكية كهدف أدبى مثالى ، تمييزا لها عن الاقتصاد المرسوم والمصمم على الورق ٠

ولاسباب واضحة ، ترتبط هذه المسائل بكيفية وثيقة بالتسلط الاجتماعى والقوة السياسية ٠٠ وفى المجتمع المفتوح تماما اما أن يختفى الوعى الطبقى واما أن يتوقف على العمل الوقتى لكل فرد ٠٠ ولكن مثل هذا المجتمع غير موجود ــ على الاقل فى بريطانيا حيث يرزخ النظام الاجتماعى تحت وطأة اختلافات غير مقبولة ولا ملائمة تقع فوق رأس البناء الطبقى الموروث ٠٠ وعلى أى قياس فان بريطانيا تعتبر أقل ديمقراطية من معظم الدول الاوروبية ، اذا لم نذكر الولايات المتحدة ٠٠ وهى من ناحية أخرى تامة التصنيع بكيفية تتيح أعظم ثقل سياسى كامن للطبقة العاملة المنظمة ٠٠ ولهذا فان ما فى هذه الطبقة من ضعف أو ما تواجهه من تحذيرات ، وما لهذا من أثر فى الحزب ليبدو واضحا للعين المجردة ٠٠ ويمكن القول أن التجربة القصيرة لحكم العمال فى بريطانيا بعد الحرب كانت تعليمية وبالاخص من ناحية تأثيرها فى اظهار عدم النضج السياسى للطبقة العاملة ٠٠ وان لم يكن من شك من ناحية أخرى فى أن الاقلية المفكرة داخل الحركة العمالية تتجه فطريا نحو الاهداف التى تتجاوز فى النهاية

حالة الرفاهية ، ثم الى شيء ربما أمكن أن يوصف بالاشتراكية ٠٠ وسواء أكان يمكن تحقيق هذا عمليا فى الجيل الحالى (وفى دولة تعتمد الى مثل هذا الحد على التجارة العالمية مثل بريطانيا) فان هذا شيء آخر ، أما اذا تبين أنه مجرد توقع خيالى فمن الممكن أن يتوقع الانسان بثقة تقدما أبعد للتمرد الرومانتيكى بين الاقلية من الاشتراكيين النشطين الذين يلتزمون بشيء آخر يختلف جذريا عن الوضع الحالى ٠٠ فان الرومانتيكية وتخيل اسمى الآمال يسيران جنبا الى جنب ٠ والغرض الذى يتعذر احرازه يبدو وكأنه أحب الآمال ، وعلى العكس نتعجل الرغبات المستقبل ، لان الحاضر اما أن يكون غير جـذاب أو غير قابل للتغيير ٠٠ وقد يحـدث أن تواجه الاشـتراكية الاوروبية « أزمة وعى » اذ يزداد وضوحا أن التفاهم الاجتماعى الحالى هو أفضل ما يمكن احرازه فى الوقت الحالى ٠٠ وعلى أى حال فان هذه من بين المسائل الحقيقية تمييزا لها عن المسائل المزيفة التى كثيرا ما يروجونها فى الصحف والنشرات الانتخابية (٢٠٤) ٠

واذا كان الاشتراكيون فى ورطة بشأن « العمالية » واستمرار حالة الرفاهية ، فهذه أيضـا حالة خصـومهم ٠٠ ولكى يكونوا متمسـكين فان عليهم أن يؤكدوا أن الادارة المركزة للاقتصاد ، والاعداد العام للخدمات الاجتماعية انما هى وسـائل غير مرغوب فيهـا ، تتبع بصفة وقتية لداعى الضرورة ولكن دون أن يحتفظ بها لحظة واحدة أكثر من الحاجة اليها ٠ وهذا القول المعاد هو فى الواقع النظرية الملحة للطراز القديم من بلاغة المحافظين أو الاحرار ، ليس فى بريطانيا وحدها ٠٠ ويمكن تلخيصه فى العبـارة القائلة « أن الهدف الحقيقى من حالة الرفاهية بالنسبة للاحرار هو تعليم

(٢٠٤) نشرة حزب العمال الانتخابية فى سنة ١٩٥٦ « نحو المساواة » التى كانت فاتحة التراجع عن الاشتراكية التامة ، وصفها ناقد بكيفية غير ودية بأنها محاولة فاشلة لاستبدال ماركس بفرويد *Freud* وخلف هذا النوع من التوريات التهكمية كان الادراك المتعب لبعض المحافظين بان بريطانيا التى يحاولون المحافظة عليها هى دولة غير ديمقراطية بكيفية واضحة ٠٠ وحقيقى ان حزب العمال كان يبدو مهتما فى السنوات الأخيرة بالمساواة الاجتماعية أكثر من الملكية العامة ، وصحيح أيضا أن العدالة الاجتماعية هى ما يكرهه بعض المحافظين أكثر من أى شيء آخر ٠

الناس أن يستغنوا عنها (٢٠٥) » ٠٠ أما مدى اعتقاد أنصار المساعدة الذاتية الذين على قيد الحياة ـ والمرتبطين الآن مع خصوم المخططين فى معركة للسباقة (المؤخرة) فى الوقت الذى يحتاطهم من كل جانب هذه الانسياق المضطرد للاحداث ـ فى القيمة الواقعية لمثل هذه الشعارات فهذا أمر آخر ٠٠ ومن السهل التأكيد بأن الفرد يجب أن يكون المسيطر على مصيره : وأن يكون حرا فى انفاق دخله بالكيفية التى يراها ، وأن حريته الشخصية تكون مكفولة على أفضل وجه بواسطة ملكيته لممتلكات ٠٠ وعندما نجىء الى حد تنفيذ هذه الآراء عمليا ، يصبح للفردية بصفة عامة معناها ، وبالاخص بالنسبة لاولئك الذين لديهم بعض الممتلكات ، على أنها بالنسبة لغيرهم فانها تتحول الى فكرة أن الافضل أن يعهدوا بمدخراتهم الى هيئات الترفيه والتأمين الخاصة بدلا من الاعتماد على المجتمع ٠٠ أما لماذا يجعلهم هذا أكثر استقلالا ، فغير واضح ٠٠ كما لم يقل أحد أبدا لماذا تكون المدارس الخاصة أفضل من المدارس الحكومية (الا للسبب الواضح أنها يمكن أن تتيح تعليما أعلى للاقلية الغنية) ٠ والحقيقة هى أن الليبرالية الاوروبية فى الغالب تظل بعناد طبقة متوسطة فى مظهرها : وتخيلاتها لا تلائم واقعية مجتمع أغلبيته منذوى الاجور الذين يكون الاختيار الوحيد أمامهم اما تقديم الخدمات العامة أو لا شىء اطلاقا ٠٠ وهذه الخدمات فى كثير من الحالات قد تكون فى المرتبة الثانية اذا قورنت بأفضل ما يمكن أن تقدمه الاعمال الخاصة ٠ ولكنها أفضل من لا شىء ٠٠ وهذا اللا شىء هو بالضبط ما يمكن أن يحصل عليه الناس ولو أنهم تعطلوا عن عملهم ٠٠ وفى هذه الحالة فان التنازع بين الحرية وبين المساواة الاجتماعية يفسر نفسه بوضوح فى الجدل الناشب بين الاقلية المتميزة وبين الاغلبية العظيمة بحيث لا يكون مدهشا أن نجد الناخبين الديمقراطيين يحولون ظهورهم بحزم للاحزاب الملتزمة بالليبرالية الطبقية (٢٠٦) ٠

---

(٢٠٥) البروفسور الان بيكوك *Alan peacock* وقد ذكرها مستر تاوسند *Towsend* فى مجلة نيوستيتسمان ١٤ ابريل سنة ١٩٦١ ، وللوقوف على أوفى وأدق عرض لمذهب حرية العمل وعدم التقييد *Laissez faire* انظر المؤلف العظيم لمستر هايك *Hayek* « دستور الحرية » *The Constitutiou of Lbërty* لندن وشيكاغو سنة ١٩٦٠

(١٠٦) الا عندما اعادوا صقل مبداهم (كما حدث اخيرا فى انجلترا) لمراعاة وجود اصحاب الأجور ٠٠ ولكن فى مثل هذه الحالات يصبح استمرارهم على وصف انفسهم « بالاحرار » موضع نظر ٠

وبالتعبير الثقافى ـ ولو لم يكن بالتعبير السياسى ـ فان الحالة بالنسبة لمبدأ المحافظين الحديث أسهل ايضاحا ٠٠ والمحافظون الاصليون يشعرون بسعادة فى عـدم الاعتقاد لا فى الحرية ولا فى المسـاواة ، باستثناء أقلية منهم ، ولذلك فان هذه المشكلة الخاصة بالنسبة لهم غير موجودة ٠٠ واذا كانوا يملكون شـجاعة اعتقاداتهم لكانوا يقصرون حقوق التصويت على أصحاب الملكية بالاضافة الى الطبقات العليا من سلم الدرجات الادارى ٠٠ ولما كان هذا ليس ممكنا عمليا فانهم يعتمدون على تصرفات المؤخرة وتقوية مواقع التضامن والمزايا ٠٠ وأخيرا فانه من المفروض أن تؤدى فترة طويلة من حـكم المحافظين الى التـدمير التدريجى للديمقراطية الليبرالية وقيـام « حكومة متضامنة » Corporate State مع تولى الاتحادات الكبيرة الرقابة على الحكومة وعلى الاقتصاد ، وفى مثل هذه الحالة فيها كثيرمما يجذب الطبقات الراكدة والاشخاص ذوى العقلية التقليدية وقد تغرى أيضا قليلا من رجال الاعمال ٠٠ والمشكلة الوحيدة فيها هى أنها يمكن أن تعمل على زيادة الركود الاقتصادى الذى لا تستطيع دولة صناعية حديثة أن تواجهه ، خشية أن يتغلب عليها المنافسون الاكثر حيوية ٠٠ وهكذا يخيب « مبدأ المحافظين Conservatism أمل أنصاره المذهبيين الذين يتوقون الى سـلم طبقى مستقر ذى مراكز ثابتة مع أقل جـدال علنى ٠٠ وعندما يكون المحافظون فى الحكم ، وتحت ضغط الحصول على التأييد الشعبى فانهم يحاولون الحصول على صفة « التقدمية » ، والمحافظون التقدميون فى الواقع لا يختلفون كثيرا عن الاحرار ٠٠ والحكم التضامنى لم يتعرض أبدا لاغراء جدى الا فى ظل الفاشـية ، وحتى عندئذ يسـفر عن الفشـل ٠٠ والحقيقـة أن النـاخبين الحديثين ، لا يمكن اقناعهم بمثل هذه الادعاءات الزائفة ، ويتطلب الامر قدرا من الموافقة ولا يمكن أن تسير مثل هذه التجربة الا فى الدول الاكثر تخلفا وركودا ٠

فهل يعنى كل هذا أنه ليست هناك مشاكل حقيقية وأن مجتمع أوروبا الغربية قد أحرز الآن نوعا من الاستقرار السياسى ؟

ليس الامر كذلك بالضبط ٠ ان الديمقراطيـة الجماعية قد جاءت فى الواقع لكى تبقى ، بل أنها تبدو عميقة الجذور بحيث أن معظم النـاس سيعجزون سريعا عن ادراك أى نوع آخر لادارة الشئون العامة ٠٠ على أن الاسـتقرار ما زال يخدعنا ، ويعزى هذا جزئيـا للتوترات الدولية التى تعكس نفسها ، ولا مناص ، على المستوى الاوروبى ، وتنشـأ جزئيا عن دينامية المجتمع الصناعى وعن المشـكلة المتعـذرة على الحل الخاصـة

« باقتران » خصائصها الفنية العلمية بالمنشئات السياسية والاجتماعية التى تستطيع أن تعبر عن الارادة الشعبية ، كما يمكن القول جزئيا بأنها تنشأ عن الظرف السيء الذى لا تزال تجهله الارادة الشعبية ذاتها .

ولو بدأنا بالاعتبار المذكور أخيرا ، فليس من المؤكد بحال ما أن الشعور الشعبى ــ وهو غير « الرأى العام » الرسمى ــ قد ارتضى زوال السيادة الوطنية كما ارتضى دور أوروبا المتلاشى فى المجال العالمى وبهذه العلاقة الجديدة بين القوى الامبريالية القديمة ورعاياها السابقين ، والواقع أن الاهتزازات الشديدة التى حصلت فى فرنسا بسبب الحرب الجزائرية أعراض للفوضى التى توجد فى أى مكان آخر بشكل أخف ، فيمكن مشاهدتها فى بريطانيا المعاصرة كلما أتيحت فرصة للعنصرية أن ترفع رأسها .. فلقد كان لانتهاء الامبراطورية » وقع شديد على قطاع هام من المجتمع .. ولا يزال التساؤل عن مدى ما يستطيع الوعى الاوروبى الجديد أن يملأ بكيفية فعالة الفراغ المؤثر الذى خلفه انحلال الروابط التقليدية .. ولسوء الحظ ، أنه من الوهم ــ الذى يميل نحوه المثقفون من الاحرار والاشتراكيين ــ أن نفترض أنه فى مثل هذه الامور يمكن الاعتماد على العقلية الشعبية لكى تقبل على تأييد المفكرين التقدميين والاقليات التقدمية .. ولا شك أنه من الصحيح أن الديمقراطية تحبذ الاستنارة وازالة التوترات فى المدى الطويل ولكنها تفعل ذلك فقط لو أعطيت القيادة بواسطة أولئك الذين يتولون الاشراف ، وأيدت بواسطة الطبقة المثقفة ، واتجاه الاخيرة هو على الارجح العامل الفعال .. وهذا يعتبر من ناحية تفكيرا مؤمنا اذ يقتضى أن يكون البحث المنطقى هو الذى يؤثر فى النهاية على تكييف الاتجاهات الشعبية ولكنه يوضح أيضا الخطر من الاعتماد على الحظ .. ان الاقليات الحاكمة من النوع الخاطىء يمكن أن تسبب ضررا خطيرا دون مواجهة أى مقاومة هامة. وتجربة ألمانيا أثناء الريخ الثالث لدليل على ذلك .. وعلى خلاف الاسطورة الشعبية العاطفية ، فان « الرجل العام » لا يكون حتما فى صف الاستنارة . واخصائيو الاجتماع يعلمون أن اتجاهات الطبقة العاملة تكون بصفة أساسية أكثر تحفظا من اتجاهات الطبقة المتوسطة ، والقيم التى يحافظون عليها ليست جديرة بالاعجاب بصفة كلية .. ان الديمقراطية تقدم الآلية (الميكانيزم) التى بواسطتها يمكن تغيير هذه الميول فى الوقت الملائم ،

ولكن الآليه فقط ·· ان الآلة تقتضى أن تزود بالقوة بواسطة الاشخاص الذين يشعرون بأنهم أقوياء بدرجة كافيـة من ناحية معتقداتهم وعـدم اكتراثهم بانعدام الشهرة وقتيا ·· ومن المحتمل أنة يمكن المجازفة بالتعميم بانه فى داخل كل طبقة اجتماعية تجىء المقاومة الرئيسية للتقدم من القاع وليس من القمـة ·· ان ميول الاغلبية دائمـا متضـادة تجاه موضـوع التغيير ·· وحتى « البروليتاريا الثورية » (حيث لا تزال توجد أى فى الدول المتخلفة التى تقبل الآن على المرحلة الاولى من الثورة الصناعيـة) تتكون من أفراد يرتبطون فى حياتهم الخاصة بالقيم التقليدية ، وهم فى الغالب ثائرون سياسيا لان طريقتهم المعتادة فى الحياة قد اضطربت ·· ولكن حتى فى الظروف الغربية ، فالارجح أن تحفظ الطبقة العاملة يعتبر عقبـة أمام الحركات المتحررة وأمام الاشـتراكية بدرجـة أكبر من جميع الدسائس الحقيقية أو التصورية للرجعيات المتأصلة ·· ولا تستطيع الاخيرة فى الواقع أن تعمل بدرجة ما من النجـاح ان لم تستطيع اثارة المشـاعر الشعبية العميقة الجذور ·· وبالاخص فى العلاقة بالاجانب أو بأفراد من الاجنـاس الاخرى ، تلك المشاعر المعـادية فطريا ــ مهما أكد العاطفيون عكس ذلك ·

والآن يمكن التسـاؤل ما اذا كان من الاسـهل معالجـة مثل هذه المشـكلات الخاصـة بتغيير التكييف فى الظروف التى لا يتوافر فيهـا التزام قوى بالمبادىء أو القيم المقبولة ضمنا من جانب المجتمع بأكمله ·· ان الديمقراطية الحديثة جماعية ليس فقط من ناحية سماحها للناس بأن يقسموا حصصهم على كثير من الاتحادات الحرة ، بل أيضـا من ناحيـة اتجاهها الى الاستغناء عن اطار المعتقدات والعقائد المشتركة عالميـا ·· ان الوجه العكسى لليبرالية هوالنسبة الثقافية Cultural relativism × وبينما تعمل هذه على التسامح فانها تعمل أيضا على التشكك فى المبادىء الاولية ·· وربما لا يوجد سبب مباشر لعدم قيام المجتمع الغربى المعاصر بتنمية وعى جديد يحل محل التكامل الدينى المتلاشى ، ولـكن يقتضى الاعتراف بأننا نجتـاز فى الوقت الحاضر مرحلة وسطى وغير مريحة على الارجح ، يفقد فيها الموالون التقليديون أرضا ، دون أن يأخـذ شىء محدد مكانهم ·· وقد استـمر هـذا الاجراء فى أوروبا الغربيـة لمـدة قرنين تقريبا ، ولكن هنا أيضا قد أدى الاسراع الاخير الى تغيير جوهـرى فى

× *Relativism* تعنى اصـلا نظرية المعرفة التى تقول بان اساس الحكم على الاشياء نسبى يختلف تبعا للحوادث او الاشخاص (المراجع) ·

المشاعر ·· وبينما كان الشك فى الامور السياسـية محصورا فيما قبل فى النخبـة الصغيرة المثقفة قد أصبح الآن ديمقراطيـا وعاما الى حـد أن الانسـان لا يفتح أى صحيفـة أو يدير الراديو دون أن يقف على مناقشـة (عادة ما تكون غير مرضيـة) عن « فقـد الثقة » أو « الضياع الروحى » فى العصر الذى يعرف بشـكل مبهم « بالعصر الحـديث » ·· ويبدو أن هذه الحالة خاصة بالدول ذات المدنية العالية ، وكذلك فقـد تصبح أكثر حـدة ·· وسـيلوم المحافظون بالطبع التقـدميين على تفـاقم هذه الحالة بتدميرهم المعتقدات التقليدية ·· بل حتى قد يشعرون بالاغراء بالتمسك باتحاد مصطنع مـع المجتمعـات التى تبتعـد تطوراتهـا عن المعتقـدات الدينية ·· ويبرر مثل هذه الرغبات أن التغيير التكنولوجى والاجتماعى السريع قد يهدد استقرار المنشئات التى كان استمرارها أمرا مقررا منذ زمن بعيد ·· ومثلا ليس من المحقق أن تستطيع العائلة البقاء والتغلب على انهيار طريقة الحياة البورجوازية ·· وهنا نستطيع تلخيص ما يعنيه هذا من ناحية الضغوط الثقافية والتغييرات السيكولوجية ·

والواقع أنه لو أراد أحد أن يناقش مستقبل أوروبا الغربية كحضارة منفصلة ، فهناك ضغط التعليم الاجمالى أو نصف التعليم، على ثقافة كانت منذ زمن طويل موزعة بين الصفوة وبين باقى الناس ·وهذه مرة أخرى مشكلة عامة ولكنها احدى المشاكل التى يهتم بها الاوروبيون بصفة خاصة ، لان نمو المساواة يفرض قيودا خاصة على مجتمع تشكلت أوضاعه تحت ظروف مختلفـة للغاية ·· وحتى الى اليوم مع كل انتشار التعليم الجماعى فان هذا المجتمع لم يبدأ فعلا فى سـد الثغرة القائمة بين النخبة المتميزة وبين الجماهير ، بل أنها تزداد اتساعا فى بعض المناطق ·· وهنا أيضا تفرض الاختبارات السياسية نفسها فى نفس الوقت الذى تصبح فيه الديمقراطية حقيقة واقعة بالنسـبة للاغلبية ــ الاغلبيـة التى أخـذت الآن فقط تـدخل فى تركة الطبقـات الحاكمه السـابقة ، ولا معـدى من وجود بعض توترات الاتجاهات نحو التطرف سواء أكان ديمقراطيا أم استبداديا ·· وليس جميـع المحـافظين فى اخـلاص كليف بيـل Clive Bell الذى قرر منذ سـنوات مضت « ان المدنية تتطلب وجود طبقة لا تعمل ، وان هذه الطبقة العاطلة تتطلب وجود عبيد ·· وعلى عدم المساواة هذه قامت جميع

المدنيات .. فأهل أثينا كان لهم عبيدهم .. والطبقة التى أعطت فلورنسا ثقافتها كانت تعتمد على البروليتاريا التى ليس لها حق التصويت ، على حين كان الاسكيمو ومن على شاكلتهم يتمتعون بمزايا العدالة الاجتماعية » .. ومثل هذه المشاعر اذا أخذت جديا ، حتى نتائجها النهائية ، تتجه الى الفاشية أو شكل آخر من الطبقة الممتازة Elitism .. ويكمن الخطر بالنسبة للديمقراطيين . فى افتراض أن هذه الآراء يمكن أن تواجه بكيفية فعالة بالتوعية عن المساواة التامة .. بينما ، أنه يمكن للمساواة الراديكالية فى الواقع مع المستوى الحالى للثقافة الجماعية الا أن تؤدى الى تقهقر عام الى شيء يقل بوضوح عما لدينا .. وحتى لو تحسنت المستويات التعليمية فانه يظل صحيحا أن القوة الخلاقة كانت وستكون دائما من مزايا الاقلية (ولو لم تكن متميزة اجتماعيا) ان العلاقة بين المجتمع وثقافته ــ (أو اذا أريد القول نخبته المثقفة) فهى ـلا مناص علاقة لغوية : ويقتضى أن يتواجد توتر وكذلك موافقة .. والفشل فى الاعتراف بهذا من بين الاسباب التى من أجلها تعتبر الثقافة السوفييتية ثقيله بدرجة تفوق الوصف .. ولكن الواقعية الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى ليست المثل الوحيد على مبدأ المطابقة Conformism ومبدأ التوسط التى تحت الرعاية الرسمية .. وهنا تقوم مشكلة قد تصبح فى نفس الوقت تشرف على وسائل المواصلات أو الهيئات التجارية التى لا غرض لها الا الحصول على أقصى حد من الفائدة .. ومرة أخرى لايوجد شيء أوروبى معين حول هذا الموضوع ، ولكن يحدث أحيانا أن الرأى العام فى أوروبا الغربية بدأ الآن فقط يبدى الاهتمام به .

وتلخيصاً للموضوع ــ أخذت أوروبا الغربية مؤخرا « تؤمرك » نفسها وهى تحرز فى هذه العملية شيئا من الضغوط أو الجهود ذات الخصائص المعينة وكذلك المظاهر المألوفة للمجتمع التام التصنيع .. التدريجى ، والتراجع من الامبراطورية وراء البحار ، والسيادة الوطنية غير المحدودة هذه كلها تفرض ضغطها ان كثيرا أو قليلا فى وقت واحد.. وهذا من بين الاسباب التى من أجلها بقيت الانحيازات السياسية الاوروبية أكثر تحديدا وأيديولوجية عن نظيرتها الامريكية .. وعندما يوضع مجتمع تقليدى فى البوتقة ، سيكون رد فعله أشد وقعا من رد فعل

الحضارة التى لا تزال تسير قدما بدافع قوتها الذاتية وعلى الخطوط المألوفة ٠٠ ان الحياة الامريكية العامة قد أذهلت الاوروبى لتحررها النسبى من التنازع الخطير ، ولنفس السبب تعتبر الحياة غير مثيرة ٠٠ ان هذه الحالة قد تتغير كلما ازداد انقسام الامريكيين بسبب المسائل الاصيلة الخاصة بالسياسة الخارجية ، والمساواة العنصرية ، والتنظيم الاجتماعى ، وذلك غير المسائل الادعى لاثارة خلافات أخرى كانت الى الآن تحتكر اهتمامهم ٠٠ ومع ذلك يبدو محتملا أن أوروبا ستواصل التمشى فى تكييف المسائل المحدودة فى الفلسفة السياسية ، ثم أن نطاق المواضيع الثقافية والوطنية العميقة التباين - ويكفى أن يذكر الانسان الخلافات التاريخية التى تفصل مثلا السويد عن أسبانيا - قد بلغ حدا يجعل الحياة الاوروبية مهما ارتفعت تكنولوجيا - لا يمكن أن تصل الى التجانس النسبى الذى بلغته الولايات المتحدة ٠٠ كما لا يوجد أى سبب معقول يدعو الى ذلك ، وفى عالم تسوده التكتلات القارية ، فان النوع الاوروبى المعقد من الاختلافات الوطنية والاقليمية ليس هو بأقلها طرافة واثارة للاهتمام ٠

وهناك أيضا الضغط غير المتساوى من التوترات العالمية السياسية على مختلف أعضاء العالم الاوروبى - الاطلنطى ، ومع أن « حياد » أوروبا الغربية يعتبر وهما أو أملا باطلا ، فليس من البعيد عن المعقول الاعتقاد أن كلا من الدول العالمية العظمى يهمها عدم اغراق حضارة أوروبا الغربية العالية التصنيع ٠٠ وان كانت سهلة القضم والعطب ٠٠ على أنه تبعا للمعايير الذرية تعتبر الدولة الوطنية الاوروبية على أى حال خطأ تاريخيا بالنسبة لهذا العصر ٠

وبينما تساعد هذه الحقيقةعلىتنمية المشاريع الاوروبية الشاملة على المستوى الاوروبى ، فانها تجعل كلا من الدول المختصة أكثر ادراكا بالحاجة الى السلام والنظام الدولى ٠٠ وهكذا فان هذه الدول ستصبح على الارجح داعية للسلام بحركات تهدف الى تخفيف التوترات العالمية ، وتعطى مزيدا من السلطة للهيئات فوق الوطنية كالامم المتحدة ٠٠ وأن الانسان ليرى هذا الاتجاه يعمل فى دول صغيرة محبة للسلام مثل هولندا وأيرلندا وما من شك فانه مع الوقت سيعم كل أوروبا الغربية ٠٠

ان الديمقراطية والسلام يتجهان الى تقوية أحدهما للآخر ، وخاصة فى دول لم تعد تقوم بدور كبير على المسرح العالمى. ويبدو أن الامر البديل بقيام كتلة عسكرية صناعية متماسكة وقوية بحيث تستطيع منافسة دولا أقوى منها ، يبدو ، غير محتمل لاسباب جغرافية واستراتيجية ·· ومن المحتمل أن يبقى قدر محدود من الانقسام ــ ويبقى معه القدرة على تجربة الاشكال الاجتماعية المختلفة والانواع السياسية والمعتقدات الثقافية ·· ومثل هذه الجهود الاستطلاعية يمكن فى المدى الطويل أن تفيد القوى الكبرى المتنافسة ، المتجمدة حاليا فى اتجاهاتها الصلبة بواسطة الضغوط والاخطار الناجمة عن التنازع الفضائى ، والامر المتناقض أنه فى هذا العصر الذرى ، تعتبر الدول المتوسطة والصغيرة أكثر حرية فى محاولة ابتكار آراء جريئة جديدة أكثر من الدول العملاقة ·· وعلى أى حال فان المفكرين الاوروبيين يتطلعون الى المستقبل فى نطاق هذه الآراء ·· والأمر البديل هو مالا يرغب معظمهم فى التأمل فيه ·· وقد يكون فى رفضهم الاعتقاد بأن نهاية الدولة الوطنية هو ايضا نهاية التاريخ الاوروبى يكونون أكثر تعقلا من المتشائمين ·



الخـــــاتمة

بعد ١٨ سنة من انتهاء الحرب العالمية الثانية ، اختفت بعض التوترات التى كانت قد نشأت عن هذا الاضطراب ٠٠ وحلت محلها غيرها ٠٠ ومن أهمهـا حـالة الجمود الذرية التى تتجـه الى تجميـد الحـدود الوطنيـة والانحيازات الدولية ٠٠ وفى أوروبا المنقسمة الى شطرين نتيجة لتقدم الامبراطورية السوفييتية الى صميم المانيا ، قد فرض هذا اجراء التجميدى على المواجهات المسلحة التابعة للمعسكرين الدوليين الكبيرين ، على امتداد خط يسير تقريبا عبر منتصف القارة ٠٠ ولو أن أوروبا تظل حقيقـة واقعة تحت هذا التقسيم المصطنع المسبب عن الحرب الباردة الا أنه أصبح من الواضح لحقبة تاريخية كاملة أن أوروبا الشرقية وأوروبا الغربيـة عليهما أن يسلكا طريقين مختلفين ٠٠ والاعتراف بهذه الحقيقة يكمن فى المناقشات الحالية حول وضع أوروبا الغربية داخل نطاق عالم الاطلنطى لأنه يكون من غير المعقول مناقشة هذا الامر عـلى افتراض أن الستـار الحديدى يحتمل أن يقام فى المستقبل القريب ٠٠ وأوروبا التى تستطيع فيهـا الآراء أن تنتقـل بحـرية من جبـال البرنيز الى جبـال الاورال ـ أوروبا التى كانت موجودة قبل الانقسام العظيم فى سنة ١٩١٤/١٩١٨ـ لن تكون فى حاجة الى الحماية الامريكية ضـد التهديد الدائم للتوسـع السوفييتى ، وهذا التهديد هو الذى يفرض على دول أوروبا الغربية (بما فيها بعض الدول الكبيرة السابقة التى نزلت الآن الى المرتبـة الثانيـة بسبب الثورة التكنولوجية للعصر الذرى) الحاجة الى تجميع نفسها داخل حلف الاطلنطى ٠٠ والحديث عن حياد أوروبا فى هذه الظروف يعتبر غير معقول بكيفية مزدوجة ٠٠ فانه لا يتجاهل فقط التهديد الذى تنطوى عليه الاتجاهات والسياسات السوفييتية ، بل يشتق أيضا من وجود الدول الاوروبية الشرقية التابعة حاليا للاتحاد السوفييتى ٠٠ ولـكى يكون « للحياد » معناه يقتضى أن يشمل هذه الدول أيضا وهو ما يعنى القول أن الاتحاد السوفييتى ينبغى أن يغرى على الانسحاب وان يسمح

بأن يستبدل النظام السياسى المفروض على الدول التابعة بشىء آخر أشبه بالديمقراطية .. ويتطلب هذا قدرا من التفاؤل للاعتقاد بأن هذا يمكن حصوله ، على الاقل فى الحقبة القادمة ، والى أن يحدث هذا فان كل حديث عن « عدم الارتباط » و « الحياد » انما هو من عالم الخيال .

وهكذا فرض الحلف الاطلنطى على أوروبا الغربية نتيجة لعوامل خارجة عن ادارتها .. وهذا الظرف هو العقبة الكبرى فى انسجام العلاقات بين الولايات المتحدة وبين الدول الاوروبية الرئيسية التى كانت الى المدة الاخيرة مسيطرة على مصيرها وحرة فى الارتباط مع أى تحالف تراه ملائما لها .. وعلى قياس أن هذه الدول ـ أو نخباتها السياسية والثقافية التى تعبر عن طريقها عن مشاعرها وأطماعها الجماعية ـ تحتفظ بذكريات هذا الماضى القريب ، فانها ملتزمة لأن تنظر الى الولايات المتحدة كسيد وقتى متسلط كان ارتفاعه الفجائى الى مصاف السيادة Primus inter pares لا يتناسب مع فضائل غريزية ولا مع المصالح البعيدة المدى للعالم الغربى فى مجموعه .. وعندما يقال ويفعل كل شىء ، يكون هذا الشعور هو المصدر الرئيسى للمشاعر المضادة لامريكا فى الجهات التى تتردد فى الاعتراف بأن التحالف الاطلنطى ضرورة سياسية .. واذا توقف الاتحاد السوفييتى عن الظهور بمظهر التهديد الدائم للكيان المستقل لجميع الدول الاوروبية وحرياتها الديمقراطية ، ومن المحقق أن هذا الفجر الكامن سيترجم نفسه فورا الى تصميم على العمل مع وجود أمريكا الطبيعى فى أوروبا .. وعلى العكس ان التحقق من أن الضغط السوفييتى من المحتمل أن يستمر ، ربما لسلالة أخرى ، فان هذا يدعم التحالف ، كما أنه يجعل الاوروبيين أكثر وعيا بالحاجة الى احراز قدر أعظم من الوحدة السياسية فيما بينهم .. لأنه ، بغض النظر عما اذا كانت المظلة الواقية الامريكية تعتبر أو لا تعتبر جزءا مستديما من المظهر السياسى ، فلم يعد من الممكن الشك فى أن الدولة الوطنية الاوروبية فى حد ذاتها غير مبنية على المدرج الذرى .. وتشترك فى هذا الاعتقاد الحكومات الاوروبية ـ مهما كان ما تقوله علانية ـ (وفى مقدمتها الحكومتان البريطانية والفرنسية) اللتان تؤكدان أن الحاجة الى « قوة وطنية رادعة مستقلة » .. والواقع أنه من أجل أن جميع المعينين على يقين من أن أوروبا تتحرك فى اتجاه التكامل ، فان السباق يجرى بين المتنافسين التقليديين مثل بريطانيا وفرنسا للوصول الى هدف « فوق الوطنية » مع أقصى حد من التكنولوجية الحديثة .. ان الاتجاه السياسى للتجمع القادم لأوروبا الغربية المكون قبلا من دول ذات سيادة ، يجب

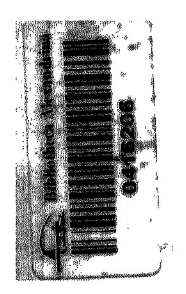
أن يعتمد الى حد ما على الثقل النوعى لأقسامه الكبرى التى يتكون منها.. فمثلا مسألة ما اذا كانت القوات الذرية لبريطانيا تبقى منطوية تحت القيادة الجوية الاستراتيجية لامريكا ، أو أن تصبح جزءا فى القيادة الاوروبية المتحدة فمسألة لها وزنها على المظهر السياسى على حكومة وبرلمان أوروبا المستقلة ، على فرض أن مثل هذا التكوين سيظهر فى حوالى سنة ١٩٧٠ أو ما حولها ، عند ما يتم التوحيد الاقتصادى لأوروبا الغربية ويكون العمل الجدى لخلق التكوين السياسى الفيدرالى يسير فى مجراه ٠

وبهذه الاعتبارات وازاء هذه الصورة الخلفية فان البحث المستفيض السابق فى التوقعات الاقتصادية لاوروبا الغربية من الفصول من الثانى الى الرابع ، يمكن أن يجد ما يؤكده٠٠فقد كان الغرض منه وصف التكوين الداخلى لأوروبا الغربيـة المتكوملة فى المستقبل ٠٠ ويقتضى هـذا بعض الافتراضات السياسية عما يمكن وعما يحتمل وأيضا ـ ولماذا ننكر ذلك ؟ ـ قدر من الاختيار فيما يختص بالمرغوب فيه ٠٠ ويتصادف فى هذه المناسبة أن النتيجة الاكثر احتمالا ـ وهى أوروبا الكونفدرالية التى تشمل بريطانيا ـ تبدو أيضا فى نظر المؤلف ، المرغوب فيها أكثر من أى شىء ، ولكن الجدل الذى ورد فى الفصول السابقة يمكن أن يقف حتى فى الحالة غير المحتملة التى يقرر فيها البريطانيون أن يكتفوا فقط بمجرد المشاركة الاقتصادية مع جيرانهم فى القارة ٠٠ ان التكوين السياسى الذى يتركز ، للوقت الحاضر ، على المركز القديم لأوروبا الغربية سيكون أفضل حل ثانى ، ولـكنه مبدئيا يمثـل اخلالا شـديدا بالتقليـد الخاص بالوطنية ذات السيادة كاتحاد فيدرالى أكثر انحلالا يضـم بريطانيـا واسكنديناوا ٠٠ وزيادة على ذلك فانه من الصعب الاعتقاد بأنه فى المدى الطويل لن يمتد ليشمل الحدود السياسية لأوروبا الغربية ٠٠ وعلى أى حال من الصعب أن تحتمل بريطانيا تركها خارجا ٠٠ ان مزايا الانضمام قد لا تكون واضحة للغاية ، ولكن اضرار بقائها على الخطـوط الجـانبية تزداد وضوحا ٠

وانها لمسألة مختلفة أن نفترض أن مثل هذه الدرجة من التوحيد السياسى ، التى تأتى فى قمـة التكامل الاقتصادى الذى يجـرى الآن ، يجب حتمـا أن تحسن العـلاقات بين أوروبا الغربيـة الفيدراليـة أو الكونفدرالية وبين الولايات المتحدة ولا توجد سابقة لاتحاد وضع تدبيره بحـرية من دول كانت ذات سيـادة ولا يزال من غير المؤكد الى أى مدى يمكن أن يستبدل المفهوم الوطنى القديم بوعى جديد يعتبر فى آن واحد

أوروبيا وديمقراطيا ٠٠ وكيفما كانت الظروف الدقيقة ، فان بعض التوقعات يحتمل أن تكون مخيبة للآمال : فان أوروبا الغربية الديمقراطية بكيفية أصيلة يمكن أن تصبح منفورها اشتراكية الىأقصى حد وسليمة أكثر مما يلائم الذوق الامريكي ، وأوروبا التى تكون فيها النخبات من الطبقات المحافظة والارستقراطية القديمة قد لا تكون حليفا مريحا ، وأوروبا المشوقة (المشيقة) التى يخضع تنظيمها الاجتماعى للعلماء ، أوروبا ذات المعدل السريع للنمو الاقتصادى ومستويات الاستهلاك المرتفعة ، قد تصبح مشابهة للولايات المتحدة ، الى حد حرمان الامريكيين من عذرهم المحبب اليهم فى صرف اجازاتهم فى الخارج ، ولعل الامر المحقق الوحيد الذى يمكن ابداؤه بضمير صاف هو توقع أن تستمر أوروبا الغربية فى أن تكون مثيرة لاصدقائها عبر الاطلنطى ، ولغزا محيرا يتعذر على الحل بالنسبة لحكماء السوفييت والشرق الاقصى ، دون أن تعير ما فيها من تعقداتها لمعادلة بسيطة مثل « الرأسمالية » ضد « الاشتراكية ، والارجح أن تطورها المقبل سيحير العقول المنظمة لرجال الدعاية وأصحاب النظريات السياسية فى المراكز الجديدة للقوة العالمية ٠٠ ويمكن الاعتماد على النزاع بين الشرق والغرب فى الاحتفاظ بحلف الأطلنطى فى حالة صحية جيدة ، وأى تنبؤات الى ما هو أبعد من هذه الحقائق شبه المؤكدة لمصيرها عدم تحقيقها حتى قبل أن تعرف طريقها فى الغالب الى مداد المطبعة ٠




Bibliotheca Alexandrina
0416206